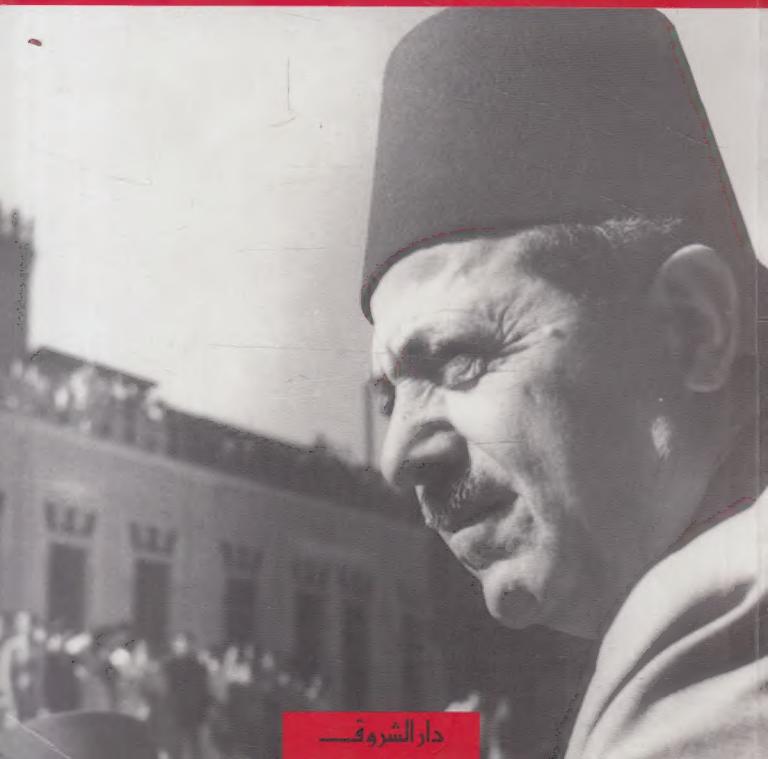


د. هدى شامل أباطة

النقراشي



دار الشروق

النقراشي

صدر هذا الكتاب عن سلسلة:
التاريخ - الجانب الآخر - إعادة قراءة للتاريخ المصرى

رئيس التحرير: الدكتور يونان لبيب رزق

مستشارو التحرير: أ.د. أحمد زكريا

أ.د. حمادة إسماعيل

أ.د. لطيفة سالم

أ.د. محمد عفيفى

الطبعة الأولى ٢٠٠٧

رقم الإيداع ٢٠٠٧/٢٣٩٣

الترقيم الدولى 8 - 1943 - 09 - ISBN 977

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

٨ شارع سيدييه المصرى

مدينة نصر - القاهرة - مصر

تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩ (٠٢)

فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

e-mail: dar@shorouk.com

www.shorouk.com

د. هدی

النقد الاشی

دار الشروق

المحتويات

٧	تقديم
١١	مقدمة

القسم الأول

النقراشى طريق السلطة

١٩	الفصل الأول: سنوات التكوين
٢٢	العناصر البارزة فى شخصية النقراشى
٢٨	النقراشى فى صدر حياته
٢٩	أ - شخصية النقراشى
٣٠	ب - الزواج المتكافئ
٣٣	ج - المجتمع

٤١	الفصل الثانى: دور النقراشى فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩
٤٩	الفصل الثالث: النقراشى فى الوفد
٥٥	الفصل الرابع: الانشقاق عن الوفد
٦١	أ - مفهوم الزعامة الجديد
٦٥	ب - مسألة القمصان الزرقاء
٧٠	ج - مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان
	د - موقف النقراشى من عرض عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس
٨٢	

القسم الثانى النقراشى فى السلطة

٨٩	الفصل الخامس: النقراشى والحرب العالمية الثانية
١٠٣	الفصل السادس: النقراشى والمسألة المصرية
١٢٣	الفصل السابع: حادثة كوبرى عباس
١٣٣	الفصل الثامن: دور النقراشى فى مفاوضات صدقى - بيغن
١٣٩	الفصل التاسع: النقراشى رئيسًا للوزارة مرة ثانية
١٤٧	الفصل العاشر: تدويل القضية المصرية
١٥٧	الفصل الحادى عشر: الأرصادة الاسترلينية وحكومة النقراشى
١٦٧	الفصل الثانى عشر: النقراشى والقضية الفلسطينية
١٩٩	الفصل الثالث عشر: النقراشى وجماعة الإخوان المسلمين
٢٣٣	الخاتمة
٢٣٩	مراجع الكتاب ومصادره
٢٤٥	الوثائق

تقديم

على الرغم من أن رسالة علمية للدكتور سيد عبد الرازق يوسف عبد الله قد عالجت دور رئيس الوزراء المصرى السابق محمود فهمى النقراشى فى السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين، ثم صدرت فى كتاب عن دار نشر مذبولى عام ١٩٩٥، وعلى الرغم من أن رسالة علمية أخرى تحت عنوان الهيئة السعدية، والتي وضعها عبد العليم خلاف، وتم نشرها عام ١٩٩٩، قد تعرضت للجانب السياسى من حياة رئيس الوزراء المصرى الأسبق محمود فهمى النقراشى باشا، فقد آثرنا فى سلسلة «التاريخ - الوجه الآخر» أن نصدر عددا عن الرجل لا نتوخى فيه مجرد تسجيل سيرة هذه الشخصية، وإنما نبحت عن الجانب غير المتداول فى حياته.

شجعنا على ذلك أن وجدنا حفيدا للرجل، وتعمل فى الحقل الأكاديمى، وإن لم يكن فى فرع التاريخ، وهى الدكتورة هدى شامل أباطة، أستاذ الأدب الفرنسى بكلية الآداب - جامعة عين شمس، والتي أبدت استعدادها لتقديم تاريخ جدها من منظور مختلف، كما شجعنا أكثر ما علمناه من أن الأسرة تملك فى نفس الوقت بعض ما خلفه من أوراق؛ مما يساعد على إجلاء هذا المنظور.

ومن حسن الحظ أن المؤلفة قد بذلت غاية جهدها لإتمام هذا العمل، مثلها فى ذلك مثل أى محترف فى الكتابة التاريخية، مستعينة فى ذلك بإرشادات ونصائح زملائها فى قسم التاريخ بالكلية التى تعمل بها، متبينة - طول الوقت - طبيعة العلاقة التى تربطها بالشخصية محل الدراسة، مما دفعها إلى الحرص - بقدر ما وسعها الجهد - على ألا تنحرف فى الدفاع عنه إلى الحد الذى يفقد مؤلفها قيمته العلمية.

وبالطبع لأنها ليست من الملائكة، فإنها انحازت بالضرورة بين الحين والآخر لجدها الراحل، ولكن إلى الحد الذى لم يفقد معه هذا العمل قيمته العلمية.

وقد تسامحنا فى سلسلة «التاريخ - الوجه الآخر» مع هذه الدرجة من الانحياز المحدود، خاصة أن الحياد المطلق أمر يكاد يكون مستحيلا فى العلوم الإنسانية عموما، وفى الدراسات التاريخية على وجه الخصوص.

ثم أنه كان لهذا التسامح أسبابه الموضوعية، إذ لم يتعرض فى التاريخ المصرى أحد الزعماء للنقد، بقدر ما تعرض له النقراشى باشا، فأغلب من كتب عنه كان يحمل للرجل رأيا مسبقا، ولم يكن وديا على أى الأحوال.

- فالكتاب الذين أرخوا للحركة الوطنية، وجسدوها فى حزب الوفد، لم ينسوا للرجل أبدا أنه قد أحدث أكبر الانشقاقات فى هذه الحركة، بعد خروجه مع الدكتور أحمد ماهر من الحزب الكبير، وتشكيلهما للهيئة السعدية عام ١٩٣٨، التى أصبحت أقوى منافسى الوفد.

- والكتاب الذين أرخوا للإخوان المسلمين، نسوا أن أحد هؤلاء هو الذى قام باغتيال الرجل، ولكنهم لم ينسوا أبدا أنه أول من أقدم على حل الهيئة وحولها إلى «جماعة محظورة»، وهى اللعبة التى ما زالت تلعبها الحكومات مع الجماعة حتى يومنا هذا.

- فضلا عن ذلك فإن أغلب من أرخوا للقضية الفلسطينية، قد أخذوا على النقراشى باشا انصياعه للملك فاروق، وقبوله خوض حرب ١٩٤٨، دون استعداد كاف بكل ما ترتب على ذلك من بدء سلسلة الكوارث التى أحدثت بمصر من الشرق بعد هذه الحرب.

أدى كل ذلك إلى أن ترسخ صورة غير حقيقية فى الوجدان الوطنى العام للمصريين لهذه الشخصية، الأمر الذى يتطلب البحث فى «الوجه الآخر» منها، وهو ما أخذته هذه السلسلة على عاتقها، ولقد وجدنا أنه ليس أفضل من حفيده الرجل

لتقدم لنا هذا الجهد، خاصة أنها قد التزمت ما وسعها الجهد بالمنهج الأكاديمي كما سبق التنويه.

ومن ثم فنحن نقدم في هذا العمل الجانب الآخر لزعيم مصري، هو محمود فهمي النقراشي، والذي طمسته المنافسة السياسية، آمليين أن نكون قد سلطنا الطريق الصائب، وعلى الله قصد السبيل.

رئيس التحرير
دكتور يونان لبيب رزق

مقدمة

ترجع قصتي مع موضوع هذا الكتاب إلى زمن بعيد، منذ تفتح وعيى على الدنيا، فلازمنى طيف النقراشى.. فذكراه كانت موضع إحياء دائم فى بيتنا بين أم افتقدت فى النقراشى أباهما الحنون منذ نعومة أظافرها، فهى دائماً ما تستعيد ذكريات أيامها الخوالى، ويين أب معجب بتاريخ الرجل متبع له، ويين جدة طالما حدثتني عن الزوج الذى اقترنت به فى عمر متأخر من حياتها وحياته، فكان عوناً لها على صروف الدهر، وهى التى طالما عانت من صروف هذا الدهر ومآسيه.. كانت تحدثنى عن النقراشى بأسلوبها المتميز الذى كان اثلاًفاً فريداً من الواقعية والشاعرية والاعتزاز.. وأخيراً وليس آخراً فقد عرفت النقراشى من خلال صديقه المقرب، إبراهيم باشا عبد الهادى، الذى اتصلت جبال المودة والتقدير المتبادل بين أسرته الكريمة وأسرتنا.

وقد استشارنى عندما كنت تلميذة بالإعدادية، ما ورد بكتاب التاريخ المقرر من ذكر للنقراشى، مقرونا بحادثة كويرى عباس، وكأن تاريخ الرجل اختزل فى هذه الحادثة، التى شابها الكثير من الخلط المتعمد وغير المتعمد؛ حتى أصبحت أقرب للأسطورة منها إلى الواقعة التاريخية، ولقد انتابنى مزيج من الشعور بالظلم والعجز؛ لإحساسى بأننى لا أملك القدرة على دفع ما رأيتُه تجنيًا على سيرة الرجل، وعلى التاريخ بصفة عامة.

ومرت السنون، ثم فوجئت بمقرر تاريخ الإعدادية، الذى كنت أستذكره مع ابنتى وقد احتوى على نفس المعلومات المبتسرة المغرضة، وكان الزمن ظل جامداً كما هو لا يتقدم، كما هالنى هذا الجمود، هالنى كذلك هذا العزوف البين عن البحث

وعن التطوير، ولكنى هذه المرة رفعت خطاب احتجاج إلى وزير التربية والتعليم، وكان آنذاك الدكتور حسين بهاء الدين، إلا أن الحجج التى قدمتها لم تكن مدعمة بالأسانيد التاريخية، وعندما أتيج لى بعد ذلك ببضع سنوات الاطلاع على منهج التاريخ، تبين أن هذه الواقعة قد رفعت منه، ولا أدري إذا كان ذلك من قبيل المصادفة، أم استجابة كريمة لمناشدتى سيادة الوزير.

وقد تكرر فى الآونة الأخيرة ذكر حادثة كوبرى عباس فى الصحف وفى المحافل المختلفة، وقد اتفقت الروايات - وإن اختلفت - على أن حادثة كوبرى عباس كانت مذبحة مروعة راح ضحيتها عدد كبير من الطلبة، حيث إن - وفق هذه الروايات - السلطة قد فتحت الكوبرى، وقد احتشد عليه الطلبة الذين كانوا قد خرجوا من جامعة فؤاد الأول ينادون بالجملاء وينددون بالاستعمار.. وقد حرت فى أمر هذه الواقعة؛ فقد كنت على ثقة من صدق رواية والدى، ولكن أتى لى أن أفرض هذه الثقة على غيرى، أو أن أقنع الغير بصحيح الوقائع التاريخية فى الموضوع، حتى نصحنى أبى بأن ألجأ إلى صاحب صفحة «الأهرام ديوان الحياة العصرية» الذى أتاح لى الاطلاع على عدد الأهرام الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٤٦، أى فى اليوم التالى للحادث، وهو العدد الذى قرأت فيه وصفا للحادث مغايرا تماما لما ورد بكتب التاريخ المدرسية، ولما تناقله رأى العام بعد ذلك، ولقد كانت هذه المفارقة دليلا على السرعة والسهولة التى يتحول بهما التاريخ إلى أسطورة، عندما لا يعنى من يتناوله بتأصيل ما يقول، أو باستقاء المعلومة من مصدرها أو مصادرها الموثوقة، أو عندما تعبت به الأهواء وتخضعه للتوجهات السياسية المهيمنة، والتى كانت تعنى بتضخيم الموضوع عن قصد سعي يقترب من الافتراء والتزييف؛ فالجماعة التى اغتالت النقراشى عام ١٩٤٨ تأبى إلا أن تعيد اغتياله مرة أخرى فى سيرته وتاريخه.

وقد عرض على الدكتور يونس لبيب رزق مشكوراً، أن أقوم بكتابة سيرة النقراشى على أن يتم نشرها فى إطار مجموعة دار الشروق الجديدة «الشخصيات الخلافية فى التاريخ». وأعترف أن هذا العرض قد استهوانى منذ اللحظة الأولى، ولكننى، على الرغم من ذلك ترددت لسببين:

أولهما: أننى غير متخصصة، مع بقىنى أن للتاريخ قواعده وأصوله.

وثانيهما: أن النقراشى هو جدى الذى جبلت على توقيره، فأنتى لى أن أكون موضوعية وأنا أتناول سيرته بالأمانة والحرفية والصدق الواجب؟

وفكرت مليا فى الأمر؛ أليس هناك من بديل عن الحياد معيارا لجديية الباحث؟

يقول فرويد فى دراسته الهامة عن ليوناردو دافنشى: إن الكاتب الذى يؤرخ لسيرة حياة إنما يكون مدفوعا عادة باعتبارات شخصية وعاطفية؛ فهو ينتقى شخصية بعينها لأنها محببة إلى قلبه، فيحاول من خلال تناوله لتلك الشخصية أن يبعث من جديد الصورة المثالية للأب، التى نسجتها واختزنتها مخيلته، وهو بذلك يوحى بأن «الحياد» فى مجال العلوم الإنسانية لا يعدو أن يكون وهما. كما يؤكد عبد الرحمن الرافعى فى نقاشه الثرى مع العقاد الذى نقله إلينا أنيس منصور فى كتابه الممتع «فى صالون العقاد» استحالة أن يكون المؤرخ على درجة كاملة من الموضوعية، فوفقا لما نقل إلينا من حديثه:

«...أنا لا أستطيع إلا أن أكون وطنيا أخلاقيا.. وأنا حين أسجل تاريخ مصر، فأنا أكتب قصة حياة: أمى وأخوالى وأجدادى، ومستقبل أولادى.. ولا بد أن أكون بارا بأمى، محبا لإخوتى، رحيما بأولادى.. ولا أستطيع أن أكون محايدا إذا رأيت دم أمى يسيل.. أو إذا رأيت من يتأمر عليها.. وقد تكون هذه هى النزاهة العلمية.. ولكن لا أستطيع أن أكون منزها عن الغضب والحب والخوف.. قد لا أفزع إذا رأيت أحدا يذبح خروفا.. ولكن كيف لا أفزع إذا رأيت أحدا يذبح طفلا أو شعبا.. إن هذه النزاهة العلمية هى بلادة حسية، وبلاهة قومية.. فما دمت أنت محبا فأنت مغرض، وما دمت وطنيا فأنت مغرض، ولكن غرضك هنا شريف»

وإننى هنا حينما أسجل قصة حياة النقراشى، جدى الذى لم أعرفه، و الذى أحبيته من خلال أمى، ومن خلال أبى ومن خلال جدتى وغيرهم.. والذى كان لى دوما مثلا أعلى أحاول جاهدة أن أحذو حذوه، فأنا بطبيعة الأمر غير محايدة، بل و«مغرضة» على النحو الذى يقرره مؤرخنا الكبير، ولكننى لا أملك غير قولة الحق،

أى الحقيقة التى عايشتها فى إطار الأسرة، والتى نقتب عنها بعد ذلك من مصادرها الثرية والمختلفة؛ فالنقراشى لا يستحق منى أدنى من الشهادة الأمانة، مع إدراكى الكامل أننى إذا ما حاولت أن أضفى على النقراشى ما ليس فيه من الصفات فقد هونت من شأنه، وهو الأمر البعيد كل البعد عن خاطرى، كما أن مثل هذا العمل هو خيانة لأنفسنا وللتاريخ، وكما يقولون فإن «المدح ذامٌ ما لم يكن فى أهله»^(١).

ولعلنى قد استعصت عن نقص خبرتنا بالتاريخ، بالذخيرة الثرية التى تلقى مزيداً من الضوء على الكثير من الموضوعات الخلفية، فلقد وإتانا الحظ عند الرجوع إلى متعلقات النقراشى، أن نجد لدينا ذخيرة هائلة من المستندات والمذكرات، التى تلقى الضوء على العديد من الموضوعات التى لم يسبق الإلمام بدقائقها، مثل تفاصيل كوبرى عباس، ومثل خطابات الملك عبد العزيز آل سعود الخاصة التى تحمل فى طياتها إرهابات حرب البترول، ومثل خطاب حسن البنا إلى الملك، ومذكرة عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية الخاصة بزيارة حسن البنا لمقر الوزارة، ومثل خطابات الدكتور عبد الحميد بدوى، ومذكرات الدكتور محمود فوزى الخاصة بالتحضير لمجلس الأمن، وغيرها من الوثائق التى كان فى الإطلاع عليها خير عون على إكمال هذه الدراسة.

كما كان لنا من خبرة الدكتور يونان ليب رزق، وكذلك الدكتور أحمد زكريا الشلق، والدكتور عادل غنيم، خير عون على المسار الذى سلكناه فى كثير من مواضيع هذا الكتاب، كما أنهم قد تفضلوا بتزويدي بمراجع غاية فى الأهمية.

ولقد هدانى تفكيرى إلى قبول العرض الكريم، وقد أكون غير متخصصة تخصصاً بمعناه الضيق، إلا أن تكوينى الأكاديمى قد أكسبني استعداداً طيباً للكتابة العلمية، أى الكتابة التى تعتمد على المراجع والأسانيد، ثم على التحليل أيضاً، كما كان لى خير عون فى الزملاء الذين كان فى دورهم فى جمع وترتيب المعلومات أبلغ الأثر.

(١) يقصد الشاعر من هذه الشطرة أن المدح يتقلب إلى ذم إذا لم يصادف أهله

أما أبى - الدكتور شامل أباظة - فالكلمات لا تسعفنى لأوفيه حقه من الشكر والتقدير، فأكتفى بتوحيه بسيط إلى مساهمته الفعالة فى هذا العمل : من مراجعة، وحذف وإضافة، كما كانت ثقافته الواسعة وتجاربه الشخصية مراجع حيوية بالنسبة لى.

يبقى أن أقرر أن إعداد هذا العمل المتواضع، قد استلزم قراءات عديدة، وقد زادنى هذا الاطلاع المكثف على المراجع والوثائق التاريخية فخراً واعتزازاً بتاريخنا، وكذلك فقد مكن لى من التعرف على مجالات التشويه المتعمد، الذى خضع له ذلك التاريخ؛ فكم من صفحات مشرفة للنضال الوطنى طواها الزمن وعبث بها النسيان، فحرم الأجيال من المصريين من التواصل مع تاريخهم الوطنى، يستمدون منه إحساسهم بالانتماء، وبالاعتزاز فى مواجهة الهجمة الشرسة للتضليل والضلال سواء بالتزييف المتعمد أو الجهل المتسرب.

القسم الأول

النقراشى طريد السلطنة

الفصل الأول سنوات التكوين

من هو النقراشى؟ ذلك الرجل الذى لازمى طيفه حياتى كلها، منذ تفتح وعيى على الدنيا، حدثنى أبى عنه كثيرًا، وهو من أشد المعجبين به، وأمى التى هى ابنته الوحيدة، وكذلك جدتى - رحمها الله - لذلك كنت أظن أننى أعرفه معرفة وثيقة، حتى أتاحت لى الكتابة عنه فرصة أن أقتفى أثره مثل القاص فى تيه الزمن.

ولعل هذا الكتاب ليس عرضًا لحياة النقراشى، بقدر ما هو استجلاء للنقاط الخلافية فى تاريخه، أى المواقف أو القرارات التى كانت مثارا للمجدل؛ لذلك فضلنا أن يقسم إلى موضوعات رأينا أن نتعرض لها فى سياقها، وفى تسلسلها الزمنى. وسوف نحاول أن نربطها قدر الإمكان ببعدها الإنسانى، وفق ما تتيحه لنا معرفتنا النسبية بحياة النقراشى الخاصة.

وعلى الرغم من إعجابنا بالنقراشى، واعتزازنا بتاريخه، إلا أننا سوف نحاول أن نتبع حياله قدر الإمكان منهجًا حياديًا؛ فهو لا يستحق منا أدنى من قول الحق.

يصعب على الباحث شق طريقه، وسط زخم المعلومات بين الواقع والمبالغة، خاصة عندما تتعقد الأمور نتيجة لتدخل الأغراض والأهواء والأيدولوجيات المتضاربة، كلٌ ينسج الصورة التى هى على هواه.

ومن أجل أن نخضع حياة هذا الرجل للدراسة منهجية، نتلمس بها طريقنا فى شعب هذه الحياة الثرية، رأينا أن نلتقط خيطًا يعيننا، وهذا الخيط هو الانشاقاق عن

الوفد، الذى يمكن أن ننظر إليه باعتباره حدا فاصلا فى تاريخ النقراشى، حيث جاء هذا الحدث الهام، إيذانا بمرحلة جديدة فى تاريخ النقراشى، انتهج فيه نهجا مختلفا عن ذى قبل؛ اتسمت هذه المرحلة فى نظر المراقبين بالمهادنة تجاه القصر، وبما أطلق عليه الدكتور يونان لبيب رزق «سياسة العصا الغليظة». ويعبر عن نفس هذا المعنى دونالد ريد فى بحث له، عندما يقرر أن النقراشى هو أحد السياسيين المصريين الذى لعب دورا كبيرا، اختلفت طبيعته وهو خارج السلطة عنه عندما تولى زمام الحكم؛ ولذلك فلقد وجد نفسه فى موقف لا يحسد عليه، عندما اعترض لديه بشدة السفير البريطانى لنشر «قصة كفاح» لعبد الفتاح عنایت عام ١٩٤٧، وهو نفسه من كان له تاريخ طويل فى الكفاح السرى من قبل.

والواقع أن تاريخ النقراشى يعكس جزءا هاما من التطور الذى طرأ على تاريخ الوفد نفسه؛ فلقد كان لاندلاع الثورة فى مارس ١٩١٩ أثره على سعد زغلول؛ إذ كان من شأنها المراهنة على المقاومة الشعبية، وقدرتها على التأثير على مجريات الأمور، ففى رأى الدكتور عبد العظيم رمضان: «أن الخلاف بين سعد وبين المعتدلين لم يكن فى جوهره إلا خلافا حول تقدير قوة الشعب كقوة مؤثرة فى حل القضية المصرية».. إلا أن الانسلاخ الذى حدث فى صفوف الوفد عام ١٩٢١، والذى نتج عنه تكوين حزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢) والذى أعقبه انسلاخ آخر عام ١٩٢٥ مع تأسيس حزب الاتحاد، إلى جانب الانتخابات البرلمانية ١٩٢٤، التى فاز فيها الوفد فوزا ساحقا.. كل هذه الأحداث جعلت الوفد يجنح إلى الاعتدال، فلقد أدرك أنه قد دخل مرحلة جديدة، تحتاج إلى سياسة النفس الطويل، وتحتاج كذلك إلى ضبط النفس، وتحول من تجمع شعبى ثورى يرى النضال الثورى خيرا وسيلة لتحقيق الاستقلال، إلى حزب برلمانى يتحرك فى إطار الشرعية الدستورية، بما يلائم عهد الديمقراطية، ويرى أن أسلوب التفاوض أفضل وسيلة لإكمال مسيرة الاستقلال...

يبدو إذن من هذا المشهد أنه فى تاريخ كل نضال، هناك فترة فوران وصدام حتمية، إلا أنه لا بد أن يعقبها فترة نضج وتفاوض؛ من أجل الوصول لأفضل النتائج الممكنة؛ وإذا كانت المرحلة الأولى ضرورية للبرهنة على الجدية وعلى مقدار

التمسك بالقضية التى يراد الانتصار لها، إلا أنها بطبيعتها لا يمكن أن تستمر لفترة طويلة، ولا بد لها أن تفصح الطريق لمرحلة أكثر وعياً، حيث توزن فيها الأمور بحسابات عقلانية.

إلا أنه يسبق هاتين المرحلتين مرحلة هامة، هى بمثابة مرحلة الإعداد التى تبلورت فيها الطبيعة التى ظلت تلازم النقراشى حتى لفظ أنفاسه الأخيرة؛ ومن ثم فحينما نعرض فى كتابنا لحياته فإننا نجد أنفسنا أمام مراحل ثلاث متميزة من حياته، فهو المدرس الوطنى الجاد فى بداية حياته، الذى أخلص لمهنته فى التدريس أشد الإخلاص، ثم هو السياسى الشاب المتطرف، الذى يحارب الاحتلال بجوشه وعتاده ودهائه، بما أوتى من وسائله البالغة الدقة والتنظيم، ثم هو بعد ذلك السياسى ذو المبادئ الجامدة التى لا يحيد عنها، بل ولا يجد بين متاهات السياسة وغيومها من ناحية ووضوح المبادئ من جهة أخرى، ما يغريه بالتضحية بنقائه وعزوفه عن الصغائر، ومحاولة استمالة المشاعر الشعبية بالوسائل الرخيصة والمبتدلة.

ولذلك فإننا سوف نتبنى فرضية انقسام تاريخ النقراشى إلى شقين واضحين والملاحظ، يفصل بينهما حدث بالغ الأهمية، بما كان له من تداعيات على حياته من ناحية، وعلى توازن القوى الوطنية على الساحة السياسية من ناحية أخرى، وهو الانشقاق عن الوفد، بناء عليها سوف ينقسم هذا العمل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

أولاً: كفاح النقراشى فى صدر شبابه.

ثانياً: الانشقاق عن الوفد بكل ما أثاره من أمور خلافية تدور حول: أ - مسألة الزعامة المقدسة، ب - النزاع حول مشروع سد أسوان، ج - موقفه من القمصان الزرقاء، وموقفه مما عرضه النحاس عليه من عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس.

ثالثاً: النقراشى فى السلطة: أ - موقفه من الحرب العالمية الثانية، ب - موقفه من قضية الجلاء من مصر والسودان، ج - دوره فى حرب فلسطين؛ د - حل جماعة الإخوان المسلمين.

إلا أننا نعتقد أنه ليس هناك اختلاف جوهري بين المرحلتين؛ والدليل على ذلك موقفه من مسألة ملحق الطلبة قبل الانشقاق عن الوفد، الذى سوف نتناوله فى سياق،

وهو الموقف الذى يدل على أن التشدد سمة من سمات شخصية النقراشى، التى غلبت عليها طبيعة المعلم.

وسوف نستهل الكتاب بمدخل نحاول فيه استجلاء العناصر البارزة فى شخصية النقراشى والعوامل التى لعبت دورا حاسما فى تاريخه الوطنى.

العناصر البارزة فى شخصية النقراشى

كانت تطالعنى منه بين غيوم السنين، قسما تنقاسمها الشدة واللين، ولكن قراءتى، وكذلك الحوارات التى أجريتها وسجلتها، أتاحت لى أن أرى الزوايا المختلفة، التى أسفرت عن وجهات نظر متباينة لهذه الشخصية، التى كتب لها شرف المساهمة فى صياغة جزء من تاريخ مصر. وما هالى هو التناقض الشديد بين الوجه الذى نقلته لى شهادات المحيطين به، أو الذين خالطوه عن قرب وبين الوجه الآخر الذى يطالعنا من بين طيات سجله السياسى، أو الذى رصدته بعض كتابات المؤرخين.. ولعل إثارة الصمت الذى اشتهره، لعب أيضا دوره فى الغموض الذى أحاط بهذه الشخصية؛ فلقد صورته كاريكاتير العصر فى شكل أبى الهول وقفل على فمه: قليل الكلام يكره اللغو والفسطة.. ويبدو أنه عرف بأنه «رجل العمل الصامت»، كما ورد فى أحد القرارات التى أسفر عنها اجتماع عاصف بالنادى السعدى، فى إطار النشاط المحموم الذى واكب الصراع الداخلى للوفد فى هذه الفترة (الأهرام ١٩/٨/١٩٣٧). ولاشك أن الصمت يشيع الغموض، ويطلق العنان للأقاويل.

فالغريب من أمر هذا الرجل أنه رغم ولائه الشديد لأسرته، وشريكة حياته، فإنه لم يطلعها قط على ماضيه، أو حياته بالسجون، أو الدور الفعال الذى لعبه فى ثورة ١٩١٩، وكانت هى لا تستطيع أن تتصور أى صلة لهذا الزوج الذى يبدو وديعا بالكفاح المسلح، وإن كانت قد حدثتني عن زوايا من الغضب تنم عن طبع حاد، متفجر، إلا أنها سرعان ما كانت تزول، وبعد وميض البرق، يتغلب الهدوء على مسلكه العام، ولكنها كانت تنكر بشدة وعن اقتناع تام، أى مسئولية له بحوادث الاغتيال؛ فهو بالنسبة إليها الرجل الثانى فى الحزب السعدى، بعد أن كان عضوا بارزا فى الوفد، وهو رجل الدولة الذى يعشق الانضباط والنظام.

ويبدو أنني لم أكن - حتى وقت قريب - أكثر حظاً من جدتي معرفة بتاريخ النقراشى، رغم حرصى على تعقبه، إذ إنه «أحياناً تحجب الأشجار الغابة» كما تقول الحكمة الفرنسية القديمة، أى إن التفاصيل تحجب النظرة الشاملة، فلقد كان تاريخ النقراشى ينحصر بالنسبة لى فى المناصب التى تولاها، وفى القرارات المصيرية التى اتخذها فى هذه الفترة.

إلا أنه سرعان ما تبينت قصور هذه النظرة، ولمست حجم الدور الذى لعبه فى الحياة السياسية المصرية، قبل أن يعتلى المناصب الرفيعة فى الدولة، من خلال متابعة الصحف فى الفترة التى واكبت خروجه من الوفد، وإلينا مقتطفات مما ورد فى الأهرام فى عددها الصادر يوم ٢١/ ٨/ ١٩٣٧، وهو نفس اليوم الذى نشر فيه خبر عن اجتماع وفدى كبير بميدان المحطة بالأسكندرية، خاض فيه رئيس الوفد فى النزاع بين أعضاء الوفد، نقرأ خبراً مفاده اجتماع كبير بالجامع الأزهر عقب أداء صلاة الجمعة:

«وحدث بعد الصلاة أن اعتلى المنبر أحد طلبة مدرسة الفنون والصناعات، وألقى كلمة فى الوقت الحاضر، تخللتها تحيات حماسية لسعادة النقراشى باشا، بعد أن حيا الخطيب رئيس الوفد».

وتسوق الجريدة فى ٢٣/ ٨/ ١٩٣٧ خبر مغادرة النقراشى الأسكندرية، حيث كان فى توديعه حشد من الشبان وأعضاء اللجان والأصدقاء، وعند توقف القطار بمحطة طنطا قوبل بمقابلة حماسية، اشترك فيها حضرات الشيوخ والنواب المحترمين وأعضاء اللجان الوفدية.. ويتكرر المشهد فى ٢٨/ ٨، حيث نرى فى الصفحة التاسعة صورة لزحام شديد للجماهير التى احتشدت؛ لتحية «سعادة النقراشى باشا» قبيل سفره إلى الأسكندرية.. وتتابع الجريدة سردها للخبر الذى قد يبدو فى حد ذاته غير ذى أهمية: بعد أن شق طريقه وسط الجمع وجلس فى الصالون المعد له فى القطار أقبل عليه عدد من أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية، وكذلك عدد من العلماء ومن المحامين فحيوه، ثم ألقى قصيدة تحية «بين مظاهر الحماسة البالغة». ولهذه المقتطفات دلالة بالغة الأهمية؛ حيث إن الوفد كان حزب الأغلبية، وكان الخروج عليه يقابل دائماً بالاستهجان من رأى العام، وكانت هذه الفترة تشهد الخلاف الذى

فجره محمود غالب - وزير الحقانية - مع قيادات الوفد حول مشروع سد أسوان، عندما نشر أول بياناته الشهيرة (١١ / ٨ / ١٩٣٧)، وهو ما سوف نتناوله فيما بعد، وقد وردت في أحد هذه البيانات إشارة إلى موقف ماهر والنقراشى المؤيد لوزير الحقانية، مما حفز جريدة «كوكب الشرق» الوفدية إلى المناداة بضرورة فصلهما، ولقد أعرب الدكتور محمد حسين هيكل في مذكراته السياسية عن توقعاته، بما قد يعجره خروج ماهر والنقراشى على النحاس من اتهام لهما بالخيانة، على غرار ما حدث للذين خالفوا النحاس عام ١٩٣١، وكذلك يقول باحث في دراسته التى عولنا عليها كثيرا:

«وقد توقعت الصحيفة الوفدية أن تجد دعوتها هذه ترحيبا وتأييدا من قبل الجماهير الوفدية، غير أن الجماهير خيبت ظن الصحيفة؛ إذ كان رد فعل هذه الدعوة مخالفا لكل ردود فعل الدعوات المماثلة في تاريخ الوفد، فلم تخرج الجماهير كماداتها ضد الوفديين المخالفين لرأى رئيس الوفد، كما فعلت ذلك في المرات السابقة، وذلك بسبب ثقل الوزن السياسى لكل من النقراشى وأحمد ماهر...»

فلقد كان لكل منهما رصيد من الكفاح الوطنى الطويل قبل وبعد الانخراط في صفوف الوفد؛ ولذلك فقد توافد تباعا إلى النادى السعدى، حشود من طلبة الجامعات المصرية والأزهرية، تهتف بحياة النقراشى وتنادى ببقاء كتلة الوفد سليمة.

وهذا مشهد آخر مسرحه السرادق الذى نصب للاحتفال بذكرى وفاة سعد زغلول، ثم دار النقراشى.. ينقل النقراشى الدكتور الجيار إلى داره عقب حادث الاعتداء عليه فى السرادق، ويمكث الجيار بمنزله يومين:

«وعند خروجه كان فى حديقة دار سعادة النقراشى باشا جمع من حضرات الشيوخ والنواب والطلبة والعمال، فهتفوا بحياة النقراشى باشا ورددوا الهتاف «الامة تشكر» (الأهرام فى ٢٦ / ٨ / ١٩٣٧)

«ثم تتقاطر وفود من الطلبة وعمال النقل الميكانيكى إلى منزل النقراشى، بعد فصله من الوفد، ويتحدث الخطباء، معربين عن ثقتهم بالنقراشى باشا والدكتور ماهر» (الأهرام فى ١٧ / ٩ / ١٩٣٧)

وفى الواقع أنه من خلال الوثائق البريطانية، نستطيع أن نكون فكرة شاملة عن حقيقة النقراشى فى نظر الإنجليز، فهو «المدرس» أو «ناظر المدرسة» ضيق الأفق (ولا أدرى لماذا تقرر الصفتان)، وهو كذلك الرجل العنيد، وهو أيضا الوطنى المتطرف.. كما نستطيع أن نلمس مدى بغضهم له وحنقهم عليه، بل إن جدتى كانت دائما ما تلقى تبعة اغتياله على الإنجليز أنفسهم، مهما اختلفت اليد التى أطلقت الرصاص، وأذكر أنها حدثتني عن نظرة التشفى التى لمستها فى عين مسئول كبير بالسفارة البريطانية، عندما جاء يقدم تعازيه إليها، وإنى لوائقة أن رأيها هذا لم يكن مجرد شعور أجوف لا تعززه القرائن، فهى سيدة واسعة الثقافة، بالغة الواقعية، لها تجاربها بحقائق الحياة.

ويبدو أن الحال ظل على ما هو عليه حتى وفاته، وإن تغير أسلوب النقراشى، ومن يتتبع الوثائق البريطانية عام ١٩٤٨، وهو العام الذى قتل فيه النقراشى، يلمس شعورا متزايدا من التذمر نحو النقراشى، الذى يصفه الإنجليز بأنه شخص متعنت، وغير متعاون، بل ونجد أن الإنجليز فى حيرة من أمرهم معه، فهم يفكرون تارة فى التخلص منه عن طريق الضغط على الملك، ثم يترجعون تارة أخرى خوفا من استبداله بشخص آخر أقل كفاءة؛ فهو فى نظرهم يتمتع بشخصية قوية، ويمتاز بالتعقل، كما أن التخلص منه يحوله إلى بطل قومى أمام رأى العام.

ولقد صدقت الوثائق فى بعض ما قالت؛ حيث لازمت النقراشى طوال مشواره طبيعة المعلم، التى صكتها بصكها الدامغ، ونلمس من خلال هذه القصة الطريقة، المدى الذى غلبت عليه هذه الطبيعة، ولقد قصها على^(١) الدكتور عبد الخالق علام - نائب رئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة سابقا - الذى عقب بقوله: «أتذكر هذه الواقعة التى دارت أحداثها عام ١٩٤٥ وكأنه لم يمض عليها سوى أسبوع واحد، كنت آنذاك مدرسا للتربية الرياضية بمدرسة القبة النموذجية، وفى ذات يوم وأنا جالس بمكتبى المطل على حوش المدرسة، شاهدت هانى النقراشى، وقد كان تلميذا محببا إلى قلبى؛ لما لمست فيه من دماء الخلق، وهو يضرب تلميذا من

(١) فى مكالمة تليفونية يوم ٣ سبتمبر ٢٠٠٥.

أقرانه، وكانت المدرسة النموذجية تتميز بمستوى التلاميذ الراقى، إلا أن التلميذ المعتدى عليه كان يبدو عليه أنه من وسط متواضع بعض الشيء، انفعلت لهذا المشهد انفعالا شديدا، ولا أدري اليوم لماذا تملكنى هذا القدر من الغضب، أسرع إلى موقع المشادة، وضربت هائنا ضربا عنيفا، أجهدت الصبى بالبكاء وتوجه على الفور إلى ناظر المدرسة وأنا أتبعه منفعلا، خرج من مكتبه الأستاذ طنطاوى وكيل المدرسة، وصاح قائلاً: «أتدرك ما فعلت يا مجنون؟» أجبت: «هذا الولد يجب أن يفصل من المدرسة على الفور» قال: «بل يبقى» إما أنا أو هو، إذن هو. وعندما عدت إلى المنزل شعرت بتأنيب الضمير لانفعالى، وقررت تقديم استقالتي. وذهبت اليوم التالى إلى المدرسة وقد حسمت أمري، وبينما أنا المعلم أوراقى، أقبل الساعى يبلغنى أن الناظر يطلب منى الحضور إلى مكتبه، وعندما دلفت إلى المكتب رأيته خلف مكتبه إلى يسار الباب وقد جلس أمامه على الأريكة والد التلميذ الذى كنت قد قمت بتأديبه بعنف البارحة، وقف النقراشى ومد يده مصافحا: «لا بد أنك الأستاذ علام، لقد روى لى ابنى هانى كل ما حدث بالتفصيل ويصدق، ولذلك جئت لأشكر»

قد يرى البعض شيئا من التطرف فى الانحياز إلى المعلم، الذى لجأ إلى العنف فى تأديب التلميذ، إلا أن الوزير الذى غلبت عليه طبيعة المربي والمعلم لا بد وأنه قدر أن انفعال المدرس، نابع بلا شك من تقييمه لمشهد ابن الباشا الذى يعتدى على من هو أقل حظا منه فى المكانة الاجتماعية، كما لا بد وأنه قدر شجاعة المدرس الشاب الذى لم تمنعه وظيفة الأب وسلطته من التدخل لحسم الموقف.

نعم، فلقد كان متطرفا فى وطنيته، وفى مصريته؛ مما لا بد أن يكون قد أثار حفيظة الإنجليز.

على الصعيد الشخصى روت لى جدتى أنها كانت قد اعتادت قراءة الصحف المصرية باللغة الفرنسية قبل زواجها من النقراشى، وكان قراره الحاسم «أنه من الآن فصاعدا تكون الصحف باللغة العربية»، واستجابت هى للمطلب، وظلت على العهد حتى آخر يوم فى حياتها. ورحم الله عهدا كان فيه الاعتزاز باللغة الأم إنما هو انعكاس مباشر للانتماء للوطن.

وإذا كانت الوثائق البريطانية قد رسمت فى مجملها صورة تكاد تكون متجانسة للنقراشى، فقد اختلفت وجهات نظر المؤرخين والمراقبين فى النقراشى وتباينت؛ فنجد الدكتور عبد العظيم رمضان يتبنى وجهة نظر النحاس فى النقراشى، فيحاول أن يدعم بالبراهين ما ذهب إليه من اتهام النقراشى بالتواطؤ مع العرش، مما يترتب عليه أن الانشقاق عن الوفد قد تم عن تدير بليس، وليس نتيجة مواقف شريفة قوامها مبادئ واضحة.. أما المستشار طارق البشري فيصمه بالضعف، ويتبع موقفه عند عرض قضية الجلاء عن مصر فى مجلس الأمن؛ ليخلص إلى أن جل همه وشغله الشاغل هو محاولة استرضاء الرأى العام فى مصر، دون النظر إلى أى اعتبار آخر.. على النقيض من ذلك يقف أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة، والمحامى الذى ترافع عن عدد من المتهمين فى قضية اغتيال النقراشى فهو يتهمة بالبطش والتعسف، فهو على حد قوله فى مرافقته عن عدد من المتهمين فى قضية اغتيال النقراشى، قد حكم البلاد بالحديد والنار، وهو عند إصداره قرارا بحل جمعية الإخوان كان مفتقرا إلى الحكمة، فكان كمن يحاول إيقاف قطار مندفع، والتباين فى وجهات النظر التى سقناها على سبيل الاستدلال، يصل إلى حد الاختلاف الجذرى، تتراوح شخصية النقراشى من خلالها بين النقيضين: فهى تارة شخصية ضعيفة، مترددة، وتارة شخصية مراوغة، كما يصوره البعض كذلك فى صورة الشخصية المتعسفة المندفعة.

أين يقف النقراشى من هذه الآراء المتضاربة؟

مرة أخرى من هو النقراشى؟ وما الذى دفع بهذا الرجل إلى قلب الأحداث، بل إلى المواقع التى تحتم اتخاذ القرارات المصيرية، فى فترة دقيقة من تاريخ مصر؟ ما الذى قذف به إلى الدفة عند وقت إبحار السفينة فى بحر لحي؟

من هو النقراشى الذى بدأ حياته مدرسا و أنهاها رئيسا للوزراء وليس فى جيبه يوم فاضت روحه إلى بارئها سوى ثلاثة جنيهات؟

النقراشى فى صدر حياته

ولد النقراشى عام ١٨٨٨ بالأسكندرية، ونشأ بها فى أسرة تنتمى للطبقة الوسطى من المجتمع، أى أنه ليس فى ظروف نشأته بعيدا عن العاصمة فى حد ذاتها ما ينبىء بتطور شخصيته إلى ما وصلت إليه، أو يفسر خط سيره الذى دفع به إلى الصفوف الأمامية، ثم إلى مصيره المحتوم يوم أودى بحياته رصاص القتلة.

كما لا نعلم للأسف ظروف نشأته، ولا طبيعة علاقاته مع أسرته المكونة من أبيه وأمه وأخويه محمد وحسن، وأخته فاطمة. وإن كنا يمكننا أن نستشف طبيعة علاقته بشقيقه الأكبر حسن من خلال الخطابات القليلة التى فى حوزتنا، والتى تكشف عن العلاقة الخاصة التى كانت تربط بين الشقيقين، وتشف هذه الخطابات عن مساندة حسن النقراشى لشقيقه مساندة كاملة، كما تكشف عن علاقة النقراشى الوثيقة بأخيه، إلى جانب ما تشف عنه من توجهاته السياسية؛ فنجد أن النقراشى يرسل إلى أخيه خطابا بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٢٧، يطلب فيه منه إرسال مبلغ خمسين جنيها، وهو المبلغ الذى اكتتب به كز ملاته لتخليد ذكرى الرئيس الجليل (يقصد سعد زغلول)، حيث ظل النقراشى على ولائه الراسخ لزعيم حزب الوفد، كما كان دوما شديد الحرص على التبرع للمشاريع القومية، على الرغم من أنه لم يكن بالرجل الموسر، حيث اقتطع من معاشه فى الفترة من أول أغسطس لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ مبلغ ٩٦٠ و ٤ جنيه شهريا؛ نظير تبرعه لمشروع «الدفاع الوطنى». كما يدل الخطاب الموجه من النحاس الذى كان يتولى الدفاع عن النقراشى، عندما قبض عليه فى عام ١٩٢٥ بعد اغتيال السردار لى سنالك إلى حسن النقراشى، اهتمام الأخير بمتابعة القضية التى اتهم فيها شقيقه الأصغر، فيطمئنه النحاس على صحة أخيه، ثم يضيف: «وقد أخبرته بأنى أنا الذى استحسنتم عدم حضورك يوم الأحد الماضى لزيارته». ثم نجد حسن النقراشى يبيع عن طيب نفس قطعة أرض كان يمتلكها، من أجل مواجهة النفقات التى استلزمها اعتقال النقراشى وانقطاع مورد العيش.

إلا أننا نعتقد أن القوة الدافعة للنقراشى كانت تكمن فى عدة جوانب:

أ- شخصية النقراشى

لعل أولها شخصية النقراشى، التى كان مفتاحها مجموعة من العناصر: الالتزام والانضباط اللذان كانا أساس دوره فى ثورة ١٩١٩، حيث عرف بأنه العقل المنظم للثورة؛ كما دلت مضابط مجلسى الشيوخ والنواب، وقد دخل مرحلة أخرى من مشواره السياسى، على حرصه الشديد على حضور الجلسات.. هاتان الصفتان كانتا أيضا وراء السياسة التى انتهجها عندما تولى الحكم، والتى وصفها البعض بسياسة «العصا الغليظة»؛ فقد كان - كما وصفه الدكتور عزيز سعد الدين ابن زوجته - عاشقا للنظام، يكره أى إخلال به، وهاتان الصفتان هما أيضا من طبيعة المدرس، والواقع أن النقراشى ظل كما هو حتى آخر حياته، المدرس الذى لم يفقد طريقه فى دهايز السياسة، وقد يصل بعض المؤرخين إلى وصفه بالديكتاتور، وهو وصف فى رأينا قد جانبه الصواب؛ حيث إن طبيعة العصر الذى عاشه ما كانت لتسمح بالوزير أو رئيس الوزارة الديكتاتور حتى لو كانت نوازعه هى الديكتاتورية بعينها؛ فمصر فى ذلك الوقت كانت ملكية، للملك فيها سلطات واسعة، فهو يملك ويحكم على خلاف النمط الإنجليزى فى الحكم الملكى، كما كانت مصر بلدا محتلا، ومع ذلك، بل وعلى الرغم من كل ذلك، فقد كانت الأحزاب المصرية على قدر كبير من القوة والتأثير على رأى العام برجالاتها الذين صنعوا ثورة ١٩١٩، وهى ثورة رائدة فى تاريخ العالم، اعترف غاندى ونهرو بريادتها وسبقها، كما كانت مصر تحظى بنظام برلمانى على قدر كبير من النضوج، وصحافة عرفت حرية الرأى، وصحفيين من ذوى القامات الرفيعة، من أمثال لطفى السيد وهيكल والعقاد وطه حسين.

وقد يكون النقراشى متشددا فى آرائه، صلبا فى مواقفه، إلا انه كان كذلك كارها للديكتاتورية، التى رفضها فى صورة عدائه للزعامة المقدسة، وكذلك للديكتاتورية الشارع، حينما رفضها فى صورة القمصان الزرق والخضر، وكذلك الديكتاتورية المزعومة باسم الإسلام، رغم إدراكه الكامل لخطورة ما أقدم عليه.

ولا شك أن استعداد النقراشى لهذه الجبهات العريضة من الشعب، بما فى ذلك الوفد والإخوان المسلمين قد ساهم بدوره فى تحول كثير من الرأى العام.

ولعل من أهم ما يميز النقراشى هو شعوره المرهف بالمسئولية؛ فلقد وضع مسئوليته تجاه وطنه دائما نصب عينيه - بالمعنيين المجازى والحرفى - حيث كان بإمكانه كل يوم وهو يهبط الدرج بمنزله أن يقرأ اللوحة على الجدار المواجه، مأثورة أحمد ماهر التى اتخذتها فيما بعد جريدة «الأساس» السعدية شعارا لها: «الوطنية عدل وكرامة»، كما أنه من السياسيين القلائل الذين انخرطوا فى العمل الوطنى، ولم تلهمهم الأمور الجسيمة التى يضطلعون بها عن مسئوليتهم تجاه محيطهم المباشر من الأسرة؛ فلقد تزوج عام ١٩٣٤ وهو فى السادسة والأربعين من عمره من أرملة لها من الأولاد أربعة، تتفاوت أعمارهم بين الثانية عشرة، والثامنة عشرة وعاهد نفسه من اليوم الأول على تحمل مسئوليتهم، على الرغم مما تكبده من عنت فى فترة حرجية من أعمار أبناء الزوجة، ومن مشواره السياسى، فلقد روى لى الدكتور عزيز سعد الدين: «كان يتابع تحصيلنا للدروسنا، ويعنفنا أحيانا». كما نستطيع أن نستشف من الكتيب الذى كان يدون فيه ملاحظاته عن تطور السعال الذى عانى منه لفترة ابنه هانى، ويبدى فيه كذلك قلقه على صحة صفيه، ويسجل فيه كذلك المواعيد المقررة للتطعيمات الدورية، مدى الجدية التى اتسم بها مسلكه فى كافة مناحى الحياة، واهتمامه العميق بحياته الأسرية.. ولعل احتفاء أسرته بذكره لا يرجع فقط لاعتزازهم بتاريخه، بل أيضا إلى ما يدينون به له من حب ورعاية.

ب- الزوج المتكافئ

وراء كل عظيم امرأة، وإن كانت هذه المقولة لا تنطبق إلا جزئيا على النقراشى، فهو لم يتزوج كما قلنا من قبل إلا فى سن السادسة والأربعين تزوج فى عام ١٩٣٤ وهو نفس العام الذى تزوج فيه النحاس، تزوج كلاهما وقد تخطى مرحلة الشباب. إلا أنه على خلاف زواج النحاس غير المتكافئ من الناحية السنية والذى جر على صاحبه المتاعب، على النحو الذى رواه الدكتور يونان ليب رزق فى إحدى حلقات دراسته الأسبوعية الشيقة بالأهرام (٢٨/ ٧/ ٢٠٠٥)، فإن الأمر كان مختلفا بالنسبة للنقراشى الذى كان زواجه موقفا للطرفين.

فبداية كان سن الزوجين متقاربا، وكانت الزوجة زاهدة فى هيلمان السلطة وبريقها، تقول «آخر ساعة» فى سياق الخبر الذى ساقته عن ظهور صاحبة العصمة

حرم رئيس الوزراء مع زوجها فى حفلة العشاء التى أقامها دولته للمسيو بيدو وزير خارجية فرنسا السابق والسيدة قرينته: «... ومع أن زوجات رؤساء الوزارات فى مصر اعتدن على الذهاب مع أزواجهن إلى المآدب الرسمية والحفلات، إلا أن حرم النقراشى لم تظهر مع زوجها أكثر من ثلاث مرات، رغم أن مدته فى الرئاسة بلغت ثلاث سنوات...».

وتسارع الصحيفة لثلاث يتبادر إلى ذهن القارئ انطباع سيع بتقرير أن:

«قرينته رئيس الوزراء مثقفة ثقافة عالية وتجيد اللغتين الفرنسية والإنجليزية
إجادة تامة ولكنها لا تتكلم مطلقاً فى السياسة وتعتقد أن رئاسة الوزارة أكبر
مصيبة فى الدنيا...»

والمجلة مصيبة فى هذا المضمار، أما عن ثقافتها فإننى أتذكرها فى وقت شارفت فيه على الثمانين عاماً، وقد ضعف بصرها وهى تستعين بنظارة مكبرة لتطالع الصحف العالمية، وأتذكر أيضاً ابنها هانى، وهو يروى لى ضاحكاً كيف أن والدته أذهلت المرشد الذى كان بصحبتهما فى متحف بواترلو ببلجيكا، أذهلته وهى تناقشه مناقشة جدلية فى إنجازات نابليون.. أما عن رأيها فى رئاسة الوزارة فتعصده ملاحظة النقراشى ذات نفسه، فى خطاب أرسله إلى الدكتور عزيز سعد الدين قبل شهر أو يزيد قليلاً قبل اغتياله، فهو يثبه همومه ويحدثه عن استقالته التى أصبحت قريبة أكثر من أى وقت مضى^(١)، ثم يضيف فى عجالة (نستشفها من الخطأ اللغوى «لم» بدلاً من «لا») على آخر سطر من الخطاب: «لم تطلع ماما على هذا لأنه لو اطلعت لألحت فى الاستقالة العاجلة.»

فلقد تزوج النقراشى حقاً من امرأة من طراز فريد؛ فكان قد سبق لها الزواج من المهندس على سعد الدين، الذى أنجبت منه ثلاثة من الأبناء وابنة واحدة، إلا أن هذا الزواج لم يدم طويلاً، حيث أصيب الزوج بمرض السرطان، وتوفى بعد رحلة علاج مضنية، تحملت عليه زكى مسئولية أبنائها فى ظروف شديدة القسوة معتمدة

(١) خطاب بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٤٨.

على معاش الزوج البسيط، فرغم أنها كانت تمتلك أرضا زراعية واسعة، إلا أنها كانت عرضة للسرقه والبوار بعد وفاة زوجها الأول، أما مصاعها فقد سبق أن اضطرت لبيعها قبل ذلك.

تفجرت لدى هذه الأرملة الشابة التى لم تعرف قبل هذه المعن من الحياة إلا أطيها وأترفها، طاقات غريبة للتحدى والصبر على الصعاب، فأخذت تبحث عن كل الوسائل الممكنة للحد من النفقات، اعتمدت على نفسها فى حياكة بعض ملابس أولادها، استغنت عن السائق واعتمدت على نفسها فى قيادة السيارة، وهو كما نعلم جميعا وضع غريب فى مجتمع الثلاثينيات من القرن الماضى، بل لجأت إلى بيع بعض مستلزمات البيت مثل الفرن توفيراً للسعر الغاز، كما اضطرت أخيراً لبيع قيللتها الفخمة التى كانت محملة بالديون، إلا أن هذه الوسائل التى لجأت إليها كانت مجرد مسكنات لم تجد نفعا أمام استفحال الأزمة، وهنا تدخلت ابنة عمها صفية زغلول «أم المصريين»، ورتبت زواجها من النقراشى الذى رشحته زوجها لها؛ حيث كان من رجالات سعد زغلول المقربين، وقد خبرت إخلاصه ونزاهته، ولقد أعجب فى أول لقاء لهما بالأسلوب الذى عرضت به عليه وضعها بلا مواربة، فكان هو خير عون لها فى هذه الظروف الحالكة، كما أحسن إدارة أملاكها، إلا أنه كان حريصا على الحياة معها فى حدود إمكانياته المالية المحدودة، كما عاشت أسرته الجديدة فى بيته القديم بمصر الجديدة، أما هى فلقد منحتة استقراراً رطب حياته الجافة التى كان قد وهبها كلية للكفاح، كما أنها فتحت له آفاقاً أوسع فى المجتمع، وتوطدت كذلك علاقته بصفية زغلول، ولقد جمعت بينهما صفات مشتركة كالالتزام، والجدية، والصبر على الشدائد، وحب النظام كما جمع بينهما أيضاً حب من نوع خاص قوامه الاحترام، والإعجاب المتبادلان.

ونعتقد أن هذا الاستقرار قد منح النقراشى من القوة ما ساعده على مواصلة الكفاح فى فترة دقيقة من تاريخ بلاده، ويبدو أن الحياة الأسرية التى نعم بها النقراشى فى مرحلة متأخرة من حياته، قد ساهمت فى التلطيف من حدة الطابع المعهودة فيه من قبل.

ولانجد هنا صورة للعلاقة الراقية التى جمعت بينهما أبلغ مما كتبه لجاذبية سعد الدين ابنة زوجته، فى الخطاب الذى أرسله لها وهو فى نيويورك، يستعد لعرض

قضية الجلاء على مجلس الأمن، إلا أنه وسط المشاغل والهموم التي ينوء بها كاهله يكاد يعتب على نفسه؛ لأنه ليس بجوارها يواسيها لوفاة شقيقها:

«أكتب إليك هذا وأنا أنتظر الاتصال تليفونيا معكم؛ لأعزى ماما في وفاة خالك محمد على بك، فإنني لم أعرف بوفاته إلا البارحة ولست أعرف ظروف وفاته وهكذا قضت الظروف أن ماما تستقبل هذه الحوادث المؤلمة [.....] أثناء غيبتى وأرجو عند وصول خطابى هذا أن يكون خف من نفس ماما الحزن والألم على وفاة أخيها رحمة الله عليه»^(١)

ج- المجتمع

وترجع القوة الدافعة كذلك إلى ديناميكية المجتمع في هذا العصر، التي كانت تسمح للنابيين المجتهدين من مختلف طبقات الشعب بالارتقاء إلى المناصب التي تؤهلهم لها مقوماتهم وطاقاتهم، ويبدو أن نقطة انطلاقه الأولى تكمن في تفوقه الدراسي، حيث يقول الدكتور سيد عبد الله في رسالته الهامة عن النقراشى: إن ترتيب النقراشى في الشهادة الابتدائية كان الأول، وبعد أن أتم دراسته بمدرسة رأس التين الثانوية عام ١٩٠٦، انتقل إلى مدرسة المعلمين العليا بالقاهرة، ولقد لاحظ سعد زغلول تميزه وهو يتفقد مدرسة المعلمين العليا عام ١٩٠٧، فكان ممن وقع عليهم اختياره للسفر في بعثة دراسية، إلا أن هذه البعثة كانت لدراسة العلوم، ولذلك عارض النقراشى مدير البعثة في لندن، وطلب أن يدرس التربية.

فكتب مدير البعثة في لندن إلى نظارة المعارف بالقاهرة في مايو ١٩٠٨ خطاباً أوضح فيه أنه رفض تلبية طلب النقراشى لدراسة التربية، ولكن الطالب النقراشى أصر على أن يرفع طلبه أيضاً إلى الوزارة، ولعلنا نوضح ما جاء فيه :

«إننى ما فضلت القسم الأدبى إلا لأننى أكثر استعداداً وأشد ميلاً إليه، وخصوصاً وأننى لم أتمكن فيه من دراسة التربية دراسة تامة، وأننى أرى أن البلاد فى احتياج شديد إلى أفراد درسوا التربية كاملة ليضعوا نظام التعليم على أساس

(١) خطاب إلى السيدة جاذبية سعد الدين بتاريخ ٢٥-٨-١٩٤٧.

ثابت، وأن البعثة ليست للترفيه عن المبعوثين، وإنما يجب أن يكون هدفها الأول مصلحة البلاد، والتعليم لا يحتاج نظمه إلى إصلاح فقط، بل يحتاج إلى أسس ثابتة».

ورفضت نظارة المعارف المصرية طلبه، ولم يعبأ بالرفض، ولم يكن ذلك بالأمر الصعب المنال عليه، بل مضى يدرس في التريية، مستقلا فوق ما كلف به من دروس بعثته حريصا على أن ينهل منها، ودأب على العمل، وواصل ليله بنهاره فى سبيل العلم والتحصيل.

نخلص مما سبق إلى عدة ملاحظات: أولها أن شابا يافعا ليس لديه ما يميزه على أقرانه من الناحية الاجتماعية، لم يولد، كما يقولون، وفى فمه ملعقة ذهبية، يقبل على الحياة، مدفوعا بيقينه أنه يمكنه أن يشارك بمجهوده المتواضع فى نهضة وطنه، ولا يفوتنا هنا أن المجتمع لا بد وأن ساهم فى غرس أو تنمية هذه القناعة، فها هو سعد زغلول يتفقد المدرسة ويحرص على انتقاء النابهين بها، ليخلق جيلا جديرا بتحمل مسئولية الاستقلال، وإذا كان هذا هو أول اتصال للنقراشى بسعد زغلول كما قال هو بنفسه فى مذكراته فلنا أن ندرك الأثر العميق الذى لا بد وأن يتركه الزعيم فى نفس الطالب الصغير.. يقول النقراشى فى مذكراته التى نشرتها أخبار اليوم:

«إننى هنا مدين لسعد باشا منذ كنت تلميذا إلى أن أصبحت رجلا، وقد كان لى فى جميع أدوار حياتى مرييا، ومرشدا، وقائدا، وزعيما، بل كان لى والدا تلقيت عنه دروس الجهاد، والتضحية، والوطنية، والشجاعة فى الحق، واحتمال الشدائد، والتمسك بحقوق البلاد»

تبرز هذه الواقعة أيضا قوة عزيمة النقراشى، بل وعناده، ولكن من العناد أحيانا ما هو مفتاح النجاح، بما يستتبعه من مثابرة دعوية، نلمس أيضا اهتمامه المبكر بالقضايا الوطنية، ويقضية التعليم؛ فهو على عكس العديد من رجالات السياسة فى ذلك العهد الذى كانت فيه دراسة الحقوق هى المؤهل الأساسى لرجال السياسة فى مصر، كان له طابعه الخاص الذى عرف به، والذى غلب عليه؛ وصكه بصكه الدامغ؛ حتى لقد ضاق به الملك فاروق، الذى رأى فى النقراشى طبيعة المدرس الناصح،

وطلب من إبراهيم باشا عبد الهادى رئيس الديوان الملكى أن ينبه النقراشى - رئيس الوزراء آنذاك - أنه ملك مصر، وأن النقراشى رئيس وزرائه، وليس ناظر مدرسة.^(١)

نود هنا أن نعقب مرة أخرى على مرونة المجتمع المصرى فى بدايات القرن العشرين، التى هى كانت أحد عوامل صعود نجم بعض عناصر من الطبقة الوسطى، والوسطى الدنيا، بل وأحيانا الشعبية أمثال النقراشى، والنحاس، وأحمد حسنين، والعقاد.. ونعتقد أن هذه المرونة تتمثل فى «مجتمعين» هامين: الجامعة والعمل الوطنى أو «الحركة الوطنية»، فعلى الرغم من أن الجامعة المصرية لم تكن مجانية، إلا أنه يبدو أن تكاليف الدراسة لم تحل دون أن تلتحق بها شرائح عدة من المجتمع، تمثل البنية الاجتماعية للشعب المصرى، وقد التقت هذه العناصر فى الجامعة، وتفاعلت تفاعلا فكريا ووجدانيا؛ فنجد أن النقراشى وأحمد ماهر يلتقيان بمدرسة التجارة التى قام كل منهما بالتدريس بها لفترة من الزمن، وقد توثقت صلة كل منهما بالآخر من خلال عملهما المشترك فى الجهاز السرى لشورة ١٩١٩، وقد جمعت بينهما علاقة من نوع فريد، حيث نجد أن أحمد ماهر يؤازر النقراشى بعد فصله من الوفد، ويقرر أنه لا يعتبره منفصلا، بمعنى أنه سيداوم على إطلاعه على كل ما يدور فى اجتماعات الهيئة العليا للوفد، ثم يرتضى النقراشى لنفسه دور الرجل الثانى فى الهيئة السعدية فور إعلان نشأتها، ولقد كانت صداقة النقراشى بأحمد ماهر لا يدانيها حد من الولاء والإخلاص حرصا على نزاهة الحكم وسمعة رئيس الوزراء لدرجة قد تتسم بالغلو والتشدد، ولنا مثل على ذلك؛ إذ إن أصدقاء ومعارف أحمد ماهر من المترددين على كلوب محمد على فى ذلك الوقت كانوا قد سمحوا لأنفسهم بتكثيف زياراتهم لمقر رئاسة الحكومة، عندما تولى أحمد ماهر الوزارة لأول مرة فى عام ١٩٤٤، وذلك بغير موعد أو استئذان، واتخذوا من هذا المقر ملتقى لهم، وهو الأمر الذى قد يثير من الشبهات ما لا تحمد عقباه. وبعد أيام من هذه الحال فوجئت هذه

(١) حديث خاص بين إبراهيم باشا عبد الهادى وبين والدى د. شامل أباطة، الذى حرص على ملازمته فى السنوات الأخيرة من عمره بعد خروجه من المعتقل.

الشلة بالنقراشى يقتحم عليهم هذه اللقاءات وعصاه فى يده المرفوعة، وهو يهدد ويتوعد: «من يريد لقاء أحمد ماهر فعليه بكلوب محمد على، وأما من أراه منكم هنا فسيكون حسابه عسيرا».. وقد روى إبراهيم عبد الهادى هذه الواقعة لوالدى الدكتور شامل أباطة، كما روى له أن أحمد ماهر هو الذى أعاد على مسامعه هذه الواقعة، وهو بالغ التأثير من أنه لا يستطيع أن يستقبل أصدقاءه بمكتبه، ولكن أحمد ماهر مع ذلك كان يدرك تماما مدى ولاء النقراشى له، كما كان يدرك نبل دوافعه.

أما عن معرفة النقراشى بإبراهيم عبد الهادى، فقد كانت بدايتها مدرسة العباسية بالأسكندرية التى كان النقراشى مدرسا بها، وإبراهيم عبد الهادى تلميذا، ثم تطورت هذه العلاقة عند بداية الحركة الوطنية؛ ليصبح أحمد ماهر والنقراشى وإبراهيم عبد الهادى هم الثلاثى البالغ الصداقة والتفاهم والولاء، فأولهم، كما يقولون، هو عقل الثورة، وثانيهم هو ضمير الثورة، أما الثالث فهو لسان الثورة.

ولقد كان للنقراشى صداقات واسعة، بمجموعات من مختلف التيارات الوطنية والأوساط الاجتماعية، وقد روى لوالدى أنه فى بداية الحركة الوطنية كانت تربطه بأبيه إبراهيم دسوقى أباطة صداقة عميقة، لدرجة التلازم، ولدرجة أن الوجبة الوحيدة التى كانا يأكلانها منفردين هى وجبة الإفطار، وظلا على تلك الحال إلى أن نشأ الخلاف المعروف بين سعد زغلول وعدلى يكن، حيث انضم النقراشى لسعد كما انضم دسوقى أباطة لعدلى يكن، وكما ذكر النقراشى لوالدى، أن السياسة التى جمعتهم هى أيضا التى فرقتهما فيما بعد بينهما، وإن ظلت ذكرى هذه الصداقة الجميلة كامنة فى النفوس فى انتظار أولى الإشارات، وقد جمعت مدرسة البنات الأمريكية والدتى صفية النقراشى، بعمتى كوثر أباطة كريمة جدى دسوقى أباطة، وسرعان ما نشأت بينهما صداقة، وتبادلنا الزيارات، ثم اتبعت زيارات الابتتين بتبادل الدعوات بين أسرتى النقراشى وأباطة، ثم انتهت بعد وفاة الصديقين بزواج كريمة الأول بنجل الثانى.

وكذلك جمعت الحركة الوطنية بين النقراشى، وبين المؤرخ المعروف عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، كما توطلدت علاقته بالعقاد على النحو الذى سوف نعرض له فى سياقه.

وهكذا يتضح لنا أن المجتمع المصرى قبل ثورة ١٩٥٢، لم يكن مجتمعاً يتكون من جزر منفصلة، لم يكن هو المجتمع «الإقطاعى»، «الطبقى» الذى صورته لجيلنا كتب التاريخ المدرسية بعد ثورة ١٩٥٢، بل إنه كان مجتمعاً له القيم والثقافة والأهداف، التى كانت تسمح بصعود ذوى الكفاءات.

ونعود مرة أخرى إلى رحلة النقراشى مع التعليم، وهو المجال الذى بدأ من خلاله مشواره السياسى، فبعد الحصول على دبلوم جامعة نوتنجهام عام ١٩٠٧، عاد إلى مصر وعين مدرساً للرياضيات فى مدرسة رأس التين الثانوية، ويبدو أن كفاءته رشحته للتدرج السريع فى السلم الوظيفى، فينطبق عليه ما يقرره الدكتور أحمد زكريا الشلق بخصوص، العناصر المثقفة والفنية التى تستند قوتها بشكل أساسى إلى المهارات، التى أكسبها التعليم الحديث إياها، والتى قدمت نفسها للمجتمع من خلال تلك المهارات المهنية.

فما لبث النقراشى أن عين ناظراً للمدرسة الأولية الراقية للبنين بالقاهرة، وقد أصاب النقراشى فى تلك الوظيفة شهرة واسعة [.....] حتى سميت هذه المدرسة بين رجال المعارف بمدرسة النقراشى نسبة إليه، كما يقرر الدكتور سيد عبد الله.

وتم نقله بعد أحداث ثورة ١٩١٩ إلى السويس، ناظراً للمدرسة السويس الأميرية، ثم إلى أسبوط حيث عين مديراً للتعليم بمجلس المديرية، بناء على طلب تقدمت به تلك المديرية لوزارة المعارف العمومية، بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩١٩، ولقد كان للتعيين خارج القاهرة سبب سياسى، هو مشاركته فى إضراب الموظفين؛ احتجاجاً على خطبة اللورد كيرزون فى مجلس اللوردات.

أكد فيها - والكلام هنا للنقراشى - أن الأنباء الواردة منها [أى مصر] أقل خطورة، وتجننى فيها على الثورة المصرية، فزعم أنها أقرب إلى السلب

والنهب منها إلى السياسة والوطنية، وأثنى على موظفى الحكومة المصرية، ورجال البوليس والجيش المصرى، وأشاد بحسن سلوكهم أثناء الاضطرابات، واستدل بسلوكهم على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا فى الثورة، وبدا من خطبته أن الحكومة البريطانية لا تنوي المدول عن خطتها فى تثبيت الحماية وتأييدها، وأنها تنفك دائبة فى تشويه الحركة الوطنية، كما أنها تريد مصانعة الموظفين، الأمر الذى استاء له الموظفون جميعا، خصوصا وقد جعلتهم هذه الخطبة فى مركز حرج أمام رأى العام، وصورتهم بالانحياز إلى جانب الاحتلال والمحتلين، فتألفت لجنة وطنية اشترك فيها مندوبون من جميع الوزارات والمصالح، وكنت أنا مندوب وزارة المعارف فى هذه اللجنة، وكتبنا عريضة احتجاج على خطبة كيرزون ورفعناها إلى جلالة «السلطان» أحمد فؤاد، وأرسلناها إلى المندوب السامى البريطانى وسائر معتمدى الدول الأجنبية، وأعلنا فيها الإضراب من أول أبريل.. وقد صار الإضراب عاما فى جميع الوزارات والمصالح، وكان من المقرر أن يقتصر على ثلاثة أيام، ولكنه استمر حتى يطلق سراح المعتقلين، وعلى رأسهم سعد زغلول باشا. (سيرة النقراشى الذاتية التى سجلها طاهر الطناحى بالمصور بعد اغتيال النقراشى فى ديسمبر ١٩٤٨)

ولقد سارعت السلطات البريطانية بتعيين اللورد اللنبى (Lord Allenby) مندوبا ساميا فى مصر، الذى قرر الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، وتألفت فى هذه الظروف المضطربة وزارة حسين رشدى باشا الرابعة، ودخلت مع ممثلى الموظفين فى مفاوضات بادت بالفشل، وبذلك رأى اللورد اللنبى نفسه مضطرا للجوء إلى الشدة، فهدد فى المنشور الذى أصدره فى ٢٢ أبريل ١٩١٩ كل موظف لا يعود إلى عمله فى اليوم التالى، لإصدار المنشور بأن يحذف اسمه من كشف موظفى الحكومة، كما هدد كل شخص يحاول أن يمنع شخصا آخر من العودة إلى عمله بالقبض عليه ومحاكمته محاكمة عسكرية، وقد أتى هذا التهديد ثماره، إذ عادت الغالبية العظمى من الموظفين إلى أعمالهم، بينما أصر النقراشى، هو وستة آخرون من الموظفين على موقفهم، فقبض عليهم فى ٢٤ أبريل ١٩١٩، وتم ترحيل النقراشى إلى رفح، ثم نقل منها إلى ثكنات قصر النيل، ومكث هناك حتى أفرج عنه محمد سعيد باشا فى ٢٩ مايو ١٩١٩ بعد تأليف وزارته إثر استقالة وزارة رشدى باشا.

نخلص مما سبق إلى أن الدور الذى لعبه النقراشى فى الحياة السياسية المصرية فى الفترة من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٤٨، أى حوالى ثلاثين عاما من البذل والعطاء، لم يكن وليد الصدفة، ولم يأت من فراغ، وإنما نبع من عدة عناصر تضافرت، فكانت بمثابة المقدمات لهذا المشوار الشرى، وقد حصرنا هذه العناصر فى شخصية النقراشى نفسه، وطبيعة المجتمع الذى نشأ فيه، وكذلك الزواج الموفق الذى ضاعف من قدرته على البذل والتضحية.. ونود أن نضيف هنا أننا نظرنا إلى شخصية النقراشى كمنظومة متكاملة مفتاحها طبيعة المعلم أو المدرس أو الناظر التى لازمتها طوال حياته، غير أن هناك سمة واحدة شذت عن هذه المنظومة؛ حيث إن النقراشى جمع إلى جانب رقى الإنسان المثقف «جدعنة» ابن البلد الأصيل، ونستدل على ذلك بواقعة طريفة رواها شاهد عيان، هو عبد اللطيف أفندى، وقد كان موظفا بالـ «مكتب» الذى كان قد استأجره النقراشى فور فصله من الوفد، وقد ظل عبد اللطيف أفندى وثيق الصلة بالأمرة بعد ذلك؛ فحدثنا عن المظاهرة الغاضبة لشباب وفدى خرج يطالب بـ «رأس النقراشى»؛ لخروجه على الوفد، وقد كان النقراشى بمكتبه، وكان عبد اللطيف أفندى يتابع أولا بأول مسار هذه المظاهرة، ويحث النقراشى على مغادرة المكان خوفا من مغبة الأمر، إلا أن النقراشى أصر بهدوء على البقاء بمكانه، حتى وصلت حشود الطلبة أمام المكتب، فخرج وسط هذه الحشود ويده عصاه التى أخذ يحركها ذات اليمين وذات اليسار قائلا: «وسع يا ولد، أنت وهو»، وانصرف وقد ألجمت الدهشة الشباب الغاضب.

كما أن الدور الذى لعبه النقراشى فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩، وإن كان يتناقض مع دوره وهو فى السلطة، إلا أنه كان بمثابة «المطبخ السياسى» الذى خلق من النقراشى سياسيا ملما بخبايا الأمور، ولعلنا هنا نستبدل لفظ «الثورة» بلفظ أكثر دقة، حيث إن «الثورة» لم تنطلق تلقائيا كما يتصور الكثيرون، وإنما جاءت ثمرة لحركة خضعت لتنظيم وإعداد بالغى الدقة، وفلسفة بعيدة النظر راهنت على ضرورة تكاتف كل القوى الوطنية فى المجتمع، وهى الوحدة التى كان رمزها البليغ الهلال والصليب، وقد كانت هذه الفكرة العميقة استجابة لمطلب الأقباط أنفسهم بالمشاركة فى الحركة الوطنية، الذى وجد أذنا صاغية عند سعد زغلول.

الفصل الثانى

دور النقراشى فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩

ألف أعضاء الوفد لجنة مركزية قبل سفرهم إلى مالمو فى ١١ أبريل ١٩١٩، للحاق بسعد زغلول، ثم التوجه إلى باريس بعد ذلك، من أجل الدعاية للقضية المصرية أمام مؤتمر الصلح المنعقد فى العاصمة الفرنسية، وكانت مهمة هذه اللجنة فى الأصل جمع التبرعات لتغطية احتياجات الوفد فى باريس، إلى جانب موافاته بمعلومات عن الموقف فى مصر؛ ليتسنى له استخدامها للدعاية للقضية الوطنية.. وكان رئيس هذه اللجنة محمود سليمان باشا (والد محمد محمود باشا القطب الدستورى المعروف)، ووكيلها وأمين صندوقها إبراهيم سعيد باشا، إلا أن رئيسها الفعلى كان عبد الرحمن فهمى.. يقول الدكتور محمد أنيس: «لقد كان عبد الرحمن فهمى منظما ثوريا من الدرجة الأولى» حرص على أن يظل على اتصال دائم بالطلبة والعمال، يوجه نشاطهم وفق ما تقتضيه الأحداث، ولقد تحول نشاط اللجنة المركزية إلى الكفاح السرى، بعد أن قررت السلطات البريطانية إيفاد اللجنة التى عرفت باسم «لجنة ملنر» (Milner) للتحقيق فى الاضطرابات فى مصر، وأجمعت الآراء على مقاطعة هذه اللجنة، وكان قد أعقب استقالة حسين رشدى باشا سلسلة من الوزارات عرفت «بالوزارات الإدارية» كما ورد فى نفس المصدر.. والواقع أن لاستقالة أو «استعفاء» حسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا أسباب عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها، إلا أن أحد هذه الأسباب يتصل بموضوعنا؛ إذ أبدى حسين رشدى باشا استياءه من عدم الاستماع لنصحه بالسماح لمن أسماهم «وفودا من أعضاء

الهيئات الثيائية فى البلاد»، وكان يقصد الوفد طبعاً، [.....] بالسفر إلى لندن ليها فاعوا عن مصلحة البلاد، كما ورد بكتاب الدكتور يونان لبيب رزق «فؤاد الأول.. المعلوم والمجهول». وبذلك كان فى استقالة الرجلين إحراج شديد للسلطان فؤاد ولسلطات الحماية، وكان من الطبيعى إذن أن يستقبل الرأى العام تشكيل وزارة محمد سعيد باشا فى ٢١ مايو ١٩١٩ بعد ثلاثين يوماً من «استعفاء» الوزارة السابقة بالاستهجان والاستنكار، ولذلك قرر الجهاز السرى قتل محمد سعيد باشا؛ لأنه خالف قرار سعد زغلول الذى نص على أن: «لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة فى ظل الحماية».. ولا نعرف على وجه التحديد متى انضم النقراشى إلى الجهاز السرى، إلا أننا نركن إلى أقوال شفيق منصور من باب الاستدلال فقط؛ حيث إنه أدلى بها فى مرحلة دقيقة من حياته، بعد أن حكم عليه بالإعدام؛ بتهمة قتل السردار، وبعد أن منى بوعده تخفيف الحكم.. يقول شفيق منصور فى التقرير الذى قدمه إلى البوليس فى ١٣ أبريل ١٩٢٠:

«إن المرحوم عبد اللطيف الصوفانى بك وأحمد بك ماهر وعبد الرحمن الرافعى بك ومصطفى أفندى حمدى وشفيق منصور كانوا أعضاء اللجنة الرئيسية فى سنة ١٩١٩، واستمروا فى أعمالهم ضد الوزراء المصريين، وبعدئذ انضم إليهم النقراشى بك». نسوقها على سبيل الاستدلال حيث يؤيدها ما ورد فى مذكرات محمد محمد خليفة التاجر بكفر الزيات:

«عند قيام ثورة ١٩١٩ تعرفت بأحمد ماهر، والنقراشى، وحسن كامل الشيشينى، والدكتور سيد باشا، ويوسف العبد، وعبد الرؤوف العبد، وهؤلاء يكونون خلايا فى الجهاز السرى...»

إلا أنه من المرجح أنه كان ناشطاً سياسياً قبل ذلك بفترة؛ حيث يقول إبراهيم عبد الهادى باشا صديق العمر إن النقراشى درس له فى مدرسة العباسية، التى عين بها من مايو ١٩١١ إلى سبتمبر ١٩١٢، وعند سؤاله إذا كان قد لاحظ أن للنقراشى نشاطاً سياسياً فى هذه الفترة؟ أجاب أن ذلك لم يلفت نظره وقتئذ، إلا أنه تبين بعد

ذلك أن عددا من الطلبة المجندين بالجهاز السرى كانوا من طلبة النقراشى^(١).. ومن الواضح أن هذا التاريخ يسبق بفترة ليست بالقصيرة أحداث ثورة ١٩١٩، إلا أن ما ورد بأحد هوامش كتاب محمد أنيس يدعم هذا الافتراض: «كتب الأستاذ حسن سلامة المستشار السابق إلى جريدة الأهرام عقب مقال لى فى هذا الموضوع (فبراير ١٩٦٣) يقول:

«وكان للطلبة إذ ذاك لجان منتظمة أحسن تنظيم، وكان اتصالهم ببيت الأمة (منزل سعد زغلول) بل وبقاء البعض دائما فيه معروفا للجميع، وكانت اجتماعات الطوائف فيه وفى غيره لا تنقطع ولما تأسست لجنة الوفد المركزية كان المرحوم عبد الرحمن فهمى قلبها النابض وأمين سرها المخلص الأمين».

يتضح مما سبق أن هذه الاجتماعات والتجمعات الطلابية سابقة على تأسيس اللجنة المركزية عقب نفى سعد زغلول مباشرة.

بل يقرر الدكتور سيد عبد الله أن النقراشى كان قد انضم منذ عام ١٩١٠ إلى «جمعية التضامن الأخوى السرية»، إلا أنه كما يبدو أنه لم يكن له دور يذكر فى سلسلة الاغتيالات التى تمت بين عامى ١٩١٠ و ١٩١٥، وإن كان قد شارك فى نشاط الجمعية الذى اتجه إلى مساعدة أهالى طرابلس فى حريهم ضد الاستعمار، مساعدة فعلية تتمثل فى توصيل السلاح عبر السلوم إلى طرابلس.. يلقى إذن الدور الذى لعبه النقراشى فى صدر شبابه عن عمر لا يتعدى الاثنى والعشرين عاما - والذى أبرزه الدكتور سيد عبد الله - الضوء على نزعه القومية التى ظهرت مبكرا.

ونعود إلى محاولة قتل محمد سعيد باشا التى باءت بالفشل، وتكررت بعدها المحاولة التى عرفت نفس المصير، ولذلك يبدو من تكرار مثل هذه المحاولات الفاشلة، أن القصد كان إرهاب من تسول لهم نفوسهم قبول التعاون مع الإنجليز، ومن يقبلون أن يحذوهم، ويؤيد حذسنا ما قاله النقراشى نفسه لمصطفى أمين، عندما عرض عليه مذكرات الشيخ سيد على محمد، الذى قام بإحدى محاولات اغتيال محمد سعيد باشا:

(١) لقاء خاص مع الوالد.

«إن قيادة ثورة ١٩١٩ قررت قبل التنفيذ بأيام أن المقصود ليس قتل محمد سعيد باشا رئيس الوزراء، وإنما إرهابه فقط؛ لأنه خالف قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة إلى أن تلغى الحماية البريطانية، وأنه لوحظ فى طريقة حشو القنبلة قبل تسليمها للشيوخ سيد، أن تحدث انفجارا هائلا مخيفا، ولا تقتل أحدا..»

إلا أن محاولة اغتيال محمد سعيد باشا لم تكن إلا باكورة أعمال الجهاز السرى؛ فلقد تكررت محاولات الاغتيال: إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال، ثم محمد شفيق باشا وزير الزراعة، يليهما حسين سرى باشا وزير الأوقاف، وجميعهم قد أفلتوا من الاغتيال.

وينبغى لنا هنا أن نتوقف قليلا.. إن الاعتداء على الجنود الإنجليز لا يدخل فى إطار الدفاع عن النفس، والمقاومة المشروعة ضد قوات احتلال غاشم وحسب، وإنما ينبغى أن ننظر له من منظور التضحية وبذل النفس، يقدم عليها فرد من أجل أن تحيا المجموعة.

إلا أننا اليوم ربما ننظر بشيء من عدم الارتياح، عندما تمتد عمليات الاعتداء إلى مصريين، خاصة أن مثل هذه الاعتداءات امتدت لتشمل رموزا غير مشكوك فى وطنيتها، مثل عبد الخالق ثروت باشا، فما هى السلطة التى تملك تصنيف فئة من المصريين على أنهم من الخونة؟ ومن ذا الذى يملك حق إصدار حكم بإعدام شخص؟ ويبدو أن هذا الشعور بعدم الارتياح ليس وليد اليوم، فلقد سبق أن أشرنا إلى علاقة النقراشى وإبراهيم دسوقي بأباطة الوطيدة، إلا أنه وفقا للاستاذ ثروت أباطة، كان أحد الأسباب التى أدت إلى أن تفرقت بينهما السبل هو اختلاف الرؤى فى اغتالات المصريين؛ نحن إذن بصدد مسألة خلافية، ويجب علينا - حتى يتسنى لنا أن نحكم على الأمور حكما أقرب ما يكون إلى العدل والموضوعية - أن ننظر إلى المسألة فى إطارها التاريخي، فعلينا أن نحاول استحضار حماسة ثورة ١٩١٩ من خلال من عاشوا هذه الأحداث الجليلة التى سجلها مصطفى أمين فى كتابه «الممنوع».

فها هو الشيخ سيد الأزهرى الفقير يستعد للمهمة التى عاهد الجهاز السرى على القيام بها، فهو يتجول فى شوارع الأسكندرية منتظرا وصول القنبلة التى نقلها إليه النقراشى، متصورا أنه سوف يلقى حتفه وهو يفجر القنبلة فى سيارة رئيس الوزراء، ويتهيج عندما يبصره زميله بقدوم القنبلة، ويعقب على ذلك قائلا:

«إذا عجبتم لهذا الفرح الذى أصابنى لوصول الآلة التى ساموت بها نفسا أو شنتقا، فاذكروا الروح الوطنية فى ١٩١٩»

وها هو والده الذى استقدمته النيابة لإقناعه بالاعتراف، يحثه على تحمل مسئولية عمله وحده، وكذلك نحمد موقف محمد سعيد باشا نفسه، الذى استدعى للشهادة أمام المحكمة، وهو المستهدف بالمحاولة، بحثها على الرأفة حيث إن «المتهم معذور فى عمله هذا، هو متأثر بالرأى العام الذى كان ضدى تقريبا». ولعله من الطريف أن نضيف هنا أن نجل محمد سعيد، حسين سعيد شقيق الفنان المعروف محمود سعيد، ظل حريصا طوال حياته على الاحتفاء بذكرى النقراشى، حيث كان يرسل فى يوم الذكرى السنوية لوفاته باقة زهور إلى الضريح الذى يرقد فيه جثمان الفقيد الكبير بجوار صديق العمر، زميل الكفاح أحمد ماهر.

بيد أن أبلغ دليل على إجماع الأمة هو موقف الأقباط من يوسف وهبة باشا؛ فبعد استقالة وزارة محمد سعيد باشا، كلف الملك فؤاد - ولعل ذلك تم بإيعاز من اللورد اللنبى - يوسف وهبة باشا بتأليف الوزارة؛ وكان يرمى من وراء ذلك إلى ضرب الثورة فى مقتل، بفصم تحالف عنصرى الأمة مسلمين وأقباطا، وهو ما يعد بحق أحد أهم مكاسب ثورة ١٩١٩، وهو الأسلوب الاستراتيجى الاستعمارى القديم الجديد الذى نشهده حتى اليوم، إلا أن الأقباط أظهروا من اليقظة والفطنة ما أفضل دسائس المستعمر، فلقد عبروا عن استيائهم الشديد من قبول يوسف وهبة باشا الوزارة، فما كان من عبد الرحمن فهمى إزاء هذا الموقف المشرف إلا أن اختار قبليا ليسند له مركز وكيل اللجنة المركزية، رادا بذلك «كيد المصلطين فى نحرهم» على حد التعبير الذى استخدمه عبد الرحمن فهمى مخاطبا سعد زغلول، كما سارع باتخاذ الكنيسة المرقسية مركزا من مراكز الثورة. وعندما قررت اللجنة اغتيال يوسف وهبة باشا،

واقترعت على التنفيذ، كان من نصيب أحد الأعضاء المسلمين القيام بعملية الاغتيال، إلا أن عريان يوسف سعد - وهو عضو باللجنة - اعترض على الاقتراع حرصاً منه على سلامة العملية، وحتى لا يساء استغلالها بدعوى اغتيال أحد المسلمين لرئيس الوزراء القبطي. وقد فشلت المحاولة وتم القبض على عريان سعد طالب الطب الذى فقد بذلك مستقبله، وإن ظل على أوثق صلة بزملائه من ثوار ١٩١٩ الذين أصبحوا رؤساء للوزارات، وقد رفض بكل اباء أية ميزة أو تعويض حتى نهاية حياته، وقد لمسنا بأنفسنا العلاقة الفريدة بين إبراهيم باشا عبد الهادى وأسرة عريان يوسف سعد.

ولكن يبدو أن يقين النقراشى كان راسخاً فيما يخص عمليات الاغتيالات فى هذه الفترة؛ فلقد أظهرت اعترافات شفيق منصور، وكذلك المذكرات التى دونها عبد الفتاح عنایت - أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية أولاد عنایت - أن النقراشى كان منضماً مع أحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى وعبد الحليم الببلى فى المجلس الأعلى للاغتيالات، كما أنه يتضح من مذكرات الشيخ سيد، التى نشرها مصطفى أمين أنه شارك مشاركة فعلية فى إحدى هذه العمليات على الأقل؛ فلقد قام بنفسه بتصنيع القنابل التى استخدمت للاعتداء على محمد سعيد باشا، مستفيداً من دراسته للكيمياء، ثم إنه فى أول محاولة للاغتيال كان يقف فى شارع الشيخ ربحان، ويشير إشارة متفقاً عليها لحظة مرور سيارة رئيس الوزراء، ثم هو بعد ذلك يحرص على أن يسلم للشيخ سيد بنفسه القنبلة فى الإسكندرية، بعد أن فشلت أولى المحاولات.

كما يبرز دور النقراشى فى الجهاز السرى وجهاً آخر، يتضح فى التدابير التى اتخذها من أجل ضمان سرية ومن ثم نجاح العمليات، بما يسمح بتكرارها، فهو يطلب ألا يتم نقل القنبلة التى قام بنفسه بتصنيعها فى بيته بالحلمية الجديدة، لقتل محمد سعيد باشا، إلا فى وقت المغرب؛ حيث يكون الجميع منشغلين بالإفطار، وكان ذلك فى شهر رمضان، وعندما تكررت المحاولة لا يفوته أن يشير على محمد محمد خليفة بأن يقوم بشراء المواد اللازمة لتصنيع القنبلة من أجزء خانات مختلفة فى

القاهرة وطنطا، والأدهى من ذلك هى الاحتياطات التى اتخذها من أجل إبعاد الشبهات عن نفسه؛ إذ إنه بعد القبض عليه إثر اغتيال السردار لى ستاك (Sir Lee Stack) وجهت إليه مع ستة آخرين هم محمد فهمى على ومحمود عثمان مصطفى وأحمد جاد الله وأحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى وعبد الحليم الببلى تهمة

الشروع فى قتل دولة يوسف وهبة باشا فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ ثم الشروع فى قتل معالى إسماعيل سرى باشا فى ٢٨ يناير ١٩٢٠، ومحمد شفيق باشا، ومعالى حسين درويش باشا، ومحمد توفيق باشا، ودولة عبد الخالق ثروت باشا، وقتل السير الفريد براون، وقتل البكباشى كيف، والشروع فى قتل الكولونيل بيجوت، وقتل حسن باشا عبد الرازق وحسين بك زهدى فى ٦ نوفمبر ١٩٢٢، وأخيرا الحادث الأليم [كذا] حادث مقتل السير لى ستاك فى ١٩ فبراير ١٩٢٤.

(كما ورد فى مرافعة النيابة العامة).

وكان أحد الدلائل المادية التى استند عليها النحاس فى مرافته دفاعا عنه، هو وجوده خارج القاهرة خلال هذه الأحداث، فلقد كان بالفعل عقب إضراب الموظفين، مبعدا فى السويس، ثم فى أسبوط كما سبق أن أشرنا.. ويقول النحاس فى مرافته:

«يمكن الرجوع إلى بيان وزارة المعارف، الثابت فيه أن النقراشى كان ناظرا لمدرسة السويس من أول سبتمبر ١٩١٩ [.....] لغاية ١٠ ديسمبر ١٩١٩ ثم نقل إلى أسبوط مديرا للتعليم بمجلس المديرية من ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ لغاية ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٠»

والدليل يبدو بديهيا، إلا أن الواقع كان مغايرا للبديهية؛ فبينما كان سعد زغلول منشغلا^(١) بمتابعة القضية مع المحامين المكلفين بالدفاع عن ماهر والنقراشى، إذ تصله رسالة من النقراشى يقول فيها:

(١) كان انشغال سعد زغلول مرجعه هو يقينه أن الإنجليز إنما يريدون أن ينالوا من ماهر والنقراشى من أجل أن يضيقوا عليه الخناق.

«احتطت لكل هذا أثناء الثورة؛ ولهذا سجلت نفسى موجودا فى عملى خارج القاهرة طوال الحوادث، فكنت أحضر من السويس كل ليلة إلى القاهرة، وأعود بعد الاجتماعات إلى السويس، لأبشر عملى فى اليوم التالى، وتعددت طوال الثورة أن أنام فى سيارة تاكسى أو فى قطار السكة الحديد أو قطار البضاعة، وهذا نفس ما كنت أفعله عندما نقلت إلى أسبوط فى المدة من أول سبتمبر ١٩١٩ إلى ٣٠ يونيه ١٩٢٠. (النقراشسى يتذكر)، مقال منشور فى المصور ضمن سلسلة مقالات تحت عنوان «شاهد عيان على الحياة المصرية» بقلم جمال بدوى)

الفصل الثالث

النقراشى فى الوفد

فإذا كنا عرضنا فى عجالة لحياة النقراشى، كمدرس شغوف بمهنته كل الشغف منذ عودته من نوتنجهام، وحتى عمله كناظر للمدرسة الأولية للبنين التى أصبحت تعرف بمدرسة النقراشى لتمييز أدائه بها.

وإذا كنا قد عرضنا كذلك للفترة التى كان فيها النقراشى المنظم والمدير للحركات السرية مع عبد الرحمن فهمى وأحمد ماهر، وهى حركة كانت على صلة وثيقة بسعد زغلول الذى كان يطلع على أدق تفاصيلها، ونجد أن سعد باشا قبل منفاه إلى سيشل يرفض انضمام النقراشى إلى لجنة الوفد المركزية، كما يرفض أن يكون النقراشى من الموقعين على قرارات الحزب، وفى نفس الوقت فهو يفوضه مع أحمد ماهر فى اختيار أعضاء الوفد؛ وفقا للقائمة التى سبق إعدادها عن طبقات الوفد المختلفة التى تخلف إحداهما الأخرى عند الضرورة كالقبض أو النفى.. ويبدو أن سعدا كان يريد له ولزميل كفاحه أحمد ماهر أن يعمل بعيدا عن الأضواء، حتى أن النقراشى لم ينضم رسميا إلى الوفد إلا فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٧، ولم يقدر للنقراشى أن يشهد جلسة الوفد برئاسة سعد زغلول؛ حيث إنه توفى عقب إصدار موافقته بانضمام النقراشى إلى هيئة الوفد مباشرة، ويعتبر بذلك النقراشى آخر من انضم إلى الوفد من المحاربين القدامى بعد أحمد ماهر.

إلا أنه بعد أن ألف سعد زغلول أول وزارة شعبية، عين النقراشى وكيلًا لمحافظة القاهرة فى يونيو ١٩٢٤، كما عهد إلى أحمد ماهر بوزارة المعارف خلفًا لمحمد سعيد فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٤، ويرجح أن تعيين النقراشى وكيلًا لوزارة الداخلية فى أكتوبر ١٩٢٤، تم بإيعاز من سعد زغلول الذى جاء قراره بإسناد مناصب سياسية للرجلين؛ إذ انا بداية مرحلة جديدة فى حياتيهما، تحولا فيها من قوة ضاربة تعمل فى الخفاء إلى عالم السياسة الرحب، الذى حتم عليهما اصطناع أدوات جديدة للسعى وراء الحرية المسلوبة، والمطالبة باستقلال الوطن. ولقد جاء التصفيق الحاد الذى قوبل به النقراشى عندما جلس لأول مرة تحت قبة البرلمان بعد انتخابه عن دائرة الجمرى فى أول سبتمبر ١٩٢٦، تنويجا وتحية لتاريخه الحافل، ويرى مصطفى أمين أن هذا التحول الخطير قد قضى على الجهاز السرى، أو أفقده فاعليته على حد قوله؛ فبدخول من كان نشاطهم تحت الأرض منبر البرلمان، «انقطع التيار الكهربائى الذى كان يربط القاعدة بالقيادة».

إلا أن النقراشى لم يتخل على ما يبدو عن الطبيعة الثورية، التى أكسبها إياه كفاحه السرى ضد الإنجليز، حيث يقول الدكتور يونان لبيب رزق إنه كان يقود فى البرلمان مع أحمد ماهر الجناح الذى أطلقت عليه صحيفة التايمز البريطانية صفة «الجناح الأيسر المتطرف»، مما استدلت منه هذه الصحيفة على أن زغلول باشا فقد كل سلطة على هذا الجناح.

كما ظلت طبيعة المعلم تلازمه أيضا؛ حيث نجد أنه ظل وثيق الصلة بالطلبة من خلال اللجان الفرعية والتنفيذية، وهو النشاط الذى كانت ترصده أعين البوليس، ويسجل الدكتور سيد عبد الله أنه عندما صدر عن وزارة المعارف قرار بمنع الاشتغال بالسياسة للطلبة، استمر فى عقد الاجتماعات فى النادى السعدى متحديا بذلك قرار الوزارة.

انضم إذن النقراشى إلى الوفد فى وقت كان يمر حزب الأغلبية بمنعطف خطير؛ لمن تؤول السلطة، من يمسك بزمام الأمور بعد غياب الزعيم؟ ولقد برز بقوة اسم النقراشى فى قائمة المرشحين لخلافة سعد، التى ضمت عمر طوسون

وفتح الله بركات وعلى الشمسى وزكى أبو السعود، بيد أنه يبدو أن المنافسة الأشد كانت بين النحاس وفتح الله بركات، وقد أخذ النقراشى يعمل بجهد وحماس للدعاية للنحاس.

ولقد كانت علاقة سعد زغلول بعائلته من ضمن الجذور والأسباب التى حدثت بالنقراشى إلى مؤازرة النحاس فى الخلافة على زعامة الوفد، ونرجع فى هذه الخصوصية إلى مذكرات سعد زغلول نفسه، ومدى كراهيته لابن شقيقته فتح الله باشا بركات، الذى نافسه النحاس على زعامة الوفد بتشجيع من أحمد ماهر والنقراشى، وكذلك صفية هانم زغلول التى كانت تعتقد أن فتح الله بركات «كسر قلب خاله»، وأنه سبق أن زوج ابنه بهى الدين باشا بركات بالسيدة هدية هانم عفيفى، كريمة عطا بك عفيفى، دون استشارة خاله سعد باشا، رغم علمه بكراهية سعد لهذا الزواج إلى درجة أنه خاصم كل من حضر، أو ساهم فى إتمام هذه الزيجة.

ولغرابة الموضوع فلإننا ننقل بعض ما جاء بمذكرات سعد، اكتفاء بأقل القليل مما ورد بها.

فهو يقول عن عميد عائلة بركات فتح الله باشا فى المجلد السابع من مذكراته:

«لا محل لاستغراب ما وقع من عائلة بركات، أما عميدها فلحدائثة عهد بالنعمة، وشدة تشوقه للظهور، وتوهمه أن اتصاله بمثلى الآن يمنع من ظهوره بالمظهر الذى يحبه لنفسه.... الخ»

ثم ينتقل إلى نجل فتح الله باشا فيقول:

«أما نجله ففتى مفتون بنفسه، مملوء من الإعجاب بها، سريع الانفعال للغاية، تربى على الاستخفاف بكرامات الناس، والتهجم على حرماتهم، وقد ورث عن أبيه التملق والطمع والخداع، وأخذ عن عمه قلة الأدب، وخلط الكبير بعزة النفس، والوقاحة بالحرية... الخ»

إلى أن يقول إنه «لا يجلس إلا على كرسي كبير fauteuil (يقصد فى حضرته)، ثم إذا جلس يعبث بسلسلة ساعته الذهبية... الخ»^(١).

والحديث السابق الإشارة إليه يشير إلى مدى حتى سعد باشا على فتح الله بركات، وكل ما يمت إليه بصلة، وهذه الكراهية دفعت صفية هانم بعد وفاة زوجها إلى محاربته بكل قوة ووضوح، واستنصار كل أبناء سعد من الوفديين إلى تعضيد النحاس.

ويعلم الجميع أيضا أنه من أسباب غضب سعد زغلول على عبد الرحمن فهمى رئيس جهاز التنظيم السرى، هو تعيين فتح الله بركات رئيسا للجنة من لجان الوفد، أثناء نفى سعد زغلول بالخارج، وحينما آخذه سعد زغلول مؤاخذه شديدة فى هذا الأمر، اعتذر عنها عبد الرحمن فهمى، بأنه كان يرمى من وراء هذا التعيين إلى قطع الطريق على مداخلات فتح الله بركات، وهجومه الشديد على خاله سعد زغلول إلى حد قوله: «إن خالى هذا لا أأتمنه على دجاجة» ولقد بلغت الخصومة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى إلى حد استقالة الأخير من الوفد.

وهكذا كانت الخصومة بين سعد وابن شقيقته منفذا لتكتل رجال سعد حول النحاس بمباركة أم المصريين، رغم ما كان لفتح الله بركات من سابقة العهد بالوفد، وتقدمه من ناحية المركز الاجتماعى، والثراء، وعمق الشخصية، وفخامة المظهر.

ولا شك أيضا أن مناصرة أحمد ماهر والنقراشى لم يكن انحيازاً لصفية هانم، وانتصاراً لسعد باشا فقط، ولقد ظل تأثير صفية هانم فاعلاً فى قرارات الوفد بعد وفاة سعد زغلول، وظل بيت الأمة ملتقى لأقطاب الوفد، ومركزاً للمقابلات الهامة، لدرجة أن إسماعيل باشا صدقى فى نوفمبر ١٩٣٢، أرسل إلى صفية زغلول خطاباً

(١) اضطررنا للاستشهاد بالمقاطع السابقة من مذكرات سعد زغلول لما لها من أثر واضح على مصير حزب الوفد مع ادراكنا الكامل لما فى هذه المقاطع من تحامل شديد، لما نعرفه عن أسرة بركات من سابق الفضل والوطنية، وخاصة السيلة الكريمة هانم بركات التى أسهمت فى الحقل الخيرى والاجتماعى أجل وأعظم الاسهام.

يهدف فيه باتخاذ إجراءات حاسمة، إذا استمرت فى استقبال الشخصيات السياسية المناوئة للحكم، وقد ورد هذا الخطاب بمجلة أسبوعية للمصحف السورى فيكتور آدم، كما ورد نص رد صفيّة زغلول تحت عنوان «مداخلات جمعا» (مرفق باللغة الفرنسية).

وكذلك فلقد وجد أحمد ماهر والنقراشى فى النحاس الضالة التى ينشدانها، رغم ما يعلمان فيه من تسرع واندفاع، وقد خيل إليهما أنه هو الرجل الذى سيسهل قياده، وأنه سوف يقدر لهما مساندتهما له.

وكان من ضمن الأسباب التى ساهمت فى إيشار ماهر والنقراشى، مناصرة النحاس بخلاف تأثير صفيّة هانم الشديد، أنهما كانا لا يريدان لزعامة الوفد أن تتميز بالارستقراطية بعد أن كان الوفد يفخر بأنه حزب الجلايب الزرقاء، كما كانا لا يريدان أن تكون الوراثة هى وسيلة الارتقاء للزعامة، ولعلهما كانا يأملان أيضا أن يحفظ لهما النحاس الجميل فى نجاحه، وبذلك يسير الحزب على نفس الدرب والاتجاه القديم لسعد زغلول. ويبدو أن اسم النحاس، فور توليه زعامة الحزب الكبير، قد اقترن فى رأى العام باسم النقراشى، حيث عثرنا فى محفظة عابدين رقم ٢١٦ على مقال عنيف تحت عنوان «لماذا نحتفل بالنحاس؟»، وهو بلا تاريخ وموقع باسم «محبوب»، وينتهى بهذين السطرين: «إن الشعب أكبر من أن يساق للنحاس والنقراشى سوق الأغنام...»، اللذين يستدل منهما على سطوة الشخصين المذكورين، واتفاقهما فى المسلك.

إلا أنه كما يقول المتنبى:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن

فسرعان ما دخلت علاقة النقراشى بالنحاس طورا جديدا؛ حيث كون النحاس بطانة خاصة له، ومن شخوص بعضها تدور حوله الشكوك مثل أمين عثمان، الذى عرف بتقربه الشديد للإنجليز، وكذلك مكرم عبيد الذى لم يكن له ما لماهر والنقراشى من سابق عهد بالوفد، أو الجهاد فى نظرهما.

وكانت خطابات مكرم تناشد النحاس بـ «الزعيم المعبود»، ومن جهة أخرى يخاطبه النحاس بـ «مكرم المحسود»، كما كان النحاس يؤمن بمسئوليته أمام الأمة التى زعمته، وليس أمام الهيئة العليا للوفد، أو التشكيل البرلمانى الوفدى.

ولقد ازدادت عزلة رجال الوفد أمام إصرار النحاس على اصطفاء مكرم وأمين عثمان وحدهما؛ وهو ما أفضى به النحاس نفسه للسفير البريطانى، وفقا لما ورد فى برقية السفير، مستر لامبسون رقم ٧ بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٣٧، وفيها يذكر أن النحاس أشاد بمكرم عبيد بحرارة، وطلب إليه (أى مستر لامبسون Miles Lampson) ألا يفضى إلى أحد من الوفد بأية أخبار تنسم بالأهمية والسرية إلا له شخصيا، أو مكرم، أو أمين عثمان، وأن يحدد الاتصال بهذه الدائرة الضيقة، كما أخبره بعزمه على إخراج النقراشى من وزارته بعد استقالة الوزارة وتأليفها من جديد، عند ارتقاء الملك فاروق إلى سدة الملك لبلوغه ثمانية عشر عاما، وكان ذلك قبل التشاور مع النقراشى أو السراى. كما قال النحاس أيضا ردا على سؤال السفير عن احتمال خروج أحمد ماهر من الوفد، تضامنا مع النقراشى، بأن ذلك مما يخشاه، ويقرر أن خروج ماهر خسارة كبيرة، ولكنها تضحية تهنون فى سبيل التخلص من النقراشى.

وفى خطاب آخر لمستر كيلى موجه إلى مستر إيدن تحت رقم ٣٢ بتاريخ ١٥ سبتمبر، يتضح منه أن الدوائر الإنجليزية تدرك تمام الإدراك ما فى أصدائها المصريين من ضعف، كما تدرك المزايا التى يتمتع بها أعداؤها، فوفقا لهذه البرقية، يقول المفوض البريطانى إن مكرم عبيد رجل يتمتع بالذكاء، إلا أنه يفتقر إلى المقدرة الإدارية، وأن الوضع القائم بعد خروج ماهر والنقراشى سيفضى إلى قيام ديكتاتورية من صغار البرجوازيين، وخروج العناصر شبه الأرستقراطية من طبقة المفكرين.

وقد تم بالفعل ما كان يتمناه النحاس من التخلص من النقراشى، وهو الأمر الذى أعقبه خروج أحمد ماهر من الوفد.

الفصل الرابع الانشقاق عن الوفد

تطالعنا الأهرام فى عددها الصادر ١٤ / ٩ / ١٩٣٧ بخبر مفاده «اعتبار سعادة النقراشى باشا منفصلا عن الوفد». ونود هنا أن نعرض لأسباب هذا الفصل أو الانفصال، واللفظ هنا له دلالة حيث إنه عندما احتد النزاع بين النحاس والنقراشى، وعقد الوفد اجتماعا لبحث أسباب النزاع، اقترح أحمد ماهر اعتبار النقراشى مستقila وليس مفصولا، اعترافا بدوره فى الكفاح الذى خاضه الوفد، إلا أن النحاس أصر على قرار الفصل... ولكن ما أسباب المواجهة والصدام بين رجلين جمعت بينهما رحلة كفاح مشترك، تولى خلالها النحاس الدفاع عن النقراشى فى قضية اغتيال السردار؟ لقد بسط النقراشى فى بيان له بالأهرام بتاريخ ٧ / ٩ / ١٩٣٧ - أى أسبوع قبل قرار الفصل - أسباب استيائه واعتراضه على تصرفات الوفد ممثلا فى زعيمه، أما النحاس فيخصص جزءا طويلا من خطابه السياسى فى بنى سويف لإيضاح أسباب الفصل، ونلاحظ فى كلا النصين قاسما مشتركا، وهو لفظ «الصبر»، الذى يوحى بأن الضجر والضييق قد بلغا حدهما؛ فهو وإن كان قد ورد مرة واحدة فى بيان النقراشى، إلا أنه يثير الانتباه لمكانه المميز فى صدر البيان الذى يبدأ بهذه الكلمات: «صبرت طوال هذه المدة على حملة خطائية وصحفية جائرة...» (الأهرام فى ٧ / ٩ / ١٩٣٧). أما فى خطاب النحاس فقد ورد فى أكثر من موضع، ولفظ «الصبر» يقترون بعيد زمنى؛ فهو يدل على أن هذه المشاهدات ليست وليدة أزمة بعينها، ولكنها كانت النتيجة الحتمية لسلسلة من الأسباب أو لسوء تفاهم جوهرى.

بدأت الخلافات بعد فترة وجيزة من وفاة سعد زغلول، وانتخاب مصطفى النحاس خليفة له، وذلك على الرغم من أن ماهر والنقراشى قد كان لهما دور فعال فى ترجيح كفته، على حساب فتح الله بركات كما أوضحنا من قبل، غير أن انتخاب مكرم عبيد سكرتيراً عاماً للحزب أثار استياء ماهر والنقراشى، حيث كانا يريان أن أحدهما أحق بهذا المنصب لعلاقتهما الوثيقة بسعد، ولما كان لكل منهما من رصيد طويل من النضال فى صفوف الوفد يؤهلها للمناصب القيادية به. ويبدو أنه السبب نفسه الذى جعلهما ينظران بعدم الارتياح للسياسة الجديدة، التى انتهجها النحاس، والتى اعتمدت على ضم عدد كبير من كبار ملاك الأراضى الزراعية للوفد من أجل إيجاد مصادر تمويل للحزب. وكانت العلاقة بين مكرم والنحاس قد توطدت منذ أن كانا معا فى المنفى بسيشيل فى ديسمبر ١٩٢٢ مع سعد زغلول، وقد دأب النحاس على استشارة مكرم فى العديد من القرارات التى يتخذها، ف شعر ماهر والنقراشى أن مكانتهما فى الوفد قد تزعزعت، خاصة أن مكرم والنحاس قد أهملوا الاجتماع بالهيئة الوفدية.

والى جانب الخصومة الشخصية اختلف ماهر والنقراشى من ناحية، والنحاس ومكرم من ناحية أخرى، حول تقييمهم لمعاهدة ١٩٣٦، حيث نظر إليها ثنائى ماهر والنقراشى على أنها مجرد خطوة - وإن كانت خطوة هامة - يجب أن تتبعها خطوات أخرى، من أجل تحقيق الاستقلال، بينما اعتبرها النحاس نصراً يستحق الاحتفاء والتبجيل، فهى «معاهدة الشرف والاستقلال» حسب تعبيره.

يبد أن هناك ملابسات محددة هى التى فجرت الخلافات الدفينة؛ إذ إنه بعد اعتلاء الملك فاروق العرش، عقب وفاة أبيه الملك فؤاد قدمت الوزارة التى كان يرأسها النحاس استقالتها، وقام النحاس بتشكيل وزارة جديدة بعد استبعاد محمود فهمى النقراشى، ومحمود غالب، ومحمد صفوت، وعلى فهمى، وعلى الرغم من أن النحاس فى خطاب سابق له بميدان المحطة بالإسكندرية (٢٠/٨/١٩٣٧) قد حرص على التأكيد على أن هذا التغيير تم بعد التفاهم مع الأشخاص الذين استبعدوا «حرصاً على استدامة الصداقة بيننا وبينهم» (الأهرام فى ٢١/٨/١٩٣٧). ولكن مما يثير الريب فى نوايا النحاس، ما تحمله الوثائق البريطانية من إطلاع

السفير البريطاني على نية التخلص من النقراشى واستبعاده، حتى لو أدى ذلك إلى خروج أحمد ماهر اعتراضاً على هذا القرار. (تليغراف من السير لامبسون إلى مستر إيدن بتاريخ ٣٠/٧/١٩٣٧).

إلا أنه فى خطابه بينى سوييف يقرر أن استبعاد النقراشى؛ كان لاستحالة التفاهم معه؛ حيث إنه ظل يتلقى منه الاستقلالات عن عضوية حزب الوفد، الواحدة تلو الأخرى، حتى بات مشغولاً بحل المشكلات التى يثيرها النقراشى بدلاً من أن يتفرغ لمصلحة البلاد العليا.

وقد اعتبر النحاس أن إصرار النقراشى على عدم حضور اجتماعات الوفد التى دعى إليها، بمثابة استقالة هى فى عداد السابعة فى سلسلة الاستقلالات. ونجد النحاس حريصاً على أن يسفه من أسباب الاستقلالات، بحيث يبدو الأمر وكأن النقراشى إنسان متعسف ضيق الأفق. وهو الأسلوب الذى من شأنه التهوين من صاحب رأى المخالف، ولعل هذا الأسلوب هو الذى استحق عليه صفة «الديماجوجية» التى نعت بها فى الوثائق البريطانية؛ إذ يقول المستر كيلي فى خطابه المؤرخ بالواحد والثلاثين من شهر أغسطس إلى مستر إيدن: إن النحاس سوف يختفى إلى الأبد فى حالة إذا ما فقد أصوات الأغلبية، حيث إنه فى الأساس شخص «ديماجوجى»، أى أنه من وجهة النظر البريطانية، يعتمد فى المقام الأول على موهبته الخطابية، أو بمعنى آخر على قدرته على تحريك المشاعر عن طريق التلاعب بالكلام، وما يتمتع به من الكاريزما الشخصية.

وسوف نعرض سريعا سبب استقالة النقراشى الأولى من الوفد؛ لأنه من ناحية توطدت على أثرها علاقة النقراشى بواحد من أعظم المفكرين المصريين فى القرن العشرين، هو عباس محمود العقاد، ولأن من ناحية أخرى هذا الحادث ينم عن منحى معين فى التفكير يجدر إلقاء الضوء عليه؛ إذ إنه على عهد وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ - ٣٠ يناير ١٩٣٦) نشب خلاف بين أقطاب الوفد إزاء موقف الحزب من وزارة نسيم، حيث إن هذه الوزارة كانت قد ألغت العمل بدستور ١٩٣٠ الذى فرضه إسماعيل صدقى، والذى يخول الملك سلطات أوسع، وإذا كانت نفس الوزارة قد حلت كذلك مجلسى النواب والشورى اللذين تشكلا

على أساسه، إلا أنها دأبت على تأخير العمل بدستور ١٩٢٣ حوالى ثلاثة عشر شهرا، فاتخذ الجناح المتطرف من الوفد تمثلا وقتش فى ماهر والنقراشى موقفا عدائيا من هذه الوزارة، وساندا الحملة التى شنّها العقاد ضد وزارة نسيم من خلال جريدة «روزاليوسف» لسان حال الوفد فى ذلك الوقت؛ وقد بلغ من عنف هجوم العقاد على وزارة نسيم أن اتهمها بالتواطؤ مع الإنجليز؛ مما دفع النحاس إلى محاولة طرده من الوفد، غير أن ماهر والنقراشى تصديا له.

وراح النحاس يؤكد فى أكثر من مناسبة مساندته لوزارة نسيم، ويعلن ثقته التامة بها، وانتهت الأزمة بقرار صادر من كل من النحاس ومكرم عبيد، باعتبار جريدة «روزاليوسف» اليومية لا تمثل الوفد، مما كان يعنى ضمنا اعتبار العقاد مفصولا من صفوف الوفد، وهو القرار الذى أعقبه تقديم النقراشى لاستقالته. فبينما رأى النحاس أن هجوم العقاد يعتبر خروجا على خطة الوفد وسياسته، رأى النقراشى أن فصل العقاد إنما هو مصادرة لحرية الرأى فى أمر لا يتعلق بالوفد بصورة مباشرة، وبالتالي لا يعد خروجا على مبادئه. ولقد توطدت على أثر هذه الأزمة صداقة النقراشى والعقاد، وهى صداقة مبنية على التقدير المتبادل؛ ونجد فى قصائد العقاد فى رثاء النقراشى أكبر دليل على هذا التقدير، كما نستشف من إهداءات الكاتب الكبير لكتبه إلى النقراشى مدى التقدير والإعزاز الذى كان يكنه له. ونحن ننقل للقارئ الكريم تصديره لبعض كتبه للنقراشى:

«إلى الزعيم الصادق بالحق صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا، سيرة رجل صدع بالحق وحمد عليه»

(فى ٥ أكتوبر ١٩٤٥) بهذه الكلمات أهدى العقاد كتابه داعى السماء بلال بن رباح مؤذن الرسول إلى النقراشى، أما كتابه أبو الشهداء الحسين بن على، فهو يقدمه إليه بهذه الكلمات البليغة:

«إلى الرجل الذى عرف التضحية والاستشهاد، الأستاذ محمود فهمى النقراشى باشا، أقدم ذكرى أبى الشهداء»

(فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٤).

وقد بلغ من حب العقاد للنقراشى أن قال فى أحد الحوارات التى أجراها فى التليفزيون المصرى - مع السيدة أمانى ناشد على ما أظن - إنه قد أصيب بالمرض بعد وفاة أخته، ولكن اشتد عليه المرض عقب اغتيال النقراشى.

ولقد رأينا أن نتعرض كذلك بشيء من الإسهاب إلى إحدى استقالات النقراشى العديدة التى يشير إليها النحاس فى خطابه، حيث إنها تتصل بموضوع حيوى بالنسبة لمن يعمل - مثلنا - بحقل التعليم، وتبين لنا أن موضوع الاستقالة شديد التعقيد، على الرغم من التبسيط الذى عرضه به النحاس بعد أن قدم له بكلمات توحى باستهائته بسبب الاستقالة: «لعلها أغرب استقالاته وأدعاها للعجب»؛ فيحكى بعد هذه الديباجة أن النقراشى

اعترض بشدة وحماسة على تقرير ملحق للطلبة فى المواد التى يرسبون فيها بعد أن اعترض على تخفيض المجموع إلى ٥٠ فى المائة، وكانت حجته أو حججه فى ذلك، أن مستوى التعليم قد انخفض وسيخفض وأن الطلبة فى الوقت الحاضر ليسوا مثل زملائهم فى الماضى، فهم غير جديرين بمعطف الوزارة أو تساهلها معهم. (الأهرام فى ١٨ / ٩ / ١٩٣٧).

ويتهم النحاس النقراشى بالتشبث برأيه وهو «وزير غير مختص» فى مواجهة الجهة المختصة «وزير المعارف ورجال المعارف»، ونسى النحاس أو تناسى أن النقراشى - وإن كان وقتئذ وزيرا للمواصلات - إلا أنه فى المقام الأول من رجال التعليم، وأنه عندما أوفد إلى نوتنجهام قد عكف على دراسة التربية، على الرغم من أنه كان قد أوفد أساسا لدراسة العلوم، فالنقراشى المعلم والسياسى يرفض تسييس التعليم، ويبدو أن خطورة هذه المسألة لم تفت سلطات الاحتلال؛ حيث ينوه السير لامبسون فى تلغراف بعث به إلى سير إيدن بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٣٧ بالأسلوب غير الحاسم الذى عالج به النحاس موضوع «امتحان الطلبة»، كما نقل إلى نفس المراسل فى تلغراف آخر مؤرخ بتاريخ ٢٨ يوليو رأى أحمد ماهر حول نفس الموضوع:

أما فيما يخص الطلبة، فلقد كان رأى الذى عبر عنه الدكتور أحمد ماهر هو أن النحاس قد فوت فرصة سانحة لاتخاذ موقف حاسم إزاء مسألة الامتحان، وأن هذا الضعف سوف يفضى إلى مزيد من الاضطرابات....

ثم يتناول فى موضع آخر من التلغراف الأول عوامل الفوضى التى تهدد أمن واستقرار مصر، أول هذه العوامل فى رأيه هو التخبط الذى يعانى منه نظام التعليم فى مصر؛ حيث يتسرب خارج نظام التعليم المثات من الشباب، ينخرطون فى العمل السياسى. ولا شك فى أن من يتابع الصحف الصادرة فى ذلك الوقت يستطيع أن يتبين صدق هذه الملاحظة، من اجتماعات للطلبة فى النادى السعدى مواكبة للمتغيرات فى الساحة السياسية، أو انتظام فى صفوف القمصان الزرقاء أو الخضراء، أو فى المعسكرات الكشفية للإخوان المسلمين أو مظاهرات منددة بالاحتلال. كل هذا الزخم إن دل على حماسة الشباب آنذاك، وعلى وعيهم السياسى وسعيهم للمساهمة بطريقة أو بأخرى فى تحرير الوطن أو فى التأثير على مجريات الأمور، إلا أنه لا بد وأنه قد جاء على حساب الدراسة والتحصيل فى ظل الظروف المضطربة التى تشهدها البلاد فى هذه الفترة، ولا شك أن أى تغيير يطرأ على نظام التعليم فى هذه الظروف ويسير فى اتجاه التيسير لا بد وأن يكون على حساب الجودة، ولا شك أيضا وأنه لا بد وأن يقابل بالترحيب من جانب الطلبة الذين لا تعنيهم كثيرا، وهم فى هذه المرحلة من عمرهم، عاقبة مثل هذه القرارات والإجراءات.

وتشهد مضايك مجلس النواب أن للنقراشى باعًا طويلاً فى هذه المسألة الحيوية، التى تتصل بما نطلق عليه اليوم «جودة التعليم»، وتنبى مداخلة النقراشى الطويلة فى جلسة البرلمان بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٢٦، وهو المشهود له بالاقتضاب الشديد فى الكلام، ببالغ اهتمامه بمسألة ملحق طلبة مدرسة الهندسة الملكية، التى أثارت فى هذه الجلسة، وهى القضية التى انبرى مكرم عبيد للدفاع عنها بحماس شديد، نافيا فى ذات الوقت أنه إنما يسعى من وراء موقفه هذا إلى تصفيق الطلبة، ويتضح من إجابات النقراشى على تساؤلات النحاس فى هذه الجلسة أنه ملم تماما بأبعاد المسألة، ويعرض بإسهاب من غير إطالة الموضوع برمته، ثم يسطر أسباب اعتراضه على الملحق المقترح، حيث يقول إن التساهل فى إعطاء الدرجات

هو «الطامة الكبرى»، ويتحدث عن فلسفة التعليم والامتحان من وجهة نظره، فيقول:

«... الواجب أن نحض الراسبين على انتهاز فرصة إعادة الدراسة، لينالوا أعلى الدرجات وأن لا يسعوا وراء الملاحق التي تدعوهم بطبيعة الحال إلى الاكتفاء بدرجات النهايات الصغرى، وفي هذا إضعاف لنشاطهم وهمهم ورجولتهم؛ لأن هؤلاء الشبان سيكونون في يوم من الأيام أصحاب مسؤوليات هامة جدا، وهذه الملاحق تضعف فيهم الكفاح والمنافسة، والواجب علينا أن ندعمهم يحصلون على أكبر قسط من العلوم لأن نكتفى بإعطائهم فرصة المرور في الامتحانات وحسب»

أ- مفهوم الزعامة الجديد

إذا ما كان النحاس يرى أن هناك أسبابا متعددة وراء خروج النقراشى عن الوفد، فالنقراشى يعجل أسباب استيائه في عنصر واحد، هو مفهوم الزعامة الجديد، وهو في رأيه يفسر استبعاد الوزراء الذين كانت لهم مواقف مناوئة في الوزارة السابقة، فالعلل التي تعلق بها النحاس لإقصاء بعض العناصر من أول وزارة شكلت بعد تسلم الملك فاروق مهامه الدستورية - وإن كان الغرض منها في ظاهره هو تأليف وزارة منسجمة - إنما ينذر في واقع الأمر باتجاه خطير في سياسة الوفد، وهو أنه لا صوت يعلو فوق صوت الزعيم، ولقد عضد هذا الاتجاه الجديد بالقوة تعضيدا عن طريق فرق القمصان الزرق التي تهوى عصاهم على رؤوس من يخالفون الرئيس. وإذا ما تعددت استقالات النقراشى عن الوفد الواحدة تلو الأخرى، إلا أنها من وجهة نظر النقراشى لا تنجز أفى جوهرها، فلقد ختم بيانه الشهير بهذه الكلمات:

«إن ذخيرة البلاد لحاضرها ومستقبلها، رجالها ذوو الشجاعة والرأى الناضج، وإن ما يراود اليوم هو فرض جو على البلاد لا يسمع فيه صوت يخالف صوت الزعيم، ولا رأى يغير مشيئته، ومثل هذا الجو لا يعيش فيه إلا الامعات ولا تترعرع فيه المواهب الصالحة...» (الأهرام في ٨/٩/١٩٣٧).

والواقع أن سعد زغلول هو الذى أرسى مفهوم الزعامة الجديد فى أول خلاف نشب بينه وبين أعضاء الوفد حول الموقف الذى ينبغى الالتزام به إزاء مشروع ملنر، والذى خرج على أثره المعتدلون من الوفد، فلقد تقدم الغالية من الوفد باقتراح إلى سعد زغلول أن تتولى المفاوضة مع الإنجليز «وزارة الثقة» على رأسها عدلى يكن باشا، رئيس الوزراء فى ذلك الوقت وحليف سعد الأسبق، لما حظى به من تقدير واحترام من جانب المصريين والبريطانيين على حد سواء، وقد رفض سعد زغلول التوقيع على البيان معلناً أن «المسألة ليست مسألة أغلبية وإنما مسألة توكيل». ويبدو أن النقراشى قد قبل هذا المبدأ، وأنه قد تشيع لسعد زغلول تشيعاً مطلقاً، الأمر الذى يمكن أن نلمسه من خلال شهادة أحمد أمين كما نقلها ابنه حسين أحمد أمين فى مقال له بجريدة الحياة؛ فى سياق حديثه عن محاولة النقراشى ربط والده بالحزب السعدى، قال إنه أوفد إليه إبراهيم عبد الهادى باشا لمحاولة إقناعه بقبول رئاسة تحرير صحيفة الحزب الجديدة «الأساس»، إلا أن أحمد أمين رفض العرض رغم المرتب المغرى، لعدة أسباب نقل منها تلك التى تتصل بقضيته حيث يقول:

«... والسبب الثانى أن مزاجى مزاج علمى لا سياسى؛ ولهذا كنت أختلف عن كثير من زملاى السياسيين كمحمود فهمى النقراشى وصبرى أبو علم، فهم كانوا يؤمنون بسعد زغلول كل الإيمان، ويعتقدون صحة كل ما ذهب إليه وارتأه، ويؤولون ما يصدر عنه من خطأ وتلمسون الحجج لتبريره، ولم أكن على هذا المذهب..»

كما يقول أحد التقارير التى استعانت بها السفارة البريطانية عندما تولى النقراشى رئاسة الوزارة: «ويصل إعجابه بسعد زغلول باشا إلى درجة اسطورية».

وإذا كانت شخصية زعيم ثورة ١٩١٩ وهيبته يبران هذا التطرف فى التشيع، إلى جانب شعور العرفان الذى ظل النقراشى يدين به له كما أشرنا من قبل، وكذلك فارق السن الذى لا بد وأنه لعب دوره فى مجتمع يحترم فيه السن الأكبر، إلا أن النقراشى لم يكن على استعداد لأن يمنح النحاس هذه الثقة الغالية؛ لما بدا له من مأخذ فى سياسته، وفى مناحه كما يبدو من رواية مصطفى أمين التى نقلها لنا محسن محمد:

عين توفيق نسيم باشا عام ١٩٣٥ أبناء شقيقة النحاس موظفين فى البرلمان، والبرلمان لا يفتقد باللوائح المالية للدولة؛ ومن ثم يستطيع منح غير المؤهلين مرتبات عالية، ورأت قرينة النحاس تعيين أشقائها وأقاربها أيضا. ومن البرلمان انتقلت الاستثناءات لوظائف الدولة. ومن أشقاء قرينة النحاس إلى أقارب زوجات الوزراء. واحتج محمود فهمى النقراشى داخل مجلس الوزراء فقال النحاس: إن سعد زغلول أعطى استثناءات للوفدين وأراد تعيين أقاربه، وقال إنه كان يتمنى أن تكون الحكومة كلها «زغلولية». رد النقراشى:

سعد زغلول أراد تعويض ثوار عام ١٩١٩، الذين سجنوا، والذين حرروا من التعليم، أو منعوا من استكمال دراستهم، بسبب الاعتقالات والمحاكمات، أما تعيين الوزراء وأقارب زوجات الوزراء فلا أوافق عليه. وجدير بالذكر أن الدكتور عبد العليم خلاف قد أورد الواقعة بحذافيرها، فى سياق حديثه عن سياسة الاستثناءات التى انتهجها الوفد، غير أنه نقل عن كتاب عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية هذه المقولة المنسوبة إلى سعد زغلول:

«إنى لأسف كل الأسف لأن أقاربي غير أكفاء، وإلا لكنت عينت منهم فى كل مكان، ولكان عندنا حينئذ إدارة زغلولية بكل معنى الكلمة اسما ومعنى ودما، وإنى عازم عند تعادل الكفايات والمقدرة أن أؤثر دائما قريبا لى؛ لأننى حتما أكبر ثقة به لإنفاذ سياستى والعمل فى الإدارة حسب آرائى» ونرى النقراشى فى الخطبة التى ألقاها فى الإسكندرية، ييسط مفهومه للمحسوبية وأبعادها الخطيرة:

«ضرر المحسوبية لا يقتصر على حرمان المستحق، بل هو أشد خطورة من ذلك؛ لأن فيها قتل الكفاية فى الأكفاء، وهذا هو الخطر الشديد من المحسوبية؛ لأن البلاد ترقى برجالها الأكفاء، والحكم الصالح هو الذى يعطى الفرصة

لأبناء الوطن لتولى الأعمال ذات المسئوليات الجسام، ويمثل هذا تظهر الكفاءات وتبرز الشخصيات».

ويتضح على كل حال من الروايات السابقة إحجام النقراشى عن السير على درب زعيم الوفد الجديد.

وإذا كان سعد زغلول هو الذى ابتدع مفهوم «التوكيل» الذى بنيت على أساسه نظرية «الزعامة المقدسة» فإن مكرم عبيد كان أكبر المروجين لها، المدافعين عنها:

«لقد كنا نحن أعضاء الوفد، مصطفى، وماهر، والنقراشى، وأنا، وغيرنا فى طليعة العاملين على أن نبني الأمة موحدة فى زعيم واحد هو سعد، فلما جاور سعد ربه اتفقت كلمتنا وأقسمنا جهد أيماننا على أن لا يكون للأمة زعيم غير مصطفى، وقد كنت وزملائي متفقين على أننا إذا اختلفنا يوما مع النحاس ولم نجد إلى التفاهم سبيلا، فلن يعرف أحد من هذا الخلاف شيئا، بل نقع فى بيوتنا وندعو الله له بالنجاح والتوفيق فى كل ما يعمله وفى كل ما يبذل فى سبيل البلاد». (خطبة مكرم عبيد بميدان المحطة بالإسكندرية فى ١٩٣٧/٨/٢٠).

ولقد حرص كل من أحمد ماهر والنقراشى كل الحرص، على مقاومة بريق الزعامة عقب خروجهما من الوفد، والتفاف أنصارهما خلفهما، وتأسيس الهيئة السعدية، حيث رفض أحمد ماهر بشدة النزول على رغبة بعض الأعضاء السعديين فى إسناد الرئاسة إليه مدى الحياة، وأصر على أن تتم عملية انتخاب الرئيس كل عام، إلا أن النقراشى اقترح أن تتم كل ثلاث سنوات، تمشيا مع الأعراف الحزبية الدستورية فى البلاد الأوروبية.

ومن المعروف عنه أن غاية ما كان يصبو إليه هو اعتزال الحياة السياسية عقب بلوغه الستين، وهو ما أفصح عنه أكثر من مرة لأسرته وللصحف، وهذا هو ما يشهد به أحد التقارير التى وردت إلى السفارة البريطانية عندما أسندت إليه رئاسة الوزارة لأول مرة: «... لم يحجل بخاطره يوما أن يصبح رئيسا للوزراء، وقرر التقاعد عن العمل السياسى عندما يبلغ الستين، ويبرر النقراشى تراجعاه عن التقاعد بأنه تلقى

تشجيعاً معنوياً كبيراً من فاروق عن طريق تأكيد صاحب الجلالة بأنه يرى في النقراشى حارساً للمثاليات المصرية.

ب - مسألة القمصان الزرقاء

ولهذه المسألة اتصال وثيق بالقضية الأولى كما أسلفنا؛ حيث يقول الدكتور عبد العليم خلاف:

«.. اختار النقراشى قضيتين هامتين لتدور حولهما المعركة بينه وبين النحاس هما قضية الزعامة المقدسة وقضية القمصان الزرقاء.

وكان اختيار النقراشى لهاتين القضيتين اختياراً موقفاً؛ لأنهما تتعلقان بحرية الرأي، وبالديموقراطية عماد الوفد وأساس شعبيته، ومن ثم وجد النقراشى لأرائه أذاناً صاغية من أنصار الوفد الذين لا يكتفون تبرمهم من مفهوم الزعامة الجديدة ووجوب قداستها وطاعتها، لما فيه من معنى الخنوع والاستسلام لكل ما يراه الزعيم خطأ أو صواباً، مما يتنافى مع النظم الديموقراطية التي قام على أساسها الحزب الكبير، وكانت أحد مصادر شعبيته»
من هم أصحاب القمصان الزرقاء؟.

لقد أفرد لهم الدكتور يونان ليب رزق دراسة تحت عنوان «أصحاب القمصان الملونة» هي من المراجع الأساسية لمن يتعرضون لهذا الموضوع، نستدل من عنوان الدراسة على وجود أكثر من تشكيل واحد لهذا النوع من الفرق، وسوف نعتمد على الدراسة التي نشرها مؤرخنا في سلسلة «الأهرام ديوان الحياة العصرية» في ١٦ يونيو ٢٠٠٥، والتي أرادها استكمالاً للدراسة الأولى حول نفس الموضوع التي كان قد نشرها بالمجلة التاريخية المصرية عام ١٩٧٤، وكذلك على ما ذكره كل من الدكتور عبد العليم خلاف، والدكتور عبد العظيم رمضان.

ولقد ظهرت هذه الفرق بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٧، أما التاريخ الأول (متصف شهر يوليو) فهو يرتبط بمقاومة استبداد وزارة إسماعيل صدقي، وقد توقف نشاطها بسقوط هذه الوزارة، ثم عادت إلى النشاط مع ظهور فرق القمصان الخضراء التابعة

لجمعية مصر الفتاة، وتوافق ظهورها مع «التغيرات السياسية العالمية» كما يقول الدكتور يونان ليب؛ فنجاح أصحاب القمصان السوداء الذين زحفوا على روما عام ١٩٢٢ فى تمكين الحزب الفاشى من الاستيلاء على السلطة فى العشرينيات من القرن الماضى، ثم نجاح تنظيمات الشباب النازى التى مهدت الطريق إلى السلطة، كان له بلا شك تأثيره على الشباب المصرى الذى نفذ صبره، والمتأجج حماسه؛ حيث أغراه بفكرة أن الخروج من محنة الوطن إنما يتحقق بقوة السواعد، وبأنهم يمكن أن يكونوا أداة ضغط فى يد الحزب الذى يتمون له.

«إن منشأ الفكرة كما قال بلال أفندى أحداث نوفمبر ١٩٣٥ التى حفلت بالمظاهر الشبابية المطالبة بالدستور؛ حيث كانت حركات الطلاب لا تختلف كثيرا عن الحركات النظامية، فقد كنا نسير فى صفوف منظمة تملأ الشوارع على اتساعها، ويرأس كل صف ضابط، فلم تنته الثورة حتى تمخضت عن ذلك القميص الأزرق يرتديه الطالب والعامل».

عن المتطوعين بهذه الفرق، قال قائدها إن لبس القميص الأزرق رمز للوحدة والمساواة بين الشباب غنيا كان أو فقيرا، كبيرا أو صغيرا، متعلما أو غير متعلم.

ويبدو أن تنظيمات الشباب الوفدية قد حلت محل جهازه السرى بعد تفتت الجبهة الداخلية؛ حيث إن أول فرقتين للشباب الوفدى اللتين ألفهما أحمد بلال، وكان طالبا بكلية الطب، قد أطلق عليهما اسم فرقة عبد الكريم الجراحى وفرقة طه عفيفى، وهما كما يقول الدكتور عبد العظيم رمضان، اسما الشهيدين اللذين لقيا حتفهما فى أحداث ثورة ١٩١٩.

إلا أنه قد تبين فور المشادات العنيفة التى وقعت بين فرق القمصان الزرقاء والخضراء أن هذه التنظيمات ما هى إلا أداة يضرب بها كل حزب خصومه، ولقد أورد حسين باشا هيكى فى الجزء الثانى من مذكراته حادث الاعتداء على الجريدة البلاغ التى انقلبت تعارض الحكومة بعد أن كانت تؤيدها، فجعلت تنشر من أبناء الحكم المستقاة من مصادر صحيحة ما يزعج، وجعل الأستاذ عبد القادر حمزة يعلق فى مقالاته على ما يحدث تعليقات تظهر مجاوزته أحكام القانون والدستور، فجاءته

مظاهرة حطمت جريدة البلاغ وحاولت تحطيم مطبعتها، وأنزلت بها من الخسائر الشيء الجسيم.»

كما روى حادث الاعتداء على دار محمد باشا محمود، وما كان من إبطاء الحكومة المتعمد في التدخل.

ولقد تطور الأمر مع إرهابات الانقسام الذي تم بين صفوف الوفد.

وقع أول صدام بين أنصار النحاس وأنصار النقراشي بالإسكندرية في ٢٠/٨/١٩٣٧، ويبدو أن الشغب الذي كانت تسبب فيه هذه الفرق كان منذ البداية محل استهجان من الجماهير الوفدية نفسها؛ كما نستدل من الاستنكار الذي نشرته الأهرام في ٨ سبتمبر من نفس العام، إذ نقل هذا العدد خبر اجتماع بالمنير بالشرقية أسفر عن «برقية تهنته لجلالة الملك والثقة بصاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا الزعيم الأمين، واستنكار الحادث الذي وقع بمعسكر الشبان ذوى القمصان الزرقاء...»

وتلا حادث الاشتباك الأول الصدام في السراشق الذي أقيم لإحياء ذكرى سعد زغلول العاشرة، ويشمل هذا الاحتفال زيارة ضريح سعد في بيت الأمة، ثم التوجه إلى السراشق المنسوب إلى جواره، وفي مساء ذلك اليوم عاد النقراشي إلى السراشق

«فهمت الجماهير بحياته طويلا وشفقوا له بضع دقائق، ثم وصل النحاس بعده ببضع دقائق فتعالى الهتاف بحياة الزعيم، وتجاوبت أصدااء التصفيق في جنات السراشق، ولما رأى الزعيم سعادة النقراشي باشا اتجه نحوه وصافحه، فاشتد دوى التصفيق، وكانت الحالة في هذه اللحظة مبعث ارتياح تام.»

إلا أن الحالة تطورت عندما اختلفت الهتافات، وشوهد الجيار واقفا يهتف بحياة النقراشي، فهاجمه خليط من الجمهور وذوى القمصان الزرقاء.

نضيف إلى تقرير الأهرام في عددها الصادر ٢٤/٨/١٩٣٧ رواية شاهد عيان، هو خالد محمد خالد، الذي كان جالسا على مقربة من المنصة مما أتاح له أن ينقل

لنا المشهد الآتى: حدث انفلات فى هذا الجمع المتكلف أثناء خطبة مكرم عبيد التى شجب فيها موقف النقراشى بكلمات نارية، وما إن أتى إلى هذا الموضع من خطبته: «إن مكرم يصوغ الكلمات باقتدار ومهارة... إذن - إياك أعنى، اسمعى يا جارة.» ونترك خالد محمد خالد (عن «قصة حياة» لخالد محمد خالد - الحلقة الرابعة عشرة - المصور) يسرد علينا الأحداث بأسلوبه الأخاذ:

«وكانما كانت هذه كلمة السر المتفق عليها.

فما هو إلا أن انفرجت عنها شفتاه حتى تعالى الصباح.

فلتسقطى يا جارة.. الخروج على الوفد خيانة.. يسقط الخارجون!

والتحمت بهذه الكلمات المتشنجة هتافات أخرى.. اكتفت بترديد اسم

النقراشى صائحة: النقراشى.. النقراشى!!

و جابهتها الأعداد الهائلة صائحة:

النحاس...النحاس!

[....]

ورأيت الدكتور حلمى الجيار، رحمه الله - وكان من أنصار النقراشى - يقف صائحا فى مكرم عبيد:

يعجبك كده يا باشا... الفتنة نائمة، لعن الله من أيقظها.. فيتسم مكرم عبيد ابتسامته الساخرة والماكرة [....]

لكن حلمى الجيار يستمرسل فى صياحه: جارة إيه، وهباب إيه؟؟ كن رسول سلام، لا مثير خصام، وعادت الصيحات المجنونة:

النحاس...النحاس!!

و أخرى: النقراشى... النقراشى!!

وقف النحاس منفعلا، محاولا وضع حد للفوضى التى سادت المكان، إلا أن «كلماته الرشيدة» ضاعت سدى.

ويستطرد خالد محمد خالد:

«وهرولت نحو باب السرايق، لأشهد بعينى مصرع النقراشى!! (هكذا فى الأصل)

فما كان من ذلك بد في هذه الهيجاء والهوجاء.. وإذا النقراشى ييزغ من بين الزحام.. أقسم بالله إنى أصف هذه اللحظات وكأننى أراها رأى العين!! وكل الذين كانوا فى طريقه إلى باب السراى أقروا بمقاعدهم من طريقه.. وسار حاملا نصيره فى خطوات ثابتة، رافعا رأسه، وعزمه جميع.. وروحه شامخة!! أقول: كأنه أسد؟ لا... فقد كان فى أعين من يرونه ساعته، أعظم وأقوى وأرسخ من الأسد!! وعند باب السراى أمر من ينادى على عربته.. وحين وصلت أنام فى مقعدها الخلفى حلمى الجيار، وجلس هو بجوار السائق.. وانطلق به إلى المستشفى!!

ولذلك كان من الطبيعى أن يدلى النقراشى فى ٢٦ / ٨ / ١٩٣٧ بتصريح لمندوب شركة رويتر يشجب فيه أصحاب القمصان الزرقاء.

ويقول الدكتور عبد العظيم رمضان أنه فى إطار الصدام بين زعيم الوفد والنقراشى كانت قضية القمصان الزرقاء أضعف نقطة فى دفاع حكومة الوفد.

إلا أنه يبدو أن بيان النقراشى الذى ذكر فيه أنه قاوم فرق القمصان الزرقاء منذ نشأتها، هو الذى فتح عليه أبواب جهنم، حيث إنه كان فى الواقع قد ساهم من قبل فى تنظيم هذه الفرق، لذلك عرض نفسه لهجوم عنيف من قبل خصومه الذين وجدوا الفرصة سانحة لينالوا منه متعللين بتناقضه الواضح.. يقول الدكتور عبد العليم خلاف:

«... يبدو أن تفسير هذا التناقض يرتبط بالتغير الذى طرأ على الفرق، فبعد أن كان من مهامها العمل على تعويد شباب الوفد على النظام والطاعة والإقدام وإنماء الروح الرياضية فيهم وحمايتهم من الوقوع تحت تأثير الأحزاب الأخرى، فضلا عن تأكيد التضامن الداخلى للوفد ودعم القواعد التى تقوم عليها لجانه المختلفة، لم تلبث أن تغيرت هذه المهام وتحولت عن مقصدها السليم، فأصبحت هذه الفرق تمثل أداة سياسية لإرهاب خصوم الوفد السياسيين، وأخذت تتسلح بالعصى والخناجر، وتعتدى على اجتماعات وأشخاص وصحف المعارضين، وقد استشرى ضررها بعد أن شايعها عدد كبير من اللهماء [...].»

ولعل هذا التغيير الذى بدأ على فرق القمصان الزرقاء، هو الذى حدا بالنقراشى لأن يغير من موقفه تجاه هذه الفرق، فبعد أن كان مؤيدا لها، صار من أشد المعترضين عليها وقد طالب بحلها وحل مثيلاتها من ذوى القمصان الخضراء...»

نضيف إلى ذلك اعلاءه لقيمة النظام والانضباط، الذى لعله لعب دوره فى افتتاحه بمثل هذه التشكيلات، التى كانت شائعة فى ذلك العصر.

إلا أن الواقع أنه انزلق إلى زلة لسان قاده لها انفعاله الشديد، واستياؤه البالغ من الفوضى التى أشاعتها مثل هذه الفرق. والانفعال له ما يسره وحادث الاعتداء على نصيره حلمى الجيار الذى وقع قبل ذلك ببضعة أيام ما زال حاضرا بالذاكرة.

فلعلنا يمكن أن نحاسبه على ما قرره فى سياق إدانته لممارسات القمصان الزرقاء بأنه قاومها منذ نشأتها، أما التناقض الذى حوسب من أجله حسابا عسيرا، فهو تغير فى الموقف يبرره، بل يقتضيه خروج هذه الفرق عن الغرض الذى أنشئت من أجله، وهو يحسب له لا عليه، فهو إنما يدل على ضمير حى يراجع مواقفه على ضوء المتغيرات.

ويمكن أن نقارن هذا الموقف مع موقفه من الإخوان المسلمين، فلقد اتهمت الحكومة التى كان يرأسها من جانب خصومها، بأنها انقلبت فجأة على الإخوان المسلمين بعد أن كانت قد بسطت عليهم حمايتها، وسوف نناقش هذه النقطة بإسهاب فى حينها.

ج - مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان

ونرى فى هذا المجال أن نعتمد بشكل أساسى على ما ورد ببيان محمود غالب، المنشور فى الأهرام يوم ١٢ / ٨ / ١٩٣٧، والمدعم بالتواريخ؛ لننقل فى تسلسلها الزمنى الإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية، من أجل أن يرى هذا المشروع النور، وذلك بعد استبعاد رؤيته الخاصة، وتفسيره لبعض التصرفات (أى تدخله فى سرد الوقائع).

بدأ التفكير فى توليد الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان يتخذ شكلا عمليا، بعد التعليق الثانية للسد إلى سنة ١٩١٢؛ وبعد أحداث الحرب العالمية الأولى التى أدت إلى تعطيل التنفيذ، كانت أول محاولة جادة فى هذا الاتجاه المشروع الذى تقدم به الدكتور عبد العزيز أحمد بك مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء، فاعتمدته الحكومة سنة ١٩٣٢، وأعلنته فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٣٢ للمناقصة الدولية، إلا أنه أوقف لأسباب «خفية» على حد قول محمود غالب، تقدمت على أثر ذلك خمس شركات بمشروعاتها، فقرر مجلس الوزراء فى جلسته بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٥ تشكيل لجنة لبحثها برئاسة وزير المالية أحمد عبد الوهاب باشا، بيد أن هذه اللجنة لم تشتمل على إخصائى واحد فى الميكانيكا أو الكهرباء، ثم قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٣٥ الترخيص للجنة المذكورة، بالمفاوضة مع أصحاب الطلبات حسب ترتيبها إلخ.. وكان التفكير قد اتجه إلى أن يقرن توليد الكهرباء من السد بصناعة السمسار؛ لكن اللجنة لم تفاوض سوى الشركة الكهربائية الإنجليزية وحدها على الرغم من أن ثمن طن السماد فى مشروعاتها أعلى من ثمنه فى مشروع شركة أخرى تقدمت به فى المناقصة. وبعد أن تمكن عبد العزيز أحمد بك من إقناع نسيم باشا ثم ماهر باشا بإيقاف مشروع الشركة الإنجليزية، أحيل إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء، وفى سبتمبر ١٩٣٦ استعرضت اللجنة المالية بمجلس الوزراء هذا المشروع فى إطار البحث فى ميزانية وزارة الأشغال لسنة ٣٦-٣٧ وقارنت مشروع الشركة بمشروع عبد العزيز أحمد بك؛ ففضلت الأخير ووافقها مجلس النواب بالإجماع، إلا أن وزيرى المالية والأشغال عاودا التفاوض مع الشركة. وفى ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ ألقى وزير المالية بيانا بمجلس النواب عن ميزانية ٣٧-٣٨ ضمنه كلمة عن المشروع اعترف فيها بأن البحث لم يتم فيه بعد، ووعد بعرضه على المجلس الاقتصادى لأخذ رأيه فيه. وبعد أن تبين لمحمود غالب من خلال المذكرة المقدمة من عبد العزيز بك أحمد أنه على خلاف الحال مع مشروع الشركة الإنجليزية فإنه ليس فى مشروعه ما يحول دون طرحه بأجمعه فى المناقصة العامة، أطلع زملاؤه - أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ومحمد صفوت وعلى فهمى - على ذلك؛ فتمسكوا

جميعاً بالأبيت المجلس فى المشروع قبل استخدام خبراء عالميين (لا خيراً إنجليزياً واحداً كما جاء بمذكرة وزيرى المالية والأشغال) ليستشيرهم فيه وفى مشروع عبد العزيز أحمد بك وغيرهما. وجدير بالذكر أن محمد محمود باشا زعيم المعارضة فى مجلس النواب قد أثار هذه المسألة فى كتاب دفع به إلى رئيس المجلس، طالباً أن يعرض مشروع استنباط الكهرباء فى مناقصة عالمية. إلا أن وزيرى المالية والأشغال أصراً على ضرورة الموافقة على مشروع الشركة قبل السفر إلى مونترو (Montreux) لحضور مؤتمر إلغاء الامتيازات الأجنبية. وتدخل رئيس الوزراء لصالحهما مما كان له أثره فى فوزهما بأغلبية الأصوات، فهدد محمود غالب وزملاؤه بالاستقالة. وتدخل حينئذ أحمد ماهر للتقريب بين وجهات النظر وأمر مسعاه عن اتفاق على إرسال خطاب إلى الشركة يكون أساسه عدم الارتباط معها قبل استشارة الخبراء العالميين وقبل تصديق البرلمان. ولما كان مكرم عبيد يريد استعجال المجلس للبت فى الموضوع قبل السفر إلى مونترو، رأى المجلس ضرورة التأنى من أجل استشارة خبراء عالميين متخصصين، حيث إنه لم يضم بينه إخصائى كهرباء أو ميكانيكا أو كيمياء، ولذلك اكتفى بالتالى بالنظر فى النواحي المالية للمشروع. فتخطى مكرم عبيد المجلس الاقتصادى وتقدم بالمشروع إلى مجلس الوزراء مباشرة قبل معاد السفر إلى مونترو بيومين. وتفجر الخلاف مرة أخرى عندما أراد مكرم عبيد تعجل استصدار موافقة مجلس الوزراء على عرض المشروع على المجلس الاقتصادى.

وفى واقع الأمر فقد انتصر فى النهاية الاتجاه الذى تبناه النقراشى؛ حيث إنه نتيجة لهذا الخلاف فقد ظل المشروع فى ركود إلى أن قرر مجلس الوزراء فى يونيو ١٩٤٥، فى عهد وزارة النقراشى الأولى، الشروع فى تنفيذه بعد طرحه فى مناقصة دولية، وقد أسندت رئاسة اللجنة المكلفة بتنفيذه إلى عبد العزيز أحمد. ولعله جدير بالذكر أنه فى شهر يوليو من نفس العام رفع السفير البريطانى اللورد كيلرن خطاباً إلى النقراشى يعبر فيه عن مدى حنقه على القرار الذى توصل إليه مجلس الوزراء، حيث يقول:

«بالإشارة إلى كتاب دولتك المورخ ٤ يونيو والمنضمّن صورة من قرار مجلس الوزراء المصري بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٤٥ في شأن مشروع كهربية خزان أسوان واستخراج السماد، أخذت علما بقرار الحكومة المصرية من أن هذا المشروع سينفذ عن طريق المناقصة العامة الدولية، إزاء هذا فإنني شديد الأسف إذ إن الحكومة المصرية لم تقبل ما عرضته حكومتى من توريد الآلات اللازمة للمشروع، وضمّان الأولوية لصناعتها وإنتاجها».

ويحذر النقراشى من مغبة الأمر؛ حيث إن قبول مشروع البيوت الانجليزية والموافقة عليه يمكن من الشروع فى العمل فوراً؛ لما يلقاه هذا المشروع من دعم من قبل الحكومة البريطانية، بينما لا يؤدى إحجام الحكومة المصرية عن إقراره - وفقاً لكلام السفير البريطانى - سوى إلى إهدار فى الوقت وإضاعة قرص العمل لآلاف من العمال المصريين. ولا شك أن مبرر هذا الضيق الشديد هو شعور اللورد كيلرن بأن النقراشى إنما يحاول الإفلات من قبضة بريطانيا فى مجال حيوى من مجالات الاقتصاد المصرى.

ثم وافق مجلس الوزراء سنة ١٩٤٧، وفى عهد وزارة النقراشى الثانية، على انتداب ثلاثة خبراء عالميين أحدهم أمريكى، والثانى سويسرى، والثالث سويدي للاشتراك فى فحص العطاءات التى قدمت، ثم وافق على تقريرهم الذى أوصى بإسناد المشروع لوزارة الأشغال.

وفى ١٩ مارس ١٩٤٧ وضع الملك حجر الأساس فى محطة توليد الكهرباء من خزان أسوان.

ولا شك أن موضوع مشروع سد أسوان، كما نستطيع أن نلمسه من العرض السابق موضوع شائك، شديد التعقيد؛ لأنه من ناحية امتد على فترة زمنية ليست بالقصيرة، ووزارة توفيق نسيم، فوزارة على ماهر، تليهما وزارة النحاس الثانية والثالثة، وهى فترة طرأت فيها متغيرات عديدة أثرت على مجريات الأمور، ولأن النزاع من ناحية أخرى تفرع إلى موضوعات قد تبدو هامشية، مثل عرض عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس على النقراشى، وموقفه من هذا العرض، إلا أنها كانت ذات أبعاد خطيرة، بالإضافة إلى أنها تتصل بموضوعنا اتصالاً مباشراً. فموضوع سد أسوان له

طابع فنى واقتصادى لا يمكن البت فيه لغير المتخصصين، إلا أنه يتصل بنزاهة الحكم، ولذلك اختاره محمود غالب وزير الحقانية محورا أساسيا لخلافه مع قيادات الوفد.

ولقد سبق أن أشرنا إلى تشعب هذه القضية؛ لذلك سوف يلاحظ القارئ الملم بملايسات هذه المناظرة، أننا قد أسقطنا بعض الجوانب الهامة منها، حيث نجد فى بداية هذه المناوشة أن لكل حجة ما يقابلها من حجج على الجانب الآخر.

ولكى نطلق حكما عادلا فى هذه القضية، فقد كان يجب علينا سبر أغوار بعض النقاط التى وردت فى البيانات المتبادلة، مثل طبيعة ومميزات مشروع عبد العزيز أحمد بك الذى ورد ذكره أكثر من مرة، والذى كان يؤيده وزير الحقانية، ويغلب كفته على كفة مشروع الشركة الإنجليزية، وكذلك حقيقة موقف أحمد ماهر حيث يدعى مكرم عبيد أنه كان من المؤيدين لوزيرى المالية والأشغال، بينما يقول محمود غالب فى آخر بيان له إنه لم يوافق على مشروع الشركة الإنجليزية إلا بعد أن أوحى مكرم عبيد إلى أعضاء اللجنة التى تشكلت برئاسته أنه قد تم الارتباط فعلا مع الشركة المذكورة، وأنه قد انتهى الأمر، فرأى أحمد ماهر أنه لا طائل من الاستمرار فى المعارضة. وقد يكون من الواجب علينا - إحقاقا للحق - أن نتبع القضية فى وثائقها، ولكننا خشينا أن نستدرج، ونستدرج معنا القارئ فى طريق وعر طويل لا يتصل بموضوعنا إلا اتصالا واهيا.

إلا أننا نأخذ على مؤرخ يحجم عبد العظيم رمضان أنه فى تحيزه الواضح للوفد لا يتبنى فحسب وجهة نظر مكرم عبيد، وإنما يقتصر فى عرضه لهذا الموضوع على الرؤية التى بسطها الأخير فى بيانه الأول، رغم البيانات المتعاقبة المتبادلة بين مكرم عبيد ومحمود غالب، بل ويستخلص من هذا العرض ما يستخلصه مكرم عبيد بغير زيادة أو نقصان، حيث نجده يخلص إلى النتيجة التالية:

«ومن هذا يتبين أن الخلاف داخل مجلس الوزراء كان حول عدد الخبراء فقط (يقصد المكلفين بفحص مشروع سد أسوان من حيث سلامة السد نفسه)، وكذلك تكاليف المشروع».

وسوف نتبين أن القضية أكثر تعقيدا من ذلك، وأن مسرحها لم يكن مجلس الوزراء وحسب، كما أنه يسوق على لسان محمود غالب كلاما لم يرد في أي من بياناته، وإنما ورد في بيان من بيانات مكرم عبيد؛ فيقول: ومما نشره محمود غالب من المستندات والمكاتبات والمراسلات، توضح النقاط التالية:

أن الأدوار الأولى لمشروع توليد الكهرباء من سد أسوان لم تتم في عهد الوزارة الوفدية، وإنما تمت في عهد وزارة نسيم باشا، عندما تقدمت خمس شركات بمشروعاتها، فقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٣٥ تشكيل لجنة فنية لفحصها، برئاسة وزير المالية أحمد عبد الوهاب باشا، وقرر بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٣٥ الترخيص للجنة المذكورة بالمفاوضة مع أصحاب الطلبات المذكورة حسب ترتيبها، ثم فرض للجنة أن تقتصر على التفاوض مع الشركة الكهربائية البريطانية، (التي كانت في أول الترتيب) إذا وصلت إلى اتفاق معها. بيد أنه بالرجوع للمرجع الذي يستشهد به الدكتور عبد العظيم رمضان، يتضح أن الحديث عن ضرورة اقتضار المفاوضة على شركة بعينها لم يرد على لسان محمود غالب، الذي يضيف بعد أن ذكر نصا قرار اللجنة: «ولكن اللجنة لم تفاوض إلا الشركة الإنجليزية وحدها...» ومن البديهي أن يختلف المعنى تماما من نسق إلى آخر، ويتضح كذلك أن هناك أكثر من مسألة خلافية واحدة حول مشروع سد أسوان. فمحمود غالب يصبر أنه لم يكن ثمة ارتباط مسبق مع الشركة الإنجليزية في عهد الوزارة النسيمية، خاصة أن القرارات التي توصلت إليها حكومة توفيق نسيم، كانت تتعلق بتوليد الكهرباء فقط، أما مشروع صنع السماد، فقد رأت اللجنة المختصة أن تقوم الحكومة ببعثه ودرسه وعرض نتيجة البحث على المجلس قبل أن ترتبط في تنفيذه بسياسة أو قرار معين.

وبدأت المساجلة الطويلة بين طرفي النزاع: محمود غالب ومكرم عبيد، ببيان لأول فجر فيه الخلاف الدفين بين أقطاب الوفد، ولقد أعقبه عدد من البيانات حول القضية إلى مناظرة يتابعها جمهور عريض من قراء الأهرام، وجاء رد مكرم عبيد يعتب عليه إفشاء سر مداورات مجلس الوزراء، وكذلك تدخله بين أفراد الهيئة الواحدة (يقصد النحاس والنقراشي) تدخلًا من شأنه أن يزيد الخلاف الذي نشب

بينهما اشتعالا، كما يعزو موقف محمود غالب إلى تضرره من إقصائه من منصبه؛ بغية أن يصبغ مطالب محمود غالب بصبغة شخصية، فيبدو في صورة من يريد أن ينتقم لنفسه.

وجاء في رد محمود غالب أنه لم يكن في البيان الأول، إقضاء للأسرار حيث إن ما أذاعه ليس من أسرار الدولة السياسية التي قد يترتب على إذاعتها ضررها، بل هو خاص بمشروع اقتصادى ليس من الأمانة إخفاء أمره على الأمة، حتى تصبح أمام الأمر الواقع مع ما قد يكون فيه من أخطار وأضرار.

ولعل أهم ما جاء في رد مكرم عبيد على البيان الثانى لمحمود غالب هو التنذرع بموافقة أحمد ماهر على سياسة وزارة المالية الخاصة بالمشروع.

ولقد رأينا أن نفتصر على الملاحظات التي يستطيع أن يستخلصها كل من يقرأ البيانات المتبادلة بشيء من الاهتمام:

أ- إن مكرم عبيد يلجأ في بياناته إلى التجريح، فهو مثلا يتهم خصمه بأنه من المستورزين، كما يتهم بالكذب، أو إذا شئنا قلنا تخفيفا يتهم بعدم الصدق، وهو يعول كثيرا على أسلوبه الساخر اللاذع الذى ذاع صيته؛ فهو يسخر من محمود غالب، عندما يعاتبه على ما رماه به من الدس والتدخل فيما لا يعنيه، فيخبره بأن النقراشى زاره في منزله، وأنه وافق على كل ما جاء فى بيانه (أى محمود غالب)، فيقول:

«أما أنى أخجل لأننى لم أعرف ما دار بينك وبين النقراشى سرا، وأنه زارك فى منزلك واطلع على بيانك ووافقك عليه، فسبحان علام الغيوب يا سيدى الباشا، وما ادميت لنفسى يوما ما مقدرة روحية على استطلاع الخفايا، بل ولا مقدرة بوليسية من النوع المعروف عن شرلوك هولمز، حتى لأخجل أنى لم أنفذ بصبرى أو بصيرتى إلى ما وراء جدران المنازل، أو خافية الصدور!!»

كما يلجأ إلى الاختزال الذى يؤدى إلى تسطيح الأمور، ولعلنا نلاحظ أنه نفس النهج الذى انتهجه النحاس فى هجومه على النقراشى؛ فنقرأ مثلا فى صدر بيان مكرم عبيد:

«وقد قرأت رد غالب باشا فإذا به يستفتحه بالإشارة إلى ما تضمنه بياني من لغو وتهويش وبعد عن الأدب والصدق»

ولكن بالرجوع إلى النص نفسه لا نجد سوى: «قرأت رد معالي مكرم باشا، وسأناقشه فقرة فقرة متخطيا ما فيه من لغو وتهويش».

ب- أما محمود غالب فنجد اهتمامه ينصب في المقام الأول على مقارعة الحجة بالحجة، وكذلك نجد أنه يؤثر لغة الإشارة فيما يخص المواضيع الشخصية البحتة؛ فهو يلمح إلى ما أوماً به إلى النحاس، بما قد يترتب على إقصاء النقراشي من نتائج خطيرة، دون أن يفصح عن طبيعة هذا «الاقصاء»، وقد اكتفى بالقول أن النقراشي قد أبدى له عدم رضاه عن هذا العرض، بينما نجد مكرم عبيد يخوض في هذا الموضوع بإسهاب، ولسوف نعرض لهذا الموضوع الذي يتصل أيضا اتصالا وثيقا بتزاهة الحكم في حينه، إلا أنه في آخر بيان له «الكلمة الحاسمة» يخرج عن نهجه ويلجأ هو الآخر إلى التجريح والسخرية:

«مسكين مكرم باشا، ولكن مصر مسكينة به وهي أولى منه بالشفقة والرحمة والرثاء»

والواقع أن هذا النزاع كان أخطر وأكثر تعقيدا مما يوحى به تهوين مكرم عبيد من شأنه، ولقد امتدت المناظرة خلال الفترة من ١١ - ٢٦ أغسطس ١٩٣٧. ولقد سبق أن قلنا إنه من الصعب على الباحث اليوم إطلاق الحكم فيه، حيث إن لكل حجة حجة تقارعها، بيد أنه تمخضت عن هذه المناظرة تساؤلات هي من الخطورة بمكان:

أولا: لماذا تم استبعاد مشروع عبد العزيز أحمد؛ رغم أنه ليس فيه ما يحول دون طرحه بأكمله في المناقصة العامة، في الوقت الذي يخرج فيه من مشروع الشركة الانجليزية جزء تبلغ قيمته نحو مليونين من الجنيهات، بدعوى تعذر المناقصة في هذا الجزء لأسباب فنية؟

ثانيا: لماذا أحيل عبد العزيز أحمد إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء؟ ولماذا تم تقديمه إلى المحكمة التأديبية العليا، التي حكمت ببراءته بإجماع الآراء؟ ولماذا

رغما عن ذلك ظل مُقَصَّى عن منصبه؟ ولماذا استبعد عن اللجنة التى شكلت برئاسة وزير المالية؟ خاصة وأن هذه اللجنة لم تضم إخصائيا واحدا فى الميكانيكا أو الكهرباء؟!

ولعله من الواجب هنا التعريف بأحمد عبد العزيز بك الذى كان عميدا لكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٢٥، ثم أصبح مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء مدة ثمانى سنوات من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٨، ثم عمل بعد ذلك كمدير عام للقوى الكهربائية والمائية بوزارة الأشغال، أما علمه وكفاءته فيشهد بهما لجوء حكومة الثورة إلى خبرته بعد ذلك فى مشروع السد العالى، ولقد جاء رأيه مخالفا لما أزمعت الحكومة اتخاذه من قرارات سياسية بشأنه، فاضطر الرجل أن يبحث لنفسه عن مأوى بعيدا عن سطوة الحاكم.

ثالثا: ما هو السبب الحقيقى الذى تنازلت الشركة الإنجليزية من أجله عن مبلغ ١٦٧٠٠٠ جنيه مصرى؟ يزعم مكرم عبيد، وفق ما ورد فى رده على بيان محمود غالب الأول المنشور بجريدة الأهرام، أنه نجح فى إقناع الشركة بالتنازل عن هذا المبلغ الذى هو عبارة عن الفرق فى زيادة الأسعار بين الوقت الحالى والوقت الذى عقد فيه الاتفاق المبدئى فى عهد وزارة نسيم باشا، ويرى وزير الحقانية الذى يرفض بإصرار فرضية الارتباط المسبق، أن الشركة لا يمكن أن تكون قد تنازلت عن هذا المبلغ الضخم إلا إذا كانت ستربح من الصفقة أضعافا مضاعفة.

رابعا: آثار محمود غالب تساؤلا عن علاقة وزير الأشغال عثمان محرم بالشركة:

«أما يكون الأخرى به أن يتعد عن مواطن الشبهات خصوصا بعد أن شاعت الإشاعات بأنه مندوب هذه الشركة بمصر أو أنه كان مندوبها...؟»

ونلاحظ هنا الحرص البالغ على انتقاء الألفاظ؛ فغالب باشا لا يصدر اتهامات إلا مغلفا بما يصونه من الجنوح، ثم يضيف:

«أما كان الأولى به ويزملائه أن يرفضوا المأدبة التى دعتهم إليها الشركة فى أغسطس ١٩٣٦ وهم يتفاوضون فى المعاهدة كما علمت أخيرا من ثقة مطلع؟»

خامساً: لماذا هذه العجلة التي أبداهها وزير المالية والأشغال، يعضدهما رئيس الوزراء للبت فى المشروع قبل السفر إلى مونترو؟ يرى محمود غالب أنه لا يمكن التدرع للاستعجال بارتفاع الأسعار؛ لأنه إذا كان الارتفاع محتملاً فإن نزول الأسعار محتمل أيضاً. ويضيف فى موضع آخر من نفس البيان أنه علم مؤخراً أن هذا المبلغ ليس فرق أسعار، وإنما هو مقابل جزء من العملة استغنى عنه [كذا]. ثم لماذا اتهم أصحاب الرأى المعارض بأنهم إنما أرادوا أن يضعوهم فى مأزق ويفوتوا عليهم - بل وعلى وطنهم - فرصة إلغاء الامتيازات؟ وهو الأمر الذى لا شك فيه استعداد الرأى العام عليهم.

وجدير بالذكر أن ماهر والنقراشى قد نأيا بنفسيهما عن هذه المناظرة، إلا فيما نسب إليهما من أقوال، كما أنهما لم يتدخلتا بشكل مباشر لتأييده أو تفنيده؛ فلقد قال محمود غالب إن ماهر والنقراشى قد اطلعا على بيانه الأول، وأنهما اقرا ما جاء فيه، كما قال إن النقراشى غير راض عن العرض الذى عرض عليه (عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس) وأنه لن يقبله. ويرد مكرم عبيد بأن ماهر وافق على المشروع المقدم من الشركة الإنجليزية، وبأن النقراشى موافق على مبدأ تعيينه عضواً فى مجلس إدارة شركة قناة السويس؛ مما لا يتفق مع الموقف المعارض الذى اتخذه إزاء قرار مجلس الوزراء، إلا أن مكرم عبيد فضل الإحياء بهذا المعنى بأسلوبه الساخر:

«... ظننت - وسوء الظن إنهم - أن النقراشى باشا إذا كان قد ارتضى أن يهاجم الرئيس وزملاءه فى صديق خدمتهم للبلاد، وفى حرصهم على مصالحها، فلعلة قد يكون قد عدل عن قبول هذا العرض الجميل الذى عرضته عليه الوزارة، والذى يؤدى إلى ثروة قد تبلغ مئات الألوف من الجنيهات».

والهدف من هذا الإحياء واضح، وهو إظهار النقراشى فى صورة الرجل غير الأمين، المتناقض مع نفسه. ونلاحظ مرة أخرى عدم تحرى الدقة فى القول: فموقف النقراشى المؤيد لمحمود غالب الذى كان يعترض على مشروع الشركة الإنجليزية - على النحو الذى أوضحناه من قبل - لم يكن معارضاً لزعيم الوفد، وإنما لوزير المالية والأشغال، واقحام الرئيس هنا فيه استعداد له، كما أن الحديث عن المكاسب المادية لهذا النصب يجعل الموضوع يبدو برمه كما لو كان صفقة.

والسؤال الذى يفرض نفسه بداهة فى هذا السياق هو: لماذا هذا الحرص البالغ على تعيين النقراشى؟ إذ يبدو أن مكرم عبيد قد تكبد مشقة كبيرة وسعى سعيا حثيثا فى هذا الموضوع على النحو الذى يرويه هو بنفسه:

«... كلفنى الرئيس أن أعرض رسميا على جناب مندوب شركة القتال فى مصر تعيين النقراشى باشا عضوا فى مجلس الإدارة، فأخطرت جنابه تليفونيا بنيسة الحكومة فى هذا الصدد، ثم تفضل جنابه فزارنى فى مكتبى فى الاسكندرية، فكررت عليه ما أخبرته به من قبل بصدد تعيين النقراشى باشا، وتكلمت معه طويلا فى تسهيل هذا التعيين وتذليل ما يقوم فى سبيله من عقبات، ثم حدث أن قرأت فى بعض الصحف رواية نسبتها إلى النقراشى باشا من أنه أعلن زائريه بعدم قبوله هذا التعيين، فانتهزت فرصة اجتماعى بالنقراشى باشا فى حفلة الشاي التى أقامها سمو الأمير الجليل عمر طوسون؛ تكريما للحسيب النسيب السيد عبد الرحمن المهدى، وأخطرته بالإجراءات التى اتخذتها مع مندوب الشركة تمهيدا لتعيينه، فشكرنى وتحدثنا معا فى العمل فى توفير الشروط المالية التى تشترط من كل من يعين عضوا بمجلس الإدارة فوعده بالعمل على تذليلها من جهته ووعده كذلك بالعمل على تذليلها من جهتى».

ويزداد الأمر غرابة عندما يشير محمود غالب إشارة سريعة إلى عرض رفضه، ويبدو أنه نفس العرض الذى تلقاه النقراشى؛ حيث إنه ورد تلميحا - بنفس الأسلوب الذى عهدناه فى بيانات وزير الحقانية - فى سياق الحديث عنه:

«ألم يقل لك الرئيس أنى بعد أن حذرته من خروج النقراشى باشا قلت له: «أما أنا فأمرى هين، لأنى حديث معكم ويمكنكم تعويضى بكثير غيرى» - ألم يقل لك أنى رفضت ما عرضه على رفضا باتا قائلا إن ضميرى لا يسمح لى بقبوله وأنى بحمد الله غير محتاج إليه؟».

وفى ختام هذا الفصل فإننا نجمل الأسباب، التى من أجلها قرر النقراشى عدم التعاون مع النحاس، والتى أدت إلى إقالته من حزب الوفد، ولعل أول هذه الأسباب هو ما طرأ على النحاس من أعراض الزعامة المقدسة، والانفراد مع صفوته المختارة

بالقرارات بمعزل عن رجال الحزب، والادعاء بأنه مفوض من قبل الشعب، ولا سلطان عليه إلا إجماع الأمة، وهو الادعاء الذى وجد صداه عند مكرم عبيد، وكذلك الخلاف على مشروع سد أسوان، وإصرار النقراشى على حل فرق القمصان الزرقاء، وهو أسلوب منقول عن النظم الديكتاتورية سواء فى ألمانيا الهتلرية، أو فى إيطاليا فى عهد موسوليني، وقد لجأ الوفد إلى هذا التشكيل لضرب خصومه، وكذلك - كما يقول الدكتور يونان ليبب رزق - لمقاومة استقطاب الشباب داخل جماعة «القمصان الخضراء» التى أسستها جمعية مصر الفتاة آنذاك.

ومن هذه الأسباب أيضا الاختلاف فى تركيب الزعيمين، ومدى تفكيرهما فى كثير من أمور الدولة والحكم، وديموقراطية اتخاذ القرار، وكذلك فإن النقراشى أدرك أن النحاس رجل يسهل احتواؤه والتأثير عليه.

ولعل أهم الوثائق التى تفصح عن الأسباب الحقيقية فى انفصال ماهر والنقراشى عن الوفد هو البيان الذى تقدم به أحمد ماهر، والنقراشى، وحامد محمود إلى الأمة المصرية الكريمة، وهو البيان الذى صدر عنهم بتاريخ ٤ يناير ١٩٣٨، ونشر فى كل من عددى «الأهرام» و«البلاغ» الصادرين فى ٥ يناير ١٩٣٨. (مرفق نص البيان).

كما يتبين لنا من خلال الوثائق البريطانية أن النحاس قد أبدى استعداداه للتعاون مع الحكومة البريطانية على حساب ماهر والنقراشى، حيث يقول سير لامبسون فى نفس الخطاب الذى أشرنا إليه من قبل: «... رئيس الوزراء يشعر ان استبقاء عناصر نشاز فى وزارته بات يهدد سياسة التعاون الأساسية معنا...»، ويمكن ترجيح أن النقراشى قد استشعر هذا التواطؤ مع الانجليز، وخطط لنفسه الخروج من الوفد، ولعل هذا التأمر قد عجل بزوال ما تبقى من آمال معقودة على خليفة سعد، ويبدو أن هذا الشعور بخيبة الأمل إزاء ممارسات زعماء الوفد غداة وفاة سعد قد اعترى أكثر من واحد؛ فها هو محمود باشا غالب يقول فى سياق أحد بياناته التى صاغها إضاحا لموقفه من مشروع سد أسوان إن مكرم عبيد إنما أراد وضع البرلمان أمام الأمر الواقع، أى الارتباط بالشركة الإنجليزية للكهرباء اعتمادا على تلك الثقة الغالية التى كانت عمياء، لا حد لها فعدت تفتح عينيهما وتحدد مداها، وفق ما ورد فى بيانه المنشور بالأهرام بتاريخ ١٩٣٧/٨/٢٢.

غير أن النقراشى لم يوغل فى الخصومة على نحو ما فعل مكرم عبيد، عندما تبرد على زعامة النحاس، رافضا ظاهرة الاستثناءات التى كانت قد استشرت، وهو الوضع الذى انتهى بالقرار الخاص بفصل كل من مكرم عبيد وراغب حنا فى عام ١٩٤٢. فنجد مرة أخرى أن طبيعة المربى المعلم كانت دائما ما تحدد بالنقراشى إلى أن يضرب أرفع الأمثلة فى سلوكه مع خصومه، حيث تروى لى ابنته أنها همت مرة بإبداء ملاحظة ساخرة عن النحاس فى حضرته، ولا بد وقد استشعرت ما بين أبيها وبينه من خصومة رغم حداثة سنّها، إلا أنه أوما إليها بإشارة منه أن ذلك مما لا يليق أن تفعله؛ فهو ملتزم فى بيته بما كان ملتزما به أمام الآخرين.

ولا يفوتنا هنا الواقعة التى رواها بتفاصيلها الكاتب خالد محمد خالد، وقد كان من أشد المؤيدين للنقراشى، فى إطار «قصته مع الحياة» التى نشرها فى آخر ساعة؛ تدور أحداث هذه الواقعة فى مكتب النقراشى فى الأيام الأولى من استقلاله بالعمل السياسى عقب خروجه من الوفد، أى فى مرحلة دقيقة من حياته، كان فى أشد الحاجة فيها إلى نصير، وقد قدم إليه وفد من القليوبية يعلن تأييده له، وكان مع الوفد الشيخ العزازى، وقد كان زميلا لخالد محمد خالد فى الدراسة الثانوية، وقد رد على استفسار زميله بأنه يعتزم إلقاء قصيدة تحية للنقراشى، وفلا بدأ الرجل ينشد النقراشى قصيدته عندما استقر فى جلسته مع الوفد المبايع، وكان النقراشى يهش للشاعر، وتبدو عليه أمارات السرور والرضا، حتى وصل الشاعر التعس إلى بيت مطلع «لكن زينب...». هنا انتفض النقراشى صارخا: «اخرس يا ابن الكلب». ثم استدرك بعد أن استعاد هدوءه:

ليه يا بنى كده؟؟ أنت كنت ماشى كويس... شعر رصين، وألفاظ عفيفة.. إيه إلهى دخل زينب فى الموضوع!؟

د- موقف النقراشى من عرض عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس

لقد رأينا من خلال ما سبق كيف لاذ النقراشى بالصمت، بينما خاض الخصمان غالب ومكرم فى أمر حقيقة موقفه من العرض الذى عرضه عليه النحاس، وهو عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس، بل لقد أدلت الصحف بدلوها فى هذا الموضوع؛ حيث نشرت مجلة «آخر ساعة» الوفدية الخبر يوم ٨ أغسطس ١٩٣٧،

وتبعتها «الأهرام» بعد يومين، ثم جاء دور جريدة «روز اليوسف» الأسبوعية في عددها الصادر بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٣٧ فشنت هجوما عنيفا على العرض الذي اعتبرته «رشوة واضحة الأركان».

كل ذلك والنقراشى لا يخرج عن صمته.

ويروى شاهد عيان، وهو الدكتور عزيز سعد الدين ابن زوجة النقراشى، ملاسات هذا العرض عن قرب، فيقول: قدم ضيف إنجليزى إلى بيت النقراشى بمصر الجديدة، ودخل الرجلان حجرة المكتب، وكان فى إغلاق الباب وراءهما ما يدل على أن الموضوع الذى قدم من أجله الضيف من الأهمية بمكان؛ ولذلك كان من الطبيعى عند انصراف الضيف، أن يبادر الصبى زوج والدته بالسؤال عما دار فى هذا اللقاء الذى أثار فضوله. أجابه النقراشى: إن هذا الرجل محام إنجليزى، جاء ليعرض عليه عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس، ابتهج الصبى عندما شرح له المزايا المادية العديدة لهذه العضوية، استبشارا بمستقبل تنعم فيه الأسرة بالرغد من العيش، وكان تعليق زوج الأم أنه بإزاء عملية شراء الذمة إذا قبلها أحرق مستقبله السياسى. يتضح إذن أن هذه الحقيقة لم تغب أبدا عن ذهنه إزاء هذا العرض. إلا أنه - كما نقل الدكتور عزيز سعد الدين - طلب من المحامى مهلة للتفكير فى الموضوع.

مرة أخرى يلوذ بالصمت، لماذا؟

لقد أطلق هذا الصمت العنان للشائعات وللتكهنات حول حقيقة موقفه.

ولم يخرج النقراشى عن صمته سوى فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٧، ليلبغ وزارة المالية رسميا برفضه لـ «العرض الجميل» الذى أشار إليه مكرم عبيد فى بيانه الثانى.

إلا أن هذا الرد القاطع لم يضع حدا للمجلد؛ فنجد أن «روز اليوسف» تؤكد فى عددها الصادر فى ٢٣ أغسطس ١٩٣٧ أن النقراشى كان قد قبل العرض فى بداية الأمر؛ كما نجد جريدة «البلاغ» فى عددها الصادر يوم ٢٣ من نفس الشهر نشرت خبرا تحت عنوان «ترشيح النقراشى باشا للعضوية فى شركة قناة السويس وهل كان عملا جديا أو عملا صوريا» قالت فيه:

«إن الاتفاق الذى تم مع الشركة يشتمل على خطاب من مديرها إلى رئيس الحكومة، إذ ذاك صاحب الدولة على ماهر باشا، وتاريخ هذا الخطاب ٣٠ أبريل ١٩٣٦ وقد جاء فيه:

«إن مجلس الإدارة سيقتراح على الجمعية العمومية تعيين عضو مصرى يشغل الكرسى الخالى الآن فى المجلس، وعضو ثان مصرى يشغل أول كرسى يخلو بعد الكرسى الشاغر الآن.»

وقالت الجريدة إنه يتضح من ذلك أنه لا يوجد الآن غير كرسى واحد خال فى مجلس إدارة الشركة مخصص لمصر، أما الكرسى الثانى فلا وجود له فى الوقت الحاضر، وليس لمصر الحق فيه إلا بعد أن يخلو.

ثم اتهمت الجريدة الحكومة بأنها كانت تعرف أن ترشيحها للنقراشى باشا لم يكن سوى عمل صورى، يراد منه أن ترد الشركة بعد ذلك فتقول إنها بما لها من حق اختيار العضو المصرى اختارت شريف باشا وأبلغته هذا الاختيار، أما النقراشى باشا فلا محل له الآن، وسننظر فى أمره عندما يخلو أول كرسى.

وقد ردت وزارة المالية ببيان نشرته الأهرام فى اليوم التالى: «وزارة المالية تأسف لأن الجريدة المذكورة فيما تنشر من آراء مكذوبة لا تتحرى الحقيقة حتى فيما تستنتجه من الوقائع الصحيحة».

فلا جدال فى أن خطاب ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦ قد تضمن إشارة إلى أن هناك كرسيا واحدا خاليا، ولكن فات الجريدة أننا الآن فى أغسطس سنة ١٩٣٧، أى أنه قد مرت سنة وبضعة شهور على هذا الخطاب، وأن الحكومة وقد عرضت كرسيا آخر على سعادة النقراشى باشا وتخابرت مع الشركة على ذلك، فلا بد أن يكون قد خلا كرسى آخر.

هذا الاستنتاج البدهى الطبيعى قد تهرت منه الجريدة إلى استنتاج مزر غير معقول رغبة منها فى الطعن والدس، وفى الواقع وحقيقة الأمر أنه قد خلا كرسى آخر منذ الاتفاق الأول وهو الذى عرضته الحكومة على سعادة النقراشى باشا عرضا جديا لا صوريا كما تزعم هذه الجريدة.

ويعتقد الدكتور عبد العظيم رمضان أن النقراشى لم يتراجع عن العرض السخى على حد قوله إلا تحت ضغط رأى العام، يؤيده فى هذا رأى الدكتور سيد عبد الله حيث يقول: «... النقراشى عندما قبل هذا المنصب فى البداية وظل صامتا، قامت ضده ضجة كبيرة فى دوائر المعارضة بسبب قبوله لهذا المنصب، الذى اعتبره بعض الباحثين بمثابة رشوة، وأحس النقراشى على الفور كأنما قصد بدفع هذا الخبر إلى الصحف الوفدية لإحراجها والانتقاص من شأنه».

ونحن نختلف مع الباحثين، مع اعترافنا بأهمية دراستيهما، ونحن لا نعول هنا على ما شاع من نزاهة النقراشى، بقدر ما نعول على التفاعل بين تركيب شخصية النقراشى وتسلسل الأحداث.

فالواقع أن اعتبار هذا المنصب بمثابة رشوة إنما هو من الحقائق البديهية التى لا سبيل للمجدال فيها، وليس رأى «بعض الباحثين» وحسب، ولقد أدرك ذلك على الفور محمود غالب عندما قرن بين «إقصاء» النقراشى والعرض الذى عرضه عليه النحاس؛ فهو يومئذى بلغه الإشارة التى لمسناها فى معالجته للقضية محل النزاع إلى أن هذا العرض وسيلة للقضاء على مستقبل النقراشى السياسى، تماما كما أدرك النقراشى مغزى العرض، وكما فسره «روزاليوسف».. فالواقع أن هذا العرض فى مثل هذا الوقت العصيب - وقد أخذت العلاقات بين زعماء الوفد منعطفا ينذر بتطورات خطيرة - إنما يدعو للريبة والحذر.

تؤكد الوثائق البريطانية الطبيعة المريبة لهذا العرض حيث يتناول المستر كيلي هذا الموضوع فى التقرير الذى رفعه إلى هاليفاكس بتاريخ ١٨/٨/١٩٣٧ فيقول:

«إن مكرم قد عبر [فى حديث له مع السكرتير الشرقى] عن سخطه على قبول النقراشى هدية قناة السويس ثم تأمره علانية ضد الحكومة. [...] وقال إن دى بنوا غير متحمس للنقراشى على الإطلاق، وأومأ إلى أنه سياسى بشكل يتنافر مع مثل هذا المنصب، إلا أن مكرم قد أخبر المستشار الشرقى بأنه يراوده بعض الأمل فى أن ترفض باريس تعيين النقراشى، ومن المحتمل أن يسعى للوصول إلى هذه النتيجة عن طريق الإيعاز المناسب لدى بنوا».

فالعرض الذى عرض على النقراشى لم يكن فى جوهره عرضا حقيقيا كما أكد بيان وزارة المالية، ومن الصعب لمن تابع تاريخ النقراشى التصور أنه قد غفل تماما عما يدبر له فى الخفاء، أليس من الغريب أن يقبل على «العرض الجميل» غير مدرك لما يجره عليه من وبال، والخصومة التى بينه وبين مكرم على أشدها؟ فهو الرجل المتمرس المحنك، وهو المتآمر الذى دوخ سلطات الاحتلال موظفا ملتزما بالنهار، ومتآمرا من مهندسى المقاومة عندما يسدل الليل ستاره، والذى إذا كانت السلطات البريطانية قبضت عليه أكثر من مرة، فقد اضطرت أسفة أن تطلق سراحه لافتقاد الأدلة لإدانته.

فنجده هنا يتصرف وفقا لطبيعته الكتومة، بل يتمادى فى الصمت ليكشف مكيده الذين يغزلون له غزلهم ويمد لهم فى سعيهم، فيفضح أمرهم، أليس الراشى شأنه شأن المرتشى كلاهما ملعون؟!

ويبدو نفس هذا الحرص والقدرة الهائلة على التخطيط فى الأسلوب الذى انتهجه المنشقون عن الوفد، أحمد ماهر والنقراشى - وهو أول المنشقين - وحامد محمود وإبراهيم عبد الهادى، فى تشكيل الهيئة السعدية.

يؤكد الدكتور عبد العليم خلاف أن فكرة تأسيس حزب جديد لم تتطرق إلى ذهن أحد منهم، حيث إنهم اعتبروا أنفسهم الخلفاء الحقيقيين لسعد، الذين ساروا على الدرب، ولم ينحرفوا عن جادة الطريق، ويستدل على ذلك بحديث أدلى به أحمد ماهر إلى مجلة «روز اليوسف» فى ١٧ يناير ١٩٣٨، ينفى فيه فكرة تأسيس حزب جديد، لأنه وزملاءه لا يزالون أعضاء فى حزب الوفد، وقد حرص كل منهم فى أول بيان أصدره للامة المصرية أن يقرن توقيعه بصفة «عضو فى الوفد المصرى»، إلا أن «المكتب» الذى افتتحه النقراشى بشارع المدايح (شريف حاليا) غداة فصله من الوفد ليقابل فيه أنصاره إنما يدل فى رأينا على أن فكرة تأسيس كيان حزبى جديد كانت تراوده، وقد يتفق الرأى أن إذا أقررنا أن السعديين اعتبروا أنفسهم هم الأصل الذى حادت عنه زعامة الوفد، أى أنهم ليسوا منشقين، ولعل لفظ «الهيئة» بدلا من «الحزب» يحمل فى طياته هذا المعنى، وقد أعلنت الهيئة السعدية عن نشأتها فى يوم ٤ يناير ١٩٣٨.

القسم الثانى
النقراشى فى السلطنة

الفصل الخامس النقراشى والحرب العالمية الثانية

ولقد اتسمت سياسة الهيئة السعدية - ورجالها بصفة عامة - بسعة الأفق، وعزوفهم التام عن الدعاية لأنفسهم، فنجد مثلاً أحمد ماهر وهو وزير للمالية فى وزارة محمد محمود الرابعة (٢٤ يونيه - ١٩٣٨ - ١٨ أغسطس ١٩٣٨) يضع كادراً جديداً للموظفين يتضمن تخفيضات كبيرة فى مرتبات الموظفين، بما فيها مرتبات الوزراء، وهو الإجراء الذى كان من شأنه توفير نحو مليونين من الجنيهات فى ميزانية الدولة، فى نفس الوقت الذى أثار فيه حفيظة قطاع عريض من الموظفين - ولم يفت السفير البريطانى فى القاهرة أن ينوه بجرأة الخطوة التى أقدم عليها أحمد ماهر، حيث إن الموظفين يمثلون وفق ما ورد فى خطاب لامبسون إلى هاليفاكس فى ١٦ يناير ١٩٣٩ قوة تخشأها جميع الحكومات التى عجزت عن إيجاد علاج مناسب لمشكلة تضخم المرتبات التى تستنزف موارد الدولة المالية وتستحوذ على لب جميع المثقفين المتطلعين إلى الوظائف.

وهو الأمر الذى يعرفه النقراشى جيداً، وهو الذى اشترك فى إضراب الموظفين عام ١٩١٩.

كما تبنى كل من أحمد ماهر والنقراشى سياسة واعية رمت إلى تحرير الاقتصاد المصرى من التبعية الأجنبية، وبخاصة البريطانية، وهى السياسة التى انبثقت عن سياسة التمسير التى انتهجها، فنجد السفير البريطانى يصف النقراشى على النحو التالى فى رسالته إلى مستر إيدن فى ٢٨ يونيو ١٩٣٨:

«والنقراشى دون شك يخفى وراء أسلوبه الناعم الخلاب رغبة متحرقة للتخلص من كل موظف انجليزى فى خدمة الحكومة المصرية»

وقد تجلت هذه السياسة فى مجال إدارات ومرافق الوزارة.

ولقد كان من الطبيعى، والسعديون يضمون بين صفوفهم صفوة من رجال التعليم على رأسهم النقراشى وأحمد ماهر والسنهورى، أن يولوا التعليم عناية خاصة؛ فنجد النقراشى تراوده أحلامه القديمة بالارتقاء بمستوى التعليم، وتوجيهه الوجهة التى يراها الأفضل من وجهة نظره، فيقرر - وهو وزير للمعارف - أن تكون مجانية التعليم لأكثر الطلبة تفوقا، وليس لأكثرهم فقرا. (وفق ما ورد فى دراسة الدكتور عبد العليم خلاف).

ولقد تجلت الصفات التى ميزت السعديين فى أوضح صورها فى موقفهم من الحرب العالمية الثانية، والذى اتسم بالاتساق مع النفس، والثبات على المبدأ، ووضوح الرؤية، بحيث إنهم وجدوا أنفسهم فى مواجهة الرأى العام والدوائر السياسية على اختلاف مشاربها، وكذلك السراى بنفوره المعروف من البريطانيين. وقد تذبذب الموقف المصرى تذبذبا كبيرا تبعا لتتابع الأحداث العالمية منذ اندلاع الحرب فى أول سبتمبر ١٩٣٩ باجتياح ألمانيا الأراضى البولندية التى كانت أعطتها بريطانيا ثم فرنسا؛ ضمانا بتقديم المساعدة لها ضد أى عدوان خارجى، وهو الهجوم الذى كانت نتيجته الحتمية إعلان كل من الدولتين الحرب على ألمانيا فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩. وإزاء انتصارات الألمان، وتفوقهم فى أول الأمر بدا لبعض الساسة المصريين أنه من الأفضل أن يراهنوا على الجواد الرابع، إلا أنه مع تطورات الأحداث بات واضحا أن المصلحة تقتضى ترجيح كفة الحلفاء.

والسبب الثانى وراء هذا التذبذب فى الموقف الرسمى المصرى هو اختلاف وجهات النظر فى الأعباء التى تفرضها معاهدة ١٩٣٦ على مصر حيال بريطانيا؛ فقد نصت المعاهدة على أنه فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تقدم مصر إلى بريطانيا المساعدة داخل حدود الأراضى المصرية، وفق ما ورد فى البيان الذى ألقاه النحاس فى جلسة مجلس النواب فى ٢ نوفمبر ١٩٣٦، حيث إنه لم ينشر لهذه الماهدة محاضر، ولقد أثار تلك الفقرة هواجس

محمد محمود باشا ، كما لم يرتح إليها محمد على باشا علوية، الذى رأى فيها - وخاصة فى عبارة حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها - انتكاسا عن القيود التى أرادت بريطانيا فرضها على مصر فى مشروع معاهدة ١٩٣٠، (أى مفاوضات النحاس - هندرسون).

وجدير بالذكر أن هذه المعاهدة أبرمت فى جو ملبد بالغيوم، من ظهور الديكتاتوريات فى ألمانيا وإيطاليا وشروعها فى تقويض التسوية التى تمت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، واعتداء إيطاليا على الحبشة، وأثره على الموقف فى مصر حتى بات واضحا للرأى العام المصرى أن نذر الخطر الوشيك بدأت تتجمع فى الأفق.

وقد سادت فى بادئ الأمر فكرة أن المعاهدة تلزم مصر بتقديم المساعدات إلى الحليفة، ولكنها لا تلزمها بدخول الحرب إلى جانبها، إلا أنه سرعان ما اتضح أن الواقع أكثر تعقيدا كما أوضح مؤلفو دراسة مصر والحرب العالمية الثانية:

«فالدول المشتبكة فى حرب مع بريطانيا لن تقبل هذا الموقف من مصر.. وستعتبر مساعداتها لبريطانيا عملا عدائيا رغم عدم إعلانها الحرب.. وقد اختلفت الاتجاهات لمواجهة هذا الموقف.. والتوفيق بين ذلك وبين التزامات المعاهدة».

واستقر الرأى على قيام مصر بالدفاع عن نفسها لو وقع اعتداء على أراضيها مع الالتزام بمساعدة الحليفة، إلا أن الآراء قد اختلفت حول تحديد هذه الالتزامات، وتشعبت فى اتجاهات ثلاثة: اتجاه يرى ضرورة التزام الحياد فى صراع دولى لا يمس مصر بشكل مباشر، واتجاه يذهب إلى أن مصر يجب عليها - وفاء بالتزاماتها تجاه الحليفة - أن تدخل الحرب إلى جانبها، واتجاه بين بين يدعو إلى أن تنفى مصر حريا بالالتزامات التى نصت عليها المعاهدة دون زيادة أو نقصان.

وقد تذبذب رأى الأغلبية تبعا للتطورات السريعة التى طرأت على الموقف الدولى، فإذا كان الاتجاه الأخير هو السائد فى بادئ الأمر فإن أزمة سبتمبر (اجتياح بولندا وإعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا) غلبت الاتجاه الثانى.

وتعقدت الأمور بما أشيع عن سعى إيطاليا للحصول على ممر عبر السودان يصل ليبيا بالحبشة، وكذلك أن يكون لها نصيب من الإشراف على قناة السويس، ذلك الشريان الحيوى الذى يربطها بمستعمراتها فى شرق أفريقيا، وبلغت الحشود العسكرية الإيطالية فى ليبيا مائة ألف جندى، وكان من الطبيعى أن يستشعر المصريون الخطر الذى يهدد أمنهم وسيادة أراضيهم.

وشرعت بريطانيا ممثلة فى سفيرها سير مايلز لامبسون فى الضغط على رئيس الوزراء المصرى - على ماهر - لإعلان حالة الحرب فى ذات الوقت الذى تعلن فيه بريطانيا الحرب على ألمانيا، فعقدت جلسة طارئة لمجلس الوزراء لبحث الموضوع. وقد حضر هذه الجلسة عبد الحميد بدوى باشا بصفته رئيس لجنة قضايا الحكومة، وأدلى برأيه الذى يفيد بأن نصوص المعاهدة تلزم مصر بدخول الحرب إلى جانب بريطانيا، فى مواجهة الرأى المخالف بأن المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب، وأنها قدمت ما يتجاوز التزاماتها بمقتضاها.

وقد حاول على ماهر - بإيعاز من عبد الرحمن عزام - انتزاع تنازلات من بريطانيا فى مقابل إعلان الحرب؛ ولكن سرعان ما اتضح له أن مصر لن تجنى شيئا بالمغامرة العسكرية، فراجع عن إعلان الحرب، وقد اتسم موقفه بصفة عامة بالمراوغة؛ حيث صدر عن مجلس الوزراء ما بين ١ و ٩ سبتمبر أربعة قرارات متضاربة، بدأت بالموافقة على إعلان الحرب وانتهت برفض ذلك الإعلان، ففى الاجتماع الثانى لمجلس الوزراء أجمعت الأغلبية على إعلان حالة الحرب، وقد تزعم النقراشى فى المجلس الفريق المؤيد لإعلان الحرب، وجاء موقفه هذا متسقا مع سياسة حزبه وبالأخص زعيم الحزب، أحمد ماهر، وقد كان من أشد المتحمسين لفكرة دخول الحرب إلى جانب بريطانيا، غير أن موقف السعديين لم يكن موحدا، حيث كان محمود غالب من المعارضين لتلك الفكرة، وفى الواقع كان أحمد ماهر أشد المتحمسين لدخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا، والأكثر نشاطا فى الدعاية إلى فكرته التى كانت تدعمها عدد من الحجج، أهمها أن فى إحجام مصر عن إعلان الحرب اعترافاً منها بالحماية، وهو الموقف الذى لا بد أن تأباه أمة معتزة بكرامتها، حريصة على استقلالها، كما كان مقتنعا بأنه بإعلان التعبئة العامة تكون مصر قد برهنت للحليفة على حسن نواياها، مما

لا بد وأن يؤتى ثماره عندما تضع الحرب أوزارها، ويقوى من مركزها فى مفاوضات ما بعد الحرب، وراح كذلك يثير مخاوف المصريين من أطماع موسوليني، وكان أحمد ماهر والسعديون يراهنون على ضرورة أن يكون النصر فى جانب الحلفاء، لما للدول التى فى هذا المعسكر من مقومات؛ فمن ناحية بريطانيا لها موارد اقتصادية هائلة، ومن ناحية أخرى فهى لديها أسطول يضمن لها السيادة فى البحر، وكان أحمد ماهر بصفة عامة مؤمنا بـ «انتصار قضية الديموقراطية».

كما كان أحمد ماهر يبدى تخوفه كذلك من انضمام قوى الصهيونية لمعسكر الحلفاء، وبذلك هم يكتسبون قوة ضاربة من حيث التنظيم والاستعداد العسكرى، ناظرا بعيد نظره إلى المشكلة الفلسطينية، كما كان يأمل باشتراك مصر فى الحرب إلى جانب الحلفاء فى تدريب الجيش المصرى وتسليحه.

وعندما أفضى الاجتماع الثانى للمجلس إلى الموافقة هدد عبد الرحمن عزام بالاستقالة، مما أزعج على ماهر حيث استشعر الحرج الذى يمكن أن تسببه له مثل هذه الاستقالة، فى الوقت الذى لا يتمتع به رئيس الوزراء بالأغلبية فى البرلمان، كما تعقدت الأمور عندما تعهدت إيطاليا بالحيدة إزاء مصر، مما ساعد بلا شك على ترجيح كفة المعسكر المنادى بعدم دخول حرب «لا ناقة لنا فيها ولا جمل»، على حد التعبير الذى استخدمه الشيخ المراخى من أعلى منبر الأزهر، إلى جانب ما كانت تذيبه الإذاعة الألمانية من أن ألمانيا تقدر موقف مصر الخاص، ولا تعتبر ما تقدمه لإنجلترا من معاونة فى حدود المعاهدة عملا عدائيا، كما نقل الدكتور حسين هيكल فى مذكراته، وانتهى الأمر بقرار الإحجام عن إعلان حالة الحرب.

وفى الواقع كانت هناك عدة عوامل لعب كل منها دورا لا يمكن إغفاله فى تشكيل رأى العام المصرى: الدعاية الإيطالية التى نشط فيها أفراد المفوضية الإيطالية، وكان اثنان منهم من أعضاء الحزب الفاشستى، وكذلك المجالية الإيطالية وقد كانت كبيرة العدد، والمدارس الإيطالية، وقد كانت مجانية وضمت حوالى ٤٠٠ طالب مصرى؛ كما كان القصر واقعا تحت تأثير العاشية الإيطالية.

العامل الثاني كان الدعاية الألمانية، وهى وإن كان تأثيرها أضعف بكثير، إلا أنها كانت تسير فى نفس الاتجاه.

ولقد ساهمت أيضا السياسة ذات الطابع الإسلامى التى تبنتها مصر فى هذه الفترة فى تأزم العلاقات المصرية - البريطانية؛ فقد اتبع الملك فاروق، بإيعاز من الشيخ محمد مصطفى المراغى، سياسة ذات طابع إسلامى لزيادة شعبيته، وقد واكبت الدعاية الإسلامية التى راح يروج لها عدد من المفكرين، والحزب الوطنى بخاصة، أحداث فلسطين التى لعب فيها الجانب البريطانى دوره المعروف.

كما كانت هناك بعض الأمور أكثر خصوصية، أى أنها كانت رهن الساعة، جعلت موقف مصر حرجا من أهمها: احتجاز المصريين فى ألمانيا، والخوف على الملاحة المصرية فى البحر المتوسط، وعلى تجارة مصر مع أوروبا، إلى جانب مخاوف المصريين من عدم كفاية القوات البريطانية الرابضة فى مصر، مع ما يقابلها من حشود إيطالية كبيرة فى ليبيا، وهو الشعور الذى نقله محمد محمود إلى لامبسون، مما يعنى تخوف مصر من إمكانية وجدية بريطانيا فى الدفاع عن حدودها، حيث كان يتردد عزم بريطانيا فى حالة رجحان كفة الجيوش الألمانية على إغراق الدلتا أمام الألمان؛ لتعطيل زحفهم نحو الجبهات الشرقية.

وتزامن مع سيادة هذا الاتجاه محاولة على الصعيد الدبلوماسى لإقناع الجانب البريطانى بأن وضع مصر كدولة غير محاربة يمكن أن تفيد منه بريطانيا فى شراء المواد الحربية من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريقها، ولقد وجد هذا المطلب آذانا صاغية فى وزارة الخارجية البريطانية، وعموما انتهى الأمر بأن أعلنت الوزارة حرصها على تنفيذ المعاهدة فى أضيق حدودها، وتعهدها بإعادة النظر فى حالة إذا ما دخلت بريطانيا الحرب، أو أصبحت بريطانيا أحد ميادينها.

ويتغير الموقف فى مصر مرة أخرى عقب اجتياح ألمانيا لفرنسا، وإعلان باريس مدينة مفتوحة، إذ رأت إيطاليا الفرصة سانحة لدخول الحرب من أجل أن تظهر بنصيبها من الغنائم عند عقد الصلح، فأعلنت دخولها الحرب فى ١٠ يونيو ١٩٤٠. وتوجهت بعض القوات الإيطالية الرابضة فى ليبيا إلى مصر، معلنة أنها اضطرت إلى

هذا التحرك من أجل إخراج الإنجليز من مصر، وأعلن على ماهر أن مصر مستقف موقف المدافع عن أراضيها، إلا أن ذلك القرار لم يكن ليرضى الإنجليز الذين لم يكن ليطمئنون إلى تصريحات على ماهر، إلى جانب تخوفهم من تأثير الدعاية الإيطالية والألمانية.

وكان لا بد لوزارة على ماهر من أن تقدم استقالتها بعد أن وصلت العلاقة بينها وبين السفير إلى طريق مسدود، وكان من الطبيعي في الظروف الراهنة أن يأتي رئيس وزراء تربطه ببريطانيا علاقة ودية؛ ولذلك عهد إلى حسن صبرى برئاسة الوزارة.

وأثيرت مسألة الحرب في أول اجتماع لمجلس الوزراء بعد اجتماعه التقليدي الأول، واستقر الرأي، كما يقول القطب الدستوري الدكتور حسين هيكل على أن تحارب مصر الطليان إذا تقدموا إلى مرسى مطروح، أول مرفأ مصري محصن على البحر الأبيض المتوسط، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة في صحراء مصر الغربية.

وقد اكتفى المجلس بهذا القدر؛ حيث إن الإيطاليين قد اكتفوا ببعض المناوشات على الحدود.

وكان حسن صبرى قد أسند وزارة الداخلية إلى النقراشى؛ وهو الاختيار الذى أثار حفيظة الأحرار الدستوريين؛ لما لوزير الداخلية من سلطات واسعة، وخصوصاً فى الانتخابات البرلمانية؛ فلجأ حسن صبرى إلى مناورة، بمباركة القصر الذى أغضبه موقف السعديين من الحرب؛ إذ بادر بتقديم استقالة الوزارة، وأعاد تشكيل وزارة جديدة، تولى هو نفسه وزارة الداخلية مسنداً وزارة المالية إلى النقراشى.

وكانت الأمور على حدود مصر تتطور فى هذه الأثناء، ومع تكثيف إيطاليا حشودها طالب الوزراء السعديون مراراً بإعادة فتح باب المناقشات فى موقف مصر من إعلان الحرب على إيطاليا، ولكن دون مجيب، على اعتبار أن هذا الموضوع كان قد طرح من قبل، وكان قد تم بالفعل اتخاذ قرار بشأنه، على أنه عقب تقدم القوات

الإيطالية ٦٠ ميلا داخل الأراضي المصرية، حتى السلوم وسيدى برانى دعا حسن صبرى المجلس إلى الانعقاد فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٠.

وكان رأى السعديين صريحا فى أن مصر ينبغى لها أن تعلن الحرب دفاعا عن أراضيها، ولكن الأطراف الأخرى أحجمت عن قرار يورط مصر فى الحرب، وكان رأى العام غير مهيا لهذه الخطوة، خاصة أن الإذاعة الإيطالية راحت تعلن أن المراكز المصرية لن تقصف طالما لم تشترك مصر فى الحرب، وعندئذ أعلن حسن صبرى رأيه القاطع بعدم إعلان الحرب حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة.

وعند التصويت ظهر بوضوح أن السعديين وحدهم هم المتمسكون بإعلان الحرب، وساد الاتجاه القائل بتجنب مصر ويلات الحرب، وكان لا بد للسعديين أن يواجها الموقف بالاستقالة، وقد أدلى النقراشى إلى «الأهرام» بالتصريح التالى فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٠:

«شاء دولة رئيس مجلس الوزراء أن يبرز فى كتاب قبول استقالتنا معنيين: الأول ان الخطة التى اتخذناها لم تكن وليدة الحذر والأنسة وتقدير العواقب، بل كانت علاجا أملت الخفة... والواقع أن هذه الخطة، وهى الدفاع عن البلاد إذا اعتدى عليها، خطة قديمة أعلنتها وزارتان متعاقبتان وأقرهما عليها البرلمان. فليس التفكير فيها ابن ساعته ولا وليد يومه، ولم يكن فيما اقترحنا إلا تنفيذ هذه الخطة المقررة باعتبار أن أسبابها قد تحققت على وجه لا يدع مجالا لانكار. فكيف، والحال ما شرحت، تصح نسبة الخفة إلى قرارنا؟

والمعنى الثانى الذى شاء سعادته أن يبرزه أنه لم يجد فى جو الحوادث ما يحفز إلى هذا القرار ولا يدعو إليه، بحيث يرى دولته أن قرارنا انبنى على التطير، وكان الأخلق حين البت فى مصائر البلاد وأقدارها ان نثريث حتى نكتشف خفايا النيات وتؤكد بوادر الغايات.

ونرى من جانبنا أن توغل جيش أجنبى فى أراضينا المصرية حوالى مائة كيلومتر، ومحاولته تثبيت أقدامه وتحصين مواقعه فيها أمر قاطع فى الدلالة على إرادة الغزو لا تخفى معه نيات ولا تبهم غايات.

على أننا حين طلبنا إلى مجلس الوزراء أن يأخذ باقتراحنا طلبنا إليه كذلك أن يدعو البرلمان ويعرضه عليه، فلم يوافق دولة رئيس مجلس الوزراء على ذلك بل إنه لم يكن يرى فى اجتياح هذا القدر من الأراضى المصرية ما يسوغ عقد مجلس الوزراء ليتداول فى الأمر، ولم يدع مجلس الوزراء لذلك إلا بعد إلحاح شديد.

وإن رغبتنا فى عرض الأمر على البرلمان لتؤكد أننا لم نطلب أن نزج فوراً البلاد، ولكننا أردنا أن يوضع القرار أولاً أمام البرلمان لنظره وتمحيصه.

إن الأمر خطير والواجب أن يدعى البرلمان لعرض الموقف عليه عرضاً كاملاً، وليبدى رأيه فى أخطر الحوادث وأشدّها أثراً فى مستقبل البلاد.

وكان الغرض من هذا التصريح هو درء محاولة تأليب رأى العام على السعديين باتهامهم بالخفة، أى الاستهتار، مع ما فى هذا الاتهام من تجن على الحقيقة فى رأى السعديين، حيث إن - كما يظهر من العرض السابق - موقف السعديين ظل ثابتاً لم يتغير منذ بدأ الموقف العالمى فى التدهور، كما أن لموقفهم هذا فلسفته التى قد يتفق أو يختلف معها البعض، ولكن لا يمكن بحال من الأحوال التسفيه منها، أو الاستهانة بها.

وعلى الرغم من أن الأحرار الدستوريين كانوا فى مجموعهم قد تبنا فكرة تجنب مصر ويلات الحرب، إلا أنه يبدو، نقلاً عن الدكتور حسين هيكى، أن محمد محمود، وكان قد اعتزل الحياة السياسية فى هذه الفترة لظروفه الصحية، كان يتفق فى رأى مع أحمد ماهر الذى كان كثير التردد عليه فى تلك الفترة.

وقد سار حسين سرى خليفة حسن صبرى، الذى وافته المنية وهو يلقي خطاب العرش، على درب سلفه، على الرغم من أنه كان من المؤيدين لقرار دخول الحرب من قبل. وقد منح أعضاء البرلمان الثقة لوزارته، وعلقت جريدة الدستور المعروفة بميولها السعدية على ذلك بأن السعديين لا يزالون عند نفس موقفهم من مسألة إعلان الحرب.

وعلى الصعيد الدولى تطورت الأحداث تطوراً سريعاً، وبدأت كفة الحلفاء ترجح مع انتصار بريطانيا على القوات الإيطالية، وإجبارها على التقهقر خلف الحدود الليبية، ولم يتمكن زحف روميل من الغرب، وانتصاره على القوات البريطانية فى

الصحراء الليبية من قلب ميزان الأمور؛ إذ إنه ما لبثت القوات البريطانية أن حققت انتصارا ساحقا على الألمان فى معركة العلمين الشهيرة (أكتوبر - نوفمبر ١٩٤٢)، وخرجت إيطاليا من الحرب عام ١٩٤٣.

وفى هذه الأجواء الجديدة عقد الحلفاء مؤتمر القرم فى يالتا (من ٣ إلى ١١ نوفمبر ١٩٤٥)، وقرروا عقد مؤتمر دولى فى مدينة سان فرانسيسكو فى ٢ أبريل ١٩٤٥؛ لإعداد ميثاق المنظمة الدولية التى استقر الرأى على تكوينها، بعد ما أثبتت الحرب فشل عصبة الأمم فى القيام بالدور المسند إليها.

أما فى مصر فقد تشكلت وزارة أحمد ماهر الأولى فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤، عقب الأزمة التى أطاحت بوزارة النحاس، وبذلك أصبح لأول مرة وزير سعدى على رأس السلطة التنفيذية، وقد انتهز هذه الفرصة لتفعيل السياسة التى انتهجتها الهيئة السعدية منذ المناوشات الأولى للحرب العالمية الثانية، إلا أنه أثر ألا ينفرد برأيه، فعرض الأمر على البرلمان، كما شكل هيئة استشارية من ذوى الرأى ضمت النقراشى إلى جانب أحمد لطفى السيد، وبهى الدين بركات، وإسماعيل صدقى، وعلى ماهر، وإبراهيم عبد الهادى، وحافظ عفيفى، وعلى الشمسى، ومحمد حسين هيكل، ومكرم عبيد، وعبد الحميد بدوى، وغيرهم. ونلاحظ هنا الحرص على أن تضم اللجنة كل الاتجاهات والمشارب؛ ففيها على ماهر الذى رفض إجابة مطلب الإنجليز بدخول الحرب، ومكرم عبيد على الرغم من الخصومة القديمة بين الرجلين، بل وبين مؤسسى الهيئة السعدية وبينه، مما يدل على الحرص البالغ فى إبعاد أى شبهة للتحيز فى انتقاء أعضاء هذه اللجنة، حتى تطمئن الأمة اطمئنانا تاما إلى موضوعية القرار الذى تتوصل إليه هذه اللجنة، وذلك على الرغم من إيمان أحمد ماهر بإيمان لم يتزعزع مع تطورات الأحداث، بضرورة دخول الحرب إلى جانب بريطانيا.

وقد ارتأت الهيئة الاستشارية ضرورة إعلان مصر الحرب على دولتى المحور. ألمانيا واليابان، من أجل أن يتسنى لها المشاركة فى أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو. مما يجعلها من الأعضاء المؤسسين للمنظمة الدولية، خاصة وقد اشترط الحلفاء أن تقتصر الدعوة لحضور المؤتمر على الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور فى تاريخ أقصاه أول مارس ١٩٤٥.

ولا شك أن الظروف أصبحت مهياة لتبنى الموقف الذى طالما نادى به السعديون، وكافحوا من أجله.

وكان من الطبيعى أن يقر مجلس الوزراء قرار اللجنة الاستشارية، ولم يتبق لأحمد ماهر سوى الحصول على تأييد البرلمان، إلا أنه بعد البيان الذى ألقاه فى جلسة سرية لمجلس النواب عارضا قرار اللجنة، وهو البيان الذى انتزع تصفيقا حادا من الأعضاء، سقط أحمد ماهر مضرجا بدمائه، وهو ينتقل من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ، وكان القاتل هو محمود عيسوى الذى كان مدفوعا باقتناعه بأن أحمد ماهر إنما يزوج بمصر فى حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل، وأوضح التحقيقات فيما بعد أن محمود عيسوى كان عضوا فى الحزب الوطنى بعد أن كان عضوا بمصر الفتاة، كما كان من المعجيين بأفكار المرشد العام للإخوان المسلمين، أى أنه كانت له علاقة بصورة أو بأخرى بالقوى السياسية المعارضة لفكرة دخول الحرب، كما أنه لا شك فى أن دعاية الوفد المضادة، وهو الحزب ذو الشعبية الكبرى، قد أوغرت النفوس، وجعلتها غير مهياة لتقبل الفكرة، وإذا ما كان دخول مصر الحرب بعد أن تأكد انتصار الحلفاء هو من قبيل المسائل الشككية لتأكيد أحقية مصر فى المشاركة الدولية فى مؤتمر سان فرانسيسكو، فإن قتل أحمد ماهر كان نتاج الإثارة المبنية على الجهل أو التجهيل، وانتصار قوى الظلام، وتغيب الفكر والتعقل، وقد كان هذا بداية لعصر الإرهاب والتعصب الأعمى.

ونخلص من هذا العرض الذى ربما نكون قد أسهبنا فيه بعض الشيء، إلى أن النقراشى فى هذه المرحلة من مشواره السياسى، والتى تزامنت مع الخطى الأولى التى يخطوها الحزب السعدى فى الحياة السياسية، لم تنبع قراراته ومواقفه عن قناعة شخصية منفردة، وإنما جاءت متسقة تمام الاتساق مع الكيان الحزبى الذى ينتمى إليه، وإن اختلف فى مرحلة منها مع وزير سعدى آخر هو محمود غالب.

ونود أن نشير هنا إلى أننا لم نقصد من وراء هذا العرض إلى البرهنة على صحة موقف السعديين دون غيرهم من القوى السياسية، خاصة أن حماسة أحمد ماهر قد قادته أحيانا إلى الإفصاح عن آراء فيها شيء من المبالغة، كالقول أن بريطانيا ليس لها أطماع اقتصادية فى مصر، حيث إن الانجليز

ليسوا فى حاجة إلى منافسة الشعب المصرى فى أرزاقه، كما أن لديهم من المبادئ الإنسانية ما يدفعهم إلى احترام مبادئ الغير وأنظمتهم، ويتركون له الحرية فى القيام على شؤنه، واختيار نظام الحكم الذى يريده.

كما قال فى خطاب له ألقاه فى نادى الهيئة السعدية بالاسكندرية:

«... لو لم تكن إنجلترا حليفتنا لاضطررنا، ونحن ضعاف، أن نختار لنا حليفا، ولو خيرا لما وجدنا خيرا من انجلترا...»

والطريف أن رأيه هذا إنما هو نفس رأى الذى أفصح عنه النحاس، فى معرض حديثه عن مزايا معاهدة ١٩٣٦ فى مجلس النواب، والذى جر عليه انتقادا حادا من الدستور فى ٨/٢/١٩٤٨، لسان حال السعديين، فلا شك أن الاتجاه الداعى إلى تجنب مصر ويلات الحرب كان له وجهته، حيث كان يرى الكثيرون أن دخول مصر حربا لا تعنيها سوف يجبر عليها الكثير من الخسائر والتضحيات، لا لسبب إلا لإرضاء بريطانيا «العدو الأول للأمانى الوطنية».

وإنما أردنا أن نبرز حقيقة نعتقد أنها اتضحت من خلال عرضنا للموضوع، وهى أن السعديين كانوا مدفوعين إلى موقفهم هذا، بواعز من حرصهم على المصلحة الوطنية، غير عابئين بالرأى العام فى مصر، والذى لم يكن موافقا للفكرة التى راحوا يدعون إليها بحماسة لا تكل، كما أنهم كانت لهم رؤيتهم الواضحة التى عبروا عنها مرارا وتكرارا: إن اشتراك مصر فى الحرب إلى جانب الحلفاء بدلا من وقوفها على الحياد سوف يقوى مركزها فى مفاوضات ما بعد الحرب إزاء بريطانيا، ويدعم من مطالبها بالحصول على الاستقلال التام، هذا فضلا عما يتسنى لمصر، باشتراكها فى الحرب، من أن تصبح قوة عسكرية وأن يكون لها جيش وطنى مدرب، تستطيع به أن تفرض إرادتها الوطنية، وكذلك أن تكسر شوكة الصهيونية فى فلسطين، وأن تفرض نفسها فى مؤتمر الصلح عندما ينتهى القتال.. نقرر ذلك على الرغم من وجهة النظر التى تنقلها المصادر البريطانية، والتى أوردها دكتور يونان لبيب رزق فى كتابه «تاريخ الوزارات المصرية»، والتى مفادها أن أحمد ماهر كان يرمى من وراء هذه الدعاية إلى أن ينال رضا البريطانيين، مما يمكن أن يكون من شأنه إسناد الوزارة إليه، إلا أن

النظرة الفاحصة للواقع المعاصر إنما تدل على قصور هذه النظرة؛ إذ لا يمكن لعقل أن يتصور أن السعديين لم يدركوا أن موقفهم هذا ليس هو الطريق الذى يمكن أن يفضى بهم إلى الحكم، وذلك لأسباب بديهية:

أولاً: عزوف رأى العام تماماً عن فكرتهم، مما لم يكلفهم فقط الإقصاء عن السلطة، بل وشعبيتهم الجماهيرية أيضاً.

ثانياً: ميول القصر المحورية، وبالتالي استياؤه من دعاية السعديين.

ثالثاً: غلبة الاتجاه الداعى إلى تجنب مصر ويلات الحرب فى البرلمان.

إذن فكل القوى المؤثرة فى مصر لم تكن لتتصر للسعديين فى الموقف الذى ارتضوه لأنفسهم، والذى تحملوا الكثير لإيمانهم به، بل وقد كلف زعيمهم حياته نفسها؛ فكيف بهم إزاء هذه الملايسات أن يساورهم مجرد الأمل فى اعتلاء السلطة؟ إلى جانب أن موقف البريطانيين أنفسهم كان قد تغير، وأصبحت منذ عام ١٩٤٠ السياسة المقررة للحكومة البريطانية هو «بقاء مصر دولة غير محاربة»، حيث إنهم أصبحوا يخشون إذا أعلنت مصر الحرب على إيطاليا أن يقصف الطيران الإيطالى - الذى كان متفوقاً فى العدد على الطيران الانجليزى - القواعد الجوية فى قناة السويس، كما كانوا يخشون من «أطماع» مصر فى الجلاء والاستقلال إذا ما شاركت فى الحرب.

ونعتقد أن هذه هى السمة الغالبة للحزب السعدى، على الأقل حتى قيام ثورة ١٩٥٢، ومطالبتها الأحزاب بتطهير نفسها، وذلك على الرغم مما أبرزته أحداث فلسطين فيما بعد من محاولة للتوافق مع رأى العام، ولا غرابة فى هذه النزعة لدى حزب يتولى زمام أمره زمرة من المثقفين أو الانتلجنتسيا، وهى تلك العناصر التى يتحدث عنها دكتور أحمد زكريا الشلق فى دراسته القيمة عن «البنى الاجتماعية للأحزاب المصرية» والتى تستند قوتها بشكل أساسى إلى المهارات التى أكسبها التعليم إياها، والتى قدمت نفسها للمجتمع من خلال تلك المهارات المهنية، أكثر منه من خلال الثروة أو الملكية أو العلاقات الشخصية.

الفصل السادس النقراشى والمسألة المصرية

لقد كان من الطبيعى عندما دب الخلاف الذى تحدثنا عنه طويلا بين النحاس والنقراشى، والوفد له ما له من شعبية وانتشار، أن تنظر بعض الدوائر السياسية بعين الارتياح إلى الانشقاق الذى تم بين صفوفه، وهو الشعور الذى عبر عنه القطب الدستورى الكبير الدكتور حسين هيكل فى مذكراته، كما سعى القصر ممثلا فى أحد مستشاريه ليؤجج الخلاف؛ فلقد طرح الشيخ مصطفى المراعى اقتراحا بأن يخلف النحاس فى رئاسة مجلس الوزراء أحمد ماهر، عضو الوفد البارز ورئيس مجلس النواب وقتئذ.

لأن الدكتور ماهر يؤيد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) فى موقفهما من النحاس (باشا) ومكرم (باشا)، ولأن توليه الوزارة يؤدى إلى انقسام الوفد وضعفه.

ومن هذا المنطلق نعم حزب الهيئة السعدية فى بواكير نشأته بعطف القصر، ويرى البعض أن هناك تطورا خطيرا قد طرأ على موقف النقراشى من السلطة منذ ذلك التاريخ، وهم يعزون هذا التحول إلى الرغبة فى ممالأة القصر المناصر للحزب الوليد الذى كان النقراشى يقف فى مقدمة صفوفه.

إلا أن الواقع يشير إلى أن علاقة النقراشى بالقصر كانت دوما علاقة طيبة، تعود إلى زمن بعيد منذ تولى وزارة المواصلات لأول مرة فى ١/١/١٩٣٠، حيث إنه كان يحرص على تسجيل اسمه فى دفاتر التشرىفات بقصر عابدين فى كل المناسبات الخاصة بالملك، كعيد ميلاده على سبيل المثال، جريا على العادة المتبعة فى ذلك

الوقت، كما روت لى والدتى هذه القصة الطريفة ذات الدلالة: طُلب من التلميذات فى فصل اللغة العربية، بالمدرسة التى كانت مقيدة بها كتابة موضوع عنوانه «أسعد يوم فى حياتى»، فتبادر على الفور إلى ذهن الفتاة الصغيرة ذكرى اليوم الذى قابلت فيه الملك لأول مرة، حيث إنه بينما النقراشى يقوم بالنزلة المحببة إلى قلبه على كورنيش الإسكندرية مع أفراد أسرته، فى المرات القليلة التى كان يستطيع فيها الفكك من مسئولياته، فإذا بالملك الذى تصادف مروره بوقف سيارته وينزل ليصافح رئيس وزرائه، وتعقب أمى قائلة: لقد تصرفت بشكل تلقائى يتنافى تماما مع طبيعتى الخجولة؛ إذ اندفعنا، أختى وأنا، فأمسكنا بيد الملك لنقبلها، ولم نكن قد جبلنا على عادة تقبيل الأيادى إلا فى حالة واحدة، هى صفية هانم زغلول (وهى ابنة عم والدتهما).

ونستشف من هذه القصة أن الابنين قد نشأ فى بيت لا يذكر فيه اسم الملك إلا محاطا بعلامات التبجيل والاحترام، ويبدو أن هذا الولاء مبعثه إيمان النقراشى بالنظام الملكى، وهو ما كررته جدتى على مسامعى أكثر من مرة.

إلا أنه لا يمكن الجدل فى أنه بعد الانشقاق عن الوفد بدأت مرحلة جديدة فى مشوار النقراشى السياسى، تولى فيها الوزارة أكثر من مرة:

الداخلية فى وزارة محمد محمود الرابعة (٢٤ يونيه ١٩٣٨ - ١٨ أغسطس ١٩٣٩)

المعارف فى وزارة على ماهر الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونيه ١٩٤٠)

الداخلية مرة أخرى، ثم المالية فى وزارة حسن صبرى الأولى (٢٧ يونيه - ١٤ نوفمبر ١٩٤٠)

الخارجية فى وزارة أحمد ماهر الأولى (٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ١٥ يناير ١٩٤٥)،
والثانية (١٥ يناير ١٩٤٥ - ٢٤ فبراير ١٩٤٥)

قبل أن يتولى رئاسة الوزارة مرتين من ٢٤ فبراير ١٩٤٥ حتى ١٥ فبراير ١٩٤٦،
ومن ٩ ديسمبر ١٩٤٦ حتى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

ولعلنا نستعير هنا ما قاله محمد شفيق غربال فى معرض حديثه عن المفاوضات المصرية - البريطانية: «... إن معركة الاستقلال المصرية ابتدأت بعمل حكومى وعمل شعبى»، غير أنه فى تاريخ النقراشى فإن العمل الشعبى قد سبق العمل الحكومى، ولا شك أن شعبية الرجل التى كان قد اكتسبها من خلال انخراطه فى العمل الثورى، على نحو ما أسلفنا، قد بدأت فى الانحسار نتيجة للقرارات المصرية التى اتخذها وهو يمسك بزمام الحكم، ولا بد أنه أدرك أن العمل الحكومى يحتم عليه مسئوليات جديدة، كما أنه يفرض عليه أدوات جديدة من أجل تحقيق الأمانى الوطنية التى كان يسلك قبل ذلك طريق الصدام لتحقيقها.

والأداة الجديدة التى فرضتها عليه المسئولية الثقيلة التى أقيت على كاهله، عندما تولى رئاسة الوزارة خلفا لصديقه الذى سقط على الدرب، هى المفاوضات، والمفاوضة أخذ وعطاء، إذ كان يجب على المفاوض المصرى وهو يتفاوض مع الخصم واضعا نصب عينيه هدفين أساسيين؛ هما الاستقلال التام الناجز، ووحدة وادى النيل، أن يقر كارها أو راضيا بمصالح بريطانيا فى مصر والسودان، بالقدر الذى لا يتناقى مع جوهر الاستقلال، ولا شك أن هذه الممارسة الجديدة قد فجرت فى النقراشى طاقات جديدة، ولعل ينطبق عليه ما قاله شفيق غربال عن رجال مصر الذين تعاقبوا فى تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية، والذين ذكرهم بهذا الترتيب: الملك فؤاد، سعد زغلول، حسين رشدى، عدلى يكن، عبد الخالق ثروت، إسماعيل صدقى، محمد محمود، أحمد ماهر، محمود فهمى النقراشى، عبد العزيز فهمى...

هؤلاء رجال كانوا من طراز لم تعرفه مصر قبل حقبة المفاوضات، فإن هذه الحقبة خلقت رجال السياسة، وخلقت الأمة المشتغلة بالسياسة.

وليس أدل على ذلك من التصريح الذى أدلى به الى جريدة «الكتلة» فى ٦/٢/١٩٤٦، والذى يتناقض تناقضا واضحا مع الوصف الذى ورد عنه فى الوثائق البريطانية مفاده أنه «وطنى متطرف» أو «مدرس ضيق الأفق»، والذى نستطيع على أساسه قياس الوثبة الكبيرة التى اضطره إليها موقعه الجديد فى السلطة، منذ أن كان يمثل مع أحمد ماهر الجناح الأكثر تطرفا من الوفد المناوئ لمفاوضات ثروت - تشمبرلين، حيث نجده يقول: «إننى لا أستطيع أن أنكر أن لنا فى السودان مصالح كما

أن للانجليز فيه مصالح، ولا أستطيع أن أقول لهم اتركوا مصالحكم فى السودان».

ولا شك أن من تسند له السلطة، ويقبلها بمحض إرادته عليه أن ينهض بالتبعات والمسئوليات التى تستتبعها، تلك المسئولية التى يتحدث عنها سعد زغلول فى خطبة العرش التى ألقاها بعد أن كلف بتأليف وزارته فى ٢٨ يناير ١٩٢٤:

«يمكن لكاتب فى جريدة أن يكتب ما يريد، لأنه غير مسئول، يستطيع أن يكتب ما يجعله أشد وطنية منى ومنكم! وأنه لا يطلب للبلاد السودان وحده وإنما يطالب بما وراء السودان! ولكن نائبا فى مجلس النواب المصرى، يدعو إلى أمر، ويحمل إخوانه عليه، يجب أن يذكر أنه مسئول هو وإخوانه إذا قبلوه، وإذا كان فى رأيه خطر على البلاد، كان هو وإخوانه مصدر الخطر وعليهم تقع نتائجه».

وهى الكلمات التى نجد صدى لها فى رد النقراشى على نائب من النواب أثناء إحدى مداولات مجلس النواب، حيث يقول هذا النائب ما معناه إنه يمكن أن يقول ما بدا له، لأنه ليس وزيرا، وبالتالي ليس مسئولا، فيجيب النقراشى: «أنت مسئول على كل حال؛ لأنك نائب» (فى ٢٥ / ٢ / ١٩٤٦). ولا شك أن هذه الكلمات تعبر عن تطور هام فى موقف النقراشى من السلطة منذ دخل البرلمان، وشكل مع زميله أحمد ماهر جناح المعارضة الجامع.

وقد لحق النقراشى بركب المفاوضين العظام الذين سبقوه على طريق المفاوضات الوعر، فى محطتين هامتين من مشواره السياسى، وهو طريق غالبا ما كان يجزر على من يسلكه حملة شعواء من الاتهامات والتجريح، فتجد النقراشى يقول فى أحد لقاءاته مع السفير البريطانى (فى ١٣ - ١ - ١٩٤٧): «أنا ضحية مماثلة السياسة البريطانية»، المحطة الأولى فى عام ١٩٣٦، عندما شارك مع وفد برئاسة النحاس فى المفاوضات التى انتهت بإبرام معاهدة ١٩٣٦، ثم بعد ذلك عندما بعث إلى السلطات البريطانية بمذكرة لطلب فتح باب المفاوضات، من أجل تعديل معاهدة ١٩٣٦ على أسس جديدة، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهى المفاوضات (سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٤٧) التى لم تسفر عن نتيجة مرضية، وانتهت بتدويل القضية المصرية.

ويعود تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية إلى عام ١٩١٩؛ حيث أوفدت بريطانيا فى أعقاب الثورة المصرية لجنة تحقيق، هى لجنة ملنر للوقوف على أسباب السخط والتذمر فى مصر، فتوصلت هذه اللجنة إلى نتيجة هامة هى:

أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضا لا يرضى ولا يفي بالغرض، وأن الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الطرفان، أى بعقد معاهدة بين البلدين...

لا شك إذن أن عنصر الثورة، الذى لم يدخله الساسة البريطانيون فى حساباتهم، قد أرغم السلطات البريطانية على مراجعة موقفها من مصر، بعد أن كانت اطمأنّت إلى وضعها عقب بسط الحماية عليها، مما مهد لأول مفاوضات مصرية - بريطانية بين سعد زغلول وزملائه ولجنة ملنر (يونيو - أغسطس ١٩٢٠) التى أخرجت مسألة السودان برمتها من دائرة الاتفاق المزمع عقده بين الدولتين.

ولا يجب أن يغيب عن ذهننا ونحن نتابع هذه الشريحة من تاريخنا، أن المفاوضات المصرية نازل خصمه بعقلية قانونية، كما أشار الأستاذ حسنين هيكل فى أحد أحاديثه على قناة الجزيرة (الأربعاء، عدد ٣ / ١٠ / ٢٠٠٥)، بينما كان المفاوضات البريطانى ينظر إلى «استراتيجية امبراطورية»، فهو يستند فى المقام الأول على منطق القوة، وهو ما أفصح عنه النقراشى فى خطابه أمام مجلس الأمن: «... قبضة بريطانيا على مصر والسودان إنما سندها القوة لا الحق». - كما علينا هنا أن نضع فى الميزان العقلية الاستعمارية التى كانت تتعامل مع المصريين باعتبارات فوقية نستشفها من تعليمات ماكدونالد (James Ramsay MacDonald) الصادرة لألينبى (Allenby):

إن مركز بريطانيا العظمى فى مصر - مهما قال المصريون - شرعى تماما من كل الوجوه الدولية والقانونية، وكانت مصر - من حيث القانون ومن حيث الواقع - تحت الحماية البريطانية، إلى أن عدلت حكومة صاحب الجلالة حالتها هذه بمحض إرادتها، ولأسباب ارتأتها، فمنحت مصر قدرا من الاستقلال، ولم يكن يستطيع إجراء ذلك التعديل أوله الحق فى منح الاستقلال سوى حكومة صاحب الجلالة، واستقلال مصر - أو القدر القائم منه - هو إذن من إنشاء حكومة صاحب الجلالة....

كان يجب إذن على المفاوض المصرى أن يتنزع حقا له، ينظر له الطرف الآخر، من هذا المنظور المتعالى، على أنه هبة أو منة.

وقد ظلت مسألة السودان هى حجر العثرة الذى تحطمت عليه كل المفاوضات المصرية فى جميع أطوارها، حتى أن معاهدة ١٩٣٦ لم يكتسب لها الوجود إلا بنذ مسألة وحدة وادى النيل جانبا، مع الاحتفاظ بحق تعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ فى المستقبل. وقد اكتفى المفاوض المصرى بمادة واحدة خاصة بالسودان إلى جانب ملحق الغرض منه التخفيف من غلواء بريطانيا، فى العقوبات التى فرضتها على مصر عقب اغتيال السردار لى ستاك قائد الجيش المصرى فى السودان والحاكم العام للسودان، والتى كان من شأنها فرض الحظر على العلاقات المصرية - السودانية. وكانت «القوة العسكرية» كذلك، كما يقول الدكتور عبد الوهاب بكر محمد، من أكثر النقاط إثارة للجدل والخلاف فى هذه المفاوضات، ومفهوم «القوة العسكرية» الذى يعنى فى المقام الأول القوة العسكرية البريطانية يشمل: «الهدف من وجودها وأوضاعها وقوة مصر العسكرية».

وفى الفترة ما بين ١٩١٩ - ١٩٢٤ كانت السلطات البريطانية قد تنهت إلى خطورة أن يمتد تأثير ثورة ١٩١٩ إلى السودان، وإلى ضرورة فصل السودان عن مصر، بل إلى أهمية فصل شمال السودان عن جنوبه، ليتسنى لها تحقيق أطماعها بلا منازع؛ فتبنت برنامج «إخراج مصر نهائيا من السودان». وهى السياسة التى حرص النقراشى على فضحها فى خطابه الأول الهام بساحة مجلس الأمن؛ حيث تحدث عن حادثة اغتيال السير لى ستاك - سردار الجيش المصرى، وهو الحادث الذى اتهم فيه هو شخصيا، مبينا كيف استثمر البريطانيون هذا الحادث لصالحهم، فطالبوا - كما قرر فى خطابه -

بمزايا جوهرية، هى تعويض قدره نصف مليون من الجنيهات وسحب جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحت من السودان فى خلال أربع وعشرين ساعة وإطلاق يدها فى مياه النيل خلافا لكل اتفاق سابق.

ولقد حاول بعد ذلك عبد الخالق ثروت (وزير الخارجية فى وزارة عدلى يكن التى تشكلت عقب استقالة وزارة زيور). فى مباحثاته مع السير أوستن

تشمبرلين (Austin Chamberlain)، وزير الخارجية البريطانى، أن يخفف من غلواء بريطانيا.

والواقع أن هذه المباحثات، وإن لم تثمر عن اتفاق بين البلدين، قد اعتبرت أساسا للمفاوضات التالية فى أدوارها المختلفة على حد قول محمد شفيق غربال؛ فقد تميزت دون غيرها من المفاوضات بأنها أول مرة فى تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية، يقترح فيها المصريون تعديل صورة الإشراف البريطانى على الجيش المصرى إلى إنشاء بعثة عسكرية بريطانية على غرار تلك الموجودة فى ذلك الوقت فى اليونان وتشيكوسلوفاكيا.

كما تميزت المفاوضات التى تلتها، وهى مباحثات محمود - هندرسون (Arthur Henderson)، وزير الخارجية البريطانى) بالربط بين وجود الجيش البريطانى ومقدرة الجيش المصرى على دفع العدوان إلى حين وصول المدد، أى الاتفاق على أن الوجود العسكرى البريطانى رهن أهلية الجيش المصرى، وقدرته فى الدفاع عن أراضيه، وعلى منطقة قناة السويس بخاصة.

وقد تبع هذا الدور من المباحثات، المفاوضات التى انتهت إلى معاهدة ١٩٣٦، وترجع بداية هذه المفاوضات إلى عهد وزارة توفيق نسيم الثالثة، حيث طالبت الجبهة الوطنية التى تألفت من الأحرار الدستوريين، والوفد، المندوب السامى بالشروع فى المفاوضات لعقد المعاهدة، وكانت الأزمة الدولية التى نشأت هذا العام (١٩٣٥) عن نزاع إيطاليا والحبشة قد أدت إلى ازدياد المصريين يقينا بضرورة الإسراع بعقد معاهدة، وتم تشكيل هيئة مفاوضة برئاسة النحاس، وقد كان النقراشى أحد أعضائها إلى جانب محمد محمود وإسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى وواصف بطرس غالى وأحمد ماهر وعلى الشمسى وعثمان محرم ومحمد حلمى عيسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى وأحمد حمدى سيف النصر.. وقد بدأت هذه الجولة من المفاوضات من حيث انتهت مباحثات ١٩٣٠.

وعلى الرغم من أن النقراشى وماهر قد شاركا فى المفاوضات، ووقعا على المعاهدة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، إلا أنهما ما فتئا يكرران أن المعاهدة خطوة فى

سبيل الاستقلال، ولكنها لا تحقق الاستقلال المنشود... يقول أحد التقارير البريطانية التى أعدت عندما تولى النقراشى الوزارة لأول مرة، والتى أوردتها محسن محمد بكتابه «من قتل حسن البنا؟» أن النقراشى:

«رفض بشدة عدة مقترحات لتوقيع المعاهدة؛ فإنه رأى انطفاء شعلة الحماس المقدس عند النحاس باشا.

وأجبرت الضجة التى صاحبت موسوليني النقراشى على قبول المعاهدة عام ١٩٣٦ ولكن دون مبالغة».

وأوغر موقف ماهر والنقراشى عليهما صدور زعيم الوفد الذى بالغ فى الإشادة بمزايا المعاهدة إلى حد القول إنها معاهدة الشرف والاستقلال، على نحو ما أسلفنا، وكان أحد أسباب النزاع بين أقطاب الوفد الذى أفضى إلى خروج النقراشى.. ويبدو أن النقراشى ظل على رأيه فى المعاهدة، الذى أفصح عنه أكثر من مرة، بحيث نجده يقول فى موضعين من مذكراته الخاصة بمباحثات عام ١٩٤٧ مع بيفن بوساطة كامبل السفير البريطانى:

«لا تنتظريا جناب السفير أن ألتزم بما جرى به العمل فى الماضى وإنكم تعلمون رأيى فى معاهدة ١٩٣٦، فكل ما يمكننى الامتناع عن القيام به سأمتنع عن عمله... (٥ أبريل)

ويعود مرة أخرى فى خلال مقابلته مع تشابمان أندروز (Chapman Andrews)، نائب السفير البريطانى، إلى رأيه «المعروف» فى المعاهدة فى معرض رده على ما ورد فى مذكرة الأخير بخصوص المعاهدات التى بين بريطانيا وبين مصر وشرق الأردن، والتى بمقتضاها تكفل بريطانيا سلامة مصر وأمنها، فيقول:

«... وإنى أود أن أذكرك برأى فى معاهدة ١٩٣٦، وإننى متمسك بهذا الرأى، وأن القول بأن بريطانيا هى التى تكفل تحقيق سلامة مصر وأمنها قول غير مقبول؛ لأننا نريد أن نتولى نحن تحقيق سلامتنا وأمننا، لا أن يتولاه الغير عنا...» (مذكرة بتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٤٨).

والواقع أن المعاهدة قد حققت الكثير مما عجزت المفاوضات السابقة عن تحقيقه؛ فقد نصت المادة الأولى على «انتهاء احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور»، وارتفاع مستوى التمثيل السياسى بين مصر وبريطانيا إلى مستوى «سفراء» بعد أن كان ممثل بريطانيا يحمل لقب «المندوب السامى». وترتب على الوضع الجديد التزام بريطانيا بتعظيم أى طلب تقدم به الحكومة المصرية للانضمام لعصبة الأمم؛ بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة، ولقد أوصت معاهدة ١٩٣٦ كذلك بوجوب إلغاء نظام الامتيازات دون إبطاء، وقد تمت التسوية النهائية فى مؤتمر مونترى فى العام التالى؛ مما أخضع الأجانب فى مصر للنظام الضريبي المصرى، بعد أن كانوا يتمتعون بالإعفاء من الضرائب، كما ألزمهم كذلك بالتشريع المصرى. إلا أن هذه المعاهدة قد كبلت مصر بقيود عسكرية ثقيلة، أولها: ربط جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً عن مصر بأهلية وكفاءة الجيش المصرى، إلى الدرجة التى تمكنه من أن يقوم بمفرده بالدفاع عن حرية الملاحة فى القناة وسلامتها، فى تناقض سافر مع معاهدة الأستانة ١٨٨٨ التى نصت على حيدة القناة، وعلى مسئولية مصر فى الدفاع عنها، كما انتهزت بريطانيا الحالة الدولية المتأزمة فرفعت عدد قواتها المرابطة فى مصر إلى عشرة آلاف جندي، بعد أن كان عددها المنصوص عليه فى مشروع ١٩٣٠ ثمانية آلاف، كما تم الاتفاق بين الطرفين بموجب المعاهدة على بقاء القوات البريطانية مرابطة فى منطقة القناة لمدة عشرين سنة كاملة، بل وألزم مصر ببناء الثكنات الجديدة التى تنتقل إليها القوات فور انسحابها من المدن الكبرى، إلى جانب النفقات، على أن تقتصر مساهمة الحكومة البريطانية على الربع، إلا أن حكومة محمد محمود نجحت فيما بعد، وبالتحديد فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٨، فى تعديل هذه المادة؛ حيث اتفق على أن تقوم الحكومة البريطانية بزيادة الحصص المقررة لها فى تكاليف إقامة القوات البريطانية فى منطقة القناة إلى النصف بدلاً من الربع.

وأباح ذلك المعاهدة المجال الجوى المصرى للطيران الحربى البريطانى، وهو الأمر الذى أرادت بريطانيا استغلاله للطيران المدنى، إلا أن حكومة النقراشى، وانطلاقاً من التطور الذى طرأ على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، أرجأت

الاقتراح البريطانى بتسيير رحلات منتظمة إلى العواصم التى لا تصل إليها شركة مصر للطيران، إلا أنه سرعان ما أدرك النقراشى، على الرغم من إصراره فى هذه المسألة، وتمسكه بموقفه طوال وزارته الأولى والثانية، أنه قد دخل فى معركة خاسرة، كما ورد بكتاب «سنة من عمر مصر».

ولعل فى هذه البنود المتعلقة بالمسألة العسكرية، ما يفسر اهتمام السعديين البالغ بالدعوة إلى دخول مصر الحرب، إلى جانب بريطانيا حتى يتسنى تسليح وتدريب الجيش المصرى، ويفسر كذلك العناية الخاصة التى أولتها حكومة على ماهر ثم حكومة النقراشى لمسألة الجيش والتجنيد، فلقد استصدر النقراشى قانونا خاصا بالخدمة العسكرية، الذى فرض هذه الخدمة إجباريا على كل المصريين، وكان النظام المعمول به من قبل هو نظام البدل النقدى الذى كان يسمح بالحصول على الإعفاء مقابل مبلغ عشرين جنيها، وقد رمى هذا القانون إلى زيادة عدد المجندين، كما أصبح الجيش يضم بين صفوفه عددا من المتعلمين. ومن اليسير أن نستشف أن الغرض من هذا القانون هو درء ادعاءات بريطانيا، التى كانت تتذرع بضعف الجيش لتبرير وجودها فى مصر، دفاعا عن مصالحها فى الشرق الأوسط. ويادر النقراشى كذلك فور انتهاء الحرب العالمية الثانية بإرسال رسالة إلى السفير البريطانى يطالب فيها بضرورة إنهاء خدمة البعثة العسكرية البريطانية بالتدريب، محددا مهلة ستة أشهر لإنهاء هذه الخدمة، حيث إنه أدرك أن المراد من هذه الخدمة فى واقع الأمر هو السيطرة على تقدم الجيش المصرى والتحكم فى قوته وحرته. (نقلا عن رسالة الدكتور عبد العليم خلاف).

فكما يميز وزارة النقراشى الأولى بحق هو السياسة التى انتهجتها على الصعيد العسكرى؛ حيث شهد عام ١٩٤٥ بداية حجب الحكومة المصرية مشروعاتها فى التوسع فى الجيش المصرى عن البعثة العسكرية البريطانية، وتسجيل الوثائق البريطانية أن أول من أثار قضية الأعداد المتزايدة لأفراد البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى ومستواهم من حيث الكفاية، هو السيد سليم والنقراشى.. والسيد سليم كان قد تولى وزارة الدفاع فى وزارتي أحمد ماهر الأولى والثانية، وفى وزارة النقراشى الأولى، وقد دعمه النقراشى، كما يقرر الدكتور عبد الوهاب بكر

محمد، فى السياسة المتشددة التى اتبعها مع السلطات العسكرية البريطانية، والتى بلغت حد الرد على رئيس البعثة العسكرية البريطانية بأن يهتم بشئونهم الخاصة، وبأن خطة الجيش المصرى ليست من اختصاصه.

بالإضافة إلى البنود السابقة فمعاهدة ١٩٣٦ هى أيضا تلك المحالفة التى وصفها النحاس بأنها «محالفة الند للند على قدم المساواة الحقيقية»، ولكنها تفرض على مصر مساعدة الحليفة فى ثلاث حالات؛ اثنتان منها نص عليهما فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠، وهما حالة الحرب، وحالة خطر الحرب، وزيدت ثالثة فى هذه المعاهدة، وهى قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها. ولقد وضع هذا البند مصر فى وضع حرج عند نشوب الحرب العالمية، واختلفت فى تفسيرها الآراء وتباينت كما أسلفنا.

أما فيما يخص السودان؛ فقد تم الاتفاق على عدم المساس باتفاقيتى ١٨٩٩، مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديلهما، وبموجبها تم التوصل إلى الاتفاق على تفعيل هاتين الاتفاقيتين، عن طريق الإقرار بعودة الجيش المصرى إلى السودان، وتعيين المصريين مثلهم مثل الإنجليز فى الوظائف التى لا يوجد لها سودانيون أكفاء، وكذلك بتحويل مفتش الرى فى السودان - الذى تم الاتفاق على أن يكون مصرياً - حق الجلوس بمجلس الحاكم العام عند النظر فى الشئون المتعلقة بمهام وظيفته، وإن ظلت سلطة تعيين وترقية الموظفين العسكريين والمدنيين مخولة للحاكم العام.

ولقد تركت معاهدة ١٩٣٦ أثراً سيئاً على نفوس الوطنيين السودانيين؛ حيث سجل أحد تقارير المخابرات السودانية (نقلاً عن دراسة للدكتور يونان ليب رزق) أنه

«ليس هناك من شك أن غالبية الوطنيين السودانيين ساخطون على الاتجاه المصرى الجديد نحو السودان، مما تضمته المعاهدة، وقد تمثل فى تحول الوطنيين المصريين من المطالبة باستقلال كل وادى النيل (موحدا وبدون تجزئة) إلى المطالبة بمشاركة البريطانيين، وتحقيق سيادة مساوية لهؤلاء، ولو من الناحية النظرية على الأقل».

وهكذا يتضح أن المواد الخاصة بالسودان فى تلك المعاهدة سارت فى نفس الاتجاه الذى رسمته لنفسها السياسة البريطانية فى السودان، منذ أحداث العنف فى عام ١٩٢٤، الرامية إلى فصل السودان عن مصر بطرق شتى نذكر منها:

- ١- تشجيع الحركات الإقليمية والدينية، ولعل أشهرها المهديّة.
- ٢- إيجاد نوع من التنافس فى هذا المجال بين المصريين والسودانيين عن طريق الاستغناء عن ريادة الأزهر كمؤسسة دينية وتعليمية، وإحلال جامع أم درمان مكانه.

- ٣- تشجيع الاتجاه القبلى الذى يحول دون انخراط السودانيين فى وحدة مع مصر.

ولقد فطن المصريون إلى هذه السياسة، وسوف نقتصر هنا على ما يتصل بموضوعنا اتصالاً مباشراً، مكتفين بالإشارة إلى الجهود الواعية المبذولة فى سبيل إفشال تلك السياسة، والتي أوردها الدكتور يونان لبيب رزق فى دراسته القيمة حول قضية وحدة وادى النيل.. ولقد ساهمت حكومة النقراشى بقدر فى هذه السياسة الرشيدة؛ ففى عهد وزارته النقراشى الأولى والثانية تم الاتصال التليفونى بين القاهرة والخرطوم، وأجريت الدراسات الفنية اللازمة حول مشروع امتداد خط حديدى من الشلال حتى مدينة حلفا؛ تسهلاً للانتقال بين السودان ومصر. وأعلنت حكومة النقراشى كذلك فى مجلس النواب أن المعاملات التجارية بين مصر والسودان لا تخضع لأية قيود، بناء على هذا التصريح استثنى ممدوح رياض - وزير التجارة والصناعة السعدى - السودان من قرار حظر تصدير أية كميات من السكر والزيت إلى الخارج لاشتداد حاجة السوق المحلية إليها فى أوائل عام ١٩٤٨، كما شرع النقراشى فى عهد وزارته الثانية فى بناء مسجد كبير بمدينة الخرطوم، كما أوضح الدكتور عبد العليم خلاف فى دراسته التى أشرنا إليها أكثر من مرة.

والواقع أن لفيفا من الساسة المصريين، على رأسهم إسماعيل صدقى، ومحمد محمود، وأحمد ماهر، والنقراشى لم يقبلوا معاهدة ١٩٣٦ إلا على مضض؛ فهى

وإن كانت لها مزايا لا يمكن إغفالها، إلا أنها من وجهة نظرهم لا تحقق إلا استقلالا منقوصا؛ حيث إنها أبرمت في ظروف حالكة، مصحوبة بتهديد لا يكاد يخفى وجهه السافر، بإعادة فرض الحماية على مصر، مثلما كانت الحال في الحرب العالمية الأولى، كما قبلوها على أمل تعديلها في أقرب وقت ممكن. ولقد رأوا الفرصة سانحة بعد انتهاء الحرب العالمية، واعتمادا على ما قدمت مصر من مساعدات وتضحيات تؤهلها من وجهة النظر المصرية للحصول على حقوقها. إلا أنه سرعان ما خاب ظن الوطنيين المصريين، ويصور لنا هذا الشعور خير تصوير ذلك الاحتجاج الذي رفعته الحكومة المصرية للحكومة البريطانية، لتجاهل الحكومة المصرية في المؤتمرين اللذين عقدا بموسكو ثم لندن، لمفاوضات الصلح مع جميع الدول الأوروبية التابعة لألمانيا. وتقول المذكرة المرفوعة في هذا الشأن على المجهود الحربي الذي ساهمت به مصر، والذي كان قد لعب دورا كبيرا في تطور الحرب، وتقول كذلك على ما لها من مصالح في ممتلكات إيطاليا الإفريقية، خاصة أن إيطاليا كانت قد اغتصبت منذ عام ١٨٨٥ مصوع ومناطق أخرى وشيدت منها مستعمرة أريتريا التي كانت تقتضى طبيعة الأمور إلحاقها بالسودان، كما أضيفت الموانئ المصرية من جراء الغارات الجوية الإيطالية.

ولذلك ازدادت الانتقادات الموجهة للمعاهدة حدة وضراوة؛ عقب انتهاء الحرب، حتى لنجد في آخر ساعة (فى ١٠/٩/١٩٤٧) مقالا عنيفا وقعه كامل الشناوى، يفصح عنوانه عن فحواه: «كلمة الساعة: جريمة المعاهدة... تكلموا أيها الموقعون». إلا أن الواقع أن المعاهدة لم تكن من صنع الموقعين وحدهم؛ حيث شاركهم المسئولية أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، فلقد أقر البرلمان المصرى هذا الاتفاق فى يولييه ١٩٣٧، بأغلبية ٢٠٢ من الأصوات ضد ١١ صوتا فى مجلس النواب، وبأغلبية ١٠٩ أصوات من ١١٦ فى مجلس الشيوخ.

وقد وردت أول إشارة رسمية إلى الرغبة فى التحلل من قيود معاهدة ١٩٣٦ فى خطبة الملك فى يوم ١٨ يناير ١٩٤٥، وقد عزز أحمد ماهر هذا المطلب فى خطبة له فى البرلمان.

وتولى النقراشى الوزارة لأول مرة فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥، عقب اغتيال أحمد ماهر، فاستكمل المشوار الذى كان قد قطعه سلفه، مناديا بدخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا - كما أسلفنا - فأعلن دخول مصر الحرب ضد ألمانيا واليابان. وقد ألغى النقراشى الأحكام العرفية فى ٧ أكتوبر من نفس العام، حيث انتفت الحاجة إليها، وبذلك لم يعد حاكما عسكريا عاما. ثم كان عليه - وقد وضعت الحرب أوزارها - أن ينزل بدوره إلى حلبة المفاوضات، وكانت أول خطوة له فى هذا الاتجاه هى المذكرة التى رفعها إلى السفير البريطانى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ لطلب تحديد أقرب موعد لفتح باب المفاوضات، وقد تضمنت المذكرة ضرورة معالجة مسألة السودان، وقد انتقد البعض «تلكو» و«تشاغل» النقراشى، إلا أنه فى الواقع كان قد سبق تقديم هذه المذكرة عدة خطوات، حيث إنه عين الدكتور عبد الحميد بدوى رئيسا للوفد الذى سوف يمثل مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو، ولقد كان عبد الحميد بدوى معروفا فى الدوائر البريطانية بنزعه الوطنية «المتطرفة»، أما بالنسبة للسياسة المصرية فلقد كان «فقيه مصر الكبير» على حد تعبير الدكتور حسين هيكل.

أثار بدوى مسألة تعديل المعاهدة فى إحدى جلسات المؤتمر (٢٨/٤/١٩٤٥) مناشدا المؤتمر بتسريع المبادئ التى يمكن على أساسها تعديل المعاهدات التى تتنافى مع الواقع العالمى المستجد، والتى يمكن أن تشكل مصدرا للنزاع، وبالتالى تهديدا للسلام العالمى. وفى ٢٦ يوليو تولى حزب العمال السلطة، فكرس النقراشى - الذى رأى فى هذا الصعود فرصة سانحة لتعديل المعاهدة - جلسة مجلس الوزراء يوم أول أغسطس لمناقشة العلاقات المصرية - البريطانية.

إلا أنه وفقا لرحمن H.A.Rahman صاحب كتاب *A British Defence Problem in the Middle East* - حث الملك النقراشى بالآ يتسرع، خوفا من أن يؤدى الفشل فى المفاوضات إلى صعود الوفد مرة أخرى، وهو ما كان يريد الملك أن يتفاداه بأى ثمن لما كان يكتنه للنحاس من بغض منذ حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢؛ ومن ناحية أخرى كان هذا التوجه من القصر والحكومة متمشيا مع خطة الخارجية البريطانية، حيث كانت ترقب التقرير الذى كان يعده الفنيون العسكريون عن متطلبات بريطانيا العسكرية فى المنطقة، قبل الخوض فى مباحثات جديدة لتعديل المعاهدة.

واضطرب النقراشى لمواجهة التذمر المتصاعد بين جموع الشعب، الذى كانت تداعبه الآمال العريضة للتخلص من الوجود العسكرى الاستعمارى، والذى كان من ناحية أخرى تعبت به أيد خفية. كما كان النقراشى يعانى كذلك من الأزمة التى سببتها له العناصر المناوئة فى وزارته الائتلافية، التى كان قد ورثها عن سلفه دون إجراء أى تعديل بها؛ فلقد استقال حافظ رمضان وزير العدل الذى كان يتبنى إلى الحزب الوطنى، صاحب شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء»؛ وعلى النقيض من ذلك، هدد مكرم عبيد وزير المالية بانسحاب الوزراء الذين كانوا يتهمون إلى الكتلة الوفدية، إذا لم يتم اتخاذ خطوات حاسمة فى سبيل تعديل المعاهدة. ولقد شاب العلاقة بين مكرم والنقراشى الكثير من التوتر؛ حيث إنه إذا كان الأول قد قبل على مضض العمل مع أحمد ماهر، إلا أنه كان دائم التبرم من النقراشى؛ وقد أخذ الدكتور حسين هيكل على النقراشى عدم إتخاذ موقفا حاسما إزاء تهديد مكرم المستمر بالاستقالة.

ومن ناحية أخرى فلقد اضطرت حكومة النقراشى، شأنها فى ذلك شأن الوزارات المصرية كلها التى تشكلت فى ظل الاحتلال، والتى حاولت جاهدة تفعيل واستثمار حيز الحرية الضيق المتاح لها فى هذه الظروف، اضطرت لمواجهة عدد من المتاعب والصعاب، يصعب على أى مراقب أن يدرکها على وجهها الصحيح.

ونسوق على ذلك مثالا بسيطا من واقع خطاب للدكتور عبد الحميد بدوى موجه إلى النقراشى بتاريخ ٢١ ديسمبر [١٩٤٥]^(١)، حيث يشكو الأخير من تعنت الانجليز خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية، التى أنيط بها البت فى أمر المقر الدائم لهيئة الأمم المتحدة، وهو الأمر الذى علقت عليه الحكومة البريطانية اهتماما كبيرا، لأنها رأت فى اختيار أمريكا مقرا لهذه الهيئة انتقاصا من نفوذها، ولقد حاول الوفد البريطانى برئاسة نويل بيكر أن يحمل الوفد المصرى على التصويت لصالح أوروبا،

(١) لقد وضعنا تاريخ السنة بين قوسين لأنه ليس مكتوبا فى آخر الخطاب، انما استدللنا عليه من واقع الخطاب التالى المؤرخ بتاريخ ٦ فبراير ١٩٤٦.

وهو الأمر الذى لم يرق للجانب المصرى لأنه «دفاع عن هذه القارة دون تحديد أى مكان منها ضد أمريكا إطلاقاً»، على حد قول عبد الحميد بدوى، لذلك فهو لم يتعهد بأى شىء قبل الوفد البريطانى؛ وعند التصويت اختلط الأمر على ممثل مصر لسوء ترتيب الأسئلة موضوع الاقتراع، وصوت بحسن نية تامة ضد أوروبا ثم لأمريكا بعد ذلك، فما كان ليكر إلا أن اعتذر عن غداء كان قد دعاه له عبد الحميد بدوى من قبل، وكانت الدعوة إليه على شرفه، كما كان هو الذى اختار موعدها، وذلك لأنهم «يريدوننا أن نفهم وقد تفضلوا بالكلام معنا فى أمر، وجبت علينا مجاراتهم فيه» أو «لتأديب من حدثته نفسه أن يكون رأياً خاصاً». قد ترتب على وقاحة بيكر أن اضطر عبد الحميد بدوى للاعتذار عن دعوة غداء رتبت من أجل أن يقابل الأخير. ويختتم عبد الحميد بدوى ما سرده من أحداث بقوله إنه وقد تأزمت الأمور بهذا الشكل فإنه يضع استقالته رهن تصرف النقراشى؛ خوفاً من أن يكون لوجوده فى الحكومة ما يؤثر على المفاوضات المقبلة، خاصة وقد غلب فى الوقت الراهن الصفاء على العلاقات بين حكومة النقراشى والحكومة البريطانية.

نلمس من هذه الواقعة الصلف والخطورة البريطانية المعهودة التى تنم عن العقلية الاستعمارية، التى كان على الوطنيين المصريين التعامل معها، محاولين تحقيق المعادلة الصعبة بين اعتبارات العزة الوطنية وبين الحذر، الذى تمليه عليهم المصالح العليا للبلاد، ونلمس كذلك تجرد الساسة المصريين من أهوائهم الشخصية، وكذلك قلق بريطانيا من النفوذ الأمريكى المتزايد.

فلقد كان العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، قد دخل عصراً جديداً تتنازعه أطماع قوتين عظميين، وكان على بريطانيا إزاء الواقع الجديد أن تعدل من استراتيجيتها فى الشرق الأوسط تعديلاً جوهرياً، تواجه به المد الشيوعى من ناحية والنفوذ الأمريكى المتزايد من ناحية أخرى، حيث اقترح بيفن تبنى سياسة اقتصادية واجتماعية مبنية على الشراكة الاقتصادية بين بريطانيا ودول الشرق الأوسط، وأفصح عما كان ما يتمناه بأن يؤدى هذا التعاون إلى منع التغلغل الأمريكى فى أسواق كانت بريطانيا تهيمن عليها من قبل، بينما تقدم باجيت Paget القائد العام للقوات البريطانية

فى الشرق الأوسط بتصور آخر، يقوم على أساس اتحاد فيدرالى يضم بريطانيا ودول الشرق الأوسط، وعلى رأسهم مصر. بمعنى آخر بدأت فكرة الدفاع المشترك تقترن بضرورة انتهاء الاحتلال العسكرى التقليدى، وذلك حتى يتسنى لبريطانيا الاحتفاظ بقواعد عسكرية فى الشرق الأوسط، وبالأخص فى مصر نظرا للأهمية الحيوية لقناة السويس؛ ولذلك نجد المفاوضات البريطانى يطرح نفس السؤال على صدقى وعلى النقراشى: هل تستطيع مصر إرسال قوات إلى العراق مثلا إذا ما تعرض هذا البلد العربى للخطر؟ على اعتبار أنها البلد العربى القريبة حدوده من حدود الاتحاد السوفيتى الذى أصبح يمثل أكبر مصدر للخطر للمصالح الغربية والبريطانية فى الشرق الأوسط؟

ويسجل النقراشى فى المذكرات السياسية التى لدينا الحديث الذى دار بينه وبين باجيت فى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٥، وكذلك فى يوم ٣٠ من نفس الشهر بحضور ألكنبروك (Baron Alanbrooke)، الذى كان قد حضر إلى القاهرة فى اليوم السابق ليقف على مشاكل الدفاع فى الشرق الأوسط؛ فى المرة الأولى يطرح باجيت فكرة الاتحاد الفيدرالى متعللا بأن «المسألة الآن لم تعد مسألة قنال السويس بل مسألة المنطقة كلها ورفاهية أهلها». ويحذر النقراشى بأنه «فى هذه الحالة سوف تسود الفكرة بأن الدول الكبرى توزع العالم إلى مناطق نفوذ تختص بريطانيا بالشرق الأوسط»؛ ويرد بخصوص القواعد والتجهيزات التى تريد بريطانيا الاحتفاظ بها فى مصر ليتسنى لها الدفاع عنها بأن «عندهم فلسطين يضعون فيها قواعدهم»، أما مصر فتعتمد زيادة قواتها، ويقرر القاعدة التى لا يقبل أن ينجدها، وهى أن الصداقة بين مصر وبريطانيا لا تتوطد ولا تنمو إلا إذا كانت مصر مستقلة حرة فى تصرفاتها حيث إنه «ليس من المتيسر الآن تسيير أمة ضد إرادتها».

وفى اللقاء الثانى يتحدث المارشال ألكنبروك عن وسيلة الاشتراك partnership فى الدفاع عن الشرق الأوسط، فيستبدل النقراشى كلمة «اشتراك» بكلمة «مخالقة»، متعللا بأن تلك هى الوسيلة المثلى لتنظيم الدفاع عن المنطقة، ويكرر نفس القاعدة التى أرساها فى لقائه الأول مع باجيت، مضيفا تهديدا خفيا بأنه فى حالة الحرب يهتم العدو أيضا بحالة القلق السياسى فى البلاد التى يريد أن يغزوها، وعندما نسب

باجيت كلام النقراشى إلى «وطأة الجيوش الانجليزية»؛ نظرا لكثرتها أمام ناظرى المصريين، أجاب النقراشى بأن العبرة ليست فى وجود الجنود الإنجليز فى القاهرة أو فى غيرها من المدن المصرية، بل فى مغزى هذا التواجد العسكرى الأجنبى فى البلاد، إذ إنه عندما رأى استعراض الجيش الانجليزى فى شوارع القاهرة فى ١٩٣٩ - ١٩٣٨ قوبل بالتصفيق من رجل الشارع المصرى، لشعوره بأن هذا الجيش سوف يذود عن مصر إلى جانب الجيش المصرى، إذا ما تعرضت لهجوم، أما فى الوقت الحاضر فإن هذا الوجود لا يعنى إلا «السيطرة وعدم الثقة».

ونخلص من هذا العرض لأهم ما ورد بالمذكرتين إلى عدة ملاحظات:

- ١ - الوضوح التام الذى ميز حديث النقراشى مع المسئولين البريطانيين، وحرصه فى نفس الوقت على توخى الدقة فى التعبير، وعدم الانتقال من نقطة إلى أخرى إلا بعد أن يتم الاتفاق التام على المراد، حتى لا يترك ثغرة فى كلامه يمكن الاستفادة منها فى المستقبل.
- ٢ - الالتزام بمبدأ التحالف فى مقابل الدفاع المشترك، مما يدل على النظرة الواقعية للعلاقات المصرية - البريطانية، أى الإدراك بأن مطالبة دولة بحجم بريطانيا بما لها من جيش وعتاد بالغاء غير المشروط، هو من قبيل السفسطة والمزايدة.

وفى توجه جديد للسياسة المصرية مواكب لظهور نجم قوة جديدة تنافس الإمبراطورية البريطانية التى بدأت تغيب عنها الشمس، نتابع جنبا إلى جنب مع المباحثات الجارية مع السلطات البريطانية، مباحثات أخرى مع وزير الولايات المتحدة الأمريكية، المستر تاك، فى ٢٩ يناير ١٩٤٥، الذى يسأل رئيس الوزراء المصرى إذا كان الوقت مناسباً لعقد معاهدة صداقة مع الحكومة المصرية، تشمل المسائل التجارية والإقامة وغيرها، فيجيب النقراشى السؤال بسؤال ذى مغزى حول الزاوية التى ينظر بها الأمريكيون إلى مصر: هل يزعمون التعامل معها فى ضوء العلاقة الخاصة التى تربطها ببريطانيا بمقتضى معاهدة ١٩٣٦، أم بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة تسعى إلى تحرير نفسها من القيود التى فرضتها عليها المعاهدة؟

ويجب المستر تالك بأن هذه المعاهدة من النوع النمطى standard يقترح عقدها على غرار تلك التى عقدت مع إيران، والجارى الاتفاق عليها مع كل من سوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية، فيفطن النقراشى إلى مغزى هذا الرد، حيث يجب بأن هذه البلاد تعتبر مناطق نفوذ، وأنه يطمع أن تكون المعاهدة مع مصر على غرار تلك التى عقدت مع هولندا وبلجيكا مثلاً.

ويتعرض الطرفان، فى تسلسل للحديث يدل على الوعى التام بأنهما إنما يتحركان فى إطار من القيود مفروضة فرضاً على مصر، لوضع الوزير الأمريكى المفوض الذى رفض اقتراح حكومته برفعه إلى رتبة سفير، لأن ذلك على حد قوله، من شأنه أن يخلق وضعاً غير مقبول بالنسبة للولايات المتحدة، التى يكون سفير بريطانيا مقدماً على سفيرها بمقتضى المعاهدة المصرية - البريطانية المبرمة مع مصر، فيصرح النقراشى بأن مسألة تقدم السفير البريطانى هى من المسائل التى سوف تطرح قريباً فى المباحثات مع الجانب البريطانى.

الفصل السابع

حادثة كوبرى عباس

تأخر الرد البريطانى على المذكرة المصرية المرفوعة إلى الحكومة البريطانية حوالى شهر، فلم يصدر عن وزارة الخارجية سوى فى ٢٦ يناير ١٩٤٦، وقوبل بالاستهجان من الرأى العام، حيث إنه أقر المبادئ الأساسية التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦، كما أنه وضع مصر فى مصاف «مجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية» مما يتنافى مع الكرامة الوطنية، فاندلعت المظاهرات الصاخبة فى الجامعة، وتصدت لها حكومة النقراشى، ونجم من المواجهة بين الطلبة وبين قوات البوليس الواقعة التى عرفت فى التاريخ باسم «حادثة كوبرى عباس». ولقد تجمعت عدة عوامل حولت هذه الحادثة إلى أسطورة بعيدة عن الواقع، منها الجهل بملايسات الحادث ودوافعه، ويعدّه عن الرصد المحايد الذى نشرته «الأهرام»، أو الشهادة التى أرخ لها المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى.

لم يكن ذلك الجنوح وقلب الحقائق إلا من قبيل الاستغلال السياسى للحادث لأغراض خاصة من قبل عدد كبير من الأحزاب والجماعات والأفراد. كما اختلطت أحداث كوبرى عباس فى عهد النقراشى بتاريخ ٩ فبراير ١٩٤٦، بالأحداث الأخرى التى جرت فى ذات المسرح بتاريخ ١٤ نوفمبر من عام ١٩٣٥ فى عهد وزارة توفيق نسيم الثالثة.

ويفعل هذه العوامل أصبحت أسطورة كوبرى عباس، أو ما يدعونها بمذبحة كوبرى عباس فى ٩ فبراير ١٩٤٦، وكأنها حقيقة تاريخية، ولقد كانت للمصالح

السياسية المختلفة أسبابها البعيدة فى إذكاء وإضفاء الغطاء على الأكاذيب التى أحاطت بحقيقة الموضوع حتى رسخت فى مخيلة الشعب، دون أن يعنى أحد بتتبع الأحداث الحقيقية واستجلاء بواعثها، اكتفاء بالادعاءات التى تصور هذه الإضرابات على أنها كانت محاولات سلمية من جانب الطلبة، للتعبير عن آرائهم فى الرد البريطانى المتعنت على المذكرة المصرية.

ف نجد أن مكرم عبيد وزير المالية فى حكومة النقراشى الأولى يلعب دورا سابقا للأحداث وإن كان ساهم بقدر فى اضطراب الموقف وإشعال الفتنة، فهو يسرب إلى جريدة الكتلة المشروع الحكومى لطلب الجلاء فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٥ قبل إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية بفحواه، وهو أمر لا يتفق وأصول الحكم من وزير مسئول؛ الأمر الذى دعا وزارة الخارجية البريطانية أن تبدى امتعاضها الشديد واحتجاجها على مثل هذا السلوك الذى يخرج عن الأعراف الدبلوماسية، وهو ما أبلغه اللورد كيلرن للنقراشى بموجب البرقية التى تلقاها من حكومته فى هذا الشأن، الأمر الذى دعا النقراشى إلى الإسراع بتغيير صيغة المذكرة المصرية.

ثم يعاود مكرم عبيد محاولاته فى تخريب المساعى المصرية فى بدء التفاوض بإعادة تسريب صورة من الرد البريطانى على المذكرة المصرية فى أول فبراير ١٩٤٦، ليقطع الطريق أمام النقراشى فى الاستمرار فى المفاوضات، وخلق جو من التوتر بين الحكومتين، ومن المتناقضات أن يتولى مكرم عبيد شخصيا الدفاع عن موقف الحكومة فى هذا الشأن فى جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٦، ثم يقام له حفل تكريم فى ٩ فبراير عند بدء إضرابات الجامعة، فيتنهز الفرصة لمهاجمة الحكومة التى ما يزال عضوا فيها، بعد أن عدل عن استقائه التى قدمها فى ٢٦ يناير بناء على نصيحة الملك، ثم هو يعاود تقديم الاستقالة من جديد مع زميله من وزراء حزب كتلة الوفد، طه باشا السباعى والسيد سليم فى ١٤ فبراير، كما يساهم طلبة الكتلة على ندرتهم فى إضراب كوبرى عباس بزعماء زكريا لطفى جمعة، الطالب بالحقوق، على الرغم من أن مكرم عبيد زعيم الحزب ما زال شريكا فى الوزارة. ولقد عبر الدكتور حسين هيكل فى كتابه «مذكرات فى السياسة المصرية» (الجزء

الثانى) عن رأيه فى مناورات مكرم عبيد، وحملها المسئولية الكبرى فى إضعاف الوزارة وفى تشجيع المعارضة.

ولقد عثرنا أخيراً فى حقائب النقراشى على مذكرة وزارة الداخلية - إدارة الأمن العام - وهى تتناول وقائع ثابتة يمكن الرجوع إليها، كما تحتوى على أحداث مشهودة وشخصيات محددة ترتبط بالواقع الزمنى والمكانى والتاريخى. ولا شك أن وثائق وزارة الداخلية الخاصة بكوبرى عباس لابد وأن تكون محفوظة على الرغم من مرور ستين عاماً على الحادث، وكذلك المحاضر الرسمية والسجلات ودفاتر الأقسام لما يصوره الحادث من أهمية بالغة.

فمذكرة وزارة الداخلية التى تم العثور عليها والمرفوعة من إدارة الأمن العام فى فبراير سنة ١٩٤٦ إلى «وزير الداخلية دولة النقراشى باشا» تؤكد أن حادث كوبرى عباس لم يكن عفو الخطأ أو مجرد إضراب سلمى، بل إنها كانت مؤامرة واسعة النطاق على مستوى القطر كله، لها ما وراءها من سبق التدبير والمقاصد التى لم تكن خافية على الوزارة منذ البداية، فهم يرصدون ما يدور فى جماعة الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، والحزب الوطنى وكذلك حزب الوفد.

بل إننا نجد قبل اندلاع المظاهرة التى اقترن اسمها بكوبرى عباس أن البوليس السياسى يرصد اجتماعاً يدور فى منزل النحاس فى ١/٢/١٩٤٦ من أشخاص محددين من لجان الوفد المختلفة، مثل الدكتور محمد بلال (الذى كان قد كلف بتأليف أول فرقتين للقمصان الزرق)، وكمال عبد المطلب، ومحمد شحاتة مصطفى، وهم يعرضون عليه القيام بثورة، ويبدو من رد النحاس أنه لا يعترض عليها بقوله أن «من يريد أن يشور لا يتكلم». كما زاره فى يوم ٦ فبراير رئيس اتحاد طلبة الأزهر ومعه بعض الطلبة، وعاهدوه على قيام حركة الأزهر ابتداء من ٩ فبراير «خالصة للوطن» على حد قولهم.

وتتوالى الاجتماعات التى يرصدها البوليس فى حزب مصر الفتاة بقيادة أحمد حسين، وكان آخرها قبل حادث الكوبرى بيوم واحد، أى بتاريخ ٨ فبراير.

كما يرصد البوليس اجتماعا بتاريخ ٦ فبراير يقرر فيه المكتب العام للإخوان المسلمين اعتبار الأسبوع الذى يبدأ من ٩ فبراير «أسبوع الجهاد»، وقد أطلق عليه «أسبوع الوطن»، ولا نطيل فى ذكر عمليات الرصد، فهى مفصلة تفصيلا دقيقا بالمذكرة سابقة الذكر.

وهكذا فنحن أمام تواطؤ المنظمات والجماعات والأحزاب المختلفة على إشعال نار الفتنة، رغم أنهم هم الفرقاء الذين يختلفون فى المذاهب والرأى والأهداف كل الاختلاف.

ولم يكن غريبا والأمر كذلك أن يسبق يوم الإضراب اجتماع ممثلى هذه الفرق المختلفة معاً مثل أبو شادى الكيلانى (حقوق وفدى)، عز الدين إبراهيم (آداب إخوان)، إبراهيم زيدان (حقوق إخوان)، عبد المحسن حمودة (هندسة وفدى)، ماهر محمد على (حقوق وطنى)، عبد الرؤوف سرحان (حقوق وفدى)، صبرى أبو المجد (حقوق وفدى)، إبراهيم رشدى (حقوق جهاد وطنى)، زكريا لطفى جمعة (حقوق كتلة الوفد)، مصطفى مؤمن (هندسة إخوان). وذلك لتحريك الإضراب وقيادة الطلبة.

وأغرب ما أورده التقرير سابق الذكر رصد الوزير الوفدى السابق عبد الحميد عبد الحق، وهو يتابع المسيرة لكوبرى عباس من سيارته، ثم يطل عليها هاتفيا «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء»، وهو شعار لا علاقة له بمبادئ الوفد، بل هو متعارض معه كل التعارض.

وهكذا سار المتظاهرون، أو سُيروا نحو كوبرى عباس؛ سعيا لقلب مدينة القاهرة، إلا أنهم وجدوا الكوبرى مغلقا للمشاة، فما كان من بعض طلبة كلية الهندسة إلا أنهم ركبوا الزوارق، وأرغموا المهندس المقيم بالكوبرى على فتحه عنوة للمرور بين شاطئى الجيزة وشاطئى الروضة.

وحينما أمرهم ضباط بوليس مصر المرابطون فى نهاية الكوبرى جهة النيل بالتفرق لم يذعنوا، فذهب إليهم وكيلا حكمدار بوليس مصر، ونصحاهم بالتفرق، فلم يذعنوا أيضا، بل إنهم قذفوا البوليس بالطوب، وأصيب بعض أفراد البوليس

بإصابات من الطوب والعصى، بلغت إصابة الطلبة والأهالي ٣٦ شخصا، وعدد من أصيب من البوليس ١٥.

وعند تراجع الطلبة ناحية الجيزة استمرت أعمال الشغب، فانجلى الحادث فى مجمله عن إصابة ٨٩ من الطلبة والأهالي، كما أصيب ٣١ آخرون من رجال البوليس.

ولم تسفر واقعة كويرى عباس عن حالة وفاة واحدة، اللهم إلا حادث لاحق اعتدى فيه بعض الطلبة على سيارة نقل رقم ٢٦٥٧٢ مصر، يقودها السائق شفيق حسب الله، وحينما أرغمت على تغيير اتجاهها سقطت تحت عجلاتها طالب يدعى محمد على محمد من كلية التجارة، وعندما ذهب وكيل النيابة الأستاذ فؤاد الرشيدى لضبط الواقعة منعه الطلبة، وحاولوا الاعتداء عليه، فعاد أدراجه إلى النيابة. ويتفق ما يمكن استنتاجه من هذه المذكرة مع الرأى الذى أبداه عبد الرحمن الرافعى على الرغم من المآخذ التى سجلها على بعض تصرفات حكومة النقراشى، منها على سبيل المثال منع الطلبة من التوجه إلى قصر عابدين، والاعتداء عليهم بالضرب، حيث يقول:

«بالغ الرواة فى تصوير [هذه الحادثة]، إذ جعلوا منها بعد دعاية سياسية ضد وزارة النقراشى، وزعموا أن بعض الطلبة قتلوا فيها، وأن بعضهم غرقوا فى النيل من أعلى الكويرى، وقد تحققنا أنه لم يقتل أحد فى هذه الواقعة بالذات...»

بل ولقد أيدت رواية الرافعى شهادة أحمد عادل كمال فى كتابه «النقط فوق الحروف - الإخوان المسلمون والنظام الخاص»، وهو أحد أعضاء الجهاز السرى لجماعة الإخوان المسلمين، رغم التناقض الواضح بين الألفاظ المتقاة؛ فهو يقرر أن

«أحدا لم يقتل يومها رغم أن كثيرين ألقوا بأنفسهم من فوق الكويرى إلى النيل أو إلى الضفة الطينية من جهة الجيزة، ولكنها على أى حال كانت مذبحة أسفرت عن مئات من الجرحى...»

ونخلص من واقع التقرير الرسمى أن حادث كوبرى عباس كان عبارة عن ثورة مدبرة سبق الإعداد لها على مستوى القطر كله، فهي تمتد من القاهرة والجيزة إلى الإسكندرية والشرقية والدقهلية والمنوفية، وكذلك البحيرة، وقد شارك فى هذه المؤامرة واسعة النطاق أطراف عديدة.

وقد يؤخذ على هذا التقرير نقل حديث عن النحاس فى منزله، بما قد يعنى تجسس البوليس السياسى، إلا أن منزل النحاس فى ذلك الوقت كان أقرب إلى المتدى العام، الذى دائماً ما يحفل بالزائرين والوفود، كما كان النحاس سخيًا فى تصريحاته، بل وكثيراً ما كان يطيب له أن يقوم خطيباً فى هذه الوفود، مهما انحصر عددهم فى قلة قليلة، وبذلك فإن هذا المصدر من المعلومات كان بالغ الأهمية سواء كانت هنالك أذان وأعين البوليس السياسى، أو من يتطوع بذلك، و«يأتيك بالأخبار من لم تزود».

كما أنه من الأهمية بمكان أن نولى تقرير الداخلية سابق الذكر، ما يستحقه من اهتمام؛ لما عرف عن التقراشى من حرص بالغ فى اختيار معاونيه فى وزارة الداخلية، كما كانت له خبرة واسعة بخبايا العمل فى وزارة الداخلية حيث عين وكيلاً للداخلية عام ١٩٢٤، وتوالت بعد ذلك ولايته وزيراً للداخلية فى عهود شتى، إلى أن انتهى الأمر به إلى الجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية فى فبراير سنة ١٩٤٥.

وبذلك إذا ما سلمنا بخطورة هذا التقرير فلنا هنا أن نعجب:

— ماذا كان ينبغى على وزير الداخلية أن يقوم به إزاء هذا الإضراب الذى اندست فيه وحرركته عناصر سبق الإشارة إليها، هدفها الأول هو قلقلة النظام، بل إن منهم من كان مسئولاً عن حريق القاهرة فيما بعد؟!

— ماذا كان ينبغى على وزير الداخلية فعلة إزاء تعرض رجال الأمن للضرب بالعصى والطوب، حتى بلغ عدد المصابين منهم ٤٦ فى حادث كوبرى عباس؟!

وإذا رجعنا إلى مشاهداتنا للممارسات المتبعة فى الوقت الحالى بالدول الغربية، التى تكفل حق التظاهر، وجدنا أن البوليس يتعامل بحزم بالغ مع المتظاهرين عند أول بادرة للإخلال بالأمن.

وحتى لا يغيب عن القارئ الجانب الآخر من واقعة كوبرى عباس، فإننا ننقل بعض ما ورد فى مذكرات محمد شوقي الفنجرى، وهو طالب الحقوق الذى أصيب فى الحادث إصابة بالغة؛ إثر ضربه بعضا البوليس فى رأسه أحدثت كسرا فى عظام الجمجمة، كما أحدثت شللا بساقه اليمنى، ورواية الدكتور الفنجرى إنما تدل على تواجد عناصر شاركت فى الإضراب بدافع الحماسة، كما تدل كذلك على قسوة البوليس فى التعامل مع الطلبة، ورغم ذلك فإن الدكتور الفنجرى ينفى عن النقراشى مسئولية حادث كوبرى عباس، وينسبها إلى حكمدار القاهرة راسل باشا، وكذلك إلى حكمدار الجيزة فيتز باترك باشا، اللذين أضمرا حصار طلبة جامعة القاهرة فوق كوبرى عباس بحيث لا يفلت طالب من الاعتداء، بعد أن أدخلوا فى روع الطلبة أن أحدا لن يعترض سيرهم، إذ تركوهم يسرون فى هيئة مظاهرة، ولمسافة طويلة حتى عبروا كوبرى عباس.

ورغم تعاطفنا الشديد مع المأساة التى عاشها الدكتور الفنجرى، والتى تتمثل فى رحلة علاج مضمينة من جراء ما أصابه، إلا أننا لا نملك أيضا إلا أن نتوقف عند الثغرات الكثيرة التى تشوب تصويره للحادث، منها:

أولا: إن الكوبرى كان مغلقا للمشاة، مفتوحا لمرور المراكب الشراعية، إلا أن بعض الطلبة نزلوا فى قوارب وأغلقوا الكوبرى عنوة؛ ليكون صالحا لمرور الإضراب بعد تهديد المهندس المسئول، بل وتشير الأحداث إلى أن إغلاق الكوبرى تم بطريقة غير سليمة.

ثانيا: إن الدكتور الفنجرى فى مذكرة له بعد الحادث بثلاثين عاما، أى فى ٢٥ يناير ١٩٧٦، يقول: «إن كوبرى عباس مذبحة لم يجر مثلها فى التاريخ الحديث، إذ أصيب فيها ألفا طالب بإصابات جسيمة.» ومثل هذا الرقم مبالغ فيه مبالغة كبيرة طبقا لما سجله المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى فى كتابه «فى أعقاب الثورة

المصرية» (الجزء الثالث)، كما يتعارض التقدير بشدة مع مذكرة الأمن التى سبق ذكرها، وهو التقدير الذى يفترض فيه الدقة، لما عرف عن النقراشى من الشدة والجدية معا، حيث حدد عدد المصابين من الطلبة والأهالى الذين اندسوا فى الإضراب بـ ١٢٥ شخصا فقط، مقابل إصابة ٤٦ من رجال البوليس، كما أن أحد المتظاهرين قام برجم الأمباشى الإنجليزى «هولمان» بحجر فى جبينه، وقد ضبط وفى جيبه قطع من الزلط، كما لم يستعمل البوليس الرصاص، وأن أحدا لم يقتل فى هذه المظاهرة. ويتضح من المذكرة أن البوليس لم يطلق الأعيرة النارية سوى فى الأسكندرية فى الهواء على سبيل الإرهاب، وذلك ردا على ما قام به بعض الطلبة من قذف رجال البوليس بنيران مشتعلة.

ثالثا: فتح الكوبرى عنوة لمسيرة الإضراب، وكذلك الاعتداء على البوليس ينفى فكرة المؤامرة من جانب البوليس واستدراج الطلبة وحصارهم فوق الكوبرى، كما جاء فى رواية الدكتور الفنجرى.

رابعا: إن الدكتور الفنجرى يشكك فى شهادة الرافعى مع تسليمه بأنه مرجع أساسى فى التاريخ الحديث، بدعوى أنه كان صديقا للنقراشى من جانب، وعدوا لدودا للوفد؛ رغم أن عداوته للوفد لا علاقة لها بتصميم الموضوع، كما أنها تجعل من الدكتور الفنجرى نفسه متحيزا للوفد بدوره، ويأنه طرف فى الإضراب.

ثم يعود الدكتور الفنجرى ليقرر «براءة النقراشى من مذبة أبنائه طلاب الجامعة براءة الذئب من دم يوسف ابن يعقوب» على حد قوله، ويلقى التبعة كلها على الضباط الإنجليز، بما يوحى أنها مؤامرة بريطانية.

وعلى وجه العموم فإن البوليس قد استعمل غاية الشدة فى قمع المظاهرات، ومن العسير علينا تصور لجوئه إلى هذه الأساليب، دون أن يستثار من الطلبة والدهماء الذين اندسوا بينهم، وكذلك لعلم البوليس المسبق بالتدبير والتخطيط لهذه المظاهرة من قبل الجماعات والأحزاب لإحداث ثورة فى ربيع القطر كله.

ولقد دعمت الوثائق البريطانية ما ورد بمذكرة الأمن، حيث ذكرت إحداها أن الوفد والإخوان المسلمين قد لعبوا دورا كبيرا فى اندلاع مظاهرات أوائل شهر فبراير. (F.O.371/62990).

وأخيرا فلإننا إذا ما رجعنا لبيان النقراشى فى مجلس النواب فى ١٢ فبراير ١٩٤٦، لوجدنا إشارة إلى استغلال الإضراب من الأحزاب المعارضة، وإلى أن الحكومة لم يسبق لها التصريح بالمظاهرات، وقد أعلنت مرارا أنها ممنوعة، وقد كان للوزارة ما يرر هذا المنع خاصة بعد رفع الأحكام العرفية، وينقل النقراشى محتوى المذكرة التى رفعت إليه نقلا دقيقا، ويعقب قائلا:

«...هل يرى بعضهم أن الطلبة أبنائنا، وأن رجال البوليس وركاب الترام والسابلة وأصحاب الحوانيت ليسوا أبناء الأمة؟ [.....] يجب أن نضع المسألة وضعها الصحيح؛ فإذا كان هؤلاء أبناءكم فهم أبنائى أيضا، واننى باسم الأمة يجب أن أقوم بواجبى كاملا وإلا كنت مقصرا، ولا يمكن لحكومة تحترم نفسها أن تترك متظاهرين يعيثون بالأمن، وقد أريقت دماء نتيجة للتعريض».

ولعلنا أطلنا على القارئ الكريم، ولكننا رأينا أنه من الأهمية بمكان إعادة صفحة طويت من التاريخ، حيث إنه بالنسبة لجيلنا فقد انحصر تاريخ النقراشى كله فى حادثة كوبرى عباس، الأمر الذى رأينا معه أن إعادة فتح هذا الملف تفرضها الأمانة التاريخية، بل من قبيل واجب الانصاف نحو هذا الرجل من الظلم البين الذى لحق به.

الفصل الثامن

دور النقراشى فى مفاوضات صدقى - بيضن

ووجد النقراشى نفسه مضطرا لتقديم استقالته للملك فى ١٥ فبراير ١٩٤٦، ليعهد الملك لصدقى بتأليف وزارة جديدة، وأعلن صدقى أن حكومته ستسير فى طريق المفاوضات لتحقيق أمانى البلاد فى مطالبها القومية، وقام صدقى على الفور بتأليف وفد المفاوضات برئاسة فى ٧ مارس ١٩٤٦، وقد كان النقراشى ضمن هذا الوفد، وأعلن فى حديث صحفى أن الهيئة السعدية التى كانت قد حجبت ثقته عن وزارة إسماعيل صدقى، لن تدخر جهدا فى مساندته، بعد أن كشف عن خطته السياسية، وأعلن اعتزامه تحقيق مطالب البلاد القومية.

واندلعت المظاهرات مرة أخرى، فتصدى لها جنود الاحتلال، وأسفر هذا الصدام عن موت وإصابة الكثيرين؛ وعلى أثره رفعت الحكومة البريطانية احتجاجا شديدا للتهمة أدانت فيه ما اعتبرته تقاعسا من الحكومة، فما كان من النقراشى إزاء هذه الأزمة التى تهدد الحكومة إلا أن أعلن فى مجلس النواب فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ تأييد الهيئة السعدية للحكومة فى سياستها التى تهدف إلى صيانة حقوق البلاد، وندد باعتداء الجنود البريطانيين على المتظاهرين من الطلبة والعمال يوم ٢١ فبراير، واعتبر ما قام به الإنجليز فى هذا اليوم أفعالا تتنافى مع ما تسعى إليه مصر من إقامة علاقات من المودة والتعاون مع مصر، وقد يعزو البعض هذا الموقف لسعى القصر لدعم حكومة صدقى، عن طريق أحزاب الأقليات؛ غير أن من ينظر إلى تاريخ النقراشى يدرك أنه على الرغم من ولائه للنظام الدستورى القائم فإنه لم يتقاعس أبدا عن

تقديم استقالته، أو التهديد بتقديمها عندما كان يتنافى ما يطلبه منه الملك مع ضميره الوطنى اليقظ، أى أنه حتى إذا ما سلمنا بهذا الرأى إلا أنه يجب علينا أن نسلم أيضا بأن النقراشى لم يكن لينصاع إلا للتوجهات التى تتفق مع المصلحة العليا للبلاد.

وشرع صدقى بمفرده فى محادثات تمهيدية لاستئناف المفاوضات، وتم الاتفاق على إجراء مفاوضات على أساس سحب جميع القوات البرية والبحرية والجوية البريطانية، وأبدى النقراشى ارتياحه للتصريح البريطانى فى ٨ مايو على لسان السفير البريطانى فى القاهرة ١٩٤٦، الذى جاء فيه وفق ما ورد فى كتاب إسماعيل صدقى، «مذكراتى»:

«إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة هى توطيد محالقتها مع مصر، على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة، وعملا بهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من المودة وحسن النية، فعرضت الحكومة البريطانية أن تسحب جميع قواتها البحرية والبرية والجوية من الأراضى المصرية، وأن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلائها، والموعد الذى يتم فيه، والتدابير التى تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون فى حالة الحرب، أو خطر الحرب وشيك الوقوع طبقا للمحالفة».

فى الوقت الذى بدا فيه الأمر كأن بريطانيا تريد امتصاص الغضب الشعبى المتزايد، إذ استدعت سفيرها اللورد كيلرن، الذى اقترن اسمه بالتدخل البريطانى السافر فى شئون مصر الداخلية ليحل مكانه رونالد كامبل (Ronald Campbell). وقد بدأت المفاوضات المصرية - البريطانية الرسمية فى ٥ مايو سنة ١٩٤٦، إلا أنها تعثرت مرة أخرى نتيجة للامتيازات العسكرية التى كان يصير البريطانيون على الحفاظ عليها فى مصر، وكذلك بسبب السودان؛ فغادر صدقى القاهرة إلى لندن مصطحبا معه وزير الخارجية السعدى إبراهيم باشا عبد الهادى، ليفاوض المستر بيفن وزير الخارجية البريطانى، وكان الاقتراح الذى طرحه صدقى فى أول الأمر، هو أن يسافر معه إلى لندن النقراشى وهيكل، باعتبارهما يرأسان كلا من الحزبين المشتركين فى الحكومة، وصاحبى الأغلبية فى البرلمان، إلا أن هيئة المفاوضات رأت

أنه من الأفضل أن يكتفى صدقي باصطحاب وزير الخارجية، حتى يوضع الأمر في إطاره الصحيح، وهو أن حكومة صدقي لا تمثل أحزابا بعينها، ولكنها لها صفة قومية، أي تمثل الأمة بأسرها، ومرة أخرى نجد أن المصلحة العليا للبلاد تسمو على أي اعتبار آخر.

وبعد أسبوع من المفاوضات نجح صدقي في أن يبتزج من المفاوضات البريطانية مشروع اتفاقية، وقع عليها المشاركون في المفاوضات بالأحرف الأولى في ٢٥ أكتوبر، تنص على انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والأسكندرية والدلتا في تاريخ أقصاه ٣١ مارس ١٩٤٩، في المقابل وافق صدقي على فكرة الدفاع المشترك بعد أن رسمت لها حدود بالغة التحديد والضيق، إلا أنه تمسك برفض مصر بقاء قواعد عسكرية على أرضها، وكذلك برفض عودة القوات البريطانية إلى مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب، سواء كان هذا الخطر يهدد مصر أو منطقة أخرى في الشرق الأوسط.

أما فيما يخص السودان فلقد أصر صدقي كذلك على رفض الإقرار بحق السودانيون في تقرير مصيرهم، ومبدأ حق إقرار المصير هو في الواقع حق أريد به باطل، حيث إن البريطانيين كانوا يسعون سعيا حثيثا لإقرار هذا المبدأ، حتى يتسنى لهم فصل السودان عن مصر، ومن ثم الاستئثار بالسودان بدعوى مساعدة السودانيون على الحصول على استقلالهم، ولقد اعترفت بريطانيا لأول مرة بمقتضى البرتوكول الجديد بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر.

وقد أدلى صدقي لدى عودته إلى أرض الوطن بتصريح مفاده أنه قد نجح في مهمته، وأعاد السودان إلى مصر، «ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان قد تقررت بصفة نهائية». وقد أغضب هذا التصريح أتلى (Clement Attlee) رئيس الحكومة البريطانية الذي بادر بتكذيبه، قائلا إنه تصريح مبسّر، حيث إنه لم يقرر في هذا الشأن شيء نهائي، وأن تلك كانت مباحثات شخصية لا تقيّد أيًا من الحكومتين، كما أنها ما زالت سرية، لم يتفق بعد على إذاعتها، ولعل الحكومة البريطانية وجدت في التصريح الذي أدلى به صدقي فرصة سانحة لتحتل من مشروع اتفاقية تلقى أشد المقاومة من جانب حزب المحافظين، إلى حد تصريح تشرشل:

«إن ذلك العمل العظيم الذى قمنا به فى تلك البلاد [يقصد مصر] خلال سنتين سنة من الدبلوماسية والإدارة، قد ألقى به فى كثير من الخزى والهوس».

وعلى صعيد آخر أثارت مفاوضات صدقى - ييفن الرأى العام؛ فاندلعت المظاهرات العارمة تندد بالمشروع، حيث رأت الجماهير فى فكرة الدفاع المشترك صورة مقنعة للحماية البريطانية، كما اعترض سبعة من هيئة المفاوضات المصرية على المشروع، وخطب النحاس فى ١٣ نوفمبر منددا بالمشروع، وكذلك ظل مكرم عبيد على دأبه فى إثارة المتاعب والانقسامات مع وفد المفاوضات حتى أطلقت عليه جريدة «السياسة» الناطقة باسم الأحرار الدستوريين هذا الوصف: «الظل الدائم للأزمات والفشل». ووسط هذه الحملة المكثفة من التنديد والاحتجاج يرتفع صوت النقراشى ليدافع عن المشروع فى اجتماع للهيئة السعدية بنادى سعد زغلول فى ١٣ نوفمبر، وكذلك فى الجلسة السرية التى عقدها مجلس النواب فى ٢٦ من نفس الشهر، وهكذا نجد أن المصالح الوطنية لدى النقراشى تسبق الدواعى الشخصية الحزبية؛ فتأييد النقراشى لصدقى رغم فتور العلاقات بين الرجلين إنما يعنى أنه يساهم فى إنجاح مفاوضات لم يكتب له شخصيا التوفيق فيها.

وقد ظل تأييد النقراشى لصدقى كاملا، وهو ما أشاد به صدقى فى مذكراته، حتى أصبح من الواضح تراجع الجانب البريطانى عن وعوده السابقة وتفسيره لما سبق الاتفاق عليه؛ خاصة فيما يتعلق بالسودان وإنكاره حق مصر فى وحدة وادى النيل، كما أفصح عن حق السودان فى الاستقلال الكامل متى طلب ذلك مستقبلا، وكذلك حق هذا البلد فى الانضمام للتاج البريطانى (Commonwealth) إذا ما أراد؛ وهو تفسير يختلف تماما عما سبق لصدقى أن أطلع مجلس النواب عليه، وعما سبق أن دافع عنه النقراشى فى المجلس وحاز بشأنه الموافقة على الاستمرار فى المفاوضات.

وقد يقال إن المسألة التى اختلف على تفسيرها فى المشروع، وهو السودان بوجه خاص، هى من الأمور الخلافية التى كان من الممكن عرضها على محكمة العدل الدولية مع الاستمرار فى المفاوضات فى الأمور الأخرى، إلا أن الجانب المصرى لم يعد يرى أملا فى الاستمرار أو فى الجدوى العملية لأى تفسير متظر من الإحالة لمحكمة العدل، وإلا فما جدوى تفسير مشروع غير ملزم؟ وإذا ما افترضنا أن محكمة

العدل قد كشفت عن وجه التفسير الصحيح للمشروع إذا ما جاء مخالفا لوجهة النظر البريطانية، والذي يقول به صدقي، فإنه من المؤكد أن الحكومة البريطانية سوف لا تقبله، والعكس صحيح، إذن مصر لن تقبل التسليم بوجهة النظر البريطانية، إذا ما جاء قرار المحكمة الدولية في غير صالحها؛ ولذلك كان من العبث التعلق بمشروع هو مرفوض من الطرفين.

وهكذا أصبحت المفاوضات عقيمة بعد أن اصطدمت بكثير من العقبات التي لا يمكن تجاوزها، وبعد أن تحالفت على إسقاطها المعارضة العنيفة داخل بريطانيا ذاتها من جانب حزب المحافظين، وكذلك المعارضة الداخلية في مصر التي لم تكن تخلو من الأطماع وسوء الفهم ومزايدات الزعماء والمتزعمين.

قدر إذن لهذا المشروع أن يفشل فشلا ذريعا وقد حوَصر بين نارين، وفي ذلك الوقت زادت تصريحات هدلستون (Huddleston)، الحاكم العام للسودان الموقف اشتعالا؛ حيث أذاع خطابا لأتلى ينسب فيه إلى صدقي إقراره بحق السودان في الانفصال عن مصر. وأصبح التغيير الوزاري حتميا. وفي تقليد غير مسبوق استشير صدقي فيمن يخلفه فأشار بالنقراشي، وهكذا التقت واقعية صدقي بثورية النقراشي في نهاية مشوار نستطيع أن نقول إنه قد غلب عليه سوء الفهم والجفوة على المسار الشخصي والحزبي، منذ أن كان النقراشي من أنصار سياسة التشدد، ومن دعاة الاستمرار في مقاومة وزارة صدقي الأولى (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) من أجل إسقاط هذه الوزارة التي جاء بها الملك بعد إقالة وزارة النحاس الثانية؛ ولذلك كان من الطبيعي عند تأليف وزارة صدقي الثانية في أعقاب استقالة وزارة النقراشي الأولى، أن يرفض النقراشي إجابة صدقي إلى طلبه إشراك السعديين في الحكومة؛ وقد أدلى بتصريح يوضح فيه أسباب هذا الرفض جاء فيه:

«...أظنكم تعلمون أن هناك من اختلاف الخطة والأسلوب بيننا وبين

دولته في الأعمال العامة ما لا يسمح لنا بأن نتعاون معا»

إلا أن بوادر التقارب قد بدأت تلوح في الأفق عندما شرع صدقي في مفاوضاته مع الانجليز على نحو ما أسلفنا.

الفصل التاسع

النقراشى رئيساً للوزارة مرة ثانية

وهكذا عاد النقراشى ليتولى رئاسة الوزارة مرة أخرى ولم تكد تمضى سنة على حادثة كوبرى عباس، ويادر النقراشى بالاحتجاج على الخطاب الذى ألقاه هدلستون بالخرطوم، حيث اتهم الأخير بتشجيع الحركة الانفصالية فى السودان. وتعددت الأمور أكثر من ذى قبل عندما عين هدلستون قاضيا سودانيا، خلفا لقاضى القضاة المصرى الذى كانت قد انتهت مدة خدمته. وتكمن أهمية هذا المنصب فى أنه كان الصلة الإدارية الأكثر ثقلًا بين مصر والسودان. عندئذ استدعى النقراشى السفير البريطانى كامبل ليلغيه بأن تداعيات قرار هدلستون فى مصر سوف تكون كارثية، وعلى الرغم من تظاهراتلى ويغن وكامبل بالضيق من هذه التصرفات التى توقعوا أن تجر العلاقات المصرية - البريطانية إلى منعطف خطير، فإن النقراشى كان مقتنعا بأن هدلستون إنما يتحرك بإيعاز من الحكومة البريطانية؛ فتقدم بمطلبين للخروج من الطريق المسدود:

١ - أن تصدر الحكومة البريطانية تصريحاً تؤكد بمقتضاه أنها ليست لها النية لتشجيع السودانين على الانفصال.

٢ - أن تتعهد بريطانيا ألا تثير العقوبات فى حالة إذا ما اختار السودانيون الوحدة مع مصر.

وينقل كامبل رسالة النقراشى إلى الحكومة البريطانية دون تعقيب، وتثير خطبة هدلستون فى ٢٢ ديسمبر زوبعة جديدة؛ فهو يعلن أن السودانين أحرار فى تقرير

مصيرهم، ويعلن كذلك أنه لن يسمح بالدعاية المصرية؛ مما دفع النقراشى لأن يدين حاكم السودان فى مجلس النواب، مطالبا الحكومة البريطانية بتحديد نواياها تجاه السودان.

وقد اتهم المستشار طارق البشرى النقراشى بأنه إنما استثمر هذه الأزمة ليصرف الأنظار عن المطالب الوطنية الأساسية، كما أنه تم استدراجه من قبل الحكومة البريطانية المراوغة لنفس هذا الغرض الذى لم يفتن له. إلا أنه يؤخذ على مثل هذه الانتقادات ما يؤخذ على غيرها من القراءات المبسرة للتاريخ النظرة الضيقة للشخصيات السياسية، حيث يتم تقييمها فى مرحلة من مراحل مشوارها التاريخي، وكأن هذه المرحلة جزيرة منعزلة عن سائر الأطوار، وكأن الشخصية الفاعلة على المسرح السياسى لا ماضى لها، ولا جذور لها يمكن الرجوع إليها لتفسير ما التبس من تصرفاتها؛ كما أن المستشار طارق البشرى يخضع قراءته للتاريخ لمنظور واحد، هو المواجهة بين ما أسماه «القوى الوطنية» و«الرجعية»، دونما تعريف دقيق لما تعنيه هذه الألفاظ الفضفاضة، فإذا كان ما يعنيه «بالرجعية» هو النظام القائم قبل الثورة، أى ما يقابل مصطلح Ancien Régime باللغة الفرنسية، فنحن نتساءل إذا كان من الممكن أن نطلق لفظ الرجعية على عواهنه على نظام قائم على الحياة الحزبية، وإن شاب ما شاب هذا النظام من متناقضات الصراع والتشدد والتعصب للحزب أحيانا، بالمقارنة مع النظام «الاشتراكي» «التقدمي» الذى يركز على هيمنة حزب واحد، ومن ثم فكر واحد أوحد؟

لا شك أن النقراشى قد صرح هو شخصيا بأنه ارتضى لنفسه دور الرجل الثانى فى الحزب، وفق تصريح له نشر بـ «آخر ساعة» و«الخلود»، ونقله لنا الدكتور عبد العليم خلاف، وذلك على الرغم من أنه كان له سبق الانفصال عن الحزب الكبير ذى الشعبية الجارفة، والشروع فى تأليف حزب جديد على نحو ما رأينا، وعلى الرغم من القدرة التى برهن عليها أكثر من ذى مرة على اتخاذ قرارات حاسمة، بل ومصيرية، لحل أبرزها قرار حل جماعة الإخوان المسلمين، ولكن ما من شك أيضا - ومن واقع تاريخه - من أنه ليس ممن يزايدون على غيرهم فى القضايا الوطنية، لعله كان ممن يتهيئون مواقع صنع القرار، لشعوره المرهف بالمسؤولية، ولعلنا نجد

رغم صلابة النقراشى وتشبته برأيه فى كثير من الأحيان، إلا أنه دائما ما كان يستعين بأهل رأى والخبرة البارزين أمثال الدكتور عبد الحميد بدوى، والدكتور محمود فوزى، وغيرهما من أساطين السياسة والقانون والدبلوماسية، بل إننا لا نجد بين مستشاريه من هم بعيدون عن الثقة والاعتبار، ولم يكن ذلك وليد الصدفة، فالبطانة التى تحيط بالزعامات هى المقياس الحقيقى لمعادن هذه الزعامة؛ إذ إنه، كما يقول مكيافللى فى كتابه الشهير «الأمير»، يمكن الحكم على عقلية الأمير (أو الحاكم) من خلال البطانة التى يحيط نفسه بها، حيث إن كفاءتها وإخلاصها مرآة صادقة لحكمة من انتقاها؛ وليس أدل على ذلك مما رواه الدكتور حسين هيكل فى «مذكراته» فى «السياسة المصرية»، وهو ممن لا يمكن اتهامهم بالعطف على النقراشى؛ فهو يتحدث عن تأليف وفد من أكابر الساسة المصريين حتى تكون أسماؤهم ذات وزن إلى جانب الوفود الأخرى التى تمثل مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو، وذلك عقب تولى النقراشى رئاسة الوزارة لأول مرة، وتم الاتفاق على أن تسند رئاسة الوفد إلى رئيس الوزراء، ولكن الدكتور حسين هيكل رأى أن غياب كبار الساسة عن مصر فى هذه المرحلة من الخطورة بمكان، وأفضى بمخاوفه إلى النقراشى، مقترحا أن يرأس الدكتور عبد الحميد بدوى الوفد، فما كان من النقراشى إلا أن أجاب هيكل على الفور قائلا:

«اننى من هذا رأى، وقد خشيت أن أبادئك به وأنت عضو فى الوفد مخافة أن تدور فى نفسك مظنة أيا تكون، أما وقد انتهيت أنت إليه، فإننى موافق تمام الموافقة عليه».

ويقول الأستاذ حسين هيكل كذلك، فى أحد أحاديثه بقناة الجزيرة الذى نقلته «الأسبوع» بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠٠٥ إن النقراشى قد انتقى هيئة استشارية رفيعة المستوى لهيئة التفاوض، وعقب قائلا إن ذلك كان عملا غير مسبوق فى التاريخ المصرى. ونستطيع أن نلمس أن حسن اختيار هيئة المفوضين، وكذلك المستشارين يمنح موقفه قوة وصلابة فى مداولاته مع كامبل، حيث يقول له إن العرض الذى تقدم به حول نقطة حرية السودانين فى تقرير مصيرهم «غير متعارض مع مبادئ هيئة الأمم المتحدة وفق ما قاله المستشارون»؛ وعندما يتردد

السفير البريطانى فى التسليم بذلك يستطرد النقراشى قائلا: «إن مستشارى القانونيين يؤكدون ذلك، فالمسألة التى يتمسك بها مستر بيفن هى مسألة السياسة البريطانية لا مسألة مبادئ الأمم المتحدة...» (مذكرة مخطوطة بيد النقراشى بتاريخ ٢١ يناير ١٩٤٧)، فهو يوحى لمحدثه من ناحية أن العرض الذى يتقدم به له سند من القانون، ومن ناحية أخرى أنه لا ينفرد بالرأى.

ولقد جاء رد فعل القصر أكثر عنفا من النقراشى، حيث طالب رئيس الديوان الملكى بإقالة الحاكم العام للسودان، أو سحب التصريحات التى أدلى بها، وهنا تدخل بيفن الذى كلف كامبل بنقل عرض جديد إلى النقراشى وضعه أمام خيارين لا ثالث لهما:

١ - التوقيع على مشروع الاتفاقية على أن تجنب مسألة السودان، بحيث تظل اتفاقيتنا الحكم الثنائى لعام ١٨٩٩، وكذلك المادة ١١ لمعاهدة ١٩٣٦ سارية. ويتم تناول هذه المسألة فى مباحثات لاحقة يمثل فيها السودان إلى جانب مصر وبريطانيا.

٢ - أو التوقيع على مشروع الاتفاقية برمته مشروطا بالإقرار بحق السودانين فى تقرير مصيرهم بلا قيد أو شرط.

وكان لا مناص للنقراشى من رفض كلا الخيارين اللذين تقدم على أثرهما بمشروع جديد، ينص على إجراء مباحثات بدون مشاركة السودان، ودون أن تشتمل على الإقرار بحق السودانين فى الانفصال عن مصر، على أن يتعهد الطرفان المتعاقدان بإعداد السودانين للحكم الذاتى فى إطار الوحدة مع مصر، ونستطيع أن نتابع المداولات بين رئيس الوزراء والسفير البريطانى من واقع المذكرات التى دونها النقراشى لتسجيل تلك اللقاءات التى كانت تمتد أحيانا إلى ساعات متأخرة من الليل.

ونتبين أن هذه المداولات تدور فى مجملها حول مسألة السودان، وأن الخلاف حول نقطة حق السودانين فى الاختيار التى تمسك بها بيفن، ورفضها بإصرار النقراشى، استنادا على أن الوحدة قائمة بالفعل منذ عام ١٨٢٠، لم يعبث بها أحد -

فى تلميح واضح إلى المحاولات البريطانية الرامية إلى فصل السودان عن مصر - فضلا عن أنها «مستمدة من مشيئة أهل البلدين»، كما أن السودان هو بمثابة خط الحياة بالنسبة لمصر. ويلح النقراشى على ضرورة استصدار تصريح من جانب الحكومة البريطانية تعلن بموجبه أنها لا تشجع السودانيين على الانفصال، ونجده يعدد النتائج الوخيمة لفشل المفاوضات، أو بطلها، وفى مقدمتها:

١- نفاد صبر الرأى العام.

٢- تشجيع المعارضين للاتفاق.

ويلوح بأنه فى حالة الفشل فى الوصول إلى حل لهذا المأزق عن طريق المفاوضات الثنائية، فإن مصر سوف تجد نفسها مضطرة للالتجاء إلى مجلس الأمن.

ولم تكن قضية السودان وحدها هى التى تشغل النقراشى فى مفاوضاته مع الانجليز، وإنما كان مهتما أيضا بالنقطة الخلافية الثانية التى كانت تثير أكبر قدر من الخلاف فى المفاوضات المصرية - البريطانية فى أدوارها المختلفة، وهى كما سبق أن أشرنا، مسألة «القوة العسكرية»؛ ففي ٢ مارس ١٩٤٧ أرسل النقراشى إلى السفير البريطانى خطابا يبلغه فيه أن الحكومة المصرية قد قررت أن تنهى خدمات البعثة العسكرية البريطانية على مرحلتين: أولاها فى ٣٠ يونيو، والثانية فى ٢١ ديسمبر ١٩٤٧ حيث يكون الوجود البريطانى فى الجيش المصرى قد انتهى تماما. وقد أبرق رونالد كامبل على الفور لوزارة الخارجية البريطانية مبينا العوامل التى يتعين مراعاتها عند مقابلة تحرك النقراشى الأخير. وانتهى السفير إلى أن الحكومة البريطانية قد تضطر إلى إعادة النظر فى الجلاء الذى اقترحته فى المفاوضات التى تعثرت باعتبار أن هذا الجلاء كان مقترنا باستمرار التعاون الحربى بين مصر وبريطانيا، حيث إن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تسمح لأمن قناة السويس أن يتعرض للخطر بهذا العمل المنفرد من جانب مصر.

ويظهر بجلاء لمن يتابع تطور المباحثات من خلال المذكرات التى حرص النقراشى كل الحرص على تدوينها، أنها تسير فى طريق مسدود، حيث يشكو كل من الطرفين أنه وثب وثبة كبيرة، وأنه قدم بلا طائل تنازلات كبيرة، حتى نطالع بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٤٧ قرار مجلس الوزراء:

«لقد ذهبت الحكومة المصرية فى سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية إلى أبعد حد ممكن، ورغم ذلك لم تجد فى جميع الاقتراحات والعروض التى جاء بها الجانب البريطانى ما يرضى حقوقنا الوطنية».

ولذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن.

ونلاحظ كذلك نفاذ صبر النقراشى تدريجيا، وهو الذى حرص فى بادئ الأمر على أن يتحلى بسعة الصدر، فنجد أن فى المقابلتين المدونتين بتاريخ ٥ و ٢٣ أبريل مع السفير البريطانى يرفض النقراشى كل طلب خاص بالجيش البريطانى يتقدم به السفير، بل ولا يحاول التلطيف من حدة الرفض، ويعبر فى نفس الوقت عن تيرمه بمعاهدة ١٩٣٦. ولقد تعرضت حكومة النقراشى لأزمة فى ١٨ يناير ١٩٤٦، أى قبل صدور قرار مجلس الوزراء، بسبب تصريح الدكتور عبد الحميد بدوى وزير الخارجية، ومفاده أنه ليس لمجلس الأمن حق النظر فى أية مسألة تتعلق بمصر، أو بالعالم العربى، لأن مشاكلهم ليست مما تمخضت عنها الحرب، فقوبل هذا التصريح بالاستهجان العام؛ حتى أن صحيفة «الكتلة» الناطقة باسم زعيمها ووزير المالية فى نفس الوقت وصفت التصريح بأنه «فضيحة وعار»، بل وشنت هجوما على الحكومة بأكملها، ويزداد الموقف تأزما باستقالة الوزير السعدى محمود غالب. ويُحاصر النقراشى فى مجلسى النواب والشيوخ بالأسئلة؛ ولكنه يرفض - كعادته فى الثانى - الإدلاء بأى تصريح حتى يقف على المعلومات كاملة.

والثابت أن تصريح الدكتور عبد الحميد بدوى قد حرف عن مقصده الصحيح؛ حيث إن التصريح الذى أدلى به يفيد أن وزير الخارجية المصرية لا يعتقد أن موقف بريطانيا العظمى من المطالب القومية سيؤدى إلى قيام الحالة التى تضطر مصر فيها إلى الالتجاء لمجلس الأمن؛ الأمر الذى لن تتردد مصر عن المضى فيه إذا لم توفق

إلى اتفاق يحقق جلاء جميع القوات الأجنبية عن الأراضي المصرية (من واقع أوراق النقراشى وبخط يده).

وتعرض كذلك بيان النقراشى بقطع المفاوضة والاتجاه إلى مجلس الأمن لهجوم الخصوم المتربصين به، حيث رأت بعض دوائر المعارضة أن هذا البيان كان يجب أن يتضمن إعلانا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وبالتحلل من مشروع صدقى - بيفن، واتفاقيتى عام ١٨٩٩. بيد أنه - كما ورد فى مذكرة مرفوعة إلى النقراشى من أحد مستشاريه - أنه مجرد رضاء إنجلترا بالدخول فى مفاوضات مع مصر يعنى اتفاقاً ضمنيًا من الجانبين على إعادة النظر فى كل الاتفاقيات السابقة ومن ناحية أخرى كيف يمكن التصور بأن يطالب رئيس الوزراء بالتحلل من مشروع تولى هو نفسه الدفاع عنه فى مجلس النواب، وقد بلغ اقتناعه التام به إلى حد أنه يبدو أنه قد أعد مشروعاً لخطبته يشير إلى «ما يمكن أن يكون لمشروع صدقى - بيفن من موقع فى نفس بيانه بمجلس الأمن؟ بل ولقد ذهب برأيه إلى ضرورة الاستفادة مما ورد فى هذا المشروع بخصوص الدفاع المشترك، الذى استندت فكرته على نموذج لجنة الدفاع المشترك بين كندا والولايات المتحدة، والتى إنما أنشئت لتحقيق التعاون بين البلدين. ونحن على ثقة بأنه لو قام بنذ هذا المشروع لاتهم بازدواجية المعايير.

الفصل العاشر

تدويل القضية المصرية

واتفق رأى الأحزاب والجماعات كلها على اختلاف مذاهبها ومشاربها مع قرار مجلس الوزراء، كما أقره البرلمان بعد يومين من صدوره، إلا أن التوقيت لم يكن فى صالح القضية المصرية، حيث إنه فى أوائل عام ١٩٤٧ كانت قد تغيرت وتبدلت الظروف الدولية التى كانت موالية قبل ذلك لتدويل القضية المصرية، كما أوضح طارق البشرى فى كتابه «الحركة السياسية فى مصر»:

– فلقد كانت بريطانيا تعاني فى أوائل عام ١٩٤٦ أزمة اقتصادية طاحنة من جراء الحرب، كما كانت تحاول التخلص من النفوذ الفرنسى فى الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أنها وجدت فى الولايات المتحدة الأمريكية منافسا قويا – كما سبق أن أشرنا – خاصة وقد تزامنت هذه الفترة مع اكتشاف البترول فى المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج، وكانت بريطانيا كذلك فى موقف الدفاع عن نفسها إزاء المد الثورى الذى بات يهدد نفوذها فى إيران ومصر وفلسطين، وفى الهند وأندونيسيا واليونان.

– إلا أنها سرعان ما تمكنت من أن تتخطى الأزمة الاقتصادية، ومن أن تحاصر نطاق الحركات الثورية، واستطاعت أن تتخلص تقريبا من النفوذ الفرنسى فى الشرق الأوسط، وأن تنسق سياستها مع الولايات المتحدة، وهو ما انعكس سلبا على موقف الولايات المتحدة من مصر عند عرض قضيتها على مجلس الأمن، رغم الآمال المعقودة على الولايات المتحدة لما كان يتشدد به رؤساؤها – وفى مقدمتهم ويلسون – من مساندة لمبادئ الحرية والعدالة.

وفضلا عن ذلك كانت مشكلة فلسطين قد بدأت تفرض نفسها بقوة على الساحة، وتستقطب اهتمام وجهود الدول الكبرى.

وتم تشكيل الوفد المزمع سفره إلى نيويورك - مقر مجلس الأمن - من الحزبين الحاكمين: السعديين والأحرار الدستوريين؛ وقد أسندت رئاسته إلى النقراشى، وتألف من كل من الدكتور عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف، ومحمود رياض وزير التجارة والصناعة، وعبد المجيد صالح وزير الأشغال، وأحمد رمزى عضو مجلس الشيوخ، على أن ينضم إليه فى الولايات المتحدة محمود حسن سفير مصر فى واشنطن، والدكتور محمود فوزى الوزير المفوض لدى الأمم المتحدة. وكدأب حكومة النقراشى وافقت الوفد هيئة استشارية، وقد ألحق النقراشى بالوفد كذلك خبيراً أمريكياً للدعاية، مستر مورد، الذى رشحه له محمود فوزى.

وقد أثار بالطبع هذا التشكيل غضب الأحزاب المعارضة، وعلى رأسها الوفد والكتلة الوفدية، اللذان طالبا بتشكيل وفد قومى لعرض القضية.

ومن ناحية أخرى لعب عامل آخر دوره فى البطء الذى نسب إلى النقراشى والذى هوجم من أجله، حيث انقضت ستة أشهر منذ قطع المفاوضات حتى عرض القضية المصرية على مجلس الأمن؛ فلقد أجرت السلطات البريطانية اتصالات واسعة مع عدد من زعماء البلدان العربية للضغط على النقراشى، وقد حاول بالفعل كل من نورى السعيد رئيس وزراء العراق الأسبق، وكذلك فاضل الجمالى وزير خارجية العراق وسمير الرفاعى رئيس وزراء الأردن والرئيس السورى شكرى القوتلى، وغيرهم أن يشأوا النقراشى عن عزمه، على نحو ما جاء بكتاب «رؤساء وزارات بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية».

ولكن النقراشى مضى قدما فى تنفيذ سياسته، غير عابى بالمعارضة، غير عابى بالضغط التى مورست عليه؛ فذهب فى ٢٢ يوليو ١٩٤٧ إلى نيويورك، مودعا بآمال كبيرة وحماسة بالغة، والواقع أن هذا القرار المصيرى - الالتجاء إلى مجلس الأمن وتداول القضية المصرية - قد جاء تنويجا لعدة خطوات، بداية من الدعوة إلى دخول مصر إلى جانب بريطانيا التى كان أحد دوافعها كما رأينا من قبل، هو أن

يتسنى لمصر المشاركة فى أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو، مما يجعلها من الأعضاء المؤسسين للمنظمة الدولية، خاصة وقد اشترط الحلفاء أن توجه الدعوة لحضور المؤتمر إلى الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور فى تاريخ أقصاه أول مارس ١٩٤٥، وانتهاءً بالعبء الفائقة التى أولتها وزارة النقراشى الأولى لمسألة المشاركة فى مؤتمر سان فرانسيسكو؛ ولقد نقلنا المداولات الخاصة بتأليف الوفد المزمع سفره إلى هذا المحفل الهام، وهى المداولات التى استقر الرأى فيها على إسناد رئاسة الوفد إلى الدكتور عبد الحميد بدوى، «فقيه مصر الكبير» على حد قول الدكتور حسين هيكى الذى اقترح أيضا أن «يستصحب من رجال القانون أكثر ما يستصحب من رجال السياسة». ولقد سافر هذا الوفد إلى سان فرانسيسكو فى النصف الأول من شهر أبريل ١٩٤٥. وكان حافظ باشا رمضان قد سافر قبل تأليف الوفد إلى نيويورك، لحضور اللجنة التى تنظر أصول التشريع الدولى، وكان مما عنى به أن تكون الشريعة الإسلامية من أصول هذا التشريع، وبذل الوفد المصرى جهودا واعية على هامش المؤتمر للاتصال بسائر الدول العربية، وكذلك بدول أمريكا اللاتينية من أجل توحيد الصفوف مع الدول الصغرى فى مواجهة الدول الكبرى.

ولنا أن نتساءل إذن ونحن نستعرض هذه المجهودات المضنية المبذولة، أين هو ذلك «التسويق» الذى اتهم به البعض حكومة النقراشى؟ وأين هو هذا الإهمال والتقاعد عن الدعاية للقضية المصرية التى ادعوها؟ ولنا هنا أن ندرك ما فى هذا الهجوم من تجن؛ خاصة عندما نطلع على التقرير الذى يرفعه الدكتور محمود فوزى للنقراشى بتاريخ ٨ فبراير (أى بعد شهرين من تشكيل وزارة النقراشى الثانية، وبعد أقل من أسبوعين من صدور قرار مجلس الوزراء بقطع المفاوضات مع الانجليز)، والذى يسرد فيه محصلة المقابلات التى أجراها مع مندوبى الدول المختلفة فى الأمم المتحدة، من أجل عرض القضية المصرية، والتعرف على وجهات النظر المختلفة.

ويبدو أنه كانت تداعب خيال النقراشى آمال عريضة، بأن تتبوأ مصر مكانها بين الأمم قاطبة، وهو ما نلمسه بوضوح فى مداولات مجلس النواب بتاريخ ٢٥ فبراير

١٩٤٦، حول مساهمة مصر فى إعمار اليونان أسوة بالدول الأخرى المشاركة فى مؤتمر الصلح، حيث انقسم رأى إزاء هذه المسألة بين معارض ومؤيد؛ فالرأى المعارض، وعلى رأسه فكرى أباطة، يرى أن هذه المساهمة تثقل كاهل مصر بنفقات لا مبرر لها، أما النقراشى فنجدته يدافع بحماسة عن ضرورة إقرار هذه المساهمة، امتنادا إلى مبدأ التضامن الإنسانى، ثم يتنقل من هذا الاعتبار الإنسانى إلى اعتبارات أخرى تتعلق بأهمية إثبات تواجد مصر كعضو فاعل فى المجتمع الدولى، حتى يتسنى لها أن تطالب بحقوقها، فهو بعد أن يطلب من وزير الخارجية أن يتلو بيانا بالمبالغ التى تبرعت بها الدول الأخرى، حيث إنه لا يستطيع أن يتكلم إلا بالأرقام، كما يقول، يخلص إلى أن المبلغ المقترح أن تبرع به مصر أقل مما تدفعه الأغلبية الساحقة لهذه الدول، ويضيف قائلا:

«حضرات النواب المحترمين، لقد حمدنا الله حين أصبحت مصر دولة من أعضاء مجلس الأمن الدولى، وأصبحت لها هذه المكانة الدولية، ونحن الآن نتناقش فى هذا المجلس لنتفجع بكل الحقوق التى تخولها لنا هذه الهيئة الدولية التى أصبحت مصر عضوا فيها [.....]

إن هذا العمل يا حضرات النواب المحترمين له قيمته الإنسانية الكبرى، إذ إن الواجب علينا كدولة أن نمد يد المعونة إلى الدول المنكوبة، ولهذا العمل فوق قيمته الإنسانية، قيمة مادية لا يمكن أن نغفلها، وهى أن مصر لا يمكن أن تعيش منعزلة عن العالم، [.....] واعتقد أنه لو قصرنا فى هذا الواجب لمحلت بنا فى النهاية خسارة كبرى. نعم سنحرم من معاملتنا لهذه الدول، ولا أخالكم تشكون لحظة أن هذه خسارة اقتصادية كبيرة، لأننا فى ميسر الحاجة إلى تصريف منتجاتنا فى الخارج، واستيراد ما نحتاج إليه منه».

كما يرد على النائب الذى يقترح عدم مشاركة مصر فى مؤتمر الصلح حتى لا يضطرها الحرج إلى التبرع بمساهمة مالية:

«... القول باعتزال العالم لم يقل به مصرى إلى الآن، وفيه عار كبير علينا وخسارة كبرى، ولو أخذنا به، ما استطعنا أن نتوجه إلى العالم كعضو عامل بين أعضائه بعد تقصيرنا عن القيام بواجباتنا نحوه.. أقول إننا لا يمكننا أن

نطالب بحقوقنا في حالة كهذه، لذلك أرى، وأرجو، وأكرر الرجاء بصفتي مصرياً ووطنياً أن تقبلوا هذا الاتفاق، حتى لا تتعرض سمعة مصر إلى ما لا نحبه لها.

ويبدو بجلاء من تكرار الرجاء تشبثه بهذا المبدأ، ويبدو كذلك أن الدعوة للقضية المصرية في المحافل الدولية توجه مدروس، خضع لتخطيط بعيد المدى، إلا أنه يظهر من واقع الوثائق التي عثرنا عليها في حقبة النقراشي أنه كانت قد تجمعت لديه عدد من التقارير ومن الاقتراحات، حول هذه المسألة يمكن أن نستشف منها نقطتين مهمتين:

١- الإدراك أن فرصة نجاح مصر في انتزاع التأيد من دول العالم المختلفة، وخاصة الولايات المتحدة لم تكن كبيرة.

٢- الإدراك العميق أن قضية السودان تواجه ردود أفعال مخالفة وشديدة، مما يستدعى بالغ الاهتمام بدراستها موضوعياً.. من اليسير إذن أن نتبين ما في الاتهام الذي وجه للنقراشي بمحاولة استثمار الأزمة التي فجرتها تصريحات هديلستون لصالحه من مجافاة للحقيقة، حتى أن البعض ذهب إلى أنه إنما استغلها لصرف الانتباه عن القضية الأساسية، وهو مطلب جلاء القوات البريطانية عن مصر.

وفي ٨ يوليو ١٩٤٧ قدم سفير مصر لدى الولايات المتحدة الأمريكية خطاب رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها، الموجه إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة يطلب منه فيه إدراج النزاع المصري - الانجليزي في جدول أعمال مجلس الأمن، وتحديد جلسة لنظره، توطئة لاستصدار توصية من مجلس الأمن بجلاء القوات البريطانية من مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً، وإنهاء النظام الإداري الحالي القائم في السودان.

وانطلقت خطبة النقراشي الأولى في مجلس الأمن في ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ من مبدأ المساواة التي يقرها ميثاق الأمم المتحدة بين الدول الأعضاء في عصبة الأمم، وينتقل إلى فكرة أن النزاع بين مصر وبريطانيا يتناول مصالح غير متكافئة؛ فالمسألة بالنسبة لبريطانيا لا تعدو أن تكون مصالح متعلقة بصيانة إمبراطوريتها

المترامية الأطراف، بينما هى بالنسبة لمصر مسألة كيان؛ ثم يمضى فيقول إن هذا النزاع من شأنه أن يزعزع السلم والأمن الدوليين، ويستند الخطاب الأول فى مجمله على الحجج الآتية:

– إن التحرك المصرى إنما يأتى من واقع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

– استفاد كل وسائل التفاوض مع البريطانيين الذين لم يلتزموا بالوعد الذى قطعوه على أنفسهم فى ٧ مايو ١٩٤٦ بجلاء قواتهم عن مصر، وفشل مفاوضات صدقى – يفرن، بسبب إصرار بريطانيا على ضمان استمرار النظام الإدارى للسودان الذى أقيم فى سنة ١٨٩٩.

– الاعتماد على الأمم المتحدة فى تأكيد انتهاء القرن التاسع عشر الاستعمارى، وبداية عهد جديد.

ويسرد النقراشى بعد ذلك تاريخ الاستعمار البريطانى فى مصر ابتداء بالاحتلال السافر عام ١٨٨٢، وانتهاء بمعاهدة ١٩٣٦، مع التأكيد على أن هذه المعاهدة لم تبرم إلا فى ظروف معينة، وعلى أنها بالتالى قد استفدت أغراضها مع زوال هذه الظروف.

فلقد كان هذا الاحتلال، وفقا لما ورد فى خطاب النقراشى، نتيجة طبيعية لحملة بونابرت التى نبهت بريطانيا إلى أهمية موقع مصر الجغرافى، ثم لحفر قناة السويس، وهو ما حفز بريطانيا لفرض سيطرتها على هذا الطريق الملاحة الذى يمكنها من إحكام قبضتها على مستعمراتها، ولقد وجدت بريطانيا ضالتها بعد ذلك فى تدهور حالة الخديوى المالية التى أتاحت لها فرصة التدرع بحماية مصالح حاملى السندات من الأجانب.

كما أتاحت حادث فاشودة للانجليز فى عام ١٨٩٨، فرصة التدخل فى شئون السودان، منذرعين بحقوق مصر فى وادى النيل. وتفصيل ذلك أن حملة فرنسية كانت قد احتلت مدينة فاشودة ورفع قائدها الكولونيل مارشان علم فرنسا عليها، ولم يقبل بإنزاله إلا عندما أعلن كيتشنر (Lord Kitchener) – القائد البريطانى الذى قاد جيشا مصرى إلى السودان بعد تفكيك هذا الجيش هناك – أنه تلقى أوامر من

الحكومة البريطانية بإعادة السيادة المصرية على مدينة فاشودة. ويعلق النقراشى على هذه الواقعة قائلاً: «والواقع أن بريطانيا كانت تتذرع بحقوق مصر فى وادى النيل كلما اصطدمت فى أفريقيا بغيرها من الدول الأوروبية». ومنذ ذلك التاريخ أصبحت القضية المصرية أكثر تعقيداً؛ لارتباطها بالمسألة السودانية، حيث تم توقيع بروتوكول بين الحكومة المصرية برئاسة مصطفى فهمى باشا وبين قنصل بريطانيا العام فى سنة ١٨٩٩، وقد حرص الجانب البريطانى على استخدام تعبير «الحكم الثنائى» (Condominium)، رامياً بذلك إلى «الإيهام بأنهم يشاركون مصر فى السيادة على السودان»، وفقاً لما ورد فى خطاب النقراشى.

وقد حرص على أن يضمن خطابه سوابق مجلس الأمن ذاته، الذى تدخل لإيجاد حل لقضية إيران، وقضية اليونان، وقضية سوريا ولبنان. وقد استند على توصية الجمعية العامة الصادرة فى هذا الشأن فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦، والتى تنص على أن

«تسحب بغير إبطاء القوات المرابطة فى أراضى الدول الأعضاء بغير رضائها الصادر عن حرية وفى صورة علنية تشمله معاهدات أو اتفاقات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية»

ليقرر أن معاهدة ١٩٣٦ لم تصدر عن إرادة الأمة الحرة؛ كما بين أن المعاهدة تتعارض مع اتفاقية قناة السويس المعقودة فى الآستانة، ومع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ثم ينتقل بعد ذلك النقراشى إلى مسألة السودان، فيعدد الروابط الطبيعية والتاريخية والثقافية التى تربط الشعبين المصرى والسودانى، ويتناول مساعى البريطانيين الدهوية لتشجيع الحركات الانفصالية، ويلوح بنفاد صبر الشعب المصرى، مما ينذر بأن الزمام قد يفلت من أيدي أولى الأمر.

وفى نفس اليوم ألقى السير الكسندر كادوجان مندوب المملكة المتحدة خطابه الأول رداً على عريضة مصر، وتتابع السجل بين النقراشى وبينه حتى يوم ١٣ أغسطس ١٩٤٧، وهو نفس اليوم الذى بدأ فيه مندوبو الدول المختلفة

يتقدمون بمقترحاتهم لحل النزاع المصرى - البريطانى، وتعاقت الاقتراحات التى تخللها تعقيب كل من النقراشى وكادوجان، أو أحدهما، مع التصويت على الاقتراحات المختلفة. ولم تكن حصيلة الموقف فى مجلس الأمن فى صالح مصر، ولقد ظهر بجلاء، كما كان متوقعا، أن مسألة السودان كانت أضعف نقطة فى الدفاع المصرى، حيث حرص الجانب البريطانى على أن يظهر بمظهر المدافع عن حقوق السودانيين ضد أطماع المصريين فى السودان؛ كما نجح فى إقناع رأى العام العالمى بأن المصريين يأبون على السودانيين ما يطالبون به لأنفسهم؛ وأظهر التصويت بصفة عامة أنه إذا كانت معظم الدول تؤيد مصر فى مطلبها بجلاء القوات البريطانية، فإنها أشارت بضرورة عزل مسألة السودان عن مسألة مصر. والواقع أن مواقف الدول الكبرى، ورغم الإطار الشرعى الذى دارت فيه المداولات، أملت فيها فى مجملها حسابات المصالح الاستعمارية العليا، أو بمعنى آخر القرصنة التى تمارسها الدول الكبرى ضد الدول المستضعفة فى العالم، وهو الواقع المرير الذى عبرت عنه صرخة النقراشى المدوية فى نهاية مداولات مجلس الأمن، والتى جاءت إيذانا باندثار الأمال المعقودة على الهيئة الدولية الكبرى: «أخرجوا من بلادنا أيها القرصنة!». فوجد أن فرنسا وقفت ضد مصر حرصا على مصالحها فى شمال أفريقيا، أما الولايات المتحدة الأمريكية فلقد وقفت موقفا مائعا، فهى من ناحية لم تكن على استعداد لإعلان العداوة لبريطانيا، فى الوقت الذى كانت تتمنى فيه جلاء قواتها عن هذه المنطقة الحيوية فى العالم؛ كما كانت تخشى إذا هى أيدت المصريين فى مطلبهم الخاص بأن يتولوا بأنفسهم الدفاع عن قناة السويس أن تشجع اتجاهها ليس فى مصلحتها بالنسبة لقناة بنما، التى كانت تسيطر عليها، وبذلك خذلت الحكومة المصرية التى كانت قد بذلت جهدا كبيرا لاسترضاء الإدارة الأمريكية، حتى أن مراسل «اللندن تايمز» يكتب فى هذه الجريدة بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٤٧:

«يصبو رئيس الوزراء المصرى إلى بناء جيش كبير، وإلى رفع كفاءته فى أسرع وقت ممكن إلى الحد الذى يمكنه من أن يتولى الدفاع عن قناة السويس بدلا من الانجليز، وهذا المطلب يفرض على الولايات المتحدة اتخاذ قرار هام بالنسبة لسياستها فى الشرق الأوسط.

والسياسة الأمريكية، كما يبدو من حالة اليونان، قد أصبحت أكثر اهتماما بالشرق الأوسط منذ انتهاء الحرب؛ ويجب على الإدارة الأمريكية أن تحدد أهدافها بالنسبة لهذه المنطقة، إذا كانت بريطانيا تعتبر حتى الآن المدافع الأساسي عن قناة السويس، فإنه لمن المشكوك فيه أن تنظر الولايات المتحدة بعين العطف إلى فكرة أن يتولى المصريون بأنفسهم الدفاع عن القناة؛ فإنه من المحتمل أن توافق الإدارة الأمريكية على مهمة تدريب الجيش المصري التي كان يتولاها من قبل الانجليز، ولكن دون أن يستتبع ذلك الموافقة على أن يقوم المصريون بمفردهم بالدفاع عن القناة، حيث إنه من المرجح أنها تؤثر ألا توجد بهذه الموافقة سابقة من السوابق تشجع قوات بنما المسلحة على الاعتقاد أنهم هم أيضا يمكنهم القيام بالدفاع عن قناة بنما بمفردهم».

أما الاتحاد السوفيتي فلقد أبدى استعدادا طيبا لتأييد القضية المصرية، إلا أن الوفد المصري، حرصا منه على إرضاء الأمريكيين، رفض أن يراهن على هذا الفرس ويرى البعض أنه فوت بذلك على نفسه وعلى مصر فرصة ذهبية، خاصة أنه كما اتضح قد عول على جواد جامع. غير أنه لا يجب أن يغيب عن ذهننا أن أخشى ما كان يخشاه الساسة المصريون في ذلك الوقت هو خطر الشيوعية الذي بدأ يتسلل إلى البلاد العربية، بل وأصبح محدقا مع عدوان روسيا على إيران، ومنذ بات واضحا أنها بدأت ترنو إلى منطقة البحر المتوسط، حيث طالب السوفييت في مؤتمر بوتسدام أن توضع منطقة طرابلس الليبية تحت وصايتهم.

ولا شك في أن البرقية التي أرسلها زعيم الوفد إلى رئيس مجلس الأمن، وإلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة في ليك سكسس بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٤٧ قبل عرض القضية المصرية، يعلن فيها أن النقراشي لا يمثل على أي وجه شعب وادي النيل، الذي يؤيد أغلييته الساحقة الوفد المصري، قد أضعفت من موقف النقراشي، كما سارت في اتجاه السياسة البريطانية، وشجعت الإنجليز على استثمار فكرة أن النقراشي لا يمثل حزب الأغلبية، متغاضين عن أنه - بصفته رئيسا للوزراء - لا يمثل حزبا بعينه. ولقد كان الانجليز كما نعلم بارعين في سياسة «فرق تسد»؛ حيث إنهم مثلما لعبوا على وتر حقوق الأقليات التي نصبوا أنفسهم حماة لها بموجب تصريح

١٩٢٢، فإنهم أيضا تشدقوا بمبدأ حق السودانين فى تقرير مصيرهم، وكذلك بالدفاع عن الديمقراطية فى مصر، حيث نجد بيفن يعلن فى مجلس العموم البريطانى فى يناير ١٩٤٧:

«إذا استطعنا أن نعالج الأمر مع حكومة أكمل تمثيلا ونجنب مفاوضاتنا تأثير السياسة الحزبية المصرية كان احتمال سيرها إلى نتيجة موفقة بروح قويمه يزداد أيما زيادة».

وفى هذا التصريح إشارة مستترة إلى سياسة الملك فاروق الذى كان يعارض بشدة، وبكل ما أوتى من وسائل، عودة الوفد إلى الحكم، وهو البيان الذى أثار احتجاج الحكومة المصرية، حيث نجد عبد الفتاح باشا عمرو، سفير مصر فى لندن، يقول لبيفن فى أول مقابلة له مع وزير الخارجية البريطانى بعد هذا البيان:

«... ان بيانك قد سسم الجو وقد زاد تشكك الناس فى حسن نوايا السياسة البريطانية؛ إذ رأوا فيه عودة إلى السياسة القديمة، سياسة التدخل...» (خطاب إلى النقراشى بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤٧).

وهو يحث الوزير البريطانى على الاعتذار إلى النقراشى علانية، فيعد الوزير فى أن يفكر فى وسيلة لسحب ما قاله بخصوص «حكومة الأقلية» فى مجلس العموم.

وفى النهاية أصدر مجلس الأمن فى ١٠ سبتمبر قراره بتأجيل نظر المشكلة إلى أجل غير مسمى، مع إدراجها فى جدول أعماله، وبذلك طويت هذه الصفحة المصرية من تاريخ مصر بلا نصر أو هزيمة، غير أن بقاء القضية فى جدول أعمال مجلس الأمن يمكن أن يعتبر نصرا فى حد ذاته، حيث إنه يعنى أن هناك خطأ ما من جانب الحكومة البريطانية.

وعاد النقراشى إلى مصر، وأرسل الملك عربة إلى المطار، أقلت رئيس الوزراء إلى القصر، فقابله الملك وأصدر إليه نطقا ملكيا بأن أحدا لم يخدم مصر كما خدمها هو، وفقا لرواية الدكتور حسين هيكل.

الفصل الحادى عشر

الأرصدة الاسترلينية وحكومة النقراشى

ولقد حاول كادوجان جاهدا أن يستصدر قرارا من مجلس الأمن، بشطب النزاع من جدول أعماله، والعودة إلى المفاوضات الثنائية، غير أنه من ناحية اصطدم بمعارضة الولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى كان البريطانيون أنفسهم يتحسبون لما قد يؤدى إليه مثل هذا القرار من اشتعال الموقف فى مصر. والواقع أيضا أنه كما يقول الدكتور محمد فهمى لهيطة:

«من يتتبع تاريخ المفاوضات المتعددة يرى كيف كان البريطانيون ينزلون شيئا فشيئا من غلوائهم من الشئون السياسية، بينما يتزايدون من سلطانهم فى الشئون المالية حتى سنة ١٩٤٧».

وظهر هذا التوجه بوضوح أكبر مع صعود يفرن إلى الحكم، وهو السياسى البريطانى الذى يعول على الاقتصاد كعامل أساسى فى أية مفاوضات؛ إلا أن تدخل بريطانيا فى شئون مصر الاقتصادية، ومحاولة الاستئثار بخيرات هذا البلد إنما كان مدعوما بالقوة العسكرية، ولقد اتخذت أشكالا عدة انتقينا منها ما يتصل بموضوعنا، وهو التسويق والمماطلة التى اتخذت شكل البلطجة فى سداد ما تراكم لدى بريطانيا من ديون لمصر من جراء الحرب، وهو ما نشير إليه بقضية الأرصدة الاسترلينية.

حينما نعرض لمشكلة الأرصدة الاسترلينية التى تورط البنك الأهلى فى تفاقمها، وتجاوز اختصاصاته وفقا للسياسات المنظمة لإصدار البنكنوت، يطيب

لنا أن نستعرض بإيجاز موقف الحكومة البريطانية إزاء أزمة الأرصدة، التي وصلت إلى حد التهديد بتجميدها، بينما يعبر السير فرانك ساندرسون عضو الوفد البريطاني في المؤتمر البرلماني الدولي بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٤٧: «إن بريطانيا لن تتأخر عن سداد مليم واحد لحاملي الأرصدة الاسترلينية من الأفراد»^(١)، كما سبق أن عبر اللورد كينز عن هذا المعنى بقوله: «إن دينا اقترضته انجلترا بالشرف سوف ترده إلى أصحابه بالشرف»؛ إلا أن هذا اللورد البالغ الشهرة في عالم الاقتصاد على مستوى العالم يفصح عن حكمته في طبائع الأمور فيقول: «إنه إذا كان عليك لبنك ما ألف جنيه فإنك تكون تحت رحمته، وأما إذا كان عليك لهذا البنك مليون جنيه فالبنك في هذه الحالة يكون تحت رحمتك». وهكذا فإننا نقتررب من المعنى الذي عبر عنه زعيم إحدى الدول النامية، حينما كان يهدد بالتوقف عن سداد الديون المستحقة على بلاده بقوله: «إن المدين أقوى من الدائن»، وقد فاتته أن المدين الضعيف يحتاج إلى عضلات وحسابات أخرى لفرض هذه القرصنة، بينما تدأب الدول الكبرى على هذه الهيمنة بعد تغليفها بثوب أنيق من دبلوماسية القوة والفسطة السياسية.

ونجد أن بريطانيا العظمى في ذلك الوقت استطاعت أن تصل إلى أغراضها، وأن تفرض شروطها، وأن تمارس سيطرتها على البنك الأهلي المصري، سواء بغفلة الحكومات المصرية المتتالية، أو بتواطؤ محافظ البنك الأهلي البريطاني الجنسية؛ فبعد أن خرجت مصر عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١، وافقت الحكومة المصرية على أن يتقل رصيدها الذهبي القانوني إلى بنك إنجلترا، كما صدر قرار من وزارة المالية يبيح للبنك الأهلي أن يتخذ من أذونات الخزنة البريطانية غطاء للبنكنوت المصري بدلا من الذهب، كما وافقت الوزارة على سعر صرف ثابت بين الجنيه المصري والاسترليني، هو ٥ و ٩٧ قرش، أي أن الجنيه المصري كان مقوما بما يزيد عن قيمة الجنيه الاسترليني بقرشين ونصف القرش (٥ و ٢ قرش). وقد ساعد هذا النظام جيوش الحلفاء على تمويل تكاليف الحرب مقابل الأذونات والسندات البريطانية،

(١) ساندرسون يعنى هنا بالنص على لفظ «الأفراد» أن للحكومة حساباً آخر يدخل فيه المساهمة في تكاليف الدفاع.

ونتج عن ذلك أن تراكم لمصر أرصدة لدى بريطانيا بلغت حوالى ٤٤٠ مليوناً من الجنيهات، تشمل غطاء ورق النقد المصدر، وهو يبلغ ١٤٤ مليوناً، ومعظمه سندات على الحكومة البريطانية؛ كما قدر مجموع ما فى ذمة البنوك بنحو ٢٥٠ مليوناً، أما الباقي وقدره ٤٦ مليوناً فهو ديون للأفراد لا يصح المساس بها، تمتلكه طبقة محدودة من الأثرياء والعملاء والمضاربين، وذلك مقابل ما قدمته مصر إلى جيوش الحلفاء من سلع وخدمات، كما دأبت بريطانيا، بموجب قانون مراقبة النقد أثناء الحرب، على الاستيلاء على العملات الحرة كالดอลลาร์ والفرنك السويسرى، وكانت الأرصدة الدولارية لدى مصر تبلغ عشرات الملايين سنوياً، وهى قيمة اتفاق وحدات الجيش الأمريكى المقيم فى مصر.

ونظراً لثبات سعر التعادل بين الجنيه المصرى والاسترليني عند مستوى ٩٧,٥ قرش فقد خسرت مصر كثيراً، نظراً لتراجع القيمة الحقيقية للجنيه الاسترليني بسبب نفقات الحرب وتخريب الاقتصاد البريطانى، كما تضاعفت الأرصدة الاسترلينية المستحقة لمصر؛ نتيجة للخدمات والإمدادات التى كانت تقدمها مصر، وكذلك الإيداعات التى كان يودعها التجار من أثرياء الحرب فى البنوك البريطانية كمحصلة لنشاطهم فى التعامل مع متطلبات الحرب، والخدمات التى يقدمونها لجيوش الحلفاء، وكذلك فإن كثيراً من المصريين قد اضطروا لاستثمار أموالهم فى سندات الحكومة البريطانية بعد أن ضاقت بهم سبل الاستثمار فى مصر؛ بسبب ظروف الحرب.

وواقع الأمر أن جيوش الحلفاء قد استنفدت المخزون المصرى من كافة السلع والأغذية أثناء الحرب بأسعار ما قبل الحرب، الأمر الذى اضطرت معه مصر إلى استعاضة هذا المخزون بأسعار مضاعفة فيما بعد، مما أدى إلى خسائر فادحة للاقتصاد المصرى؛ كما خسرت مصر رؤوس أموال طائلة فى غياب سياسة للتجديد والإحلال للسلع الرأسمالية ووسائل النقل والسكك الحديدية، بعد أن استهلكت أثناء الحرب وبسببها مقابل أسعار وتعريفات بالغة الانخفاض، مساهمة منها فى المجهود الحربى لصالح الحلفاء؛ كما انتقلت إلى مصر كل مظاهر الضعف والشيخوخة التى حلت بالاقتصاد البريطانى، نتيجة لربط مقوماتها وأسعار عملتها ببريطانيا.

وكدأب المدين سبيع السمعة فقد تلاعبت بريطانيا باقتصاديات الدول التى تدور فى فلكها بشتى الأساليب؛ فهى تهرب من التصدير إلى الدول الدائنة لها خوفاً من أن يسفر التعامل عن إجراء الخصم من الأرصدة المدينة لديها، فهى تحيل هذه الطلبات إلى الدول الأخرى من كتلة الاسترليني والتى تدور فى فلكها، ثم تضع يدها على العملات الحرة الناجمة عن هذا التعامل. وكان عدد الدول ذات العملات الحرة فى ذلك الوقت خمسا، هى الولايات المتحدة وكندا وسويسرا والبرتغال والسويد، كما عمدت انجلترا أيضا إلى عدم تمكين دول منطقة الامتريلىنى من استيراد متطلباتها من دول العملات الحرة، إلا بالقدر المحدود الذى تفرج عنه من العملات لصالح هذا التعامل، مما كان يضطر هذه الدول إلى الاستيراد من الأسواق البريطانية بأسعار أعلى من مثيلاتها؛ وبذلك صار وضع بريطانيا بالنسبة لدول منطقة الاسترليني هو وضع المحتكر، ويعد أن كان الميزان التجارى لمصر قبل الحرب يسفر عن فائض فقد انقلب الوضع إلى عجز مستمر فى ميزانها التجارى، مما كان يضطرها إلى استجداء حقوقها لدى الحكومة البريطانية لتحرير جزء من ديونها المتراكمة فى بنوك انجلترا، وهى سياسة كانت تعكس ضعف وغفلة الحكومات المصرية المتتالية، وتواطؤ البنك الأهلى الذى تجاوز اختصاصاته كل التجاوز لصالح المحتلين.

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية أبرمت مصر ضمن خمس وثلاثين دولة اتفاقية بریتون - وودز فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥، كما انضمت لمؤتمر النقد الدولى، وأصبحت بذلك تشترك فعليا فى إدارة صندوق النقد الدولى، ومن ضمن اختصاصات هذا الصندوق تحديد قيم التعادل لأسعار عملات الدول الأعضاء، وهى الاتفاقية التى كانت تمهد لانهاء قيود المنطقة الامتريلىنية، كما نصت الاتفاقية كذلك على تحديد تاريخ ١٥ يوليو ١٩٤٧ لتصبح كل دولة حرة فى مجال التصدير والاستيراد خارج نطاق الكتلة الامتريلىنية.

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة، والتى كانت تتطلع فى ذلك الوقت إلى وراثة الامبراطورية البريطانية والحلول محلها فى منطقة الشرق الأوسط، قد عمدت إلى تقديم عرض للمندوبين المصريين فى مؤتمر النقد بریتون - وودز فى أن تحل محل بريطانيا، وأن تدفع لمصر الدين البريطانى فى صورة دولارات وآلات

وسلع رأسمالية، مع تخفيض نسبي قليل مقابل خروج مصر من ارتباطها بالمنطقة الاسترلينية، ثم الارتباط بالدولار الأمريكى. وقد عرض الأمر على الحكومة المصرية، إلا أن الحكومة البريطانية قد اعترضت على هذه المحاولة بدعوى أن ديون مصر لا تستحق إلا عند الأجل المنصوص عليه، أى وفقا للقانون الدولى الذى ينص على الوفاء عند الحلول.

وهكذا انتقلت مشاكل الأرصدة الاسترلينية إلى وزارة النقراشى الثانية (٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨)، وفوجئ الرجل بمطالب بريطانيا بالتنازل عن بعض أرصدها المدينة، بدعوى المساهمة فى تكاليف الدفاع عن مصر، وهو الأمر الذى استطاعت حكومة النقراشى الوقوف دونه بكل صلابه، رغم مساندة الولايات المتحدة للمطالب البريطانية بدعوى أن من بين هذه الأرصدة ما لا يتسم بطابع الديون التجارية العادية، وقد وافقت الولايات المتحدة بريطانيا فى تمسكها بوجه الشبه بين الأرصدة الاسترلينية المستحقة والديون التى كانت مستحقة لصالحها هى وفقا لمشروع الإعارة والتأجير، والتى تنازلت عنها الولايات المتحدة باعتبارها مساهمة فى تمويل الحرب.

وواقع الأمر أن مثل هذا الشبه المزعوم بين الأرصدة الاسترلينية من جانب، والدين المستحق للولايات المتحدة قبل بريطانيا وفقا لمشروع الإعارة والتأجير، من جانب آخر بعيد كل البعد عن واقع الحال، وأن الجزء الأغلب من الأرصدة الاسترلينية مستحق لأفراد ومودعين لدى البنوك البريطانية، والحكومة المصرية لا تملك التنازل عن أموال ليست لها، كما أن تمسك بريطانيا العظمى من التهرب من التزاماتها يسهى - ولا شك - إلى سمعتها المالية وسمعة بنوكها التقليدية فى العالم. وقد يجوز أن تتنازل دولة بالغة الثراء كالولايات المتحدة عن ديونها لصالح بريطانيا، أما أن تتنازل دولة فقيرة كمصر لصالح بريطانيا العظمى، فهى من الأمور الشديدة التناقض، وهو من قبيل إفقار شعب لحساب شعب آخر بدون وجه حق.

وهنا نجد حكومة النقراشى تؤكد إصرارها على عدم قبول أى تخفيض لهذه الأرصدة، وتؤكد أنه ليس هنالك أية قوة تحول دون مواقفها المعلنة، رغم تهديد

بريطانيا بتجميد الأرصدة، وموقف الولايات المتحدة المتعاطف مع الحكومة البريطانية.

ولقد استندت الوزارة المصرية على أن الديون الناجمة عن مشروع الإعارة والتأجير قد قدمت لبريطانيا، بمحض ارادة الدائن، وهى الحكومة الأمريكية، وكان تنازلها عنها كذلك بمحض ارادتها، بينما نشأت الأرصدة الاسترلينية فى كثير من الحالات نتيجة عمليات تجارية للأفراد، وكذلك نتيجة لإيداعات من قبيل الاستثمار، كما نشأت كذلك بسبب القيود التى التزمت بها مصر بصفتها عضواً فى كتلة الدول الاسترلينية بشكل إجبارى ذاتى، ويسبب قوانين النقد، وليس طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ التى لا يوجد بها أية بنود تلزم مصر بتقديم مساعدات مالية لبريطانيا فى حالة الحرب.

ونجد أن حكومة النقراشى قد ابتدعت وظيفة وكالة وزارة ما بعد الحرب تتبع وزارة المالية، إلا أن رئيس الوزراء ارتأى اتباع هذه الوكالة لمجلس الوزراء، وأسندها إلى شخصية بالغة الأهمية، هو محمود بك الدرويش، ونجد ضمن أوراق النقراشى مسودات لرسائل متبادلة مع محمود الدرويش رأينا أن ننقل خطاباً من بينها يعبر عن العناية التى أولاها لهذا الموضوع، ومتابعته له؛ وهذا الخطاب مؤرخ بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٤٧

عزيزى محمود بك الدرويش:

لقد فكرت فى الموضوعين اللذين أردت منى أن أبلغك ما يستقر عليه رأى بشأنهما، وهما: (١) تأميم البنك الأهلى (٢) الأرصدة الاسترلينية.

أما فيما يتعلق بتأميم البنك الأهلى فإنك يمكنك أن تعتبر أن الحكومة المصرية ماضية فى تأميم البنك الأهلى، ولذلك عند المفاوضة فى أمر الأرصدة الاسترلينية تتحدث على اعتبار أن الحكومة المصرية ستعمل على تأميم هذا البنك، أما فيما يتعلق بالأرصدة فإننى أخشى أن الحكومة البريطانية ستصر على تخفيضها، وهى فى هذا الموقف مؤيدة بأمريكا أيضاً؛ إذ علمت أن السفير الأمريكى قال إن مستر واطسون وكيل المالية الأمريكية صرح بأنه

يجب على الدائنين أن يخففوا عن انجلترا، وقد أردت ذكر هذا حتى تدخل في حسابك أن انجلترا ستتمسك بالتخفيض، فيجب ألا يبدو منك تساهل ما قبل أن تعرف مدى تشدها.

أما فيما يتعلق بشرط الذهب، فإنك متفق معي على ضرورة التمسك به فيما يتعلق بغطاء البنكنوت، وكذلك اتفقنا على أنه ليس من المستساغ أن تتمسك بشرط الذهب للأرصدة المملوكة للأفراد.

بقيت مسألة شرط الذهب للأرصدة الموجودة في الودائع، والتي تقدر بنحو ٢١٠ ملايين جنيه، وقد رأينا في جلستنا التي عقدناها قبل سفرك مباشرة أنه ينبغي لنا أن نحصل على:

(١) غطاء للبنكنوت

(٢) وقسط سنوي يقدر بمبلغ خمسة وعشرين مليون جنيه

(٣) ومخلفات الجيش البريطاني

(٤) والأسلحة التي سلمت للجيش المصري أو تسلم إليه

(٥) ومصرفات الجيش البريطاني في مصر

(٦) وأسهم قناة السويس

(٧) وتسوية الدين المصري القديم

(٨) وسكة حديد فلسطين

فإذا حصلت من الانجليز على المسائل المتقدمة أمكن التساهل في شرط الذهب بالنسبة للودائع. ويمكنني أيضا أن أقول إذا كان الاتفاق لا يمكن أن يتم إلا بتخفيض القسط السنوي إلى ثمانية عشر مليون جنيه أمكن لك التساهل إلى هذا المدى، إلا أنني أعود وأقول إنني أخشى أن يحصلوا على هذا التساهل، ثم يعودون إلى التمسك بتخفيض الأرصدة، وهذا ما اتفقنا على أنه لا يمكن الاستمرار في المفاوضات على أساس التخفيض مطلقا.

هذا وإننى أضيف إلى ما تقدم أنه فى حالة الاستعداد للاتفاق يمكنك قبول تخفيض الفائدة إلى نصف فى المائة.

وفى الختام أدعو لك بالتوفيق

المخلص

امضاء محمود فهمى النقراشى

رئيس

مجلس الوزراء

١٩٤٧ / ٥ / ٢٩

وأود هنا أن أشير إلى الفقرة التى يقرر فيها النقراشى عدم الاستمرار فى المفاوضة على أساس التخفيض مطلقاً، وكان لموقفه الحازم أثره فى أن التزمت بريطانيا بالوفاء بالأرصدة كاملة، ويمكن الرجوع فى هذا الشأن إلى اتفاق الأرصدة الاسترلينية المؤقتة فى ٣٠ / ٦ / ١٩٤٧، والموقعة فى لندن عن الحكومة الملكية المصرية، ويمثلها عبد الفتاح عمرو، سفير مصر فى لندن، ومستردلتون عن حكومة المملكة المتحدة.

وقد أعلن الدكتور دلتون فى مجلس النواب البريطانى التصريح الخطير التالى:

«لقد رجوت مندوبى مصر أن يتقدموا بمقترحات بشأن التنازل عن كل أو جزء من دين الحرب الناشئ عن مجهودنا الحربى للدفاع عن مصر، ولكن الحكومة المصرية لم تجد نفسها قادرة حتى الآن على الاستجابة لهذا الرجاء».

وهكذا دفعت الأحداث النقراشى ضد رغبته إلى الصفوف الأمامية، حيث اضطر أن يجابه ويعالج قضايا شتى، ويتعامل بحسابات أخرى مع الخصم الذى كان بالأمس يتآمر ضده، وهو مع ذلك يكن له نفس البغض، إلا أنه على ما يبدو نجح - فى هذه المرحلة - بمظهره الدمث، أو ما يطلق عليه البعض «الدبلوماسى»، فى أن يخدع بعض الساسة البريطانيين؛ إذ يقول اللورد ستانسجيت فى أحد تقاريره التى بعث بها إلى لندن:

«إن النقراشى باشا رجل جتلمان، متزن، يرتاح الانسان إليه كثيرا على غير ما أشيع وما رفع إلينا عنه من معلومات. ويظهر أن تاريخه الماضى غير تاريخه فى الوقت الحاضر على خط مستقيم» (٥ / ٥ / ١٩٤٦). (وفق مذكرة أعدها البكباشى محمد وصفى بتاريخ ١٨ - ٨ - ١٩٤٦، وقد كان قائد الحرس فى قصر أنطونىادس، مقر اللورد ستانسجيت، وكان مكلفا كذلك من قبل وزارة الداخلية فى وزارة صدقي، بمراقبة ونقل ما يدور فيه من أحداث وأحداث..)

ولا شك أنها كانت فترة قاسية فى مشواره السياسى تعرض فيها لحملة من النقد والهجوم؛ وقد ضاعف من هذا الهجوم إثارة للصبمت الذى أطلق العنان للتفسيرات المغرضة؛ وإننا نرى فى الصورة التى نشرت فى «آخر ساعة» فى أكتوبر ١٩٤٧، ويبدو فيها النقراشى متجهما، شارد الذهن، وكذلك فى التعليق المصاحب لهذه الصورة أبلغ تعبير عما قد يجيش فى صدر رجل أثقلت كاهله الهموم العظام، يقول التعليق الطريف:

«بينما كان بعض مصوري الصحف يلتقطون صورا فى حفلة الشاى التى أقامها دولة النقراشى باشا مساء الاثنين فى منزله لأعضاء هيئة المفاوضة قال دولة صدقي باشا للنقراشى باشا: اضحك يا باشا، وسكت النقراشى باشا، وبعد دقيقة جاء مصور آخر فقال صدقي باشا ضاحكا: اضحك يا باشا، والتفت إليه النقراشى باشا باسماء وقال: هو أنت شايفنى باعيط يا باشا؟»

ويؤيد ذلك الانطباع مقال لـ «جان لوجول» (Jean Lugol) فى جريدة «لا بورص اجيسين» (La Bourse égyptienne) بتاريخ ٦ يناير ١٩٤٧، أى فى نفس الفترة تقريبا، حيث يقول الكاتب إن النقراشى لم يتغير منذ المرة الأولى التى التقاه فيها، غير أن شيئا ما فى نظره، فى ملامح وجهه، وباختصار فى شخصه كله ينم عن قدر مضاعف من الجدية.

الفصل الثانى عشر النقراشى والقضية الفلسطينية

عاد النقراشى إلى أرض الوطن فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٧، وأعلن أنه لا يعتبر نفسه مقيدا بمطالب معاهدة ١٩٣٦، بل إنه فى تحد سافر لما نصت عليه المعاهدة بوجوب أن تتولى بريطانيا دون غيرها من البلدان الأخرى تدريب وتسليح الجيش المصرى، صرح بأنه سوف يعمل على تقوية الجيش المصرى وتنويع مصادر تسليحه، والاستعانة بالخبراء والمستشارين اللازمين لذلك، كما أعلن أنه سيوجه جل اهتمامه إلى المشاكل الداخلية، خاصة أن مرض الكوليرا كان قد استفحل فى هذه الفترة. كما أضرب ضباط البوليس، درع الدولة الواقى، فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٧، وهو ما سوف نتناوله فى حينه. وفى الواقع لم تكن هناك فسحة من الوقت يلتقط فيها النقراشى أنفاسه، بل قذفت به الأقدار فى أتون جديد اسمه فلسطين، حيث صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧.

ولقد نشأت هذه القضية، أو ما تعارفنا على أن نطلق عليه مسمى «القضية الفلسطينية» منذ صدور وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧، إلا أن العرب بل الفلسطينيين أنفسهم لم يتنبهوا فى بادئ الأمر لخطورة ما كان يدبر لشعب فلسطين فى الخفاء. غير أننا لا نتحدث هنا سوى عن «القضية الفلسطينية فى مصر»، حيث صاغت عدة عناصر خصوصية ومعالَم تلك القضية فى مصر، أبرزها: الساسة المصريون، والقصر، والانجليز، والقوى الأيديولوجية (وفى مقدمتها جمعية الشبان المسلمين التى أنشئت فروع لها فى يافا والقدس وحيفا، وجماعة الإخوان المسلمين) التى تزامن ظهورها

مع المد الإسلامي، سواء تفاعلت مع هذه العناصر أو لعبت دورها منفردة في أدوار القضية الفلسطينية المختلفة.

ف نجد أن الإضراب الكبير الذي حدث في فلسطين في أبريل ١٩٣٦، واستمر ستة أشهر وكان بداية لثورة ٣٦ / ١٩٣٩ لم يكن محور اهتمام الغالبية العظمى للسياسة المصريين، وذلك إذا استثنينا قلة من الساسة أمثال محمد محمود ومحمد علي علوبة ومحمد حسين هيكل وعبد الرحمن عزام، ينتمي أغلبهم لحزب الأحرار الدستوريين، وإن كان قد حظى بعطف مصر الشعبية متمثلة في الجمعيات الإسلامية - مثل الشبان المسلمين والإخوان المسلمين - ورجال الدين وطلبة الجامعات والاتحادات النسائية. غير أن الصحف المصرية وقفت موقفا سلبيا من أحداث فلسطين. ويعزو الدكتور عادل غنيم هذا الموقف إلى عدة عوامل لعل أهمها:

تجنب إغضاب الانجليز في الظروف الدقيقة التي كانت تمر بها مصر في ذلك الوقت، والمفاوضات جارية بين الجانب المصري والجانب البريطاني،
أو لارتباطها مع شركة الاعلانات اليهودية لنشر إعلاناتها، أو خشيتها من منع دخول فلسطين.

إلا أن «الأهرام» دأبت على نشر برنامج الإذاعة الخارجية لفلسطين. ولكي يتبين لنا بجلاء المناخ العام في ذلك الوقت، وموقف مصر من اليهود، ينبغي أن نذكر أنه كانت من الأمور المعتادة أن تنشر الصحف اليومية في تلك الفترة

«أخبارا عن حفلة تقيمها جمعية مدارس الطائفة الاسرائيلية بالاسكندرية تحت رعاية الأمير عمر طوسون مثلا. أو خبرا عن اجتماع الجمعية العمومية لنادى الاتحاد للاسرائيليين القرائين في العباسية...»

أما على الصعيد الرسمي فلم يصدر خلال المرحلة الأولى للثورة التي استمرت ستة أشهر أى تصريح لسياسي مسئول، ولقد كان تصريح النحاس في مجلس الشيوخ أول بيان رسمي مصري، يعرب عن تأييده لعرب فلسطين ويتعهد بالعمل على نصرة قضيتهم.. ويبدو أن بريطانيا حرصت على إقصاء مصر عن القضية الفلسطينية، خاصة بعد أن تولى الوفد الحكم، وبعد ما لمست من اهتمام زعيمها بمشكلة فلسطين، فلقد

خشيت أن ينعكس موقف الوفد - وهو الحزب ذو الثقل الجماهيرى الكبير - على الرأى العام المصرى.

ولقد أقلق هذا الحديث الذى طرح على الساحة عن دولة يهودية عددا من المصريين، حيث رأوا فيه تهديدا لكيان مصر؛ ومن هنا نشأت فكرة تأسيس اللجنة العربية المصرية للدفاع عن فلسطين، وفق ما ورد فى إحدى حلقات «الأهرام ديوان الحياة العصرية» للدكتور يونان ليب رزق. وقد تألفت هذه اللجنة برئاسة محمد على علوبة باشا، بعد صدور إقرار وزارة المستعمرات البريطانية فى ٥ يناير ١٩٣٨ لفكرة تقسيم فلسطين إلى مناطق ثلاث: منطقة عربية، وأخرى يهودية، ومنطقة ثالثة توضع تحت الانتداب البريطانى.. ولقد اقترن هذا الحرص على أمن وسلامة الوطن بأطماع الملك الشاب فى الخلافة، وهو الطموح الذى حرص على ماهر على تعزيزه؛ ففى أوائل حكم الملك فاروق، وتمشيا مع التوجهات العربية والاسلامية للملك الشاب، شجع القصر الدعوة لعقد المؤتمر الاسلامى العربى لنصرة فلسطين فى أكتوبر ١٩٣٨، وهى الدعوة التى أطلقت شرارتها الأولى اللجنة العربية المصرية للدفاع عن فلسطين.

وعلى الرغم من هذه التوجهات العربية التى نبعت من ناحية من تعاطف لفيف من المصريين مع محنة إخوانهم فى فلسطين، ومن ناحية أخرى من استشعارهم خطورة التواجد الصهيونى فى دولة من دول الجوار العربى على أمن مصر، إلا أن مصر ظلت بوجه عام، بمنأى عن المد القومى العربى الذى كان قد نشأ فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر فى بلاد الشام؛ وذلك نتيجة لخصوصية وضع مصر الداخلى، حيث تقول الدكتورة عايذة سويلم فى دراستها الممتعة عن قضية فلسطين فى مصر:

«إن فلسطين تعتبر أهم نقاط التحول الرئيسية فى مسار الفكرة العربية فى مصر، كما أنها كانت فى ذات الوقت سببا فى التراجع عن تلك الفكرة».

فلقد كان يتجاذبها تياران: تيار الفكرة الاسلامية، وتيار الوطنية المصرية. وينبغى هنا أن نؤكد على ضرورة الفصل بين تيار القومية العربية والتيار الإسلامى؛ حيث

إن التوجه الإسلامى فى مصر كان سابقا على التوجه العربى ، وقد تزامن مع فكرة الجامعة الإسلامية، التى طرحها جمال الدين الأفغانى، والتى كانت تدعو إلى توحيد الأقطار الإسلامية تحت لواء الدولة العثمانية، حتى يتسنى التصدى للغرب، وهى الدعوة التى تبنّاها فى مصر مصطفى كامل فى مطلع القرن العشرين؛ ثم أصبح التوجه الإسلامى سمة من سمات عهد الملك فؤاد الذى كان يحلم بالخلافة الإسلامية بعد الغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤. ولقد أتاحت معاهدة ١٩٣٦ لمصر فرصة التواصل مع الأقطار العربية الشقيقة كنتيجة غير مباشرة لهامش الحرية الجديد، الذى أصبحت مصر تتمتع به بموجب هذا التحالف.. إلا أن التوجه العربى الفعلى قد تزامن مع نكبة فلسطين، حيث تبنى القصر الدعوة إلى عقد المؤتمر البرلمانى العربى الإسلامى لنصرة قضية فلسطين فى القاهرة فى أكتوبر ١٩٣٨، على نحو ما أسلفنا.. وقد لعب على ماهر، الذى ضمت وزارته الثانية ثلاثة من المدافعين عن العروبة والإسلام هم عبد الرحمن عزام، وصالح حرب، ومحمد على علوبة، دوره فى تعزيز هذا التوجه. وقد حرصت مصر على أن تمثل فى مؤتمر فلسطين بلندن (سبتمبر ١٩٤٦)؛ كما نبه ممثلها الدكتور عبد الرزاق السنهورى إلى خطورة الكيان الصهيونى على الدول العربية المجاورة.

أما التيار الوطنى المصرى فلقد كان يدعو إلى أن تكرس مصر جل اهتمامها لحل القضية المصرية، وأن تيمم وجهها شطر وادى النيل. ونعتقد أن النقراشى يمكن أن يحسب على هذا التيار، حيث نجده يوضح فى مؤتمر عالية فى أكتوبر ١٩٤٧، أمام الوفود العربية المجتمعة، أسباب امتناع مصر عن خوض حرب نظامية فى فلسطين؛ فيقرر أن «مصر فى نزاع مع الحكومة البريطانية أولا، وهى لذلك لا يمكنها أن تشتبك فى أية حرب».

كما تصفه إحدى الوثائق البريطانية بأنه شخص متعقل، إلا فيما يخص بعض المواضيع (لا بد أن المتحدث، وهو كلاتون Clutton، يومئ إلى المسألة المصرية)، وهذه المواضيع لا تشتمل على مسألة فلسطين. والواقع أنه قد تصاعدت شكوى البريطانيين فى هذه الفترة من موقف النقراشى فى المفاوضات الجارية، وهو الموقف الذى عدوه من قبل التعنت وضيق أفق؛ فهذه العبارة إنما هى تعليق لكلاتون على برقية

من بيلي Bailey بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٤٨ يعرب فيها عن الدهشة التى أثارها لديه إحصاء النقراشى عن إلقاء اللوم على البريطانيين، بشأن ما أسماه «المجازفة المصرية فى فلسطين»، جريا على دأب النقراشى فى إثارة القلاقل فى وجه البريطانيين فى الآونة الأخيرة.

ومن الشواهد الأخرى على موقف النقراشى من القضية الفلسطينية رده على عبد الرحمن عزام - الأمين العام لجامعة الدول العربية - الذى أرسل له خطابا يطالبه فيه ببعض المعدات التى تلزم لإعانة متطوعى فلسطين من مخلفات الجيوش الأمريكية؛ فأجل رئيس الوزراء البت فى هذا الأمر حتى تستكمل وزارة الدفاع المصرية حاجتها أولا من هذه المعدات، كما نجد أن الدكتور محمود فوزى - وزير مصر المفوض لدى الأمم المتحدة - يقول فى رسالته للنقراشى المؤرخة بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٤٧: «وأكثر ما يشغل بالى قضيتا اليونان وفلسطين: الأولى من حيث أسلوبنا فى تناولها، والثانية من حيث تأثيرها على قضيتنا والجملة عن بلادنا». ودلالة هذه الكلمات غنية عن التعليق، سواء كانت نابعة عن قناعة الوزير المفوض الشخصية أو عن معرفته بأولويات رئيس الوزراء؛ فترتيب القضية الفلسطينية فى أجنده اهتمامات النقراشى وأعماله لا تأتى فى المقام الأول؛ حيث ظلت القضية الوطنية حتى اليوم الذى لفظ فيه أنفاسه هى شغله الشاغل الذى سيطر بشكل كبير على تفكيره.

ولكى تكتمل الصورة التى نود أن نقلها لهذه الشخصية بمختلف جوانبها، التى قد تبدو أحيانا متنافرة وبها الكثير من التضارب، يجب أن نضيف أن النقراشى لم يكن مع ذلك ليتصل أبدا عن الالتزامات التى تفرضها عليه هويته العربية؛ فقد كان النقراشى يشارك فى اجتماعات اللجنة التحضيرية لعقد ميثاق جامعة الدول العربية بصفته وزيرا للخارجية فى وزارة أحمد ماهر. وبعد اغتيال أحمد ماهر، وفى أول اجتماع للجنة السياسية الفرعية برئاسة النقراشى، ثارت مناقشة طويلة حول اشتراك موسى العلمى ممثل فلسطين التى اعترض عليها وزير خارجية لبنان باعتبار أن فلسطين ليست دولة مستقلة؛ ولكن كان للجنة رأى آخر قوامه استثناء فلسطين من الأساس القانونى للكيان العربى الوليد، حيث إن لهذا البلد وضع خاص، نظرا لتعاطف الشعوب العربية مع محنة أهل فلسطين. وكان من الطبيعى أن يزج هذا القرار بريطانيا التى كانت ترقب

بحذر شديد سعى البلاد العربية للوحدة، ورأت بريطانيا أن يكتفى بالسماح لموسى العلمى بالاشتراك كمراقب، وليس بصفته عضواً أساسياً، وأرسلت وزارة الخارجية تعليمات بذلك للورد كيلرن لإبلاغ النقراشى وسائر ممثلى العرب قبل اجتماع اللجنة التحضيرية فى ١٧ مارس؛ وكان رد النقراشى أن يترك الأمر لعقلية الدكتور عبد الحميد بدوى فى الوصول إلى صيغة مقبولة فى هذا الشأن». وكذلك احتجت وزارة الخارجية البريطانية ممثلة فى السكرتير الشرقى للسفارة سمارت على اشتراك الدول العربية غير المستقلة فى اجتماعات مجلس الجامعة، خوفاً من أن يغضب هذا الأمر فرنسا التى تحتل دول المغرب العربى، كما أن بريطانيا تحتل برقة وطرابلس فى ليبيا؛ ولكن النقراشى لم يستجب للتحذيرات البريطانية، متعللاً بأن لمصر مصالح مع جارتها ليبيا.

ونستشهد كذلك بموقفه من أحداث سوريا ولبنان فى مايو ١٩٤٥ التى تمثل أول أزمة حادة تواجه الجامعة العربية الوليدة، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ إذ قررت الحكومة السورية عدم تدريس أية لغة أجنبية فى المدارس الابتدائية، واعتبرت فرنسا أنها المقصودة بهذا القرار، وجاء الرد بالزام سوريا بتوقيع معاهدة مع فرنسا، وحققا فى الاحتفاظ بقواعد عسكرية فى سوريا، وتم إنزال قوات سنغالية فى ميناء بيروت، واندلعت المظاهرات الصاخبة فى سوريا ولبنان توقعا بتقدم هذه القوات إلى دمشق، إلا أن فرنسا تدخلت بعنف لقمع هذه المظاهرات، وألقت قنابلها على دمشق يوم ٢٩ مايو ١٩٤٥. وكان من أثر ذلك أن عقدت الجامعة العربية اجتماعاً أيدت فيه سوريا ولبنان.

وطلب بنكنى تاك - الوزير الأمريكى المفوض - مقابلة رئيس وزراء مصر، ليستطلع موقف مصر، ثم بعث إلى واشنطن برقية يقول فيها:

«ذكر رئيس الوزراء [النقراشى] أنه بالنسبة لمصر ورد فعلها إزاء المشرق فإن مصر قطعت على نفسها عهداً خلال الاجتماع الأخير لجامعة الدول العربية بأنها مستعدة، بإخلاص، لتنفيذ الالتزامات التى تم الاتفاق عليها فى الاجتماع».

وقال إن فرنسا تخلق الاضطرابات لنفسها في منطقة الشرق الأدنى بأسرها، وقد تضطر الحكومة المصرية في النهاية، لاتخاذ اجراءات تستهدف المقاطعة الاقتصادية والثقافية لفرنسا... حتى قطع العلاقات الدبلوماسية.» (نقلا عن كتاب سنة من عمر مصر).

فهو لا يكتفى بالشجب، وإنما يلجأ للتهديد الصريح، ويبدو أن مصر المحتلة، كانت تملك إرادة حرة من خلال زمرة من الوطنيين الأماناء على مصالحها العليا.

كما أن الأولوية المطلقة التي يعطيها للقضية الوطنية لا تعنى أنه لا يابه للخطر الذي بات يمثله الكيان الصهيوني لأهل فلسطين، وليس من زاوية أمن مصر فحسب، حيث نجده يقول في معرض حديثه مع شخصيات أمريكية رفيعة المستوى في ١٠ أبريل ١٩٤٧، وردا على ما أثاره الأمريكيون من إمكان الولايات المتحدة القيام بالمساعدة على تهجير عرب فلسطين بعد إقامة نظام رى على ضفاف دجلة والفرات يحول مساحات كبيرة إلى أراضي صالحة للاستغلال:

لا تستهين [كلمة غير واضحة] أمريكا هذا الأمر فهي ستكون بمثابة حرب صليبية جديدة، وإذا نجحت فيها فستحمل غضب العرب نتيجة هذا الاضطهاد الذي يفوق في أثره ونتائجه ما يشعر به اليهود من ألم الاضطهاد القديم الذي يزعمون أنه أصابهم.

ولقد أثار قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ استنكارا رسميا وشعبيا في البلاد. وأذاعت الحكومات العربية بيانا باستنكار التقسيم في ١٧ ديسمبر من نفس العام. ولكن - وفق ما ذهبت إليه الغالبية العظمى من المؤرخين - لم تبلور لدى الحكومة المصرية وقتئذ نية للدخول في حرب ضد الصهيونية؛ بيد أن الدكتور عادل غنيم يرى أن قرار دخول مصر الحرب كان مقدرا منذ البداية، وإن تأخر الاعلان الرسمي لهذا القرار؛ ويستند أستاذنا الجليل على عدة براهين من واقع الوثائق البريطانية، بل والأمريكية، نذكر من بينها الملاحظتين اللتين خرج بهما السفير الأمريكي بعد مقابلته للملك فاروق في الثاني من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٧، واللتين حرص على تدوينهما في رسالة لوزير الخارجية الأمريكي:

الأولى: أنه ليس هناك شك في أن مصر قررت بشكل واضح القيام بمشاركة كاملة في المواجهة العسكرية ضد اليهود في فلسطين.

الثانية: أنه من المحتمل أن يقوم الملك - من خلال عزازم باشا والجامعة العربية - بدور قيادي في التنسيق لتنظيم المقاومة العربية. (نقلا عن الدكتور عادل غنيم)

وإن كان قرار الملك فاروق قرارا منفردا لم يشرك فيه حكومته، فلقد وجد ملك مصر في أزمة فلسطين فرصة سانحة لتأكيد زعامته للبلاد العربية؛ فهو كان قد دعا ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها في انشاص دون علم الوزارة التي كان يرأسها وقتئذ اسماعيل صدقي، ودون مشاركة وزير الخارجية المصري لطفى السيد، ودام هذا الاجتماع يومين في ٢٨، ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ أسفر عن قرارات مصيرية، منها ضرورة إنشاء كيان يللور القومية العربية.

إلا أنه على الصعيد الرسمي المعلن فقد اقتضت الحكومة المصرية فور صدور قرار التقسيم، وتحسبا للقلقل المتوقعة بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين يوم ١٥ مايو ١٩٤٨، على إنشاء قيادة عسكرية في العريش الحقت بها كتيبة من المشاة معززة بمدافع الهاون، الهدف منها الجبلولة دون وصول الاضطرابات من فلسطين إلى حدود القطر المصري؛ أى أن الحكومة كان يحدها في البداية اعتبارات المصلحة المصرية البحتة. ولكن على عكس الرأى السائد بأن حرب فلسطين لم تسبقها استعدادات كافية وجادة، وأن القضية الفلسطينية لم تحظ بالاهتمام والعناية الواجبة من الدوائر السياسية المصرية، يذهب الدكتور عادل غنيم إلى أن الفترة التي تقع ما قبل قرار التقسيم مباشرة وبين دخول الجيوش العربية أرض فلسطين قد شهدت نشاطا دبلوماسيا متميزا، حيث يقول في مقدمة كتابه «الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين» ١٩٤٧ - ١٩٤٨:

«ولا أخفى على القارئ أنى لم أكن أتصور - قبل الاطلاع على هذه الوثائق [يقصد الوثائق التي اهتمت إليها، والتي تخص الجهود الدبلوماسية في هذه الفترة] نشاطا دبلوماسيا مصريا تجاه القضية الفلسطينية خلال تلك المرحلة بهذا العمق والتنظيم والإيجابية».

ثم يقول فى معرض حديثه:

«ويتضح من برقية مرسله من وزير الخارجية المصرية إلى الدكتور محمود فوزى فى ١٨ فبراير [١٩٤٨] أن القضية الفلسطينية كانت تشغل وزارة الخارجية فى ذلك الوقت، فهى لا تكتفى بالقيام بدور تقليدى وإنما تهتم بدراسة أفضل السبل لطرح القضية على المجتمع الدولى بما يقطع خط الرجعة على أية محاولات دولية لاستغلال موقف العرب أو الإساءة إليهم. وتعتبر البرقية نموذجاً للدبلوماسية الواعية المدركة لأبعاد السياسة الدولية تجاه القضية».

ويرى الدكتور عادل غنيم أن هذا النشاط واكب وعياً جديداً بهوية مصر العربية. ويسد أن النقراشى لم يترك بصمته الواضحة على هذه الجهود الدبلوماسية، وإن كانت تلك الجهود قد بذلتها وزارة الخارجية فى الحكومة التى كان يرأسها فى ذلك الوقت، فلا يمكن إذن أن نتصور أنها كانت تجرى بمنأى عن رئاسة الوزارة.

ولقد كانت خطة النقراشى المعلنة هى أن يقتصر التدخل المصرى فى فلسطين على فتح باب التطوع للحرب، دون اشراك القوات النظامية، وبالفعل شاركت قوة من المتطوعين المصريين فى الدفاع عن فلسطين فى المرحلة الأولى من المواجهة بين العرب وبين الصهيونية، جنباً إلى جنب مع قوات جيش التحرير بقيادة فوزى القاوقجى^(١)، وقوة الجهاد المقدس الفلسطينية؛ وهى المرحلة التى أطلق عليها المؤرخون مرحلة الحرب غير الرسمية. وكانت حركة التطوع قد تمت بمباركة الحكومة، بدليل انشاء معسكر للتدريب فى معسكر الهايكستب، كما سمحت الحكومة لبعض الضباط أن يستقيلوا ويتطوعوا، كما ورد فى بيان رئيس الوزراء أمام مجلس النواب فى ١٢ مايو ١٩٤٨، على وعد منها بإعادة المتطوعين إلى

(١) وهو الجيش الذى أطلق عليه فيما بعد اسم «جيش الانتفاضة»، وكان يتكون من متطوعين من البلاد العربية؛ فإذا كان معظمهم من سوريا فإن هذا الجيش كان يضم أيضاً متطوعين من فلسطين والعراق ومصر والأردن ولبنان واليمن والمغرب، بل ومن بلاد أخرى؛ فكان منهم الأكراد والآشوك والأرمن والجرسكس والهند ويوغوسلافيا. وقد دخل أرض فلسطين فى ١٢ أبريل ١٩٤٨ ودافع عنها حتى انسحابه فى ٢٠ مايو من نفس العام.

وظائفهم حال انتهاء مهمتهم القتالية، كما أن تهريب الأسلحة إلى فلسطين عبر الصحراء كان لا يمكن أن يتم دون أن تغض الحكومة البصر عن هذا النشاط؛ فلقد كان النقراشى مقتنعا بأنه لا يجوز الزج بالجيش المصرى فى فلسطين، وفى ظهره القوات البريطانية المرابطة فى قناة السويس، مما كان يهدد سلامة إمداد الجيش بالموءن والعتاد، ويمكن أن نضيف من واقع البيان الذى أشرنا إليه أنه كان شديد الحرص على «ألا تتعارض تصرفاتنا [أى الحكومة المصرية] مع المركز الدولى لمصر»، حيث كان يخشى على ما يبدو من تأليب الأمم المتحدة على مصر فى الوقت الذى أسفر عنه عرض القضية المصرية على الهيئة الدولية، قراراً ببقاء القضية مدرجة فى جدول أعمال مجلس الأمن، وهو الأمر الذى قد يدعو إلى الأمل، وإن كان واهياً، بأن تتصف هذه الهيئة لمصر.

ويرى الكاتبان الصحفيان دومينيك لابيير Dominique Lapierre ولارى كولنز Larry Collins، مؤلفا كتاب «واقءساء» (Ô Jérusalem) الذى سجل فيه مقدمات اندلاع حرب فلسطين الأولى، وأحداثها، أن النقراشى كان الوحيد بين زعماء الدول السبع التى كانت تتشكل منها الجامعة العربية فى ذلك الوقت الذى ظل موقفه ثابتاً لا يتزعزع، فى الوقت الذى بلغت فيه الحماسة مداها، وتصاعدت الدعوة إلى دخول الحرب، فى جو مشحون بالعاطفة، وكذلك بالمزايدة، حيث كما يقول المؤلفان كانت كل دولة من الدول العربية الست الأخرى - وفى مقدمتها الأردن - تنظر إلى مشكلة فلسطين من زاوية مصلحتها الخاصة؛ فلقد كان الملك عبد الله، يطمع فى ضم جزء من فلسطين إلى مملكته الصغيرة، بعد أن باء حلمه وحلم أبيه الحسين بن على شريف مكة وملك الحجاز بسوريا الكبرى بالفشل؛ لتراجع بريطانيا عن وعدها بوحدة الحجاز والبلاد السورية (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن) والعراق فى دولة واحدة؛ وقد حذر الملك عبد العزيز بن سعود ملك مصر ورئيس وزرائه أكثر من مرة من طموح الملك عبد الله الجارف ومن توأطئه مع الصهاينة، كما أرسل الملك عبد العزيز خطاباً إلى النقراشى بصفته «من أكبر الأصدقاء لهذه البلاد ومن الذين له بهم ملء الثقة»، بعد أن أبلغه مندوب المملكة السعودية فى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بما عقد عليه العزم باستخدام سلاح البترول؛ وبعد أن تحدث فى

هذه الرسالة عن أهمية البترول بالنسبة لهذه «البلاد القاحلة المجربة»، يقرر أنه «يستحيل عليه أن يأتي أمرا يكاد أن يكون فيه انتحار مالي لبلاده»، ويطلب من النقراشى أن «يؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار فيما لو طرحت القضية على بساط البحث». ولا بد أن هذه الرسالة التي تحمل فى طياتها اعترافا ضمينا بزعماء مصر، وتقديرا لشخص النقراشى بخاصة^(١)، قد أصابت مصر بخيبة أمل كبيرة؛ حيث إن فاروق كان مقتنعا بأنه رغم المزايا المالية الضخمة التى يستمددها ابن سعود من المشروعات الأمريكية فإنه لن يتراجع عن وعده حتى لو كلفه التضحية بأبواب النفط.

أما العراق فلقد كان موقفه من القضية الفلسطينية يتسم بالازدواجية، فنجد رئيس وزرائه صالح جبر يعترض بشدة، عندما يشير النقراشى فى أحد اجتماعات الجامعة العربية فى ديسمبر ١٩٤٧ إلى أمين الحسينى مفتى فلسطين، باعتباره الحاكم المتظر للدولة العربية فى فلسطين. كما يبدو بجلاء من الشواهد السابقة التى كانت تكشف تباعا للسياسة المصرين أنهم لا بد أن أدركوا أن العبء الأكبر من هذه الحرب سوف يقع على مصر، خاصة أنها كانت علاوة على هذا الوضع الشائك تسهم بأكبر نصيب مالى للاستعدادات الحربية.

وظل النقراشى على رأيه فى تجنب دخول الحرب، إلا أنه بين عشية وضحاها تغير رأيه فجأة ويدون مقدمات؛ فما سر هذا التحول الجذرى الذى حير المراقبين المعاصرين والمؤرخين، والذين لجأوا فى أغلب الأحيان إلى أبسط الإجابات لتفسيره؟ والواقع أن هذا التحول كان ثمرة ضغوط عدة نذكرها حسب ترتيب ظهورها:

١- أول هذه الضغوط كان رأى العام المصرى؛ فقد اندلعت فى طول البلاد وعرضها مظاهرات عارمة تنادى بالاشتراك فى الحرب، وترددت فيها صيحات «أين السلاح يا عزام» و «أين السلاح يا نقراشى». وانهالت العرائض على المسئولين تناشدتهم التدخل لإنقاذ اخوانهم فى فلسطين. كما

(١) مرفق صورة من خطاب الملك عبد العزيز آل سعود إلى النقراشى.

عقد الطلبة مؤتمرا بحرم الجامعة يطالبون فيه الحكومة بالاستقالة بسبب ما اعتبروه تقاعسا عن أداء واجبها.

٢- لقد سبق أن أشرنا بلسان الدكتور عادل غنيم إلى نية الملك المبيته لخوض حرب نظامية فى فلسطين، ولقد صدر من الملك أمر مباشر للقوات المسلحة للتحرك قبل استشارة الوزارة.

٣- ولا بد أنه مما عجل من قرار الملك هو إعلان الملك عبد الله أنه سيتحرك بجيوشه يوم ١٥ مايو بصرف النظر عما عقدت عليه العزم الدول العربية الأخرى الأعضاء فى جامعة الدول العربية، وكان ملك الأردن قد قرر أن يحتل بجيوشه الجزء العربى من فلسطين، وهذا ما لم تستطع العراق وسوريا ولبنان أن تقبله؛ ولذا قررت الدخول بجيوشها إلى فلسطين فى نفس اليوم، ولم يكن لمصر وهى تحتل مركز الصدارة فى الأمة العربية أن تتخلف عن سائر الدول العربية.. ومن ناحية أخرى كانت علاقة الملك فاروق قد توطدت مع أمين الحسينى خلال الحرب العالمية الثانية، حيث لعب المفتى دور همزة الوصل بين ملك مصر والألمان.

٤- كما فطن العرب إلى السياسة الجديدة التى انتهجتها بريطانيا فى فلسطين لتفعيل قرار التقسيم، بحيث يجد العرب أنفسهم أمام الأمر الواقع؛ فدأبت قبل الموعد المحدد على إنهاء الانتداب على الانسحاب من بعض المدن والمواقع الاستراتيجية والمرافق العامة، وجاءت هذه السياسة لصالح اليهود الذين كانوا يحلون تباعا مكان القوات البريطانية.

٥- لعب عبد الرحمن عزام دورا كبيرا فى الدعوة إلى العمل المسلح؛ فقد كان أمين الجامعة العربية من أكثر أنصار العروية تحمسا ونشاطا، ولكنه كان يرمى إلى التهديد بدخول الحرب أكثر منه الدخول الفعلى للجيش العربية أرض فلسطين.

٦- يضيف الدكتور حسين هيكمل عاملا آخر نسوقه رغم عدم اقتناعنا به، لكن يبدو أنه رأى متواتر حيث وجدنا رأيا مماثلا فى كتاب المستشار طارق

البشرى الذى أشرنا إليه أكثر من مرة، ولذلك وجب استجلاؤه من خلال المناقشة؛ حيث يعتقد القطب الدستورى أن الأوضاع الداخلية لعبت دورا فى قرار النقراشى المفاجئ، وهو يعنى بالأوضاع الداخلية إضراب البوليس الذى أشرنا إليه آنفا، فيقول:

«والالتجاء إلى الحرب، لصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية، سياسة لجأت إليها الدول الديكتاتورية مرارا فى التاريخ القديم والحديث».

وفى الواقع فإن النقراشى كان قد تولى مقاليد الحكم وسط أجواء مضطربة؛ فكان طبيعيا أن يتولى بالعناية الفائقة كل العناصر التى يمكن أن تحقق استتباب الأمن فى البلاد، وفى مقدمتها البوليس، فاتخذ من الاجراءات ما يضمن حسن أداء البوليس للمهام المنوطة بهم، فطلب مثلا من وزارة المالية اعتماد مبلغ ٣٧١٥ جنيهاً فى ميزانية وزارة الداخلية لشراء كلاب بوليس، كما أصدر مشروع قانون خاص بتنظيم كلية البوليس، وشرع فى تكوين فرق خاصة من رجال البوليس، أعد لها تدريبا ونظاما معيناً وأنشأ إدارة خاصة لمكافحة المخدرات، وذلك خلاف اهتمامه بتمصير البوليس منذ أن كان وزيرا للداخلية فى وزارة محمد محمود، جريا على السياسة التى اتبعها مع الجيش أيضا وفى الوظائف الحكومية، ولكن من الواضح أن هذه الإجراءات النابعة من الحرص على المصلحة القومية لم تشمل الأوضاع المعيشية لرجال البوليس الذين طالبوا النقراشى منذ عهد وزارته الأولى بتحقيق بعض المطالب الخاصة بهم، مثل إنشاء صندوق الادخار وبناء مساكن لهم وتيسير سبل العلاج والتعليم لأسرهم؛ وكان النقراشى قد تعهد بأن يأخذ هذه المطالب بعين الاعتبار.

وفى عامى ١٩٤٧، ١٩٤٨ شهدت البلاد سلسلة من الاضطرابات فجرتها قطاعات عريضة من الشعب كالمدرسين والممرضين والمهندسين وعمال النسيج وعمال السكة الحديد؛ فرأى ضباط البوليس أن الفرصة سانحة لكى يرفعوا مطالبهم للحكومة، وقد تمثلت هذه المطالب فى زيادة المرتبات، وتعديل كادر البوليس، ومساواة العسكريين منهم برجال الجيش والإداريين برجال القضاء.. وقد بادر

النقراشى بتشكيل لجنة من كبار القيادات المسئولة بوزارة الداخلية لدراسة هذه المطالب تمهيدا لتحقيق ما تراه قابلا للتنفيذ.

ولكن رجال البوليس لم يترثوا، فرفعوا مطالبهم للملك مذيلة بتهديدهم بالقيام بعمل جماعى، لم يحددوا ماهيته فى يوم ١٥ أكتوبر ١٩٤٧، وذلك فى حالة إهمال مطالبهم، واجتمع بالفعل لفيق من الضباط بمقر ناديهم بالقاهرة يومين قبل التاريخ المحدد وقرروا الإضراب عن العمل فى يوم ١٥ أكتوبر ١٩٤٧، مادامت الحكومة لم تستجب لمطالبهم؛ وحرص ضباط البوليس فى نفس الوقت على إعلان ولائهم للملك حتى لا يتهموا بالعصيان. وكان رد فعل النقراشى رادعا وحاسما كعادته؛ فأعاد من جديد حركة التنقلات بين رجال البوليس مثلما فعل فى أول عهده بوزارته الثانية كنتيجة للصدام الذى كان قد وقع بين الطلبة وبين البوليس فى حادثة كوبرى عباس، كما أحال النقراشى عددا من ضباط البوليس إلى الاستيداع. وكان هذا الإجراء علاجا وقتيا للأزمة لم يشف غليل رجال البوليس، ولذلك قاموا بعد ذلك بحوالى ستة أشهر، وفى يوم ٥ أبريل بالتحديد، بإضراب شامل عن العمل فى القاهرة وفى الإسكندرية وفى الأقاليم. فاضطر النقراشى إلى أن يأمر قوات من الجيش للنزول إلى شوارع القاهرة لحفظ الأمن.

ولا نعتقد أن يكون مبرر النقراشى الذى ظل حتى أواخر شهر أبريل على أقل تقدير معارضا بشدة للمغامرة العسكرية فى فلسطين هو محاولة لشغل الرأى العام، بالإضافة إلى أننا نرى أن فى الأسباب السابقة ما يغنى عن الالتجاء إلى مثل هذه القراءة للأحداث، ونعتقد أن فى السبب الأخير الذى نسوقه على لسان حسين هيكل وكذلك مؤلفى كتاب «واقعدساه»، ومن واقع الوثائق البريطانية ما يلحق ضوئا جديدا على ما التبس من تصرفات النقراشى فى مواجهة أزمة فلسطين.. يقرر المؤرخون الثلاثة الذين ذكرناهم، نقلا عن مصادرهم، أن البريطانيين قد عقدوا صفقة مع النقراشى؛ وتجسرى رواية الكاتبين الصحفيين على النحو الآتى: بعد أن أوفد الملك إلى النقراشى مبعوثين ينقلان إليه رغبة الملك فى إعلان الحرب، حضر رونالد كامبل لزيارة النقراشى، وأخبره بأنه فى حالة إذا ما عقدت مصر العزم على دخول الحرب، فإن بريطانيا لن تعترض، بل إنها سوف تتيح لها منفذا لمخازن

الأسلحة، أى أنها بعبارة أخرى سوف تغض النظر عن الاستيلاء على محتوى المخازن، حيث إنها من الصعب أن تمد مصر بالسلاح وفق اتفاق سياسى محدد. لكنه طالبه بالسرية التامة.

وتفسر هذه الرواية التى تدعّمها رواية مماثلة فى كتاب حسنين هيكال الوثائقي ما التبس علينا فى بادئ الأمر فى إحدى الوثائق البريطانية التى ينقل فيها كامبل إلى ييفن وقائع الجلسة السرية لمجلس الشيوخ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨، وهى الجلسة التاريخية التى عقدت لتقييم الموقف السياسى والعسكرى عقب الهدنة الثالثة. يقول كامبل إن فؤاد سراج الدين قد وجه سؤالاً إلى النقراشى عما سبق أن صرح به أمام لجنة الشئون الخارجية لمجلس الشيوخ فى أواخر شهر مايو، حيث إنه - وفق ما قرر فؤاد سراج الدين - قال بأن بريطانيا لم تكن بالموافقة على الخطوات التى اتخذتها الجيوش العربية لإعادة الأمن إلى ربوع فلسطين، بل أنها «شجعته» على ذلك.. ويبدو أن السؤال قد أخرج النقراشى؛ حيث أجاب أنه لا يتذكر ذلك، ورفض أن ينساق فى هذا الجدل.. ويضيف السفير البريطانى أنه يمكن الرجوع إلى البرقية التى كان قد أرسلها من قبل بشأن تصريح السفير المصرى فى لندن بأنه لن «يسمح» للنقراشى بإلقاء تبعات دخول الجيش المصرى الحرب فى فلسطين على بريطانيا، ويعقب قائلاً: يبدو أن رئيس الوزراء امتنع بالفعل عن ذلك، وعلى حسابه هو شخصياً. (برقية بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٤٨).

ولكن وفق الرواية التى وردت فى كتاب «واقدهس» فإن تغير موقف النقراشى كان سابقاً على يوم ١١ مايو؛ حيث إنه بعد هذا اللقاء الذى تم بين كامبل وبين النقراشى - والذى لا بد وأن يكون قد تم فى النصف الثانى من شهر أبريل - صدرت أوامر بأن تنصدر الصفحة الأولى للمصحف والجرائد المصرية عناوين من شأنها إثارة الرأى العام وتهيتته للحرب المقبلة، كما انتشرت الملصقات التى رسم عليها خنجر يقطر دماً، وعلى مقبضه نجمة داود.

ونعود مرة أخرى إلى أحداث اليوم الذى شهد تغير موقف النقراشى من حرب فلسطين مائة وثمانين درجة، أو أنه أفصح فيه عن رأيه من موقف مصر إزاء حرب فلسطين، وهو الرأى الذى كان قد استقر عليه من قبل وفق رواية أخرى، فلقد طلب

النقراشى من الدكتور حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ عقد البرلمان فى جلسة سرية يوم ١١ مايو. وفى الوقت المحدد ألقى النقراشى بيانه على مجلس النواب، الذى كان الغرض منه شرح موقف الحكومة من أحداث فلسطين والتطورات التى طرأت على هذا الموقف استجابة لما استجد على الساحة، تمهيدا للطلب الذى توجه به إليهم بالموافقة على دخول الجيش المصرى فلسطين. فبعد مقدمة عامة أكد فيها رئيس الوزراء على حق نواب الشعب فى أن يقفوا على الحقيقة كاملة، بدأ بيانه بالإشارة إلى موقفه الأول المعروف من المسألة الفلسطينية، وذكرهم بما كان من قرار جامعة الدول العربية بالاعتماد أساسا على جيش شرق الأردن، حيث إنه «يستمد من بريطانيا مساعدته على حفظ الأمن»، كما أن «الحكومة البريطانية تعد شرق الأردن بمعونة مالية بين ثلاثة ملايين من الجنيهات وثلاثة ملايين ونصف»، ويبدو هنا بجلاء أن النقراشى يشير إلى شرعية هذا الجيش التى اكتسبها من واقع وضعه الخاص؛ حيث إنه كان للواء العربى الأردنى قوات تعمل مع القوات البريطانية لحفظ النظام داخل فلسطين قبل انتهاء الانتداب؛ وذكر النقراشى مجلس النواب كذلك بما كان من موافقته على صرف ٤٢٠ ألف جنيه دفعة واحدة، ثم اعتماده مليوناً ثانياً دعماً للقضية الفلسطينية. وانتقل بعد ذلك إلى حشد الجيش المصرى على الحدود، ووضع كل موارد مصر تحت تصرفهم (يقصد هنا فى الغالب الجامعة العربية)؛ وذلك خلاف السلاح الوارد من مصر.

ثم انتقل إلى المقاومة الفلسطينية الباسلة التى لفتت أنظار العالم وبرهنت على جدية العرب فى انتزاع حقوقهم انتزاعاً، وكان من شأنها كذلك، وفق ما ورد فى بيان النقراشى، أن «خففت» الحكومة الأمريكية من تأييدها لمشروع تقسيم فلسطين. ثم انزلق بيان النقراشى إلى ما استجد من الأمور التى تستلزم التدخل؛ فنحدث عن جيش التحرير، الذى حوصر بعد أن غزا مستعمرة اسرائيلية، وذكر أن أمين الجامعة قد تقدم برجاء إلى الملك عبد الله أن يسارع لنجدة هؤلاء المحاصرين، وقد أصدرت اللجنة السياسية للجامعة العربية قراراً بهذا، وخلص مما سبق إلى أن التعاون بين البلاد العربية كامل، كما صرح النقراشى بأن السفير الأمريكى قد أبلغه بأن الأوضاع تتدهور بشكل مطرد فى فلسطين، وأن المعونة التى تقدمها الحكومة

الأمريكية لمصر رهن موافقتها على شروط الوصاية، إلا اذا تقدمت مصر ببديل مقبول، أضاف أن كلامه ليس تهديدا بالضبط («تماما»)، فعقب النقراشى على كلام السفير بأن العرب لن يقفوا مكتوفى الأيدي أمام المذابح التى ترتكب فى فلسطين، وذلك على الرغم من أن مسئولية الوضع الراهن لا تقع على كاهل حكومة مصر، التى سبق أن حذرت من تدهور الوضع فى فلسطين؛ ولكن انتشار المذابح يستوجب التدخل؛ حيث إن رسالة جديدة وردت إليه تحمل أنباء مفزعة عن مذبحه جديدة فى بلدة دير دراز، بعد مذبحه دير ياسين. وانتقل بعد ذلك إلى مشكلة اللاجئين التى باتت تمثل تهديدا للصحة العامة وللأمن، بما تتيحه من فرصة للتجسس. وفى اشارة إلى انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين قال: انه بعد يومين «تكون عصابات الهاجاناه وشتيرن والأرجون مطلقة السراح فى فلسطين».

والمواقع أن القرار بسحب القوات البريطانية من فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، وبالتالي انتهاء احتمالات المواجهة بين الجيش المصرى والقوات البريطانية، كان له تداعياته على موقف الحكومة المصرية من قضية فلسطين. وكان النقراشى حريصا على التأكيد على شرعية قرار دخول الحرب، الذى لا يتعارض مع المواثيق الدولية، حيث إنه من ناحية لا تدخل الجيوش العربية فلسطين إلا لوضع حد للمذابح ونشر الأمن والطمأنينة فى ربوع هذا البلد، ومن ناحية أخرى ليست هناك دولة يهودية. وقد حرصت مصر على تأكيد وتدعيم هذه الرسالة عن طريق «مذكرة إلى الدول الأجنبية» أعدها وحيد رافت بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤٨، جاء فيها:

أن الحكومة المصرية تؤكد أن تدخلها العسكرى فى فلسطين ليس موجها ضد يهود فلسطين، بل ضد العصابات الارهابية الصهيونية، وأنه [أى الجيش المصرى] ليس له من غرض إعادة الأمن والسلام إلى ربوع فلسطين وخاصة بعد انتهاء الانتداب ولحين الوصول إلى الحل العادل. (نقلا عن الدكتور ابراهيم شكيب).

وسلم النقراشى بقوة العصابات الصهيونية، ثم أشاد بحسن تنظيم جيش شرق الأردن وتدريبه وتسليحه، وفى اشارة واضحة إلى التنسيق التام مع البلاد العربية الأخرى أضاف أن الجيش العراقى يمتلك سلاح الطيران، الذى يعد سلاحا قاصرا

فى جيش الأردن، أما سوريا ولبنان فقد جعللا كل الموارد وقفا على قضية انقاذ فلسطين. كما أن الملك ابن آل سعود قد أرسل أسلحة ودفع نصيبه دولارات، أما الجيش المصرى فإن كفايته كاملة وأسلحته وافية وذخيرته متوافرة.

وكان على النقراشى بعد أن انتزع تصفيقا حادا وموافقة بالاجماع فى مجلس النواب أن يواجه مجلس الشيوخ، حيث نجح فى أن يحمل الكثيرين على مراجعة موقفهم من الحرب. ولكن اسماعيل صدقى تصدى له، وكان من أكبر المعارضين لفكرة دخول الحرب فى فلسطين؛ فسأل النقراشى عن سبب تغيير رأيه بهذا الشكل المفاجئ، وقال إنه من واقع خبرته كرئيس للوزراء من فترة ليست بالطويلة يستطيع أن يجزم أن استعداد الجيش من حيث المعدات والذخائر لا تؤهله لخوض الحرب، ولكن الردود على اعتراض اسماعيل صدقى قد أضعفت من قوته وتأثيره، خاصة أن اللواء أحمد عطية (حردستورى) أيد فى المجلس رئيس الوزراء، وكان لموقفه وقعه على أعضاء المجلس، حيث كان إلى عدة مشهور مضت وزيرا للحرية قبل تعيين محمد حيدر، كما كان وزيرا للحرية كذلك فى وزارة صدقى عام ١٩٤٦. وفى الواقع كان هناك اعتقاد سائد بأن هذه الحرب ليست سوى مظاهرة سياسية، أى أنها فى الأساس استعراض للقوة، وحرب سياسية.

وفى منتصف ليلة ١٤ مايو ١٩٤٨ أعلن قرار قيام دولة إسرائيل بعد انتهاء الانتداب البريطانى، ودخلت الجيوش العربية فلسطين فى اليوم التالى. وعلى الرغم من تفوق القوات الصهيونية فى العدد والعتاد، وكذلك من حيث التنظيم والتدريب، فقد تمكنت الجيوش العربية من تحقيق نجاح محدود، خاصة على الجبهتين المصرية والأردنية، حيث وصلت القوات المصرية على بعد خمسة وثلاثين كيلومترا من تل أبيب، إلا أنه لم تكد تمضى ثلاثة أيام على بدء القتال حتى تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلة فى مندوبها فى الأمم المتحدة لوقف العمليات الحربية فى فلسطين. وعلى الرغم من أن الاقتراح الأمريكى لم يقبل من مجلس الأمن إلا أن المجلس - نتيجة لضغوط بريطانية - أصدر قرارا بفرض هدنة تستغرق أربعة أسابيع، على الأطراف المتنازعة قبوله فى موعد أقصاه أول يونيو، ووافقت على الفور إسرائيل، وكذلك الأردن، أما سائر البلدان العربية المشتركة فى

الحرب فلقد استغرقت موافقتها مدة أطول، زار خلالها الكونت فولك برنادوت (Folke Bernadotte) القاهرة، وهو الذى كان قد وقع عليه اختيار الدول الكبرى ليلعب دور الوسيط الدولى بين الأطراف المتنازعة.

وقد حرص برنادوت على إجراء محادثات فورية مع النقراشى، ونقل إليه رئيس الوزراء وجهة النظر المصرية قائلا: إن مصر لم تقرر إرسال قواتها الى فلسطين إلا مع اقتراب نهاية الانتداب البريطانى، وفقدان الأمل فى الوصول إلى تسوية سلمية لمشكلة فلسطين داخل الأمم المتحدة، وأعرب عن أمله فى أن يدرس الوسيط الدولى الموقف فى فلسطين دون أن يتقيد بقرار التقسيم، كما حرص النقراشى على نقل وجهة النظر والاقتراحات العربية للوصول لتسوية عادلة للقضية الفلسطينية، فقال إن العرب يطالبون بوجود وجود دولة موحدة فى فلسطين، تتمتع فيها الأقليات اليهودية بكامل حقوقها، مع منحهم قدرًا من الحكم الذاتى فى المناطق ذات الكثافة اليهودية. وفى ختام حديثه أبدى موافقته المبدئية على الهدنة مع الاعتراض على المدة التى رأى أنها طويلة جدا.

والتقى بعد ذلك برنادوت مع عبد الرحمن عزام، وأكد له أنه غير مقيد بقرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وعند مطالبة عزام إياه بضمان ألا يتدهور موقف العرب العسكرى بعد انتهاء الهدنة، أكد له الوسيط الدولى أن مراقبة الهدنة سوف تكون تحت مسئوليته. وبعد هذا اللقاء أرسل أمين الجامعة العربية مذكرة إلى الدول العربية الأعضاء، ووافقت الدول العربية على الهدنة بشروط بعد مداولات ومشاورات، كما أنها حرصت على أن توضح أنها لم تقبلها إلا نتيجة للضغط الدبلوماسى، الذى مارسته الأمم المتحدة عليها من خلال الوسيط الدولى. وتقرر وقف إطلاق النار ابتداء من الساعة السادسة من صباح يوم الجمعة ١١ يونيو ١٩٤٨ بتوقيت جريتش، وقد رحب اليهود بالهدنة بسبب وضعهم العسكرى السيئ.

وقد فسر بعض المؤرخين قبول مصر الهدنة، بأن النقراشى كان تواقا إلى انتهاء فرصة الهدنة، لعله يجد فيها مخرجا من هذه الحرب، التى لم يوافق عليها إلا على

مضض، ولكننا نعتقد أن هذا التفسير قاصر، ويبدو أنه مثلما مارسست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها لوقف القتال، عندما رأت كفة العرب راجحة، كذلك تدخلت السلطات البريطانية - وفق منظومة استعمارية متكاملة - وهددت بقطع الإمدادات من الوقود عن مركبات الجيش المصرى، وهو ما كان يهدد العربات بالتوقف وسط الصحراء، إذا ما أصرت مصر على مواصلة القتال، وفق ما أدلى به إبراهيم باشا عبد الهادى لوالدى فى حديث خاص، ويبدو أن النقراشى لم يستطع أن ييوج بالسبب الرئيسى فى قبول الهدنة.

وقد استثمر برنادوت فترة الهدنة فى سعى دعوى للوصول لتسوية سلمية لمشكلة فلسطين؛ وقررت الجامعة العربية تفويض لجنة خاصة منبثقة عن اللجنة السياسية من أجل التفاوض مع برنادوت، وقد ضمت هذه اللجنة النقراشى ممثلاً عن مصر، وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن، ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان، وعبد الرحمن عزام.. وقد عرض العرب وجهة نظرهم التى لم يقتنع بها برنادوت رغم إقراره أن نظرتهم تبدو عاقلة وواسعة، ولكن الحل الذى اقترحوه كان غير قابل للتنفيذ على أرض الواقع، وفق رؤية الوسيط الدولى؛ فهم يرفضون إقامة دولة يهودية فى فلسطين، ويقترحون إقامة دولة فلسطينية موحدة يتمتع فيها اليهود بكافة حقوقهم، فما كان اليهود ليتخلوا أبداً عن الدولة التى أعلنوا عنها فى الرابع عشر من مايو.. ومن ناحية أخرى عجز برنادوت عن الوفاء بتعهداته لعزام، حيث لم يتمكن برنادوت ومندوبو لجنة الهدنة كذلك من وضع حد للانتهاكات اليهودية العديدة للهدنة، مكثفين بتسجيلها.

وقام برنادوت بدوره بطرح مقترحاته فى ٢٧ يونيو ١٩٤٨، وتشكلت لجنة لدراستها وجاء الرد بالرفض؛ حيث إن الأفكار التى بنيت عليها المقترحات لم تخرج عن أسس مشروع التقسيم الذى سبق أن رفضه العرب جملة وتفصيلاً. وهكذا أصبح واضحاً أن هناك خلافاً جوهرياً بين وجهتى النظر، حيث كان الخطاب العربى ينطلق من مبادئ الحق والعدل والشرعية، ومن قناعة قوامها أن الدولة اليهودية لا يمكن أن يكتب لها الدوام، بينما اتسمت نظرة برنادوت بالواقعية الشديدة تجاه وضع كان يراه غير قابل للتغيير.

وانطلاقاً من هذه السياسة العملية البحتة وجه الوسيط الدولي حديثه للنقراشى، فى اللقاء الذى تم بينهما فى الأول من يوليو ١٩٤٨ طالباً منه أن يأخذ بعين الاعتبار أن ظروف الحرب ليست فى صالح العرب حتى مع افتراض إمكانياتهم من تحقيق النجاح وقتياً، حيث إن الدول الكبرى التى اعترفت بإسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي فى هذه الحالة. وعلى الرغم من ذلك سادت علاقة برنادوت بالعرب روح الود والثقة المتبادلة، وقد حاول برنادوت - نظراً لفشل مساعيه - تمديد الهدنة وتجريد القدس من السلاح، لكن العرب رفضوا أول الأمر تمديد الهدنة، على الرغم من حالة جيوشهم السيئة، حيث أنهم أدركوا مدى استغلال اليهود للهدنة، فى الوقت الذى أبدى اليهود رغبتهم فى قبول التمديد. وعندما عجز برنادوت عن التقريب بين وجهتى النظر أصدر أوامره للمراقبين الدوليين بالانسحاب من جميع الميادين، وأبلغ الطرفين أن عمله سيقصر على نزع السلاح من القدس، إلا أنه صدر قرار من مجلس الأمن فى ١٥ يوليو بإلزام الحكومات والسلطات ذات الشأن بوقف العمليات العسكرية عملاً بالمادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، فى موعد أقصاه ثلاثة أيام من صدور هذا القرار، على أن يوقف إطلاق النار فوراً فى مدينة القدس.

وفى خلال الاجتماع الذى عقدته اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لمناقشة موقفها من هذا القرار، أعلن الملك عبد الله أنه لا يستطيع مخالفة قرار الهيئة الدولية، حتى لو رفضته الدول العربية الأخرى، وقد أبدى النقراشى كذلك استعداده للانصياع لهذا القرار، وفق التوجه الذى لمسناه عنده بالحرص على الالتزام بالمواثيق الدولية.. ولقد كان قرار قبول الهدنة سبباً فى المواجهة بين النقراشى وبين عبد الرحمن عزام؛ حيث تقدم أمين الجامعة العربية باستقالته التى لم يسحبها إلا استجابة لمناشدة النقراشى، وقد كان يربط الرجلين تاريخ طويل من الصداقة والود. وقد وافق بعد ذلك سائر الأعضاء خاصة أن عدداً من الحكومات العربية كان يتردد منذ البداية فى مسألة استئناف القتال؛ فقامت الجامعة العربية برفع مذكرة إلى سكرتير عام الأمم المتحدة فى ١٨ يوليو أعلنت فيها موافقتها على وقف إطلاق النار، وقد حرص عبد الرحمن عزام على أن يوضح للوسيط الدولي عند عودته للمنطقة مرة أخرى، أن العرب لم يقبلوا قرار الأمم المتحدة إلا بسبب خشيتهم من التعرض

للعقوبات التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.. ومن ناحية أخرى قدم العرب لبرنادوت مقترحاتهم حول نزع السلاح فى القدس بينما لم يتلق أى استجابة من الجانب الإسرائيلى. ولذلك ذكر برنادوت فى تقريره الأخير إلى الأمم المتحدة أنه أخبر وزير خارجية إسرائيل، أنه لن يتقدم بطلب للأمم المتحدة بإيفاد قوة مسلحة من الأمم المتحدة فى مدينة القدس إذا جردت من السلاح إلا إذا أبدت السلطات اليهودية استعدادها مثل العرب بقبول مبدأ نزع السلاح. والتقى برنادوت باللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى يومى ٦ و٧ سبتمبر ١٩٤٨، وقد عجز الوسيط الدولى عن إقناع العرب بالتخلى عن موقفهم الرافض للاعتراف بإسرائيل، وبالتالي للمفاوضات المباشرة مع الدولة الصهيونية.. كما جدد العرب مطالبتهم بعودة اللاجئين الفلسطينيين، ووضع برنادوت تقريره الأخير فى ١٦ سبتمبر، وسافر فى اليوم التالى إلى القدس حيث تم اغتياله على يد اثنين من عصابة شتيرن الصهيونية. وقد نعاه النقراشى بكلمة يتضح من خلالها حرصه المميز على توخى الدقة فى التعبير، وذلك على الرغم من اقتضابها وصفتها الرسمية، فقد قال إنه من المؤسف أن تاتى نهاية الوسيط الدولى على يد من أفادوا من مهمته، ولكنه أضاف أنه على الرغم من ذلك فقد قام برنادوت بمهمته على خير وجه على قدر استطاعته.

وعندما استؤنف القتال مرة أخرى فى ١٥ أكتوبر بات واضحاً أن الميزان قد أصبح فى صالح اليهود، الذين نجحوا فى إعادة تنظيم صفوفهم، وفى استجلاب السلاح، وكذلك فى استقدام أعداد جديدة من المهاجرين فى انتهاك سافر لشروط الهدنة، فى الوقت الذى كانت سيول اللاجئين العرب تندفق خارج فلسطين. أما العرب فى فلسطين فقد سادت الفرقة صفوفهم، حيث تبادلت مصر والأردن الاتهامات، وتدهورت العلاقات بين الدولتين عندما سلم جلوب باشا القائد البريطانى للفيلق الأردنى اللد والرملة إلى اليهود دون قتال، وفق اتفاق مسبق مع جولدا مائير رئيسة الوكالة اليهودية، مما مكن الملك عبد الله من ضم الضفة الغربية إلى مملكته مقابل الامتناع عن قتال اليهود، وكذلك عندما تبنت مصر حكومة عموم فلسطين فى سبتمبر سنة ١٩٤٨، رداً على إصرار الأردن على ضم الضفة الغربية التى خص بها قرار التقسيم العرب.

وحكومة عموم فلسطين؛ كما يوضح الدكتور عبد المنعم الدسوقي الجميى - هى حكومة رأت السلطات المصرية تشكيلها لتمثل الشعب الفلسطينى وتنطق باسمه، وتشمل قطاع غزة والضفة الغربية، على أن يكون مقرها غزة، وقد اعترفت الجامعة العربية بهذه الحكومة، فى محاولة منها لإيجاد تشكيل سياسى يقف أمام الادعاءات الصهيونية، وهو الأمر الذى استثار غضب الملك عبد الله، ولذلك فقد امتنع عن التدخل أمام اعتداءات اليهود على الجبهة المصرية فى أكتوبر، وهو الوضع الذى انتهى بحصار الفالوجا؛ كما تحدى قرار الحكومة المصرية والجامعة العربية بالدعوة إلى عقد اجتماع بمدينة أريحا فى أول ديسمبر ١٩٤٨ حضره العديد من زعماء فلسطين ووجهائها، أعلن فيه وحدة الأراضي الفلسطينية والأردنية، وقرر المجتمعون كذلك مبايعة الملك عبد الله ملكاً على فلسطين كلها؛ وإمعاناً من الملك عبد الله فى اظهار حسن نواياه لليهود، قدم يد العون لليهود المحاصرين فى القدس أثناء الهدنة مع علمه أنهم كانوا على وشك الاستسلام بسبب الحصار العربى الذى كان مفروضاً عليهم، فى الوقت الذى كان عبد الرحمن عزام يعترض فيه لدى الوسيط الدولى على الاقتراح بتقديم المساعدات إلى القدس، حيث إن ذلك من شأنه أن يقوى من وضع الجانب اليهودى.

وأصدر مجلس الأمن فى ١٩ أكتوبر قراراً بوجوب وقف القتال وانسحاب الطرفين إلى المواقع التى كانت تحتلها قواتها قبل ١٤ أكتوبر، وهو القرار الذى لم يلتزم بأحكامه اليهود، ولذلك أقر المجلس فى ١٦ نوفمبر مشروع قرار لعقد هدنة دائمة فى فلسطين.

وفى يوم ٣٠ نوفمبر، وفى الوقت الذى كانت ما تزال فيه قوة مصرية تحت الحصار فى الفالوجا، تم عقد جلسة سرية للبرلمان المصرى بمجلسيه برئاسة الدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ وحضور رئيس مجلس الوزراء، وكانت جلسة طويلة استغرقت أربع ساعات وعشر دقائق، حيث بدأت الساعة الخامسة والنصف، وتحولت فى الساعة التاسعة وأربعين دقيقة إلى جلسة علنية. وإذا كان النقراشى قد نجح فى استثارة حماسة مجلس النواب، وفى انتزاع موافقة البرلمان فى جلسته التاريخية يوم ١١ مايو على دخول مصر الحرب، إلا أنه وجد نفسه هذه المرة محاصراً بالأسئلة والاستفسارات القاسية التى جاء معظمها معبرا

عن خيبة الأمل من الحملة المصرية في فلسطين، وغلبت عليها النبرة الهجومية؛ فقد قام رئيس الوزراء بإلقاء بيانه بشقيه العسكري والسياسي، وهو البيان الذي كان يتم مقاطعته أكثر من ذي مرة لطرح الأسئلة. وقد استهل بيانه بعرض وضع القوات المسلحة المصرية في فلسطين، وأشاد بالعمليات التي قامت بها، وخص بالذكر قائد الفالوجا ورجاله، فقال:

«إن العمليات الحربية التي قام بها الجيش المصري في فلسطين عظيمة وجديرة بالفخر والثناء، وقد قام بها بأقل خسائر ممكنة، وليس أدل على ذلك من أن نسب الخسائر العادية في الحروب حوالى ٦ ٪. وبلغت في بعض ميادين الحرب الأخيرة ٢٢ ٪. أما نسبة خسائر القوات المصرية المحاربة في الميدان منذ بدء القتال إلى اليوم فإنها لم تتجاوز ٥ ٪، وفى هذا أكبر دليل ناطق على مقدرة الجيش.

وحيث إن نسبة القتلى من الضباط في الحروب أقل من الجنود بكثير، لأن لكل ٢٠ جندياً ضابطاً واحداً، فقد تشكك بعض النواب في هذه الأرقام، لأن النقراشي لم يحدد رتبة القتلى فى بيانه، وقد تدخل رئيس المجلس عندما شعر بهرج النقراشي من الادلاء بمعلومات فى هذا الصدد.

ثم انتقل النقراشي إلى الجزء السياسى من بيانه، فذكر أن وقف القتال فى فلسطين كان الغرض منه إيجاد صيغة لتسوية يقبلها الطرفان، «تحفظ لفلسطين وحدتها وتعطى يهود فلسطين ومعظمهم أجنبى عن البلاد حقوق المواطنة». ولكن هذا الأمل زال تماماً أمام الإصرار الدولى على تبنى مشروع التقسيم. وبعد أن تحدث عن الظروف والملابسات التى دعت مصر إلى قبول الهدنتين الأولى والثانية، انتقل للتعقيب الذى كان قد أعده الوسيط الراحل، والذي عرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دور اجتماعها الثالث المنعقد فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٨. وقد ختم بيانه بالتأكيد على

«أن مصر ماضية فى خطتها، متمسكة بما قطعته على نفسها من عهد هى والدول العربية للمحافظة على عروبة فلسطين، ومقاومة كل محاولة ترمى إلى تمزيق ذلك القطر العربى والنود عن حياضه».

وبعد أن انتهى النقراشى من إلقاء بيانه كان عليه أن يرد على الأسئلة الموجهة إليه، وقد بدأ السيل بسؤال من النائب أحمد رمزى الذى كان قد قاطعه قبل ذلك. ودار فحوى السؤال حول اللد والرملة، وقد بدا من رد النقراشى أنه لا يريد توجيه اتهام صريح للملك عبد الله، فى الوقت الذى حرص فيه على أن ينسب لحكومة شرق الأردن قولها بأنه لم يكن هناك جيش أردنى فى اللد والرملة. واستطرد نفس النائب سائلا عن كفاية الأسلحة، وقد كرر حسين سرى نفس السؤال مضيفا أنه كان قد سمع من زملائه الذين حضروا جلسة ١١ مايو، أن رئيس الحكومة قد أكد أن للجيش المصرى من العتاد والذخيرة ما يكفى للقتال، وقد رفض رئيس الحكومة الرد على هذا السؤال قائلا إنه لا يمكن أن يدلى بمعلومات دقيقة عن هذه المسائل إلا عندما تنتهى الحرب.

ثم تابع فؤاد سراج الدين حملة الهجوم، فقال «إن الموقف فى فلسطين الآن يختلف تماما عن الموقف الذى تركناه فى يوم ١٥ مايو ١٩٤٨»، بعد أن أسفرت حرب فلسطين عن احتلال الصهيونيين لنصف مساحة فلسطين، وتشريد نصف أهلها من العرب، وقد نسب المسؤولية عن ذلك الوضع إلى النقراشى الذى قبل فجأة الدخول فى الحرب بعد أن كان من أشد المعارضين لهذا الأمر، وقد كانت النتيجة - على حد قوله - أن دخلت مصر الحرب دون أدنى استعداد عسكري. فأجاب النقراشى:

«إن كل ما ذكره العضو فؤاد سراج الدين حقيقة لا غبار عليها وإننا دخلنا الحرب من غير استعداد وقد كان هذا الأمر مجهولا فالأولى أن يوجه هذا الكلام إلى نفسه».

ولعل النقراشى رمى من وراء هذا الكلام الذى ينطوى على قدر كبير من المصارحة للنفس، إلى ما كان من تقاعس حكومة الوفد عن النهوض بالجيش، عندما تولت زمام الحكم على أسنة رماح الانجليز، بل وسلمت قياده تماما إلى البريطانيين اعترافا بالجميل، حيث يقول باحث فى رسالته حول «الجيش المصرى فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢»:

فى هذه الفترة [من ٤ فبراير ١٩٤٢ إلى ٨ أكتوبر ١٩٤٤] مكنت حكومة الوفد للوجود البريطانى من أن يستشرى ويزداد نفوذه ويتغير مفهوم عمل البعثة

العسكرية البريطانية من نطاق تحسين وتدريب وتجهيز الجيش المصرى إلى الخوض فى الشئون الفردية والسياسية...»
ويقول كذلك:

«تم تخريب السلاح الجوى المصرى على يد الوفد إرضاء للبريطانيين..»
«ويعترف رئيس البعثة العسكرية [البريطانى] بأن نفوذها الآن أكبر مما كان عليه منذ ثلاث سنوات».

ولعل النقراشى كان يذكر فؤاد سراج الدين أيضا بما كان من موقف الوفد المناوئ للدعوة التى تبناها السعديون إلى دخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا، وهى الدعوة التى دفع أحمد ماهر حياته ثمنا لها، نتيجة للمزايدة والاثارة، وهى كذلك الدعوة بعيدة النظر التى كانت تحسب للحالة الراهنة؛ بغرض أن يتم تدريب الجيش المصرى، خاصة وقد أفاد اليهود كثيرا من مشاركتهم بأعداد لا بأس بها فى الحرب العالمية إلى جانب الحلفاء، على حسب ما ورد بتقرير بارتلى كرام (Bartley Crum) عضو اللجنة الانجليزية - البريطانية لدرس مسألة فلسطين، وقد نشر بجريدة سان فرانسيسكو فى ١٧، ١٨، ١٩ مايو ١٩٤٦، ورآه الدكتور محمود فوزى الوزير المفوض لدى الأمم المتحدة من الأهمية بمكان، فأرسله لوزارة الخارجية المصرية للاطلاع والافادة؛ فهم إلى جانب التدريب على المستوى حظوا بتقدير وعطف الحلفاء، حيث برهنوا على حسن نيتهم تجاه هذا المعسكر، وعلى تشييعهم التام لقضية الديموقراطية.

إلا أنه لا يبدو أن هذه التذكرة المسترة قد فتت من عضد فؤاد سراج الدين، الذى استرسل فى النقد اللاذع الذى وجهه للحكومة، فأخذ عليها التقاعس عن اتخاذ التدابير اللازمة، فى الفترة التى انقضت بين صدور قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ حتى يوم تحرك الجيش المصرى نحو فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، خاصة أن أسعار الأسلحة ظلت ترتفع ارتفاعا مطردا، وقد تولى اللواء أحمد عطية الرد على هذا السؤال، ثم انتقل بعد ذلك فؤاد سراج الدين إلى سرد العيوب الكبيرة والأخطاء الفادحة التى شابَت العمليات الحربية فى فلسطين، وعندما استوضحه الفريق محمد حيدر باعتباره وزيرا للحربية، أجاب النائب: الافتقار إلى القيادة العسكرية الموحدة،

وقد رد وزير الحرية بعبارة طلب رئيس الوزراء حذفها من مضبطة الجلسة، ولكن وزير الحرية استطرد قائلا: «إذا كانت الجيوش العربية لا تحارب فلا بد أن أعلن هنا أن مصر تحارب بمفردها».

وتساءل فؤاد سراج الدين كذلك عن أسباب قبول الهدنة الأولى؟! فأجاب رئيس الوزراء بأن الدول العربية قد أجمعت على قبولها، وعندما سأل عما إذا كان هناك خلاف حول الهدنة الثانية؟ أجابه النقراشى بالإيجاب؛ فعزا فؤاد سراج الدين هذا الأمر إلى استئثار اللجنة السياسية بالقرارات، على الرغم من أن المفترض في الجامعة العربية أنها «جامعة شعوب وليست جامعة حكومات». وختم النائب كلامه بالاعتراض على الرضوخ لقرارات الأمم المتحدة، حيث إنه لا أمل يرجي من المنظمات الدولية، بل يجب أن يتولى العرب زمام أمورهم بأنفسهم. وعقب النقراشى على كلام فؤاد سراج الدين قائلا: إن دخول الجيش المصرى إلى فلسطين لم يؤد إلى كارثة، بل أنقذ الكثيرين من عرب فلسطين من المصير الذى لقيه أهالى دير ياسين. وقال إنه بالنسبة للقيادة العسكرية لم يشر أى من الخبراء العسكريين المصريين بوجود توحيدها. أما فيما يخص الهدنة الأولى فقال إن مشكلة فلسطين معقدة، زاد من تعقيدها تدخل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا لصالح الطرف الآخر؛ ولكن على الرغم من ذلك تمكن الجيش المصرى بعد الهدنة من أن يلحق خسائر فادحة باليهود. وأما بالنسبة للهدنة الثانية فلقد كان هناك عاملان فرضا قبولها، أولهما إعلان شرق الأردن أنها لن تستمر في القتال، وثانيهما التهديد الأمريكى بالتدخل لدى الأمم المتحدة من أجل فرض عقوبات اقتصادية على الطرف الذى يخرج على قرار مجلس الأمن.

«أما عن قرارات اللجنة السياسية واستقلالها بالرأى فهذا موضوع كبير وواضح، وليس وقت بحثه الآن، ولا يتعلق بالوضع العسكرى بفلسطين»، واختتم رده قائلا:

«... ليس هناك محل لأن يقال بأننى إذا كنت أنوى أن أرضخ لقرار مجلس الأمن فليس هناك مصلحة فى ذكر ذلك، كما أنه ليس هناك سياسى يصرح بمثل هذه التصريحات...»

ونجد هنا أن النقراشى يؤثر مرة أخرى الردود المقتضبة التى جنت عليه النقد، بل وأحيانا السخرية، وما كان الرجل ليغفل عما أشيع عنه من إثارة للصلمت الذى فسره البعض على أنه جنوح للغموض والمراوغة، ولقد أفضى النقراشى إلى ادجار جلاد، صاحب جريدة «الزمان» بدواعى صمته فى حديث نشره الأخير فى اليوم التالى لاغتياله، حيث يقول:

«... أركن إلى الصمت راضيا بأن أهاجم وأن أنهم دون أن أنزع إلى الكلام من غير طائل فى سبيل مجدى الشخصى، لأننى جد مقتنع بأننى أخدم بلادى خير خدمة بهذا الصمت الذى يجنبها هوج العواصف لأننا ونحن نخوض غمار الحرب لأحوج ما نكون إلى الأمن والنظام...»

فالنقراشى عندما يتهمه فؤاد سراج الدين بأنه لم يأخذ للأمر أهتبه، لم يذكر صناعة الذخيرة التى كانت مصر قد شرعت فيها لاستخدامها مع الأسلحة التى تم العثور عليها فى الصحراء، وانتهت فيها إلى نتائج طيبة وفق إحدى الوثائق البريطانية. كما تتحدث نفس الوثيقة عن اتفاقية بين الحكومة المصرية وبين شركتين لصناعة الأسلحة، إحداهما سويسرية، والأخرى سويدية، وعن احتمال أن ترسل سويسرا بعثة عسكرية إلى مصر (برقية بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٤٨ أرفق بها تقرير ليلى عن الاتفاقية بين الحكومة المصرية والشركتين المذكورتين). ولم يبح النقراشى بالطبع عن الاتفاق السرى الذى عقده مع كامبل، كما لم يذكر نكوص الانجليز عن وعودهم، حيث يقول كامبل فى خطاب له بتاريخ ١١ يونيو إن النقراشى طلب منه أن تم تدبر بريطانيا مصر بالذخيرة بشكل غير رسمى؛ بعد أن أخبره بأن مصر سوف تقاتل حتى آخر جندي وآخر رصاصة، وأن هزيمة مصر نتيجة لعجز فى الذخيرة سوف ينسب إلى بريطانيا، ويضيف كامبل أنه امتنع عن إبداء رد قد يؤخذ على محمل التشجيع.

ولكن الواقع أنه لا يمكن أن ننكر إذن أن النقراشى بقبوله دخول حرب فلسطين، قد قبل بتحمل مسئولية ثقيلة أمام معاصريه، وكذلك أمام التاريخ، كما لا يمكن أن ننكر أن هذه الحملة كانت مغامرة أسفرت عن عواقب وخيمة، يقول البعض بل

الكثيرون إن النقراشى، وهو رئيس حكومة أقلية يعتمد وجودها على رضا القصر، قد رضخ للقرار الملكى بدخول الحرب، تجنباً لغضب الملك، إجابة بسيطة تبدو بديهية، ولكنها مثلها مثل كل الإجابات البسيطة عاجزة عن تصوير أو تفسير الظواهر الإنسانية، شديدة التعقيد ومتعددة الجوانب. فمن ناحية أماناً تاريخ الرجل: لا بد وأن يكون النقراشى قد تغيرت طبيعته - وليس مجرد رأيه - تغييراً جذرياً، وهو الذى كان من سنوات قليلة مضت يهدد بالاستقالة دفاعاً عن عرض خصم له، لم يأبه وقتها لغضب الملك الذى كان يصبر على إذاعة الشرائط التى تم تسجيلها فى الخفاء لهذا الخصم، وقتئذ وضع النقراشى استقالته فى كفة وشرف وسمعة خصمه فى الكفة الأخرى، ونحن من ناحية أخرى نتساءل إذا كان أمام النقراشى خيار آخر، فلقد كان فى رأينا مدفوعاً بعوامل بالغة الأهمية والخطورة لا قبل له بها، وهى عوامل عدة ذكرناها من قبل: حماسة جماهيرية كموج البحر الدافق، وعصابات تميث فى الأرض فساداً، وتفجر الدم العربى أنهاراً، ونزيف من اللاجئين، ورغبة ملك فى تأكيد زعامته، وإجماع عربى كاسح وتطلع لمصر، وهى ما كان لها من مكانة أولى بين الدول العربية والإسلامية، وكذلك وعود بالمساعدات الخارجية ما كان للنقراشى أن يفتضح عنها...

فى برقية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٤٨، موجهة إلى حاكم كينيا، ومصحوبة بعبارة «سرى وشخصى»، يقر السفير البريطانى بأنه فى ضوء الظروف التى فرضت نفسها بعد شهر مايو الماضى يجد أنه من الصعب إلقاء اللوم على المصريين، بسبب ما أقدموا عليه؛ حيث إنه لا يمكن تصور تقاعسهم عن أداء دورهم، والامتناع عن التحرك، حتى إذا ما أدركوا قصور استعداداتهم الحربية.

وكأننا أمام تراجيديا يونانية قديمة يناطح فيها الإنسان أقداره وحده، فقد كان النقراشى محققاً فى مخاوفه من المغامرة العسكرية فى فلسطين، وفى إحجامه عنها. كما أنه كان لا يملك أن يمتنع على طول الخط عن دخول الحرب.

فنحن نتساءل: ماذا كان سيكون عليه الحال فى حالة الامتناع عن دخول الحرب؟ وماذا يكون موقف الجيش والشعب إزاء هذا الامتناع؟ ثم ماذا يكون الحكم على هذا الامتناع المصرى رغم كل العقبات والمحاذير؟

وهل كان هناك بديل آخر؟ يقول الدكتور محمد حسين هيكل: كان على النقراشى أن يستقيل بدلا من الرضوخ لقرار الملك بما فيه من اعتداء على الدستور.

نرى أن قرار النقراشى الذى قبل بمقتضاه ان يحمل على عاتقه مسئولية تاريخية إنما هو من قبيل الانتحار السياسى؛ كما نرى أن الاستقالة كانت ولاشك مخرجا لشخص النقراشى من هذه الأزمة الطاحنة، كانت تغنيه عما كابده من عناء وحرج، ثم ما تحمله من نقد وتجريح، كما كانت استقالته تخرس لسان الخصوم، ولعلها تحقق له المجد الشخصى. ولكن أى مجد هذا الذى يتحقق على حساب الآخرين، على حساب مصلحة الوطن، والعجلة تدور، والجيش يتحرك؟ لنا أن نسأل: هل كانت استقالة النقراشى إذا ما اصر عليها كفيلا بأن تمنع دخول الحرب؟ أو أنها كانت قادرة على انسحاب الجيش بعد تحركه بالفعل تنفيذا لأوامر الملك منفردا، رغم ما فى ذلك من عدوان على الدستور؟ ولعل تراجع النقراشى عن استقالته التى كان مصرا عليها كل الاصرار، والتى راجعه فيها رجال حزبه من السعديين الذين أفصحوا عن مخاوفهم من انهيار الحزب فى حالة الاستقالة وسط الحماس الشعبى المحموم، وغير المسبوق لإعلان الحرب يقدم دليل على استعداداته للتضحية الكبرى بتاريخه السياسى الطويل فى سبيل مساندة الجيش، الذى كان قد تحرك بالفعل، تنفيذا لأوامر الملك وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وإدراكه أن هذه الاستقالة قد تضعف من روح الجيش القتالية، كما أنها تعبير قاطع عن عدم قدرة الجيش.

تردد على مسامعى وأنا أسعى إلى الإجابة التى حيرتنى عن موقفه من قضية فلسطين أن استقالته كانت جاهزة، ولكنه أمسك عنها؛ خوفا من أن يطعن الجيش من الخلف، وقد وجدت تأكيدا لهذا الحديث فى الشهادة التى أوردها حسين هيكل فى كتابه عن حرب فلسطين، حيث يقول:

«وبأمر من الملك راح رئيس الوزراء الذى غير رأيه يدافع عن قرار دخول الجيش إلى فلسطين بحماسة بدت غريبة حتى لكثيرين من المقربين إليه بما فيهم السيدة قريته، لكن المثير فى الأمر أنه أسر إليها بأنه «على وشك أن

يقدم استقالته لأنه لا يرغب فى أن يتحمل مسؤولية دخول الجيش المصرى إلى فلسطين، وأنه طرح هذه الاستقالة فى لقاء مع الملك لكن الملك قال له «يا باشا أنت بذلك تضرب الجيش فى ظهره» وطوى النقراشى حديث الاستقالة واندفع إلى التقيض. وقد روت السيدة قريبته هذه الواقعة لخلفه إبراهيم عبد الهادى (باشا) عندما ذهب يواسيها عقب اغتيال زوجها فى أواخر ديسمبر ١٩٤٨، ورد عليها إبراهيم عبد الهادى بأن النقراشى أبلغه بها

فقد كان النقراشى يدرك يقينا أنه يغامر بمستقبله السياسى، حينما تراجع عن هذه الاستقالة الواجبة اعتراضا على قرار الملك بدخول الحرب رغم إحجام الوزارة، وبغير إذن منها، وفى ذلك ما فيه من اعتداء على الدستور، وهو الأمر الذى ما كان النقراشى ليقبله فى الظروف العادية.

إن الأحزاب بأجمعها كانت قد باركت دخول الحرب منذ البداية، لم يمتنع عن التأييد سوى إسماعيل صدقى بشجاعته المعهودة، وقد قبل الرجل أن يتهم فى وطنيته وذمته وبانحيازه لسياسة الغرب وتغلبه لمصالحه الشخصية كمساهم فى العديد من الشركات، إلا أننا مع تقديرنا الكبير لموقف صدقى نرى أنه ما كان بمستطيع أن يغير دفة الأمور لو كان هو رئيس الوزارة، وأنه ما كان بمستطيع أن يتصرف بشكل مخالف لما أقدم عليه النقراشى.

والخلاصة أن النقراشى الذى نعرفه هو رجل ثورة ١٩١٩ الذى طالما خاطر بحياته فى سبيل بلاده، وهو الرجل الذى كان الإنجليز يطالبون برأسه، وهو ذات الرجل الذى قرر أن ينهى حياته السياسية فى سن الستين ليعيش حياته الخاصة، وليتفرغ لأسرته ولأطفاله الصغار، فمن العسير أن نصمم هذا الرجل بالتخلي عن قضايا بلده، والتراجع عن قراراته الخاصة بتجنيب بلاده ويلات الحرب، والابتعاد عن المقامرة فى حرب غير مأمونة العواقب، فى سبيل إرضاء الملك الذى كان مؤيدا كل التأييد لدخول الحرب منذ البداية، بل إنه أمر بتحريك الجيش فعلا رغم علمه بموقف النقراشى؛ مستندا على الحماسة الغامرة لجموع الشعب لفكرة دخول الحرب، وكذلك الجيش حتى أن كثيرا من وحداته طالبت بالتطوع، ولم يمانع النقراشى فى ذلك.

وظل الرجل على رأيه فى الامتناع عن دخول الحرب رغم الحماس الشعبى الهائل الذى ما كان يستطيع أحد أن يغامر بالوقوف أمامه فى ذلك الوقت.

فماذا إذن الذى طرأ على الأفق مما جعل النقراشى يتراجع عن قراره فى الامتناع عن دخول الحرب، وعن استقالته التى تقدم بها فى القصر؟

لقد حذره رجالات حزبه أن جموع الشعب سوف ترحم بيته ومقر حزبه بالحجارة إزاء موقفه الرافض، إلا أن النقراشى كان لا يأبه لهذه المخاطرة، بل إنه كان مستعدا لكل نتائجها، كما كان يعلم أيضا أن الدول العربية سوف تتهم مصر بالخيانة، وهو الأمر الذى كان رئيس الوزراء يدرك أبعاده ونتائجه كذلك، إلا أن الوضع الذى لم يستطع النقراشى أن يتحسب له هو أن الأمر قد صدر بالفعل بتحريك الجيش؛ وقد رأى النقراشى أنه من المستحيل عليه المضى فى قراره، وأن فى تخليه عن الحكم فى هذه الظروف الدقيقة طعنا للجيش فى ظهره، وهروبا من مسئولية كبرى هبطت عليه رغم أنفه؛ وربما كانت استقالته فى ذلك الوقت مدعاة للزهو والكسب السياسى فى الأمد البعيد على حساب الاعتبارات الأخرى التى سبق أن عرضنا لها؛ فلا شك أن التراجع عن موقفه هو تضحية جليلة تحسب للنقراشى كرجل دولة، لأنه لم يكن غافلا عن النتائج التى حاول أن يتجنبها ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

الفصل الثالث عشر

النقراشى وجماعة الإخوان المسلمين

ومن أتون فلسطين، ومن مطرقة القضية الفلسطينية إلى سندان أزمة الإخوان المسلمين. ونحن لا نعنى بالربط بين هاتين الأزميتين أن أحداث فلسطين قد كشفت نشاط الإخوان المسلمين وحسب، ولكن نعنى أيضا أن هذا النشاط كان بمثابة قنبلة موقوتة فجرتها هذه الأحداث؛ لقد كانت حادثة كوبرى عباس أول احتكاك مباشر بين جماعة الإخوان المسلمين وبين حكومة النقراشى، إلا أنه لم يصل إلى المواجهة الصريحة، حيث إن الجماعة لم تجاهر بتحريضها على المظاهرات التى أدت إلى الصدام مع البوليس ومع النظام.. ثم كان أول خلاف بينهم وبين النقراشى «حين رفض [النقراشى] - والكلام هنا لأسامة خالد صاحب «طبيعة ومشكلات الحكم فى مصر» - أن يسمح لهم بالتدريب فى معسكرات خاصة بهم وفتح لهم معسكرات الحكومة التى أنشأتها لذات الغرض»، فقد كان موقف الحكومة المصرية فى المرحلة الأولى للمواجهة المسلحة بين العرب والصهيونيين هو الامتناع عن إشراك الجيوش النظامية فى الحرب، والاكتفاء بإرسال متطوعين وإمدادهم بالسلاح؛ فأعدت لهذا الغرض معسكرات للتدريب. ثم توالى بعد ذلك أسباب الاحتكاك والمواجهة بين حكومة النقراشى وبين الإخوان المسلمين، حتى بلغت ذروتها فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ مع قرار حل الجماعة لتكتمل المأساة بمقتل النقراشى على يد عضو من أعضاء الجماعة.

ما الذى أدى إلى هذا التصعيد على الرغم من أن هذه النهاية الدموية كانت قد سبقتها مرحلة، نستطيع أن نطلق عليها مرحلة مهادنة، بل ووثام عبر فيها الإخوان عن

مؤازرتهم لقرار الحكومة المصرية بتدويل القضية المصرية؟ وما الأسباب التى دعت النقراشى إلى اتخاذ هذا الموقف الصلب من الإخوان المسلمين ومن دعوتهم؟ وهل أدرك النقراشى حجم الكيان الذى تصدى له، والذى يمكن أن نشبهه بجبل الثلج الذى يطفو على السطح، لا يبدو منه إلا الجزء اليسير بينما استتر الجزء الأعظم فى أعماق البحر؟ وبداية ما سر انتشار هذه الدعوة هذا الانتشار المذهل؟ حيث بلغ عدد الإخوان المسلمين عام ١٩٤٨ - وهو العام الذى حلت فيه الجماعة - حوالى نصف مليون شخص، وفق إحدى الدراسات، ويرفع العدد إلى المليون إذا أضفنا عدد المتشيعين للحركة، المتعاطفين معها فى مصر والبلاد العربية، وبلغ فى نفس هذا التاريخ عدد الشعب المنتشرة فى طول البلاد وعرضها، وكذلك فى عدد من البلاد العربية حوالى الألفين.. لانجد بدا هنا من استعراض تاريخ هذه الجماعة منذ نشأتها، وكذلك من استعراض ركائز هذه الدعوة، من وجهة نظرنا التى استقيناه من مجموعة متنوعة من المصادر، إلا أننا حرصنا على أن نعتمد فى المقام الأول على الكتابات الصادرة عن الإخوان أنفسهم.

أسس حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين فى شهرى أبريل / مايو عام ١٩٢٨ (أول ذى القعدة ١٣٤٧) بالإسماعيلية حيث إنه عين بها مدرسا عقب تخرجه فى كلية دار العلوم. وكان حسن البنا يمتاز بالذكاء وبالقدرة على سبر النفوس البشرية. ولعل قصة زيارته لأبو صوير بغرض نشر دعوته، وهى القصة التى وردت فى مذكراته (مذكرات الداعى والداعية)، لتمثل خير تمثيل هذه القدرة الفائقة فى الاستعانة بالفراصة للتأثير على مستمعيه، أو على الأقل على فئات عريضة منهم، وفى اقتناص الفرصة السانحة من أجل الوصول إلى ما يربو.. يروى حسن البنا فى مذكراته كيف أنه ذهب إلى هذه البلدة وأخذ يتفرس فى وجوه المارة فى الطرقات والمقاهى حتى وقع بصره على صاحب دكان، فيقول:

«كان هذا الرجل وقورا مهيبا سمحا فيه صلاح وله منطق ولسان، ورأيت يبيع ويتحدث إلى زبائنه، فتوسمت فيه الخير فسلمت عليه وجلست إليه وإلى من معه فى الدكان وقدمت إليه نفسى والغرض الذى من أجله زرت أبو صوير وأنتى توسمت فيه الخير ليحمل أعباء هذه الدعوة، وأخذت فى حديثي ألفت

نظره ونظر الجالسين إلى نقطة أساسية، إلى سمو مقاصد الإسلام وعلو أحكامه وإلى ما فى المجتمع من فساد وشر وسوء، وإلى أن ذلك راجع إلى تركنا وإهمالنا لأحكام الإسلام، وإلى وجوب الدعوة إلى تصحيح هذا الوضع وإلا كنا آتمين لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبذل النصيحة فريضة واجبة وإلى أن الطريقة الفردية وحدها لا تكفى....»

ويقول ميتشيل، فى دراسته الرائدة لتاريخ جماعة الإخوان المسلمين: إن حسن البناء كان يتفحص وجوه مستمعيه وهو يلقي خطبه، فيلاحظ أكثرهم تأثراً بكلامه، ليتنقل بهم بعد ذلك إلى مكان آخر يضمهم لكى يشرح أفكاره.

والواقع أن تأسيس جماعة الإخوان المسلمين إنما جاء ثمرة طبيعية لنشأة مؤسسها فى كنف أب هو عبد الرحمن الساعاتى، الذى كان دارساً للفقهاء والتوحيد والنحو، والذى عنى عناية خاصة بفقهاء أحمد بن حنبل، وهو الفقيه الذى يبدو أنه قد ترك أثره العميق فى حسن البناء، كما تأثر بعد ذلك بالصوفية.. وجاء تأسيس هذه الجماعة كذلك نتيجة للنزعة الداعية الشاب التى ظهرت منذ نعومة أظفاره؛ حيث ألف مع أقرانه فى المحمودية «جمعية منع المحرمات»، وكان أعضاؤها يقومون بصياغة خطابات تهديد يوجهونها إلى من يحيدون عن مبادئ الدين:

«فمن أفطر فى رمضان ورآه أحد الأعضاء بلغ عنه فوصله خطاب فيه النهي الشديد عن هذا المنكر، ومن قصر فى صلاته ولم يخشع فيها ولم يطمئن وصله خطاب كذلك...»

وتبدو هنا بوضوح النزعة إلى تنصيب رقيب أو مفتش للضمان، وقد يبدو الأمر للوهلة الأولى أنه نزعة طبيعية من صبي يميل بحكم حداثة سنه إلى التطرف، غير أن حسن البناء إنما يتحدث بزهو عن هذه المرحلة وهو فى سن النضج، ولا يبدو من سياق المعنى إعادة للنظر فى هذه الحماسة المفرطة؛ ثم إن هذه النزعة تتطور وتتبلور فيما بعد فى المطالب الخمسين التى رفعها حسن البناء إلى «حضرته أصحاب الجلالة والسمو وملوك الإسلام وأمراءه وحضرته رجالات الحكومات الإسلامية

الفخام وأعضاء الهيئات التشريعية والجماعات الإسلامية وأهل الرأي والغيرة فى العالم الإسلامى»، وهى المطالب التى وردت فى آخر رسالة «نحو النور»، والتى يمكن أن توصف بأنها دعوة إلى إرساء قواعد حكم فاشى باسم الدين، حيث إنها تشتمل على برنامج يتكرر فيه بشكل ملحوظ ألفاظ مثل «مراقبة»، «مصادرة»... بل إن هذه النقاط الخمسين إنما هى بمثابة قانون لمحاكم تفتيش للقضاء على الفكر الحر والإبداع والتنافس الأخلاقى، وللقضاء على أى نزعة فردية.

وقد وجه حسن البناء دعوته فى أول الأمر إلى طبقات المجتمع البسيطة، وقد برع فى استخدام وسائل الإقناع البسيطة التى تتلاءم مع ثقافة هذه الطبقة، والتى تعتمد على استثارة العواطف، كما يدل عليه هذا المشهد الذى يصور الأسلوب الانفعالى الذى كان يلجأ إليه أحياناً الداعية، وكذلك نوعية المخاطبين الذين كان يجد مثل هذا الخطاب هوى فى أنفسهم:

أراد أن يلفت إليه الأنظار، فدخل إحدى المقاهى المكتظة، وعلى حين فجأة تناول جذوة (بصة) من إحدى النراجيل «الشيش» وألقى بها وهى ملتهبة من أعلى فنزلت على إحدى المناضد وسط الجالسين وتناثرت، فارتاع الحاضرون وغادروا أماكنهم مذعورين وتلفتوا يبحثون عن مصدرها فأروا شاباً وسيماً واقفاً على كرسي يقول لهم: «إذا كانت هذه الجذوة الصغيرة قد بعثت فيكم الذعر إلى هذا الحد فكيف تفعلون إذا أحاطت النار بكم من كل جانب ومن فوقكم ومن تحت أرجلكم وحاصركم فلا تستطيعون ردها؟ وأنتم اليوم استطعتم الهرب من الجذوة الصغيرة فماذا أنتم فاعلون فى نار جهنم ولا مهرّب منها؟»

ونحن نعتقد أن أعمالاً مثل «النقاط فوق الحروف»، و«أحداث صنعت التاريخ» الصادرة عن الإخوان مآيا صادقة لهذه الثقافة، التى تميل إلى المبالغة على نحو سوف نلمسه فيما بعد، والتى تفتقر إلى المنهج العلمى المدعّم بالمراجع والأسانيد، بل وأحياناً إلى أبسط قواعد المنطق، فلا نكاد نجد فيها جهداً لتروخى الدقة، ولانتقاء الألفاظ التى تؤدى المعنى؛ فها هو على سبيل المثال صاحب الكتاب الثانى «الإخوان

المسلمون - أحداث صنعت التاريخ». رؤية من الداخل الذى سوف نعول عليه كثيرًا يقول إنه نصح أحد زملائه فى السنة الدراسية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بأن يحرص قبل الانضمام إلى الإخوان المسلمين على أن يتعرف على فكر الأحزاب المصرية الموجودة، وذكرهم بالترتيب الآتى: الوفد - الأحرار الدستوريون - السعديون - مصر الفتاة - الحزب الوطنى، وذلك على الرغم أن الهيئة السعدية لم تعلن عن نشأتها إلا فى يوم ٤ يناير ١٩٣٨. كما يقول إن الناس أطلقت على الذين انشقوا عن الوفد وكونوا حزب السعديين «حزب السبعة ونص»؛ وهو فى الواقع الاسم الذى أطلق على ثمانية من أعضاء الوفد انشقوا عنه فى فترة سابقة، وقد كان أحدهم - وهو علىسمى باشا - قصير القامة، كما أن كتاب «النقاط فوق السطور»، يتحدث - كما أشرنا سالفًا - عن «المذبحة» التى لم تسفر عن حالة وفاة واحدة.

كما يروى محمود عبد الحليم، نقلا عن حسن البنا نفسه، وهو من عرف البنا عن قرب؛ حيث كان عضواً فى الهيئة التأسيسية للجماعة، قصة نجاح البنا العجيبة فى الحصول على شهادة دار العلوم، وهى قصة إنما توحى أيضاً بأن العلم ليس حصيلة الكد والتعب، وإنما هو وحى وإلهام؛ فلقد كان حسن البنا يعمل خلال فترة الدراسة فى محل يقال، مما كان يجهد، ويستغرق وقتاً طويلاً على حساب القراءة والتحصيل، حتى خلد إلى النوم ليلة الامتحان وقد يش تماماً من النجاح، فإذا به يرى فى المنام شيخاً يلقيه دروسه، وإذا بهذه الدروس تحفر فى ذاكرته، وإذا بالامتحان فى اليوم التالى لا يخرج عن المادة الملقنة فى المنام، وكان الشيخ قد لقنه ما يكفى لاجتياز الامتحان.. ولا يخفى ما فى مثل هذه الروايات من بعد عن روح وعن تعاليم الدين الصحيح التى تحض على الكد والعمل وعلى السعى لتحصيل العلم، ولو فى الصبين. إلا أن هذه الأساطير وجدت هوى فى نفس العامة، وقد داعبت خيالها كذلك الروايات والأخبار والأوصاف التى أشاعها الداعية نفسه، أو المقربون إليه من أهله أو مريديه والتى كانت تضى عليه هالة من القدسية.. ويروى نفس الكاتب كذلك كيف نجح الداعية فى استخراج الجان من جسد زوجة أحد الإخوان المسلمين. ونحن إذ نرجح أن هذه القصة مختلفة؛ لما فيها من تفاصيل

مبتذلة، كان يمكن الاستغناء عنها دون الإخلال بسياق الموضوع، كما أننا لم نجد أثراً لقصة تفوق حسن البناء في امتحان دار العلوم في «مذكرات الداعي والداعية»، إلا أن هذه الروايات نسوقها من نفس المرجع الذي يركن إليه عدد من الذين آزرخوا لتاريخ جماعة الإخوان المسلمين، والذي كتب مقدمته مصطفى مشهور، في إشارة واضحة إلى رضاه الكامل عن مضمون الكتاب.

وفى محاولة منه لتبرير افتقار تلك الدعوة إلى «العلماء» يقرر نفس الكاتب - الذي سبق أن ذكر فضل الشيخ محمد علي أمين، الفراش النبوي المختص بمغسلة المدرسة التي التحق بها في تنمية ثقافته الإسلامية -

«إنها الدعوة التي صاغت من الرعيل الأول عمر بن الخطاب وأبا عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص وخالد بن الوليد (.....) وإخوانهم، فلم يكن هؤلاء من العلماء الذين درسوا علوم الاجتماع والتاريخ ولا فنون الحرب والسياسة حتى صاروا أعلاماً في هذه العلوم والفنون، بل كانوا رجالاً كسائر رجال الجزيرة العربية الذين سماهم القرآن «الأميين»»

بل إن الدكتور زكريا سليمان بيومي، صاحب رسالة دكتوراه عن الإخوان المسلمين يرجع أسباب حل الجماعة إلى ثمة مؤتمر تقف وراءه الدول الغربية المعادية للإسلام، وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا وأمريكا، والمنعقد في فايد في شهر نوفمبر ١٩٤٨، وقد كلفوا السفير البريطاني أن يطلب من النقراشي إصدار قرار بحل جماعة الإخوان، وحيث إنه مطالب شأنه شأن أي باحث، أن يدعم ما يقول بالمراجع والأسانيد، فهو يجد نفسه مضطراً للإقرار بالضمنى بعدم وجود تلك الوثائق، فهو يستطرد فيقول:

«وإذا كان سير الأحداث لا يؤكد مثل هذا المؤتمر، وكذلك عدم وجود وثائق تثبت انعقاده في غير صحف الإخوان، إلا أن البعض يرى أن الإخوان محقون - إلى حد كبير - في افتراضهم، ودليلهم على ذلك قائم على استنتاجات، وربما وثائق لم تظهر بعد، من خلال تطور الأحداث». [كذا]

وكان الأولى به أن يقول «وثائق لم تنزل بعد». وبذلك فإن الدكتور يثبت على جماعته التزييف الرخيص، كما يثبت على نفسه التشيع الذى يتنافى مع أصول البحث العلمى.

وكان هناك إلى جانب شخصية حسن البناء، وإلى جانب طبيعة الرعيل الأول من الإخوان المسلمين عوامل وظروف، ومناخ أدى تضافرها إلى ترعرع دعوة مؤسسا وانتشارها انتشار النار فى الهشيم، فالفترة التى ولدت فيها هذه الجماعة هى الفترة نفسها التى شهدت نشأة جماعة الشبان المسلمين على يد الدكتور عبد الحميد سعيد؛ أى أنها كانت فترة خصبة، بمعنى أنها كانت مواتية لانتشار الدعاية الإسلامية.

ولعل أول هذه العوامل هو النشاط التبشيرى المتزايد بتشجيع من السلطات البريطانية الذى حفز همم عدد من المسلمين للتصدي له، ولم تكن وسيلة المبشرين، كما يقول محمود عبد الحليم صاحب كتاب «الإخوان المسلمون - أحداث صنعت التاريخ» «عرضا لعقيدتهم وشرحا لها أمام الناس (...) وإنما وسائلهم هى استغلال فقر الناس وحاجتهم وجهلهم». ونحن نعتقد ان دعوة الإخوان المسلمين إنما نبتت على نفس هذه التربة التى ترعرت عليها كذلك الشيوعية، وكان هذا المذهب قد تسرب إلى البلاد فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، واستفحل أمره حتى بات يشكل خطرا حقيقيا يورق بال عدد كبير من الساسة والمسؤولين المصريين على اختلاف توجهاتهم.. يقول ميتشيل: «على الرغم من نفور حسن البناء من الشيوعية، إلا أنه توجه بدعوته إلى ذات الأوساط التى استهدفتها الدعاية الشيوعية، مستغلا نفس أسباب التذمر؛ ولكنه لجأ إلى أسلوب اسلامى».

وقد ورد فى مذكرة الأمن التى رفعها وكيل وزارة الداخلية إلى النقراشى، والتى أصدر استنادا عليها قراره بحل الجماعة، ما يعضد ملاحظة الكاتب الأمريكى؛ حيث اتهمت الجماعة بتأليب أهالى منطقة كفر البرامون، وحضهم على التحرك للمطالبة بأجور أعلى وبإيجارات معتدلة، وذلك فى الثالث من فبراير ١٩٤٨، وكذلك بحض العاملين بقرية مملوكة لوزارة الزراعة؛ للإضراب من أجل

الاستجابة لمطلبهم بتملك هذه الأرض فى السادس عشر من يونيو من نفس العام.

والواقع أن الاستعمار الجاثم على صدر مصر قد أوجد شعورا معاديا للغرب بصفة عامة، مما مهد السبيل أمام التيارات السلفية التى تدعو إلى العودة إلى السلوك والقيم المؤسسة لمجتمع السلف الصالح، كما كان عاملا هاما من عوامل انحسار التيار الدينى المعتدل الذى كان أبرز ممثليه الشيخ محمد عبده، والذى كان يحاول المواءمة بين الفكر الدينى وبين الحياة العصرية؛ وبالتالي أفسح الكيان الاستعمارى المجال للفكر المتشدد، وبالأخص فكرة الجهاد، التى استساغها عدد غير قليل من الذين انضموا إلى هذه الجماعة. وليس من قبيل المصادفة أن تنجح دعوة الإخوان المسلمين التى انطلقت من الإسماعيلية، مقر شركة قناة السويس الأجنبية، فالتواجد الأجنبى فى هذه المدينة قد تبلور فيها أكثر من غيرها من سائر المدن المصرية، بما كان يستتبعه هذا التواجد المكثف من تناقض محل فى مستوى المعيشة بين الطبقات المصرية الكادحة وبين الأجانب الذين ينعمون بخيرات هذا البلد المنهوب.

كما أفادت هذه الدعوة من الفراغ الذى خلفته ثورة ١٩١٩، بعد أن خمدت جذوتها.. ويعتقد مصطفى أمين أن الثورة قد نزع فتيلها عندما تولى سعد زغلول الوزارة (يناير ١٩٢٤)، ثم عندما أسندت الوظائف العامة إلى الأعضاء البارزين فى الجهاز السرى وفى مقدمتهم أحمد ماهر، الذى تولى وزارة المعارف، والنقراشى الذى أسند إليه منصب وكيل الداخلية.. ورغم أننا نختلف معه فى رأى، لإيماننا بأن مرحلة الثورة كان لا بد أن تعقبها مرحلة جديدة، مرحلة الحسابات العقلانية والنفس الطويل، كما أسلفنا من قبل، إلا أنه ليس هناك بد من الإقرار بأن هذه المرحلة التى بدأت حوالى عام ١٩٢٤ قد سبقت بفترة وجيزة نشأة جمعية الشبان المسلمين، ثم جماعة الإخوان المسلمين، وهى مرحلة تاريخية تعاقبت فيها جولات عديدة وطويلة من المفاوضات، وكانت كل جولة منها تنتزع حقا جديدا للمصريين، ولكنها كانت تسير بخطى وثيدة، بحكم تعسف المستعمر وتمسكه بما رآه حقوقا للإمبراطورية البريطانية لا يجوز التفريط فيها؛ كما أن محصلة المفاوضات كانت

كثيرا ما تبدو انتكاسة تثير قدرا كبيرا من خيبة الأمل. وفوق ذلك كله لم تكن تسمح طبيعتها بالمشاركة الجماهيرية الفعالة التي لم يتح لها التعبير عن نفسها سوى عن طريق الاعتراض والتذمر.

ومن ناحية أخرى كان قد تزامن انفصال مصر عن تركيا، ثم اندلاع ثورة ١٩١٩ في أعقاب الحرب العالمية الأولى مع انحسار المد الإسلامي، على حد قول الدكتور زكريا سليمان بيومي، وذلك بسبب التحام كل القوى الوطنية، فأفسح خمودها المجال لنشاط الدعوة الإسلامية من جديد.

بالإضافة إلى ذلك فإن إلغاء الخلافة العثمانية في عام ١٩٢٤ مع قيام ثورة أتاتورك، قد أوجد مناخا محمومًا وجدلا دينيا صاخبا؛ فقد استدعى الوضع الجديد الدعوة إلى مؤتمر إسلامي كبير من أجل التداول حول التساؤلات العديدة التي أثارها الواقع الجديد، تساؤلات حائرة حول طبيعة الخلافة، وإمكانية وكيفية بعثها من جديد... وقد انعقد هذا المؤتمر في القاهرة في مايو ١٩٢٦، ثم في مكة في يونيو من نفس العام، وكان من الطبيعي أن يتطرق النقاش إلى العلاقة بين فكرة «الخلافة»، أي حكومة إسلامية تندرج تحت لوائها البلاد الإسلامية وبين مفهوم «الوطن» وحدوده؛ فنجد أن السنهوري يعلق على توصيات هذا المؤتمر مبدئيا بأنه «الاصلاح الديني يجب أن يتم في إطار وحدود الدولة، حيث إن مفهوم «الوطن» قد فرض نفسه على هذا الواقع الجديد بدلا من «القومية الإسلامية». كما أثار هذه الملابس صخبا وحرارا فكريا أوجد انقسامًا في الرأي العام بين التيار التقدمي وبين التيار السلفي، وكذلك التيار التوفيقي الذي كان أبرز رواده الشيخ محمد عبده.

وفي هذه المعركة المحتدمة بين المعسكرين التقدمي والمحافظة، حددت جماعة الإخوان المسلمين بوضوح موقفها، حيث يقول حسن البنا: «نحن سلفيون من أتباع الشيخ رشيد رضا». فلقد كان رشيد رضا أحد تلامذة الشيخ محمد عبده، الذين انسلخوا عن فكره، لأنه من وجهة نظرهم قدم تنازلات كبيرة لصالح المدنية الحديثة؛ ووضع رشيد رضا كتابا بعنوان «الخلافة والإمامة العظمى» دافع فيه عن فكرة

الخلافة.. وكذلك كان الإخوان المسلمون أنصار فكرة الخلافة، بل هي فكرة محورية في دعوتهم، على الرغم من أنهم لم يحددوا ماهيتها وكيفيةها، فقد ظلت في فكر هذه الجماعة مفهوما هلاميا يتعارض في نظرهم مع فكرة الوطنية؛ فالدين عندهم «جنسية» كما ورد في رسالة «بين الأمس واليوم»؛ وحدود الوطن في نظرهم هو «الوطن الإسلامي»:

«... كل بقعة فيها مسلم يقول «لا إله إلا الله محمد رسول الله» ووطن عندنا له حرمة وقداسته ووجه والإخلاص له والجهاد في سبيل خيره، وكل المسلمين في هذه الأقطار الجغرافية أهلنا وإخواننا نهتم لهم ونشعر بشعورهم ونحس بإحساسهم. ودعاة الوطنية فقط ليسوا كذلك، فلا يعينهم إلا أمر تلك البقعة المحدودة الضيقة من رقعة الأرض، ويظهر هذا الفارق العملي فيما إذا أرادت أمة أن تقوى على حساب غيرها فتحسن لا نرضى ذلك على حساب أي قطر إسلامي وإنما نطلب القوة لنا جميعا....»
(دعوتنا)

وقد تكون هذه الفكرة مشروعة إذا ما اتسع مدى الولاء للوطن ليشمل وطننا أكبر، ولكن عندما يكون المراد أن يحل الولاء للوطن الإسلامي محل الولاء للوطن فإن الأمر يصبح من الخطورة بمكان على أمن وأمان هذا الوطن، ولكن يبدو أن هذا التوجه هو سمة الفكر المتعصب؛ ففي تاريخ فرنسا في القرن السادس عشر عندما اشتعلت الحروب الدينية بين الكاثوليك ومن انشقوا عن هذا المذهب خير مثال على ما نقول، حيث نجد أنه بعد وفاة الملك هنري الثالث في عام ١٥٨٩ اجتمعت مجموعة من الكاثوليك المتشددين تدعى «الرابطة» (La Ligue)، من أجل أن يحولوا دون أن يعتلى ولي العهد - وقد كان قد اعتنق المذهب البروتستانتي - الحكم، وقد وقعوا من جراء هذا الموقف المتشدد في دائرة نفوذ العرش الأسباني الكاثوليكي، الذي كان يسعى من جانبه إلى إبطال القانون الذي يحول دون أن تعتلى عرش فرنسا امرأة، وذلك حتى يتسنى له تتويج أميرة إسبانية ملكة على فرنسا؛ أي أن ملكا أجنبيا أو مدعوما بسلطة أجنبية قد يكون أفضل عندهم من ملك فرنسي على مذهب مغاير لمذهبهم؛ إلا أن الكاثوليك المعتدلين أقبلوا هذا المخطط. وهكذا

نجد، وبعد أن انقضى حوالى نصف قرن على نشأة الجماعة أن المرشد العام الحالى يصرح بأنه لا يمانع فى أن تحكم مصر من مالىزى.

ولقد أتاحت هذه المعركة التى تمحورت حول فكرة الخلافة الفرصة أمام الجماعة لولوج المعترك السياسى من بابہ الملكى بمعنى الكلمة، حيث إن الغاء الخلافة العثمانية فتح الباب على مصراعيه أمام أولئك الذين كانوا يبتغون لأنفسهم دورا رياديا بين البلدان الإسلامية، وفى مقدمتهم الملك فؤاد الذى أورث هذه الفكرة إلى ابنه من بعده؛ وقد حرص مستشارا الملك الشاب، على ماهر والشيخ المراغى، على أن يزيئا له هذه الفكرة، ونشأ من هذا الاتفاق على مشروع الخلافة احتضان على ماهر للشيخ حسن البنا.

كما كانت ثورة فلسطين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ بمثابة الفرصة الذهبية التى سمحت لحسن البنا أن يلعب دورا سياسيا وأن يتعرف على العديد من الشخصيات العربية المؤثرة؛ فهى كانت سبب اتصاله بمفتى فلسطين أمين الحسينى، الذى توطدت صلته به بعد ذلك، قد أشيع أنه كان همزة الوصل بين حسن البنا وبين النازى فيما بعد. ولعل ميل السراى وعلى ماهر المحورى كان من الحوافز التى أزكت هذا الاتجاه. ونجد حسن البنا نفسه فى «تقرير اجمالى خاص» يقر بالاتهام الذى وجه إليه بالتواطؤ مع عناصر فاشية ونازية؛ كما يقول أحد التقارير البريطانية إن جماعة الإخوان المسلمين تلقت مساعدة من دول المحور - ألمانيا وإيطاليا - بين عامى ١٩٣٤، ١٩٣٩ مما حدا بالبنا أن يصبح من العناصر النشيطة المعادية لبريطانيا.. ومن ناحية أخرى كانت ثورة فلسطين هى التى أفسحت المجال أول الأمر أمام حسن البنا للاتصال بعلى ماهر وعبد الرحمن عزام، وكنا من أشد الساسة المصريين تحمسا للتوجه العربى والإسلامى؛ وذلك من أجل الدعاية للقضية الفلسطينية التى استثمرها الإخوان المسلمون خير استثمار، حيث انتشروا فى جوامع ومساجد مصر يدعون لمؤازرة أهل فلسطين.. ويقول محمود عبد الحليم إن للإخوان الفضل الأكبر فى تعريف «الشعب المصرى المضلل» بمحنة اخوانهم فى فلسطين، فقد كان الناس فى مصر يجهلون فى ذلك الوقت أن هناك بلدا اسمه فلسطين، على حد قوله، لولا مجهودات الإخوان المضنية.

وقد أتاحت لهم هذه الحملة فرصة جمع الأموال التى استعانوا بها لتوطيد أركان دعوتهم على حد رواية عبد الحليم محمود، التى تتوقف عندها قليلا؛ فهى تغلف عملية غش وتدليس فى ثوب التقوى والورع، كما أنها تكشف صورة من صور التلاعب بمشاعر الناس التى يبرع فيها الإخوان:

أحب أن أنبه القارئ [...] إلى أن النقود التى كنا نجتمعها لفلسطين من المساجد والمقاهى والبارات لم يكن القصد من جمعها إعانة إخواننا المجاهدين الفلسطينيين بها فهم كانوا من هذه الناحية فى غير حاجة إليها لأن أغنياء أهل فلسطين من التجار كانوا من وراء هؤلاء المجاهدين، [...] ... وإنما كان جمعنا لهذه التبرعات [...] أسلوبا من أساليب التأثير فى نفوس الناس بهذه القضية، وربطاً لقلوب الناس وعقولهم بها، واختبارا للمدى تجاوبهم معها.

وأضيف الآن إلى ذلك أن هذه المبالغ لم تكن ترسل إلى المجاهدين بل كانت تصرف فى شئون الدعاية لهذه القضية بأمر اللجنة العليا، ثم إن اللجنة كانت ترسل إلينا من أموالها الخاصة مبالغ طائلة لنضيفها إلى ما عندنا للإتفاق على هذه المهمة الخطيرة التى كانت اللجنة العليا تعتبرها أهم وألزم للقضية من الجهاد المسلح الذى يقوم بأعبائه المجاهدون فى فلسطين نفسها... وإلا لما كان للإخوان وهم ما زالوا فى مهدهم أن ينهضوا بمهام الدعاية المججلة التى أقضت مضجع الإمبراطورية البريطانية والتى تحتاج إلى إتفاق واسع النطاق.

فهذا المال الذى تم جبايته من المصريين عن طريق استشارة حماسهم لمحنة إخوانهم فى فلسطين، إنما هو فى الواقع اختبار لصدق المخاطبين وإخلاصهم، وكأنهم قصر فى حاجة إلى التوجيه والإرشاد، ثم يتم تحويل هذه المبالغ إلى غرض آخر غير الغرض المعلن الذى جمعت من أجله، كما أن المراد من تعبير «الدعاية المججلة...» غير واضح، فمن الصعب للقارئ الحائر أن يفهم من غير التباس فى المعنى إذا كان المراد هو الدعاية للقضية الفلسطينية أم للإخوان أنفسهم؟

وهكذا أفسحت الظروف السياسية والاجتماعية وكذلك المناخ العام الطريق أمام جماعة الإخوان المسلمين، فلم يكدهم بحلول عام ١٩٤٨، حتى ازداد عددهم بشكل كبير وانتشرت شعبهم فى طول البلاد وعرضها، بل وفى بعض البلدان العربية، وأصبحوا على درجة عالية من التنظيم، وقد استشرى نفوذها، فحرصت شتى الدوائر السياسية على استقطابها لضرب الوفد والشيوعية، كما أنه كان لهذه الجماعة وسائل تمويل عديدة وجرائد ناطقة باسمها، وكذلك مطبعة، بالإضافة إلى مشروعات خيرية كانت سببا مباشرا فى ازدياد تعاطف الجماهير العريضة فى مصر مع دعوة هذه الجماعة. إلا أن هذه الواجهة البراقة كانت ستارا يخفى نشاطا اكتنفه الكثير من الغموض؛ ولعل التعتيم حول التاريخ المحدد لنشأة النظام الخاص لجماعة الإخوان المسلمين، وهو التاريخ الذى عجز الباحثون عن الاتفاق عليه، يصور الغموض الذى غلف النشاط السرى للجماعة، الذى لم يطلع عليه، ولم ينضم إليه سوى «الصفوة المتقاة» وفق تعبير أحد أعضائه البارزين، ويرجع أن تاريخ نشأته يرجع إلى حوالى عام ١٩٤٠، وقد ساهمت طقوس حلف اليمين فى غرفة شبه مظلمة بين يدي حسن البنا «المُرشد العام»، على مصحف ومسدس فى إشاعة جو من الغموض والرغبة حول هذا الجهاز.

وإذا كانت هذه الجماعة قد امتازت بقدره فائقة على التنظيم إلا أن برنامجها قد بدا للمراقبين غير واضح المعالم؛ فهو يقوم على مجموعة من الأفكار البسيطة الفضفاضة على درجة كبيرة من العموم والشمول وبالتالي من المرونة؛ حيث يجيب حسن البنا مثلاً عندما سئل عن برنامج الإخوان المسلمين: «ولم البرنامج إنه يفرقنا». ويكتفى بترديد «القرآن دستورنا والرسول زعيمنا»، وهى المقولة التى صيغت فى قوالب مختلفة قد تطرأ عليها بعض الإضافات أو التعديلات هنا وهناك مثل: «دعوتنا اسلامية»، (دعوتنا)، «يا قومنا: إننا نناديكم والقرآن فى يميننا والسنة فى شمالنا، وعمل السلف الصالحين من أبناء هذه الأمة قدوتنا». (إلى أى شىء ندعو الناس).

وهى أفكار يكررها حسن البنا بلا كلل ولا ملل فى خطبه وبياناته ومقالاته، أهمها أو أكثرها شيوعا هى:

رفض المدينة الغربية جملة وتفصيلاً، فهي مدينة مادية لحضارة المتع والشهوات. (الإخوان المسلمون تحت راية القرآن).

الدعوة إلى «حكومة اسلامية»: «لا نعترف بأى نظام لا يركز على أساس الإسلام ولا يستمد منه» (إلى الشباب). وهذه الحكومة قوامها الخلافة وتضم كل البلدان الإسلامية التي أضاعت وحدتها المطامع الأوروبية.. ويضيف حسن البنا أن وحدة الوطن الإسلامى قوامه عامل ايمانى بينما الرايخ الألمانى الذى كان يسعى لتأسيسه هتلر يقوم على مبدأ عنصري؛ ومجرد تشبيه المشروعين إنما يؤكد الحلم الذى كان يراود حسن البنا بينما بلاده ما زالت ترزح تحت وطأة الاحتلال البريطانى، وهو حلم الامبراطورية الاسلامية، عن طريق اعادة ضم المستعمرات الإسلامية القديمة: «الأندلس وصقلية والبلقان وجنوب ايطاليا وجزائر بحر الروم» إلى «أحضان الإسلام» (إلى الشباب). وحيث إن الحكومة المشروعة الوحيدة هي «الحكومة الإسلامية» كما خرجت من وحى واجتهادات هذه المجموعة فسعيها إلى الحكم مشروع أيضاً كما جاء فى «رسالة المؤتمر الخامس» للإخوان المسلمين.

والدعوة إلى محاربة الأحزاب السياسية وضرورة حلها، حيث «إنها تندرج تحت الأشكال التقليدية التى أرغمنا أهل الكفر وأعداء الإسلام على الحكم بها والعمل عليها» (إلى الشباب).

الدعوة إلى محاربة البغاء والربا؛ وفى الواقع فإن المثل الذى استشهد به الشيخ حسن البنا ليدعم حجته إنما يصور خير تصوير التبسيط المخمل للمعنى الذى كانت تستعين به هذه الدعوة، من أجل أن تضمن ولاء الجمهور الذى عرفت كيف تنتقيه بنوعية حججها وأساليبها، حيث يقول:

«ويوجب علينا روح الإسلام أن نحارب الربا حالاً»، ونرجح أنه يقصد بالربا القوائد البنكية، حيث يقول:

ولقد كان المصلحون يتجنبون أن يقولوا فى الماضى هذا الكلام حتى لا يقال لهم إن ذلك مستحيل وعليه دولا ب الاقتصاد العالمى كله. أما اليوم، فقد

أصبحت هذه الحجة واهية لا قيمة لها بعد أن حرمت روسيا الربا وجعلته أقطع المنكرات فى دارها، وحرام أن تسبقنا الشيوعية إلى هذه المنقبة الإسلامية.... (مشكلاتنا الداخلية فى ظل النظام الإسلامى. النظام الاقتصادى).

ومن البديهى أن لفظ «المنكرات» يتنمى إلى الخطاب الدينى ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن يعبر عن وجهة نظر حكومة روسيا الشيوعية.

وعندما توطدت الدعوة وقويت بتزايد عدد أتباع حسن البناء، بدأت تبلور فكرة الجهاد، وهى دعوة مشروعة إذا ما كانت موجهة ضد المحتل، ولكنها تتسع لتشمل «أهل الكتاب» (رسالة الجهاد).

وتبدو هنا بجلاء خطورة هذه الدعوة التى ضربت فى مقتل مكسب لعله أهم مكسب لثورة ١٩١٩، وسببا مباشرا لنجاحها، وهو تضافر كل القوى الوطنية بدون تمييز على أساس دينى، ومن هنا يتضح أنه كان من الحتمى أن يصطدم النقراشى مع هذه الجماعة؛ فهو ابن الثورة التى تشبع بفكرها، إلى حد زجر ابنته الصغيرة التى تذكر فى معرض حديثها عن زميلاتها بالمدرسة أن إحداهن مسيحية، حيث إن ذلك «من التفاصيل التى لا يجب الالتفات لها».

ومبدأ ضرورة الجهاد الذى أصبح محوريا فى فكر الجماعة هو الذى ميزها بحق عن سواها من الجماعات الدينية العديدة التى انتشرت فى ظل الاستعمار. فنجد أحد أعضائها البارزين يتردد فى مبايعة حسن الهضبي مرشدا عاما خلفا للمرشد العام، لما أشيع عن الرجل من عدم إيمانه بالجهاد منهاجا لتربية الإخوان المسلمين، حتى إنه بصدد حل النظام الخاص؛ فإذا كان هذا الشخص هو عبد الرحمن السندى رئيس الجهاز السرى، أى أكثر أعضاء هذه الجماعة تطرفا فإن ذلك لا ينفى أنه يخاطب عضوا آخر ويسوق حجة أراد لها أن تقنع محدثه بسبب ترده فى المبايعة، كما يؤكد سائر الحوار إذ يجيبه محدثه، صاحب كتاب صفحات من التاريخ «بأن الرجل يدرك الإسلام كما يدركه حسن البناء وأنه يسير فى خطاه...»

ولعل رؤية وأهداف الإخوان كانت واضحة بالنسبة إليهم، أو على الأقل بالنسبة للمرشد العام الذى يقبض على زمام الأمور، ولعل الغموض الذى أحاط ببرنامجهم كان متعمداً، ولعل فكرة الولاء للوطن اعتباراً يأتى فى المقام الثانى بعد اعتبارات أخرى فى منهج وفكر المرشد؛ فقد كان الأمر النهائى، العالم ببواطن أمور جماعته على الرغم من ادعائه فيما بعد بأن الجهاز الخاص وعلى رأسه السندى قد خرج عن طوعه.. كما نجد فى بداية تأسيس هذه الجماعة أن أحدهم اعترض على ترشيح حسن البنا للشيخ على الجداوى نائباً له فى الاسماعيلية، فيتهم حسن البنا هذا العضو بأن الشيطان قد زين له، ويشبه المجموعة التى انحازت لهذا المعارض بالخوارج الذين خرجوا على الإجماع، متمثلاً بالمقولة المعروفة: «من أتاكم وأمركم جميعاً يريد أن يشق عصاكم فاضربوه بالسيف كائناً من كان». وموقف حسن البنا هذا من الذين خالفوه، وتعقيبه على هذا العمل إنما هما مقدمة طبيعية للنص الذى عثر عليه ضمن قسم محفوظات «النظام الخاص» المضبوطة فى قضية الجيب التى سوف نتحدث عنها فيما بعد:

«هذه الجماعة - أى جماعة الإخوان المسلمين - يجب تأييدها على كل وطنى، وكل متخاذل عنها قاعد عن نصرتها، فهو مقصر فى أمر الله، ومن يناوئها أو يناهضها ويعمل على إخفات صوتها من المسلمين وغير المسلمين، فهو بلا شك مناهض لجماعة المجاهدين. [...] ولا تردد أبداً فى الحكم بأن مثل هذا الخارج على المجاهدين مهدر الدم..»

ثم هو بعد ذلك فى مذكراته يندب حظه لأنه لا يجد إلى جانبه رجالاً «يفهمون ويديرون» فيسلم إليهم هذا العمل ويرتاح بهم قليلاً ويطمئن إلى مقدرتهم، «ولكن أين هم؟» وعندما يختلف مع صديق عمره أحمد السكرى الذى كان مسئولاً عن شعبة الإسماعيلية يقول:

«... فرعى جمعية الإخوان فى المحمودية وشبراخيت سوف لا تنفع كثيراً لأنها أنشئت بغير أسلوبي، ولا ينفع فى بناء الدعوة إلا ما بنيت بنفسى وبجهد

الإخوان الحقيقيين الذين يرون لى معهم شركة فى التهذيب والتعليم، وهم قليل».

ولقد تحالف حسن البنا مع كل القوى الوطنية على اختلاف اتجاهاتها لتحقيق مآربه. ولكن هل كانت هذه الأغراض واضحة المعالم منذ البداية؟ يقول حسن البنا فى افتتاحية العدد الأول لمجلة «النذير» الصادر فى مايو ١٩٣٨ ما يستشف منه وجود غاية لم يفصح عنها: «هذه مرحلة من مراحل الإخوان التى اجتزناها بسلام وفق الخطة الموضوعة لها». والواقع أن المدرس الشاب الذى كان يجوب أزقة أبو صوير متفرسا فى وجوه المارة، كان لا شك يسعى وراء مشروع كبير، ولكننا نعتقد أن ماهية هذا المشروع وحجمه لم يتبلورا إلا تدريجيا، ولا بد أن حماسه الرعيل الأول الذى التف حول حسن البنا فى الإسماعيلية، وأسلم له قياده قد أغرته بالمضى قدما، خاصة بعد أن أخذ عدد هذا الرعيل فى التزايد المطرد، وهو ما رسخ لديه النزعة إلى الزعامة المطلقة؛ ونرجح أنه عندما انتقل حسن البنا إلى القاهرة فى عام ١٩٣٢ وسعى للاتصال بشخصيات عامة كانت لديه النية الجدية لخوض المعترك السياسى. واتسمت سياسة حسن البنا بالتخبط أو بالازدواجية على حسب الزاوية التى يمكن على أساسها تقييم هذه السياسة، فتاريخ جماعة الإخوان المسلمين، منذ أن استقر المقام بحسن البنا بالقاهرة، سلسلة من التحالفات يعقبها خصومة أو غدر بحليف الأمس، وربما تزامن الموقفان فيظهر الإخوان التأييد بينما يضمرون غير ذلك. فهم، وعلى رأسهم مرشداهم العام، لم يخلصوا إلا لأنفسهم، وإلى حلمهم بالخلافة، وبالحزب الأوحد.

ونستشهد بموقفهم من الملك الذى حرص الإخوان على إعلان تأييدهم المطلق له منذ أن تولى سدة الحكم، فيعقدون مؤتمرهم الرابع احتفالا بهذه المناسبة، وبعد الحفل تتقاطر وفودهم مهللة «الله أكبر ولله الحمد» إلى قصر عابدين، ثم بعد فترة ليست بالطويلة يعقب هذا الحماس الدافق الذى نجد وصفا مستفيضا له فى «مذكرات الداعى والداعية» اختراق للضباط فى الجيش المصرى، وتبدأ الحلقة بعزير المصرى، ثم يضع الإخوان يدهم فى يد مجموعة من الضباط المتذمرين، وعلى رأسهم أنور السادات، ويتم الاتصال عن طريق الصاغ محمود لبيب، وهو

ضابط متقاعد أنيط به مهمة تدريب الجواله، وقد قام حسن البنا بدور همزة الوصل بين السادات وبين عزيز المصري الذي عبر خلال أول لقاء بينهما عن رأيه بأن خروج مصر من مأزقها الراهن لا يمكن أن يتم إلا من خلال انقلاب عسكري. وبذلك يتضح أن حسن البنا كان ضالعا في التآمر ضد مليكه الذي كان يتفانى في إظهار ولاء الجماعة له. ونستشهد كذلك بموقفهم من معاهدة ١٩٣٦، التي راحوا يهاجمونها، ثم يعلن حسن البنا تأييده لحكومة النحاس ويقدم إليه كتابا جاء فيه:

«... الواجب يقتضيها، والمصلحة تدعونا إلى أن ننفذ بإخلاص، وحسن نية أحكام المعاهدة التي وقعناها بمحض اختيارنا وملء حريتنا وقصدنا من ورائها سلامة استقلالنا القومي والاحتياط لمثل هذه الظروف العميقة».

وقد جاءت هذه المقابلة في مارس ١٩٤٢، عقب إعلان حسن البنا تنازله عن ترشيح نفسه لمجلس النواب عن دائرة الإسماعيلية «عملا بنصح الرئيس» وفق ما ورد في «الأهرام» في عدده الصادر يوم ٢٣ من مارس ١٩٤٢. وفي الواقع فإن البنا قد ساوم النحاس، فحصل منه على بعض الامتيازات للجماعة، إلى جانب الوعد من جانب الحكومة بمحاربة البغاء ومنع بيع الخمر، وهو ما اعتبرته الجماعة انتصارا جزئيا؛ حيث عدته نقطة بداية في تنفيذ برنامجها، ومما يزيد الأمر غرابة هو التوقيت الذي صدر فيه هذا الإعلان، في ظل حكومة النحاس التي جاءت على أسنة رماح الانجليز في تحد سافر ومهين لسلطة وكرامة ملك مصر الذي كان الإخوان يتسابقون من قبل، لإعلان ولائهم له في حفل مهيب.

ثم يعود بعد ذلك الإخوان الذين جندتهم أكثر من حكومة لعداوتهم القديم للوفد، وقد طفا الخصام على السطح، عندما اشتد بين الفريقين الجدل حول موضوع فصل الدين عن الدولة، وتدهورت العلاقات إلى حد مطالبة جريدة الوفد المصري بحل جماعة الإخوان المسلمين؛ مما أعقبه وقوع مشادات عنيفة بين الطرفين أسفرت عن مقتل أحد الوفديين في بورسعيد وإصابة ٣٥ آخرين، ثم حرق مركز الإخوان في هذه

المدينة انتقاما لهذا الحادث، وإن لم يمنع ذلك الجماعة فيما بعد من التنسيق مع عناصر وفدية لتنظيم المظاهرات، التى أدت إلى أحداث كوبرى عباس فى عام ١٩٤٦، على نحو ما رأينا قبل ذلك.

وقد حظى الإخوان بدعم الأحرار الدستوريين، فقد أزرت وزارة محمد محمود رئيس الحزب هذا الكيان، وهو الموقف الذى ساهم فى استثناء نفوذهم. إلا أن مد الإخوان لم يبلغ أوجه إلا مع تشكيل حكومة على ماهر فى أغسطس ١٩٣٩. ويتضح دعم الأحرار الدستوريين للإخوان، على الرغم من موقفهم المتأرجح من حكومة محمد محمود، من خلال رواية الدكتور حسين هيكل وزير المعارف آنذاك لقصة نقل حسن البنا إلى قنا، حيث يقول القطب السياسى الكبير إن السلطات البريطانية قد طلبت من حسين سرى باشا رئيس الوزراء آنذاك، الحد من نشاط حسن البنا، الذى اتهمته تلك السلطات بالعمل لحساب إيطاليا فى مستهل الحرب العالمية الثانية؛ فرأى حسين سرى نقله إلى الصعيد بناء على أن مثل هذا النشاط السياسى لا يتفق والعمل الحكومى، ثم يعقب الدكتور حسين هيكل قائلا:

«لكن نقل حسن البنا أدى إلى ما لم يؤد إليه نقل مدرس غيره. فقد جاءنى غير واحد من النواب الدستوريين يخاطبني فى إعادته إلى القاهرة ويرجونى فى ذلك بالبحاح، ولما لم أقبل هذا الرجاء ذهب هؤلاء النواب إلى رئيس الحزب، عبد العزيز فهمى (باشا)، وطلبوا إليه أن يخاطبني فى الأمر...»

وتنجح وساطة عبد العزيز فهمى لدى حسين سرى، فى إعادة الرجل إلى القاهرة.

ترى أحسن حسين سرى (باشا) فى تراجع هذا أم أساء؟ [.....]

... الذى لا شبهة فيه أن تراجعه أشعر الشيخ حسن بأن له من القوة ما يسمح له بمضاعفة نشاطه من غير أن يخشى مغبة ذلك النشاط، وأن هذا الشعور كان له أثره فى تطور جماعة الإخوان المسلمين من بعد».

وينعكس هذا الشعور بالزهو والقوة فى اللهجة الحاسمة التى يخاطب بها حسن البنا الملك، فى الخطاب الذى رفعه إليه عام ١٩٤١ جاء فيه:

«أرجو أن تأمروا جلاتكم بأن تعنى الحكومة المصرية عناية جديدة بإيجاد علاج سريع لفوضى الحياة الاجتماعية، التى وصلت إلى حد من الاختلال والفساد ينذر بأخطار العواقب، فتصدر التشريعات التى توجب على كبار رجال الدولة والوزراء وحكام الأقاليم، أن يؤدوا الصلوات فى أوقاتها وأن يكونوا قدوة صالحة لغيرهم فى احترام الدين...»

ويبلغ الصلف مداه إبان المؤتمر الذى دعا إليه الإخوان «أعضاء الشعب» فى شهر أكتوبر ١٩٤٥، ويبلغ من أقبال المدعويين عليه أن تكتظ دار الإخوان بشارع أحمد بك ثم دارهم المقابلة فى ميدان الحلمية بالحاضرين، وقد بلغ عدد هم ٥٠٠٠ شخص فوقفوا فى الشارع، مما اضطر البوليس إلى تحويل المرور عن هذين الشارعين. ويتحدث حسن البنا فينسب اتجاه الإخوان المسلمين ووجهة نظرهم السياسية فى الفترة الأخيرة إلى تناحر الأحزاب وإغفالهم حقوق البلاد؛ ويعلن أنه

سيوحد صفوف الأمة ويترك الصف الأول للزعماء لقيادة الشعب فإذا تخلقوا فإنه سيضطر إلى قيادتهم. (وفق تقرير مرفوع عن حكمدار بوليس مصر إلى مدير عام إدارة عموم الأمن العام بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٤٥).

كما تحالف الإخوان كذلك مع إسماعيل صدقى، وقد كان قد أدرك ما لديهم من نفوذ؛ فزار مركزهم العام فور توليه الوزارة فى عام ١٩٤٦، خلفا للنقراشى الذى ساهم الإخوان فى إسقاط وزارته، وقد استقبل استقبالاً هائلاً من جماعة الإخوان الذين استشهدوا بالآية الكريمة: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ...﴾ وكان صدقى يريد استغلال هذا النفوذ المستشري لضرب الوفد والشيوعية؛ فمنح الجماعة عدة تسهيلات رسمية منها ترخيص بإصدار الصحيفة الرسمية للجماعة، جريدة «الإخوان المسلمون» التى بدأت تظهر فى مايو ١٩٤٦، وقد منحهم كذلك امتيازات فى شراء حبر الطباعة بالأسعار الرسمية، مما كان يعنى توفير من ٢٠ إلى ٣٠٪ من أسعار السوق السوداء، ثم عاد الإخوان وانقلبوا على

صدقى بعد انهيار مفاوضات صدقى - بيفن، بدعوى أن هذه المفاوضات لم تحقق إلا «التافه القليل» على حد قول محمود عبد الحليم.

وعلى العموم فإن هيوارث - دان الذى يبدو أنه عرف الإخوان عن قرب يقرر أن حسن البناء كان دائما ما يدرس كل وزارة جديدة تتقلد مقاليد الحكم؛ فإذا كانت قوية غلبت الصبغة الدينية على أحاديثه، أما إذا ما كان رئيس الوزراء ضعيفا فإن ذلك مما يشجع حسن البناء على الخوض فى السياسة.

ومن ناحية أخرى فقد تم تمويل جماعة الإخوان من جهات عديدة، الأمر الذى يلقى بظلاله على انتماءات وولاءات هذه الجماعة، بدءا من شركة قناة السويس، مما يثير علامات استفهام عديدة حول جماعة تقبل دعما ماليا من هذه الشركة، فى الوقت الذى تنادى فيه كل القوى الوطنية بالجللاء، وانتهاء «بالوكالة الألمانية الجديدة»؛ حيث إنه، على حد قول مؤرخة أجنبية، كشف تفتيش شقة مدير هذه الوكالة بعد القبض عليه فى مستهل الحرب أن جماعة الإخوان قد تلقت من هذه الوكالة دعما ماليا، أكبر من الإمدادات المالية التى كانت تصرف عادة للنشاط المعادى للانجليز.. ويبدو أن المفتى الفلسطينى أمين الحسينى هو الذى كان قد تولى أمر الحوالات المالية، وقد أقر محمود ليبب أمام المحكمة العسكرية عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ أنه استعان بخدمات بعض الضباط الألمان لتدريب الجهاز الخاص، ومرورا بالحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعية واللجنة العربية العليا على نحو ما أسلفنا، بل إنه فى خلال الفترة القصيرة التى تولى فيها عبد الله بن الوزير زمام الحكم عقب الانقلاب الذى حدث باليمن عام ١٩٤٨، كان هناك - على حد رواية هيوارث - دان - ترتيب لإرسال مبلغ مائة ألف جنيه لحسن البناء؛ بدعوى الدعاية للنظام الجديد الذى ساهم فى إيجاده، ولكن حال سقوطه دون اتمام الصفقة.

والازدواجية فى مواقف الإخوان تبدو واضحة للعيان؛ فبينما ينقل الشيخ البناء إلى قنا استجابة لشكوى السلطات البريطانية بدعوى أنه موال للمحور، وبينما يتلقى الإخوان دعما ماليا من المحور، فإن مرجعا مهما من مؤرخى الجماعة، وهو الدكتور

زكريا سليمان ييومى يعترف صراحة بأن الشيخ البنا سبق له أن تلقى فى أول عهد جماعة الإخوان المسلمين مبلغ ٥٠٠ جنيه من شركة قناة السويس، ومثل هذا المبلغ يعتبر من المبالغ الكبيرة فى ذلك العهد، والدكتور المؤرخ يبرر ذلك بأن الانجليز أرادوا أن يشتروا حياد الجماعة التى لم يروا ضررا من ورائها، وأنها لا تعدو أن تكون من الجماعات الصوفية.

ثم يعود الدكتور زكريا للاعتراف بأن الجماعة قد تلقت أيضا من الانجليز تمويلات أخرى عن طريق من يدعى المستر كلايتون، الذى أشار إليه على أنه السفير البريطانى، وهو خلط فى السرد لا نلتفت إليه، لكثرة ما ورد فى أشرطته من سقطات تاريخية بالغة الأهمية، ويزعم مؤرخنا أن الإخوان لم يجدوا حرجا فى قبول هذا التمويل لمقابلة أهداف مشتركة، هى محاربة الشيوعية فى مصر، وهى من الأمور المشتركة التى تتفق وسياسة وأهداف الإخوان، وما كان الانجليز بمستطيعين أن يقوموا بهذا النشاط المعادى للشيوعية فى مصر، إلا بمساعدة الإخوان؛ نظرا للحساسية التى تمنع الحلفاء من التعرض للشيوعيين صراحة ومباشرة، فى أثناء الحرب العالمية، وهم حلفاء للروس.

أين يقف النقراشى على خريطة هذه العلاقات المتشابكة المتأرجحة؟ هل حاول بدوره استثمار انتشار هذه الجماعة ونفوذها المتزايد؟

فى مرافعته أمام المحكمة العسكرية العليا، المنوط بها الحكم فى الاتهامات الموجهة لجماعة الإخوان المسلمين، عقب اغتيال النقراشى يلقى أحمد حسين المحامى ورئيس حزب مصر الفتاة، اللوم على الأحزاب التى قد أجمعت على تملق جماعة الإخوان المسلمين، مما أغراهم بالمضى قدما حتى نهاية الشوط على حد قوله؛ فالأحزاب بصفة عامة والنقراشى بصفة خاصة مسئولون عما آل إليه الأمر. واستشهد على ذلك بالسياسة التى انتهجتها الحكومات المختلفة، باستثناء الوفد بغض البصر عن نشاط الجوالاة على الرغم من صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٧، والذى يحظر التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية، والذى تم تطبيقه على التنظيمات المماثلة التابعة لحزب مصر الفتاة والوفد، وهو القانون الذى ينطبق على

جواله الإخوان المسلمين، وقد بلغ عددهم عشرين ألفاً، بالإضافة إلى ذلك فإن قانون الكشافة يحظر انتماءها إلى جماعة سياسية أو دينية، ويستدل رئيس حزب مصر الفتاة كذلك على ما يقول بزيارة «وزير من وزراء الدولة فى ذلك الوقت»، وهو حامد بك جودة لحسن البناء، عندما كان فى معتقل الزيتون فى عام ١٩٤١، وهى الزيارة التى أعقبها الإفراج عن المرشد العام للإخوان، ويعقب قائلا:

«خرج الأستاذ حسن البناء من الاعتقال وقد زاد جاهها وعزا بوقوف الوزراء إلى جواره، ومضى فى دعوته حراً طليقاً، يجوب البلاد، يؤلف الشعب، وينظم الجماعات [...] واشتهر فى البلاد أن الإخوان المسلمين فى حماية الحكومة القائمة وفى حماية السعديين بصفة خاصة».

ولا نعلم لماذا اعتبر أحمد حسين الوزير حامد جودة محسوباً على حزب السعديين الذى ينتمى له، وليس على وزارة حسين سرى، وهى الوزارة التى كانت تمسك بزمام الحكم فى ذلك الوقت، وهى نفس الوزارة التى رضخت لضغط الأحرار الدستوريين وأعادت البناء إلى القاهرة بعد إبعاده إلى قنا؟

ولكن أحمد حسين استرسل فى مرافقته، التى اعتمدت فى المقام الأول على فكرة مسئولية الحكومات المختلفة عن تغول جماعة الإخوان المسلمين، فقال إن الإخوان كانوا يجمعون السلاح من الصحراء الغربية لحرب فلسطين، تحت سمع الحكومة وبصرها. وقد قرر عمار بك وكيل وزارة الداخلية أمام المحكمة أنه تم التحقيق فى واقعة انفجار حدث فى دار الإخوان المسلمين؛ وقد كشف التحقيق عن وجود ذخائر فى هذه الدار، إلا أنه صرف النظر عن هذه الواقعة، عندما قرر الإخوان أن الانفجار كان سببه الذخيرة المخصصة لفلسطين. واعتمد على هذه الشواهد لينتهى إلى أن قرار الحكومة بحل جماعة الإخوان المسلمين كان قراراً مفاجئاً، حيث لم تسبقه مقدمات، فالتقراشى على حد قوله، لم يترث ولم يتمهل على الرغم من تحذير المحيطين به من مغبة الأمر، فكان أشبه برجل يحاول أن يوقف قطارا مسرعا على حين بغتة، وانتهت مرافقته كذلك إلى إدانة التقراشى؛ فهو فى نظره قد أخطأ عندما أصدر قراره بحل جماعة الإخوان المسلمين؛ أخطأ «كرجل سياسى،

وكرجل مسئول عن الأمن، وكرئيس وزارة ديمقراطية»، كما أنه تجاوز السلطات التى تخولها له الأحكام العرفية بمصادرة أموال الإخوان المسلمين، فجاء اغتياله نتيجة حتمية لهذا التصرف الاستفزازى.

ولتتبع الآن تاريخ علاقة الإخوان المسلمين بالنقراشى لنقف على حقيقة هذه الاتهامات.

لا نعلم على وجه الدقة طبيعة هذه العلاقة، قبل أن يتولى النقراشى رئاسة الوزارة فى عام ١٩٤٥ عقب اغتيال أحمد ماهر، ولكن يمكننا أن نقرر أن حكم النقراشى كان بمثابة «المحنة الكبرى» بالنسبة للإخوان على حد التعبير الذى استخدموه، فقد بدأ هذا الحكم باعتقال حسن البنا وأحمد السكرى وعبد الحكيم عابدين، بناء على الشك فى ضلوع جماعة الإخوان فى مقتل أحمد ماهر، حيث كان القاتل الذى كان ينتمى إلى الحزب الوطنى مواليا لهذه الجماعة، وبعد هذا الاعتقال الذى لم يدم لفترة طويلة توجه حسن البنا لزيارة رئيس الوزراء، ليقدم له تعازيه فى وفاة أحمد ماهر، وليشرح له طبيعة دعوته. ويتضح من أول اتصال معروف بين الطرفين أن البنا هو الذى سعى إلى النقراشى وليس العكس. ومن ناحية أخرى سارع النقراشى بإصدار أوامر بإخضاع نشاط الجماعة وجميع تنظيماتها للمراقبة الدقيقة، وهى السياسة التى اتبعها طوال فترة حكمه وفق كلام ميتشيل؛ فهى إذن علاقة لا تتسم بالعطف ولا بالمحابة. ولقد أكدت الأيام للنقراشى أن حذره فى مكانه، حيث شهد عام ١٩٤٦ حادثة كوبرى عباس التى تحدثنا عنها طويلا، ولقد كشفت تقارير وزارة الداخلية التى رفعت إلى النقراشى عن دور الإخوان فيها.

ولكن موقف الإخوان من حكومة النقراشى قد اتسم بالمهادنة من جانبهم، فأيدوا قراره بتدويل القضية المصرية، وقامت جواله الإخوان باستعراض فى القاهرة فى ٢٠ يونيو ١٩٤٧ «لبعث الروح فى الشعب» وفق تعبير إحدى قياداتهم؛ فتصدى لهم البوليس لمنعهم من مواصلة استعراضهم. وهكذا يتضح من شهادة «شاهد من أهلها» أن اتهام الحكومات المختلفة بمحابة الجواله لا ينطبق على حكومة النقراشى، ولكن ذلك الموقف غير المشجع من الحكومة لم يفت فى عضد الجماعة

التي أوفدت مبعوثها مصطفى مؤمن، وهو بالمناسبة نفس الشاب الذى لعب دورا قياديا فى مظاهرة كوبرى عباس فى عام ١٩٤٦، إلى مجلس الأمن دعما لموقف النقراشى؛ وقام مصطفى مؤمن بحركة مسرحية فور انعقاد الجلسة الأولى لمجلس الأمن للنظر فى القضية المصرية، وعلى الرغم من الأوامر التى صدرت بإخراجه من القاعة، فقد شرع فى إلقاء بيان اضطر أن يستكمله خارج القاعة بعد أن تم إخراجه بالقوة. ويبدو من حرصه على الإشارة إلى أنه إنما يتحدث بالنيابة «عن الإخوان المسلمين» دأب هذه الجماعة على الدعاية لنفسها، ونجد أن أحد الإخوان يأخذ على النقراشى أنه لم يحفل بتكريم هذا الشاب، حيث إن مصطفى مؤمن توجه إلى القنصلية المصرية بعد الانتهاء من مهمته طالبا المساعدة، ليتمكن من العودة إلى مصر بعد أن أنفق ما لديه من نقود؛ فتكفلت القنصلية بمصاريف سفره، وهو الأمر الذى عرض القنصل للتأنيب، حيث إن تصرفه لم يلق استحسانا من جانب النقراشى. لا ندرى مدى صحة هذه الرواية، لكنها فى رأينا متمشية مع سلوك النقراشى المعهود عنه؛ فالنقراشى رجل العمل الصامت، لا يميل بطبعه للتصرفات الانفعالية، كما عهد عنه الحرس الشديد على المال العام، فلقد قال لى الدكتور عزيز سعد الدين إنه كان متشددا فى استخدامه للسيارة التى وضعتها الحكومة تحت تصرفه عندما تولى الوزارة؛ فكان لا يستخدمها إلا للانتقالات المتعلقة بصميم عمله، وكان يصطحب ابن زوجته أحيانا فى رحلته إلى كلية الهندسة عندما كانت تتوافق مواعيدهما، ولكن كان على الطالب عزيز سعد الدين أن يتزل فى ميدان الأوبرا حتى لا تضطر السيارة إلى الانحراف عن مسارها، ليلحق بإحدى المواصلات العامة؛ ولم يشذ النقراشى عن ذلك إلا مرة واحدة، فى يوم مطر، والمواصلات العامة مكتظة بالركاب؛ فقام بتوصيل الطالب حتى باب الجامعة؛ وأضاف الدكتور عزيز سعد الدين ضاحكا: هل تعتقدين أن خروجه على هذه القاعدة الصارمة من باب العطف؟ أبدا، بل من باب الالتزام؛ حيث إنه أراد لى ألا تأخر عن المحاضرة.

وعند عودة رئيس الوزراء من مجلس الأمن كان الإخوان فى استقباله وسط الجماهير الغفيرة التى احتشدت لدى عودته من الولايات المتحدة، وقد ألهب موقف

مجلس الأمن من القضية المصرية المشاعر، ورسخ الشك فى نوايا الدول الكبرى. وهى المشاعر التى أججها قرار مجلس الأمن بتقسيم فلسطين الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

ولقد كان هذا العام عاما فاصلا بالنسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين؛ حيث شهد أزمة حادة فى صفوف الإخوان، وهى الأزمة التى كلفت حسن البنا وكيله: الدكتور إبراهيم حسن، ثم أحمد السكرى الذى كان يعمل على تنسيق الجهود مع الوفد، فى الوقت الذى أراد فيه حسن البنا للإخوان أن يشايعوا القصر، وقد أشيع أن سبب المواجهة بين الرجلين اللذين تلازما لفترة طويلة هو قبول الجماعة لمبلغ من المال من المال من الانجليز، أما الأزمة الأولى فسببها الشكوى التى رفعها إلى حسن البنا بعض الأعضاء بخصوص سلوك عبد الحكيم عابدين، السكرتير العام للجماعة، وزوج شقيقة المرشد العام، حيث شبهوه براسبوتين، متهمين إياه بأنه لم يراع حرمة بيوت الإخوان التى دخلها، وقد كلف حسن البنا الدكتور إبراهيم حسن بإجراء تحقيقات سرية حول هذه الاتهامات، ولكن الأخبار تسلفت إلى سائر الأعضاء، مما دفع حسن البنا إلى تشكيل لجنة تتولى التحقيق، وقد توصلت اللجنة إلى ضرورة فصل عبد الحكيم عابدين كإجراء «تطهيرى» بأغلبية ثمانية أصوات مقابل صوت واحد، ولكن حسن البنا لجأ إلى المراوغة، وكلف لجنة أخرى للقيام بتحقيق جديد انتهت منه إلى تبرئة المتهم مما نسب إليه باعتبارها أخطاء لا تعدو «اللمم» على حد قوله، مما أثار حفيظة الدكتور حسن إبراهيم الذى انشق عن الجماعة، وهكذا انفصلت عن الجماعة شخصيتان ذواتا ثقل تتيمان إلى الرعيل الأول.

ولكن على الرغم من عوامل الضعف هذه اكتملت بنية النظام الخاص فى نفس هذا العام، فإذا كان عدد أعضائه قد ظل محدودا إلى حد بعيد إلا أنه تم تحديد القواعد المؤسسة له ووظيفة كل عضو فيه، كما ارتفع مستوى تدريبه بسبب الاستعانة بعدد من ضباط الجيش، ويضيف ميتشيل أنه من المرجح أن هؤلاء الضباط هم أنفسهم الذين قاموا بثورة ١٩٥٢. وفى أكتوبر ١٩٤٧ أخطر حسن البنا جميع شعب الإخوان بضرورة الاستعداد للجهاد.

ولقد وجد الإخوان فى الأحداث السابقة لحرب فلسطين عام ١٩٤٨ فرصة سانحة لكى يمارسوا نشاطهم الذى ظلوا يعدون له إعدادا دعويا فى الخفاء؛ ولقد رأينا من قبل كيف جمعت الأحداث الإخوان بمفتى فلسطين، وقد استؤنفت العلاقات عقب الحرب العالمية مباشرة، كما توطدت علاقة حسن البنا بأمين الجامعة العربية فى نفس الفترة، وتم إيفاد بعثات من الإخوان لتدريب الجواله الفلسطينيين؛ وكان أبرز من ساهموا بهذا الدور هو محمود ليبب، الذى شارك أيضا فى التدريب العسكرى لفئات من المدنيين، وذلك حتى طلبت منه السلطات البريطانية مغادرة فلسطين. وساهم حسن البنا مع عدد من الساسة المصريين مثل صالح حرب رئيس جماعة الشبان المسلمين، ومحمد على علوبة فى تشكيل لجنة لجمع المال والسلاح للمتطوعين، وهى اللجنة التى عرفت باسم «اللجنة وادى النيل»، التى مثل فيها الإخوان مصطفى مؤمن، رجل المهام الصعبة.

وكان رأى حكومة النقراشى قد استقر فى بادئ الأمر كما أسلفنا على الامتناع عن دخول الجيش النظامى الحرب، والاكتفاء بإعداد المتطوعين، وقد وافق النقراشى على مضمض على تدريب المتطوعين من الإخوان المسلمين، على أن يتم التدريب فى المعسكرات التى أعدتها الحكومة لهذا الغرض، إلا أنه كان يتم تدريبهم أيضا فى الخفاء بواسطة النظام الخاص بعيدا عن أعين الحكومة.. والواقع أن الحكومة كانت تغض البصر عن دور الإخوان الفعال فى جمع السلاح من الصحراء الغربية، وعن تسلل عدد من الإخوان إلى فلسطين قبل أن تدخلها كتيبة المتطوعين تحت قيادة البكباشى أحمد عبد العزيز، ولعل أبرز دور لعبه الإخوان المسلمون فى حرب فلسطين هو الإمدادات التى كانوا يتقلونها للقوة المصرية المحاصرة فى الفلوجا بعد انهيار الهدنة الثانية فى أكتوبر ١٩٤٨. ولاشك أن الإخوان أبلوا بلاء حسنا فى فلسطين، فقد كانت حرب فلسطين فى نظرهم حربا دينية؛ ولكنهم عادوا من الميدان أشد خطورة من ذى قبل، وقد تدرّبوا على فنون وأساليب القتال، كما أنهم أفلحوا فى تهريب الأسلحة إلى مخابنهم داخل القطر، كما أنهم نسبوا لأنفسهم الأعمال البطولية التى قام بها كذلك غيرهم من الضباط والمتطوعين المصريين، وقد طالب الإخوان النقراشى بإمداد المحاصرين فى الفلوجا بمزيد من المتطوعين، إلا أن النقراشى رفض.

لماذا هذا الموقف الذى قد يبدو متعتا؟

لعل فى أحداث العنف التى شهدتها مصر منذ مقتل أحمد ماهر فى فبراير سنة ١٩٤٥، والتى أخذت موجتها تتزايد بشكل مطرد ما يرر هذا الموقف؛ حيث إنه يبدو أن النقراشى لم يوافق على مشاركة الإخوان فى فلسطين إلا مضطرا تحت ضغط الظروف بالغة الدقة التى كانت تمر بها البلاد.

يقول المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى:

«وإن المرء ليتساءل كيف استفحلت هذه الحركة المفزعة، فى حين أن البلاد فى إبان ثورة ١٩١٩ التى بلغ فيه الالتجاء إلى وسائل العنف مداه لم تشهد مثل هذه الاعتداءات الفردية المفزعة».

فقد تعاقبت أعمال العنف ضد الانجليز واليهود والمصريين كذلك، وبدأت هذه الموجة باعتداءات على الانجليز فى المدن الكبرى أولا، ثم فى منطقة القنال بعد انسحاب الانجليز من المدن الكبرى، فكان يتم إلقاء القنابل على سيارات الانجليز، وعلى معسكراتهم، كما أقيمت عبوة ناسفة فى فندق الملك جورج بالإسماعيلية يوم الاحتفال بعيد الميلاد. وحمل الانجليز حكومة النقراشى مسئولية الاخلال بالأمن، وكذلك مسئولية القبض على الجناة، مما سبب للحكومة حرجا كبيرا. ويقول ميتشيل إن هذه الاعتداءات كانت بمثابة التدريب أو «الاختبار» العملى لجماعة الإخوان. وفى مايو ١٩٤٦، وفى مايو ١٩٤٧ كذلك دمر جزئيا داران للسينما بالقاهرة: سينما مترو، وسينما ميامى، وسقط فى الحادثين ضحايا من المصريين، وفى يناير ١٩٤٨ ضبط البوليس فى المقطم ١٦٥ قنبلة، وكذلك صنایق تحوى أسلحة، بعد أن اشتبك مع مجموعة من الإخوان كانوا يتدربون فى هذه المنطقة؛ وتعلل الشبان، وعلى رأسهم سيد فايز - أحد المتهمين فيما بعد فى قضية اغتيال النقراشى - الذين تم القبض عليهم بأن الأسلحة والذخيرة قد جمعت فى هذا المكان من أجل فلسطيناً وقد تم الإفراج عنهم فوراً. وتصاعدت أعمال العنف مع اغتيال القاضى أحمد الخازندار فى ٢٢ مارس، وكان القاضى قد سبق له أن حكم بالسجن على أحد الإخوان لاعتدائه على جنود بريطانيين بناد فى الأسكندرية، وقد تم القبض على

القاتلين، واتضح أنهما يتبعان للنظام الخاص للإخوان، وقد تم استجواب حسن البناء، ثم أخلى سبيله للافتقار إلى الأدلة، وحكم على القاتلين فى ٢٢ نوفمبر بالأشغال الشاقة، ودأب البناء منذ هذا التاريخ على الادعاء بأنه فقد السيطرة على النظام الخاص الذى انفرد به عبد الرحمن السندى.

وعقب دخول الجيش المصرى فى فلسطين فى مايو ١٩٤٨ نسفت بعض المنازل فى حارة اليهود بالقاهرة «ردا على مذبحه دير ياسين» وفقا لأحد الإخوان المسلمين البارزين، بغض النظر عما يقرره الدين الحنيف بأن «لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»، ثم نسف محلى شيكوريل وأوريكو؛ كما دمر فى ٢٢ سبتمبر من نفس العام جزءا من حارة اليهود القرائين؛ وفى ١٢ نوفمبر دمر انفجار آخر شركة الإعلانات الشرقية لأنها وفق نفس العضو البارز فى جماعة الإخوان «ساعدت النشاط الصهيونى فى ذلك الحين»، بينما رأى البعض أن الغرض كان تدمير شركة منافسة لشركة مملوكة للإخوان، ولعلهما ضربا عصفوريين بحجر واحد. وكان هناك فى كل مرة خسائر جسيمة فى الأرواح والمنشآت، ولم يتم ضبط الجناة. وفى أكتوبر تم الكشف عن مخبأ للأسلحة والذخيرة بالإسماعيلية فى عزة الشيخ محمد فرغلى، قائد كتائب الإخوان فى فلسطين.

وفى هذا التطور المثير للأحداث اللاهثة حالف الحظر رجال البوليس فى الاهتداء إلى مجموعة من الأوراق والمستندات والمذكرات غاية فى الأهمية، كشفت عن خبايا النظام الخاص، فقد أوقفت دورية من رجال البوليس سيارة جيب استرعت انتباههم لأنها محملة بأقفاص خشبية، ولا تحمل لوحة معدنية، وقد هم راكبا السيارة بالفرار، إلا أن المارة أوقفوهما. وتم القبض كذلك على رجل يحمل حقيبة، ويبدو أنه كان على موعد مع المشتبه فيهما، وقيام البوليس بتفتيش مسكن المشتبه الثالث أسفر الأمر عن القبض على ٣٢ شخصا، والتحفظ على الأوراق والمستندات والمذكرات الموجودة بالشقة.

وفى خلال هذه الأحداث كان حسن البناء خارج القطر المصرى فى رحلة حج، عاد منها ليتم القبض عليه فى ٢٨ نوفمبر، بناء على أدلة إدانة عشر عليها فى السيارة الجيب، ومرة أخرى أخلى سبيله ليسعى من خلال علاقاته العديدة إلى محاولة تخفيف حدة التوتر فى العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والحكومة.

ثم فى ٤ ديسمبر قتل سليم زكى حكمدار القاهرة الذى أُلقيت عليه قنبلة من سطح كلية الطب بينما كان على رأس قوة من البوليس ترابط أمام الكلية، وقد كانت مجموعة من الطلبة قد اعتصمت بأعلى مباني الكلية، وأخذت تقذف البوليس بكل ما تقع عليه يدها من الحجارة، وقطع الخشب، وقد ألقوا بقنابل انفجرت إحداها فقتلت سليم زكى، وقد نسب هذا الحادث إلى الإخوان، فأصدر الرقيب العام أمرا بتعطيل جريدتهم الرسمية.

وكانت المقدمات تنذر بالنتيجة؛ فعاود حسن البنا مرة أخرى سعيه المكوكى للاتصال بمن يعرفهم من المسئولين، لعله يستطيع إيقاف عجلة الأحداث، حتى أنه حاول الاستعانة بالملك الذى رفع إليه خطابا فى الخامس من ديسمبر ١٩٤٨ يستعديه على النقراشى، فهو يطلب منه إقالة النقراشى، حيث يقول إن «النزاهة وطهارة اليد لا تكفى وحدها» لمواجهة «الأحداث الجسام» التى يشهدها العالم فى ذلك الوقت؛ فحكومة النقراشى - على حد قوله - اتبعت سياسة مترددة إزاء الأزمة الفلسطينية، ووقفت عاجزة أمام السياسة البريطانية الانفصالية، ويتسم هذا الخطاب بالتخبط؛ فمن ناحية يقر المرشد العام بنزاهة النقراشى ومن ناحية أخرى يشكك فى نواياه، حيث يقول:

«ولا أدرى لحساب من يقوم دولة رئيس الحكومة بهذه المهمة ويحمل هذه التبعة الضخمة أمام الله وأمام الناس وفى التاريخ الذى لا ينسى ولا يرحم».

وينفى بالطبع المرشد العام أية علاقة للإخوان بمقتل حكمدار القاهرة، فيقول إنه كان «معوفا بعطفه على حركتهم ودفاعه عن هيتهم»^(١).

وعندما تفشل محاولة البنا اليائسة، يغير خطته تغييرا جذريا فى غضون بضعة أيام، فيتوجه يوم ٨ ديسمبر إلى ديوان وزارة الداخلية، حيث يقابل عبد الرحمن عمار وكيل الوزارة بحجة الإفضاء إليه بأمور هامة، وقال إنه قد علم أن الحكومة أصدرت قرارا بحل جماعة الإخوان المسلمين، أو أن هذا القرار وشيك، وقال إنه يريد أن

(١) مرفق صورة ضوئية من خطاب حسن البنا.

يبلغ رئيس الوزراء بأنه قد عقد العزم على «ترك الاشتغال بالشئون السياسية»، وأنه كفيل بتوجيه رجاله فى كافة الجبهات بالسير على مقتضى هذا الاتجاه. كما أخذ مرة أخرى يترحم على سليم زكى، وأثنى على نزاهة النقراشى «وحرصه على خدمة وطنه وعدالته فى كل الأمور»^(١) وأبدى رغبته فى مقابلته لإزالة أسباب الجفوة التى أثارها الوشاة، ثم «جعل يبكى بكاء شديدا ويقول إنه سيعود إلى مقره فى انتظار تعليمات دولة رئيس الوزراء».

ولكن كان تلاحق الأحداث أسرع من مجهوداته، إذ تقدم عبد الرحمن عمار بك إلى النقراشى بمذكرة ذكر فيها وقائع عديدة من القتل والنسف والتدمير التى ارتكبتها أفراد هذه الجماعة، وقد اشتملت مذكرة الأمن على ثلاثة عشر اتهاما، وعلى رأسها تهمة السعى إلى الوصول إلى الحكم وقلب النظم المقررة فى البلاد بالقوة والإرهاب.

فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ أصدر النقراشى، بصفته حاكما عسكريا أمرا عسكريا، بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها وغلقت الأمكنة المخصصة لنشاطها وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها، ومصادرة أموالها، وفور صدور هذا الأمر الذى صدر فى الحادية عشرة مساء حاصر البوليس المركز العام للإخوان المسلمين، وتم القبض على كل من كان موجودا به، فيما عدا المرشد العام، وتم تعيين مندوب خاص من وزارة الداخلية لإدارة ممتلكات جماعة الإخوان المسلمين لصالح وزارة الشئون الاجتماعية.

لم يأس حسن البنابل وأصل جهوده ومساعيه دون أن يأبه لتناقض أقواله، فالوسيلة لا تهتم؛ فهو تارة يؤكد أنه كفيل بتوجيه الإخوان الوجهة التى يراها، وتارة أخرى يشكو من عجزه وافقاده السيطرة على هذه الجماعة، فيتصل فى إطار هذه الجهود بأحد أقطاب الأحرار الدستوريين، وهو إبراهيم دسوقي باشا أباطة، السكرتير العام للحزب، بعد صدور القرار بحل جماعة الإخوان المسلمين، فيشكوله ممن أسماهم بالإرهابيين، قائلا إنه زار الكعبة ودعا الله أن يخلصه من هؤلاء الذين

(١) مرفق صورة ضوئية للمذكرة التى رفعها عبد الرحمن عمار إلى النقراشى بشأن هذه الزيارة.

خرجوا عن طوعه، وأضاف أنه لا يرغب أكثر من استمرار صدور جريدهم اليومية، والإبقاء على مشروعاتهم الخيرية، وينقل إبراهيم دسوقي أباطة رجاء حسن البناء إلى النقراشى الذى يشكك فى نوايا الشيخ بقوله:

«إذا كان جادا فيما يقول فليوافينا بأسماء الخوارج الذين يرتكبون الحوادث أولا، وأنا على استعداد للاستجابة لمطالبه».

كان النقراشى يعلم أن مصيره المحتوم هو القتل، وقد سقط على الدرب من قبل زميل الكفاح أحمد ماهر، وتصاددت موجة العنف تصاعدا لم تشهد البلاد من قبل. ولقد عثرنا ضمن مقتنياته على درع واق لم يلبسه قط، فقد كان المحارب القديم الذى كان قد صدر ضده من قبل حكم بالإعدام، قد خبر الموت، فكان على يقين بأنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له، وكان يأمل كما صرح لمصطفى أمين فى حديث نشرته «أخبار اليوم» عقب وفاته أن يعتزل السياسة ليتفرغ لتربية ابنه وابنته اللذين رزق بهما بعد أن تقدم به السن، ولكن كان أمامه واجب لا مناص منه بعد أن وقف على خطورة الكيان الذى تصدى له، وكان عليه أن يمضى قدما.

فى صباح يوم الثلاثاء ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ وصل النقراشى إلى وزارة الداخلية، وصعد فى درجات المدخل يحيط به كالمعتاد الحرس، وقبيل وصوله إلى المصعد، انطلقت ثلاث رصاصات من الخلف استقرت فى ظهره، فسقط مضرجا بدمائه. وكان القاتل، الذى كان متخفيا فى زى ضابط، يدعى عبد المجيد أحمد حسن، وكان طالبا بكلية الطب البيطرى، وكان قد كلفه الجهاز الخاص بالقيام بهذه المهمة ردا على قرار حل جماعة الإخوان المسلمين. ويقول عبد الرحمن الرافعى إن هذا الطالب بالذات كان مطلوباً اعتقاله فى زمرة شبان ارتابت فيهم السلطات المختصة؛ ولكن النقراشى رفض اعتقاله قائلا: إنى لا أحب التوسع فى اعتقال الطلاب، إننى والدولى بنون، وأنا أقدر أثر هذه الاعتقالات فى نفوس الآباء والأهملات.

ويضيف المؤرخ الكبير أن والد الجانى كان موظفا بوزارة الداخلية، وتوفى فقرّر النقراشى المعلم والمربى تعليم ابنه بالمجان.

لم يخطئ النقراشى عندما أصدر قراره التاريخى بحل جماعة الإخوان المسلمين، فلقد حارب التعصب الأعمى الذى ما زلنا نعانى منه حتى الآن، وحارب قوة ضاربة تنخر فى المجتمع، وتستغل جهل بعض الفئات منه، وتهدد دعائم الحكم وسلامة الوطن، وقدم فى المقابل حياته رخيصة على صرح الوطن، بل وعلى صرح الدين المفترى عليه الذى أرادت هذه الجماعة وقد استفحل خطرها أن تصادره لنفسها، وعلى صرح المثاليات التى كان حارسا لها كما قالت بحق إحدى الوثائق البريطانية؛ بل إننا لنعتقد أنه لم يستخدم كل صلاحياته كحاكم عسكري، فهو لم يأمر بحل جماعة الإخوان المسلمين إلا عندما تجمعت لديه المستندات اللازمة لإدانتها إدانة دامغة، وبعد مصرع المستشار الذى اغتيل لمجرد أن أحكامه لم ترق للجماعة، وهو الأمر الذى فزع له النقراشى أشد الفزع؛ فالنقراشى هو رجل العمل الصامت، وهو أيضا الرجل المتأنى الذى ما كان يقبل على خطوة كان يعلم تماما خطورتها وتداعياتها إلا عندما تكتمل لديه الصورة بشكل لا يدع مجالا للشك.

ونحن لا نرى أمامنا كما يدعى أحمد حسين قطارا مسرعا حاول النقراشى إيقافه على حين بغتة، بل نرى قطارا يسير فى اتجاه محدد، نحو هدف معروف قد استوقف فى أكثر من محطة، عندما اعتقل حسن البنا عقب اغتيال أحمد ماهر، وعندما تم استجوابه عقب حادثة السيارة الجيب المعروفة، وعندما تم العثور أكثر من مرة على الأسلحة والذخائر التى كان يدخرها الإخوان كنتيجة للمراقبة الدقيقة التى فرضها النقراشى على جماعتهم فور توليه مقاليد الحكم.

ويتضح مما سبق أنه كان من الطبيعى أن يصطدم النقراشى الذى كان يريد لبلاده أن تتبوأ مكانتها وسط دول العالم بجماعة سلفية أرادت لنفسها أن تظل بمعزل عن العالم المعاصر، ثم كان من الطبيعى بل من الحتمى أن يصطدم النقراشى وهو ابن ثورة ١٩١٩ وممثل حزب ليبرالى بجماعة يتسم مذهبها بالجمود والعنف؛ وهو الأمر الذى يخالف تاريخ مصر الإسلامية الوسطية التى خاضت الحروب الصليبية بمسلميها وأقباطها رافعة شعار الهلال والصليب الذى استلهمته فيما بعد ثورة ١٩١٩؛ أما الإخوان المسلمون فلا يتسع فكرهم ليشمل الآخر الذى يظل بالضرورة مهمشا حتى أننا نسمع اليوم أصواتا منهم تنادى بوجوب دفع الجزية بالنسبة للأقباط، بما فى ذلك من خطورة على نسيج هذا الوطن وسلامته.

الخاتمة

وهكذا تحققت نبوءة العقاد عندما أهدى إلى صديقه الأثير كتابه «أبو الشهداء الحسين بن علي» عام ١٩٤٤ بهذه الكلمات التي تحمل معنى الاستشفاف والتنبؤ بالمصير الذي لاقاه النقراشي بعد أربع سنوات من هذا الاهداء:

«إلى الرجل الذي عرف التضحية والاستشهاد، الأستاذ محمود فهمي النقراشي باشا، أقدم ذكرى أبي الشهداء».

ولم يكن ذلك غريبا على العقاد الذي يعرف من طبيعة الرجل ما يستطيع به أن يدرك أن من كان مثل النقراشي فنهائيه هي الاستشهاد، بل إنه قد يدرك أيضا أنه لو كان للنقراشي أن يختار نهاية لحياته ما اختار إلا الشهادة.

ولقد كانت انطلاقة النقراشي من داخل مجتمع يتعهد بالرعاية للناهبين من أبنائه، حيث أوُفد النقراشي في بعثة بفضل رعاية سعد زغلول الذي كان وزيرا للمعارف وقتئذ، وقد عني بأمر التلميذ الذي شد انتباهه دون أي معرفة سابقة، وعاد النقراشي ليتعرف في الجامعة على لفيف من الشخصيات لعبت دورا مؤثرا في الحياة العامة المصرية بعد ذلك، وفي مقدمتها أحمد ماهر، وإبراهيم عبد الهادي وعبد الرحمن الرافعي وإبراهيم دسوقي أباطة.. وتوطدت صلته بهم من خلال الحركة الوطنية، كما توطدت صلته فيما بعد بالعقاد عند تكوين حزب الوفد، وعند انشقاقهما عن هذا الحزب وتكوين الهيئة السعدية.

أصبح النقراشي عنصرا بارزا في الجهاز السري لثورة ١٩١٩ ليخرج إلى الحياة العامة بعد ذلك في رحاب سعد زغلول، الذي كان النقراشي يكن له إعجابا كبيرا إلى جانب شعوره بالعرفان تجاهه.

ولقد شطر انشقاقه عن الوفد حياته إلى قسمين واضحى الملامح: فهو فى أول حياته التأثير المتأمر، وهو طريد السلطة الذى كان قاب قوسين أو أدنى من حبل المشنقة، وهى التجربة التى جعلته يألف الموت ولا يأبه له، وكان طوال هذه الفترة يعمل بحقل التعليم مدرسا ثم ناظرا، ثم هو فى الشق الثانى من حياته يتدرج فى المناصب الحكومية محافظا ثم وكيلًا لوزارة الداخلية ثم وزيرا للداخلية، فالمعارف الخارجية ليتولى من كان يوما طريد السلطة زمام الحكم، وينهى حياته وهو رئيس للوزراء.

وقد يبدو من هذا العرض المختزل أن هناك تناقضا صارخا بين المرحلتين. ولا شك أن المفاوضات التى صبغت بصبغتها المرحلة الثانية من حياة النقراشى قد أكسبت شخصية النقراشى بعدا جديدا، فالمفاوضة هى أخذ وعطاء، أى ممارسة تتناقض تماما فى جوهرها مع المقاومة السرية والشعبية التى كان النقراشى أحد مهندسيها، وقد أوجدت لأول مرة فى تاريخ مصر الحديثة، على حد قول الأستاذ محمد شفيق غربال، الرجال المشتغلين بالسياسة، وهو جيل من الساسة والدبلوماسيين على درجة رفيعة على المستوى العالمى تذخر بهم وزارة الخارجية والحياة العامة فى مصر.

وإذا ما كان النقراشى قد عرف فى التاريخ بالأمانة والنزاهة إلى الحد الذى وصفته إحدى الوثائق البريطانية بأنه «حارس المثاليات المصرية»، إلا أن كثيرا من المؤرخين ينعونونه فى نفس الوقت بضيق الأفق، وبالتعتن، وهو ما يتنافى مع المفهوم الشائع لرجل السياسة، ولذلك رأينا أن نقاش مفهوم السياسة ذاتها، لتراجع بعد ذلك الفكرة الشائعة عن النقراشى، حيث ينبغى على كل باحث ألا يقبل بالأفكار المسبقة دون تمحيص، وإرجاع الأشياء إلى أصولها الأولى على ضوء المنظور الذى اختاره لإجراء بحثه، وعلى ضوء المعلومات التى توافرت وتجمعت لديه، فالأفكار المسبقة هى أيضا أفكار متواترة نتناقلها دون دراسة.

فالسياسى بمعناه الشائع، وهو المعنى الذى ساهم مفكرون من أمثال مكيافللى فى ترسيخه، هو من يتسم بالمرونة، وهى الصفة التى تقرن بالمراوغة، والسياسى هو من يجيد فن الكر والفر، الذى يمكنه من أن يتفادى أسباب المواجهة الصريحة أو

الصدام، فنجد أن مكيفاللى فى كتابه ذائع الصيت يقرر أن «الأمير» ينبغى عليه التحلل من الوعود والعهود التى قطعها على نفسه، إذا كان فى تمسكه بها ما يتعارض مع مصلحته، فالسياسى على حد قوله بشر يعيش فى عالم من الأشرار، كما أن السياسة من هذا المنظور هى تغليب الوسائل، أيا ما كانت هذه الوسائل، فى سبيل الغايات الكبرى.

ولعل - فى الحقبة التى تناولتها هذه الدراسة - كان على ماهر هو السياسى الذى جسد أدائه إلى حد كبير هذا المفهوم للسياسى؛ فعلى ماهر «رجل كل العصور» مستشار الملك الوثيق الصلة به، ثم مستشار الضباط الأحرار الذين أطاحوا بنظام كان هو أحد أدواته؛ فقد وصفته بعض الدوائر بالمصعد الذى يرتفع بالصاعدين، ليهبط بعد ذلك بالهابطين؛ ولقد لمسنا من خلال سردنا لتطورات الموقف الرسمى المصرى من الحرب العالمية الثانية، كيف حير على ماهر الانجليز بمواقفه المتذبذبة، وقد انتهى الأمر به وبهم إلى فقدان أدنى ثقة فى تصريحاته وتعهداته إزاءهم، ولاشك أن الثقة عنصر جوهري من العناصر التى تؤهل السياسى لأن يلعب دورا فعالا على المسرح السياسى، أما أن يفرغ الكلام من مضمونه فإن فى ذلك ما يؤدى فى النهاية إلى «حرق» ورقة السياسى لتصبح غير جديرة بالثقة. وعلى النقيض من ذلك نجد شخصيات لم تنعم بشعبية كبيرة مثل عدلى يكن وعبد الخالق ثروت قد حظيت على الرغم من ذلك بثقة الطرفين المصرى والبريطانى، فرسختهما تلك الثقة لأن يلعبا دورا بارزا ومؤثرا فى تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية.

فالسياسة بمعناها الواسع هى فن الممكن، وهى أيضا القدرة على استشفاف الأهداف الوطنية البعيدة، وهى أيضا فن المضاربة على المستقبل والامكانية العملية لبلوغ هذه الأهداف فى الواقع الفعلى، ولعل هذه التعاريف للسياسة لها ما لها على أرض الواقع، إلا إنها تختلف عن مفاهيم رجل الدولة فى تغليب المصالح العليا للشعوب والوطن على المكاسب السياسية الآنية والنظرة الحزبية الضيقة التى قد تضحي بأغلى المصالح الوطنية فى سبيل المصالح الحزبية الضيقة، والمنافسة غير المشروعة بين الأحزاب، وقد كان النقراشى فى نظرنا رجلا دولة.

ولعل فى موقف النقراشى من بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية، وهو الموقف الذى ظل السعديون متمسكين به فى مواجهة الأحزاب الأخرى، وفى مواجهة رأى العام كذلك ما ييلور هذا المفهوم، وما يدفع عن النقراشى كذلك ما أشيع عنه من «ضيق الأفق»؛ فقد راهن رجال هذا الحزب على انتصار بريطانيا فى الحرب لما كان لهذه الدولة من مقومات ترجح هذا النصر، وقد تطلعوا من خلال هذه الحسابات البعيدة النظر إلى مكاسب عديدة للوطن، كتدريب الجيش المصرى وتسليحه، خاصة أن الوضع فى الدولة العربية المجاورة - فلسطين - كان قد تدهور بشكل ينذر بصدام قريب، وكانضمام مصر للمنظمة الدولية الوليدة، وكذلك لزيادة ثقل مصر عند مطالبها بالاستقلال.

وكان النقراشى كذلك رجل دولة متحررا من التعصب الحزبى عندما ساند صدقى فى مفاوضاته الشهيرة مع بيفن، وذلك على الرغم من فتور العلاقات بين الرجلين، وعلى الرغم من أنه إذا كان قد كتب لهذه المفاوضات النجاح فإن ذلك كان يعنى أن صدقى نجح، حيث فشل النقراشى وحزبه.

كما تتبعنا بعد ذلك موقفه من حرب فلسطين، فرأينا معارضته الشديدة لفكرة دخول مصر هذه الحرب على الرغم من الحماسة الشعبية الجارفة، ثم رأينا يتحول عن موقفه السابق عندما أمر الملك الجيش المصرى بالتحرك، وقد سحب النقراشى استقالته التى كان قد أعدها اعتراضا على هذا القرار غير الدستورى، مؤثرا المصلحة العامة على مصلحته الشخصية، حيث إنه كان واضحا للعيان أن بقاءه فى الحكم فى هذه الظروف هو من قبيل الانتحار السياسى - إلا أنه قد آثر - مضحيا بنفسه - أن يتراجع عن هذه الاستقالة التى قد تعنى عند التمسك بها طعن الجيش المصرى المحارب فى ظهره والإعلان بوضوح عن عدم الثقة فى قدراته.

وأخيرا يتبلور معدن رجل الدولة فى موقفه الحازم الراجع من الإخوان المسلمين، وذلك على الرغم من أنه فى هذه الحالة لم يحظ بتأييد القصر الذى كان خاضعا لتأثير على ماهر، وقد كان النقراشى يستطيع أن يترك التعامل مع هذا الخطر الداهم الذى كان يهدد كيان الدولة لغيره، وهو الذى كان يأمل فى التقاعد عند بلوغه الستين ليتفرغ لحياته الخاصة، إلا أن النقراشى لم يرض لنفسه أن يتهرب من المسؤولية التى توجب

على رئيس الدولة أن يتصدى لها بكل الحزم والقوة، خاصة وقد أصبحت كل القيم التي جاهد من أجلها في الميزان.

ومن واقع تتبعنا لشخصية النقراشي ولتاريخه نخلص إلى أنه لم يكن هناك تناقض بين المرحلتين التي انقسم إليهما تاريخه السياسي، فلقد تأصلت القيم المؤسسة لثورة ١٩١٩ في النقراشي، وامتزجت بطبيعة المعلم الخاصة ليتمخض عن البوثة نموذج فريد، فقد كان النقراشي على امتداد حياته كلها عدوا للاحتلال، مقاوما له بالوسيلتين التي شرعهما مؤلف كتاب «الأمير» بالقوة وبالقانون، حيث يقول مكيا فليلى إن على الأمير أن يجمع إلى جانب القوة التي هي من طبيعة الوحوش الكاسرة في الغاب، العقل أو التعقل الذي يميز بني الإنسان؛ كما يبدو أنه قد تبلور لديه مفهومه الخاص للسلطة نستشفه من مواقفه المختلفة؛ حيث انعكست سمة لازمتها منذ نعومة أظفاره على أسلوب ممارسته للحكم؛ فالسلطة من هذه الزاوية الخاصة مسئولية، وهي مسئولية ذات شقين: مسئولية الكلمة التي تدفع من ينهض بها إلى الإدراك أن الكلمة أمانة، وقد يقتد النقراشي «النعومة» الدبلوماسية، ومع ذلك نلاحظ من خلال رصدنا لتصرفاته المختلفة محاولة جادة لتحرى الدقة في انتقاء الألفاظ وفي التعبير؛ ولذلك أيضا اشتهر النقراشي بالصمت، حيث كان قليل الكلام، كارها للتصريحات الفضفاضة، وللسفسطة. والشق الثاني لمفهوم المسئولية لدى النقراشي هو القدرة على تحمل تبعات القرارات التي يتخذها تحملا يذهب إلى أبعد الحدود، ولقد تجلى هذا المفهوم لمسئولية الحكم في قراره الجريء بحل جماعة الإخوان المسلمين عندما اتضح له بما لا يدع مجالا للشك أن تلك جماعة تتستر بستار الدين للوصول إلى الحكم، وبالأخص عندما قامت باغتيال قاض لم يرق لها الحكم الذي أصدره، وهو ما ينطوي على تهديد مباشر للشرعية. ولقد كان يدرك مدى الخطر الكامن وراء قرار حل الجماعة، ومع ذلك وقعه رغم كل المحاذير، ولعله لو قدر للنقراشي أن يختار لنفسه النهاية لما اختار إلا الاستشهاد تنويجا لحياته المحافلة بالأحداث، وكأننا مع أمير الشعراء حين يقول:

يومى بأيام لكثرة ما مشيت

فيه الحياة وليلتى بليالى

مراجع الكتاب ومصادره

أولاً، الأبحاث

أحمد زكريا الشلق، «البنى الاجتماعية في الأحزاب المصرية»، في الأحزاب المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣، الأهرام، أغسطس ١٩٩٥.

عادل غنيم، «ردود الفعل العربية الرسمية في أعقاب توصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧»، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد الخامس، ١٩٨٦.

«حقيقة الاستعدادات العسكرية العربية قبيل الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (١٩٤٨)»، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٩٩٣.

Reid, Donald, "Political assassination in Egypt", *Northeast African Studies*, vol. 19, n° 4, 1982.

ثانياً، الدوريات

جحا، ١٩٣٢.

الأهرام، يومية، ١٩٣٧، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨.

آخر ساعة، أسبوعية، ١٩٤٨.

المصور، أسبوعية، ١٩٤٨، ٢٠٠٤.

الزمان، يومية مصرية، ١٩٤٨.

ثالثاً: الوثائق

أ- الوثائق البريطانية

عن عام ١٩٣٧: مجموعة [20/16]

عن عام ١٩٤٨: مجموعة FO 371/69271

ب- مستندات النقراشي ومذكراته

رابعاً: مضابط مجلس النواب

سبتمبر ١٩٢٦

فبراير ١٩٤٦

خامساً: المراجع

المراجع العربية

إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨ - رؤية مصرية، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي ١٩٨٦ الطبعة الأولى.

أحمد حسن أحمد، الإخوان المسلمون في الميزان، مطبعة الإخاء.

أحمد عادل كمال، النقط فوق الحروف - الإخوان المسلمون والنظام الخاص، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، قسم النشر، ١٩٨٩.

حسن البنّا، مذكرات الداعي والداعية، مطابع الكتاب العربي بمصر.

مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنّا، القاهرة، دار الشهاب.

زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ - ١٩٤٨، القاهرة، دار وهبة، ١٩٧٩.

شرايط كاسيت بعنوان الإخوان المسلمون والتيار الديني في مصر (شركة هيات)

سعد زغلول، مذكرات سعد زغلول، القاهرة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ١٩٩٦.

سيد عبد الرازق يوسف عبد الله، محمود فهمي النقراشي ودوره في السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين (١٨٨٨ - ١٩٤٨)، القاهرة، مدهولي، ١٩٩٥.

صلاح شادي، صفحات من التاريخ. حصاد العمر، ج ١، الكويت: شركة الشعاع للنشر، ١٩٨١.

طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٨٣.

عادل غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية، القاهرة، مكتبة المخانجي، ١٩٨٠.

الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ١٩٨٧.

عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج ٣، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٩، الطبعة الثانية.

عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر - من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

عبد العليم خلاف، من تاريخ مصر المعاصر - الهيئة السعدية (حزب السعديين)، القاهرة، دار عين، الطبعة الأولى ١٩٩٩.

عبد الوهاب بكر محمد، الوجود البريطاني في الجيش المصري ١٩٣٦ - ١٩٥٢، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الأولى.

تحرير أعمال ندوة فلسطين بعد خمسين عاما على حرب ١٩٤٨، فبراير (٢٣ - ٢٤) ٢٠٠٠، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠٠١.

محسن محمد، سنة من عمر مصر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢.

من قتل حسن البنا؟ القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٧، الطبعة الثانية.

رؤساء الوزارات بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٥.

محمد أنيس، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩، ج ١ (المراسلات السرية بين عبد الرحمن فهمي وسعد زغلول)، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٨، الطبعة الثانية.

محمد جمال الدين المسدي وآخران: مصر والحرب العالمية الثانية، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٨.

محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، القاهرة، مطبعة مصر، ج. ١٩٥٣، ٢.

محمد حسنين هيكل، العروش والجيوش - كذلك انفجر الصراع في فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٩٨. قراءة في يوميات الحرب، القاهرة، دار الشروق، ديسمبر ١٩٩٨.

محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج ١، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.

محمد فهمى لهيطة، مصر الدائنة فى عهد فاروق الأول، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

مصطفى أمين، الكتاب الممنوع - أسرار ثورة ١٩١٩، الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٤.

محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون - أحداث صنعت التاريخ. رؤية من الداخل، الجزء الأول ١٩٢٨ - ١٩٤٨، الإسكندرية، دار الدعوة.

محمود فهمى النقراشى، قضية وادى النيل - بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن - أغسطس ١٩٤٧.

محمود كامل العروسى، أشهر قضايا الاغتيالات السياسية - وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩٨٦، القاهرة، الزهراء للإعلام العربى، قسم النشر ١٩٨٩.

يونس لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وحدة الوثائق والبحوث التاريخية، ١٩٧٥.

وحدة وادى النيل بين المعاهدة وتغيير الواقع الاستعماري ١٩٣٦ - ١٩٤٦، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

المراجع الأجنبية

Collins, Larry, Lapierre, Dominique, *Ō Jérusalem – L'épopée de la fondation d'Israël*, Paris, Robert Laffont, "Pocket", 1994.

Harris, Christina Phelps, *Nationalism and Revolution in Egypt. The Role of the Muslim Brothers*, Connecticut, Hyperion Press Inc., 1981.

Heyworth-Dunne, J., *Religious and Political Trends in Modern Egypt*, Washington, published by the author, 1950.

Lia, Brynjar, *The Society of the Muslim Brothers in Egypt. The Rise of an Islamic Mass*, UK, Ithaca Press, 1998.

Mitchell, Richard, P., *The Society of the Muslim Brothers*, London, Oxford University Press, 1969.

Rahman, H., *A British Defence Problem in the Middle East. The Failure of the 1946 Anglo-Egyptian Negotiations*, Ithaca Press Reading. 1994.

الوثائق

LE NEZ AU VENT

Sedky pacha
contre la Maison du peuple

Samedi dernier, c'est-à-dire deux jours après la déclamation faite par M. Eden aux Communes et surtout la présentation faite par M. Eden aux Communes avec le présent gouvernement égyptien sont des plus antiques, et moins de vingt-quatre heures après le discours qu'il avait prononcé au parti chaabite, annonçant à ses collègues parlant son parfait accord avec sir John Simon au sujet des négociations — et comme pour affirmer sa foi dans sa force et sa confiance dans l'avenir de sa politique, Sedky pacha adressait à Madame Zaglou pacha l'invitation suivante concernant la Maison du Peuple :

« Bon Excellence le Président du Conseil des ministres, ministre de l'Intérieur, à l'honneur d'informer Mme Safia Zaglou que sa maison, sous le nom de la Maison du Peuple, est devenue une maison fréquente par un mélange de personnes n'ayant aucun rapport avec sa vie privée. Ces personnes y font des manifestations incompatibles avec le caractère attaché aux domiciles privés et qui en font, en quelque sorte, un club public. »

« Bon Excellence prie Mme Zaglou de faire en sorte que sa maison soit entièrement et exclusivement employée comme un lieu d'habitation à l'exemple de toutes les autres maisons habitées, de manière qu'elle n'y reçoive plus désormais ce mélange de gens dont la présence fait perdre au domicile son caractère. »

« Si Mme Zaglou refusait de le faire, il serait inévitable d'exclure les étrangers en vigueur à ce sujet et d'adopter les mesures nécessaires par le maintien de l'ordre. »

Nous ne parlerons pas de l'émotion produite par tout, et même chez les adversaires du Wafd, par cet avertissement, mais du fait lui-même. Le président du conseil, qui prétendait, quelques heures avant, être arrivé à l'appage de sa tante puissante grâce à l'amitié du gouvernement britannique qui lui avait, selon lui, débarrassé à négocier avec son cabinet, avait-il pris conscience, soudain, de la réalité des choses? Avait-il, à la faveur d'un éclair rapide illuminant la route de son passé, mesuré la gravité de son entreprise et les conséquences qu'elle pouvait entraîner pour le pays? Avait-il, dans un moment de lucidité, envisagé la vérité vraie d'une Egypte qui n'est pas militaire, mais politique et qui lui oppose une résistance indomptable? Avait-il, enfin, par un dédoublement de sa personne, confronté l'homme de 1923 avec celui de 1906 et le a renouveau de 1919?

N'étant passé en revue et ayant broché à cet examen de conscience, Sedky pacha allait-il céder au murmure ou le déferler et le plus dur le plus facile. Il a peut-être tenu compte de la résistance indomptable du nationalisme en le surmontant. Il a peut-être tenu compte de la nationalisme en abandonnant au bercail de la renaissance, à la résidence de Saad devenue celle de sa venue, à la Maison du Peuple. Demain nous lui en rendrons compte.

et que, libéré et débarrassé du spectre du nationalisme qui le poursuivait partout, nuit et jour, il pourrait enfin poursuivre sa route.

Et ce fut cet avertissement qui juge l'homme.

En présence de cette mise au denuement, Madame Zaglou pacha n'a eu qu'un geste, n'a pris qu'une résolution: Rétister, et avec elle le Wafd dans sa plus belle unanimité.

On tira sa réponse et on la retira:

Excellence,

J'ai l'honneur de vous accuser réception de votre communication en date d'hier par laquelle vous avez bien voulu qualifier la Maison du Peuple et le domicile de Madame Saad Zaglou comme étant insupportable aux établissements publics, puis m'avez menacé de l'application des règlements auxquels vous avez tacitement fait allusion, confus sans doute de les mentionner explicitement, et qui concernent « les établissements inconformes, insalubres et dangereux. »

Il est vraiment triste de voir votre ministère porter atteinte à la dignité de notre demeure, comme jamais aucun ministère n'a eu le faire avant le vôtre.

Un mile solennel, mais sans surprise.

Votre Excellence a déjà marqué une attitude qui témoignait d'une audace au moins égale, sinon supérieure, dans l'irrespect des choses sacrées, lorsque, poussant votre antagonisme jusqu'à la tombe des morts, vous avez privé le mort du monument qui lui était destiné après avoir échoué dans vos efforts pour détruire son impérieux mémoire.

Malheureusement que la Maison n'a plus son chef, vous avez jugé l'occasion propice pour combattre l'homme dans sa compagnie. Mais vous semblez oublier que lorsque vous d'un grand époux, Dieu a bien voulu faire de moi, dans sa haute miséricorde, le Mère d'une grande et noble nation, grande par son courage, noble par sa grandeur.

Il est sans doute vain de répéter à Votre Excellence que cette même maison dont vous voulez fermer les portes aux Egyptiens qui le fréquentent, est la Maison du Peuple, la Maison qui a vu naître le mouvement national, le foyer de la liberté de l'Egypte et de tout l'Orient depuis que le chant de la liberté a été lancé, le sanctuaire où Egyptiens et Orientaux viennent s'inspirer de l'esprit de Saad et des martyrs tombés dans son sillage, quand au sacrifice et au martyre de persévérance et de sang dans la lutte.

Et ces considérations ne peuvent vous influencer, Votre Excellence ne souvient sans doute qu'aucun ministère avant le vôtre n'a jamais essayé ce que vous essayez de faire. Les autorités militaires britanniques elles-mêmes ont abstenu d'agir de la sorte pendant sa présence en Egypte. Elles n'ont fait fermer les portes de la Maison du Peuple que lorsque je fusse allée rejoindre mon mari dans son exil de Dibrout.

Telles sont les choses dont Votre Excellence devrait se souvenir.

Quant aux arguments et prétentes invoqués dans votre lettre, je ne puis y faire de réponses plus documentées qu'en expliquant que votre propre ministère depuis qu'il a assumé le pouvoir n'a pas trouvé de motifs pour prendre des mesures comme celles qu'il nous fait prévoir. Qu'est-il donc arrivé de nouveau pour justifier ces mesures? Où sont les manifestations illégales dont vous vous prévaliez, alors que la Maison est entourée, toute la journée et une partie de la nuit, d'officiers et de troupes armées? Si, dans les soirées, la Maison déçoit aux yeux des convives politiques, est-ce un fait qui le Gouvernement ait toléré pendant deux ans, cette dérogation? Comment le Gouvernement qui ont précédé le vôtre ont-ils pu également le tolérer?

En vérité, je ne comprends pas comment le ministère actuel peut se permettre de restreindre sa liberté, même chez moi, en voulant m'empêcher de recevoir mes visiteurs et mes partisans qui partagent mes convictions politiques, et de résister à une aide de ma maison aux réunions que le Wafd y tient depuis qu'il a été fondé par moi-même en 1918, alors que je n'hésite pas à collaborer avec son succès et ses disciples en vue d'assurer la suite de sa cause, de même que mes amis et mes partisans ont fait tout ce qu'ils ont pu pour assurer la suite de sa cause.

— 6 —

que la force, la force qu'on ne se donne même par la peine de dissimuler.

En conséquence, je ne puis faire autre chose ici que de protester contre votre communication et vous déclarer que je suis déterminée à ne pas m'incliner devant votre ordre, parce qu'il constitue une violation flagrante du droit et de la loi. Et si vous persistez à vouloir employer la force, je vous répondrai ce que mon mari avait déjà répondu au représentant de la puissance britannique en Egypte, à savoir que la Wafd, les Wafdistes et moi-même entendons garder notre siège à la Maison du Peuple, fidèles à notre devoir, libres à la force de faire ce qu'elle voudra à l'égard des individus et des collectivités.

Veuillez agréer, etc.

Fait à la Maison du Peuple, le 30 octobre 1932.

Safia Raghibi.

* *

يرد قبلكم أنه هو الذي يقرر على الأمة أرادته وعلى أفرادها ولا
أن تسمع للسلطان

واستقر به هذه البضعة الجديدة المناطقة في رأس صلي بانيا
تأسست بالأمر وصي كل ناصح رشيد وشارب كل مشر أمين وأستجاب هذا
إلى الحق وتصور صالح الأمة شاملا لشؤونها وشؤون أصغرها من لسان
مؤلفهم من الأكرام والمصلين والمصلين ولو كانوا عربا على الحركة الوطنية المستقيمة
وتوكل في ظهر النهضة الوطنية لتحتكم في صالح الحكومة وإلى السياسة
الصالحات التي تخدمها وتضمنها في الدواوين الحامية والحامية وأصبحت
الجمهورية من عهد هواء ليلة بدائعها وتلزم الأمة الرأيا بالمعسر لها بكل
وأشهرها وسارتك الرزيلة جميعه بحاسب عليها الناطق بها وانتبهت ضرورة
التحقيقات القضائية التي تروى لك ، الحقيقة فأنشدت أداة لذين صوت
الحق والحيولة دون نشر لسان الحكم على المنويين الذين نال معص
يظنون أن الحكم على لهم وليندخهم ولم يخلووا ولا لخدمته .

وهذا كان عهد ربه الله يقول إن الحق من الحق والأمة تسير
الحكومة أغلب الواسع في عهد صلي النحاس لسانهم بآخرة أصحاب
الأصناف المزودة لأرضم الأمة وكبت الرأي وتدعم حكم دكتاتوري أراد أن يلجوه
عليها لنقل الحيات الصالح وكلمة وسار الأعتلال في الرأي عده جريسة
لا تلتزم جزاءها الضلع والأدى في روح الفهم وجزاء المستدين أنفصال
رئيس الحكومة عليهم وتجهيزهم لهم وسط الحماية عليهم وشركتهم .

وانزل حكم النحاس باشا مدفوعا بالكافة والمعاد في خريف خلع
زين له أصباة الزواجر الرجعية التي تعبرها البرلمان باعثة وحكم عليها
بالفساد والزوال ولقوت المحالفة في عهد هذا عالم تلك في أنج المهسود

وأظلمت، وكلما أحس باللام في الحكم أخذ يتكر من أصحاب القوي صربيا ومظاهر ليهي الناس منها من تقدمه وقد حكمه • فتارة يتسوف بالبلاد مسلحا بقوى الحكومة • فأذا اقتصدت هذه الحركات المبرحة والناس لا يزالون يذكرون حكمه وهذه بالنقد والشرط على تكسير الجوهر على المدوان على الدستور وإنشائي الدستور الأمن عدوانه ومن سوء ما حرم الناس من شخصته وأختر به أهله وشعبه وروايتهم من غير حرم هو حق المصريين الذين حرمهم ومنهم في غير مصر ولا بالبلاد ولا لسانا للصالح الناصحين •

وأحسن النحاس باشا في خطه حتى أسياس المخلصين منه وشيخ الأنا بطرقة فهو بالحكم التي مستولا ينسرف رجلا ولا يحسن أملا بل رجوع القهقري بالبلاد سونا بعيدا وأخذ الفساد منه الي دعاء الحكم وهذا الناس من سلاح الحال يتسرب الي نفوس الناس مثال حسن القوي المصلحة السامة للبلاد - يقع كل ذلك ولا يتوقع النحاس باشا ولا ينف عند حسد أمام طول الصبر عليه بل ينج بالبلاد في حنة لا يضرطس الحبيب أن يتوفاها ولا هي صادق النية أن ينهي البلاد شيئا من عرشها ولكن الأثرة وحسب الدات سيطران عليه وشيخ السوء لا ينف في آدائه الشر حلقى لعل له الصورة الأجنبية غير حال بحرية استقلال البلاد • وهكذا صرنا الي موقف لا ينهي البلاد به الأزمات الهائلا المخلصين وأقدام رجالها الصالحين على التخلص من هذه العيادة الماخطة وظك المشورة الصالحة بحفظه بكلفتها سليمة يوجدتها منزلة لتصرف الي إصلاح شأنها والقسم بصدقها صادقة العزم أمانة على المسند •

أيها المصريون •

أن الزمالة المقدسة قد أظمت وحادثت من هادى الولد وتكرت لروح المستور وأستغلت بكل سكرلية وخرجت من كل قيد وتهجمت على كل حرية وكل مقام • ولكن هادى الولد العزى بالنية لا تنزل خالدة كذا كسرى باعث النهضة العظيم حمد زظل • ولا تزال البلاد ينير تغلب الحملة شريفة وللدستور منزلا والاستقلال مساويا والحكم نزيها والحق موزنا بسين الناس بالعدل والأمن شاملا والوحدة مكنة مصمما دما • تهدأهم المشاركة ومقربها من همت الطالبين على حمايتها فهي لصبر وجهها بالفرق وظلمة •

الولد عذبة ويهادى من رهاها رحاها هو الولد ومن تنكب شريكها

- ٤ -

للمس من الولد في شيء ولو كان ادعي الأدهيا *

ابها المصريين *

أن مصر تدعوا بنا كما جميعا أن يتكاثروا ونحسانوا لدفع هذا الشر

عنها والسير بها الي الملا قدما *

وهنا نحن نقبل علي ندائها ونردد دمعها ونمد أيدينا الي كل مواطن

يشاطرنا الرأي وهدونا مبادئ الولد وستتنا سيرة معدخالية من الهدج مبرأة حسن

الهيوى " والمساواة للتقوى " *

٤ يناير سنة ١٩٦٨

احمد ماهر	محمود فكري النفراتى	حامد محمود
عسوالولد المصرى	عسوالولد اله رى	عسوالولد المصرى

حضر لليلة الشيخ حسن البنا الى ديوان وزارة الداخلية وطلب مقابلة
بمجة الافاضة التي بأمرها تم يرغب في اطلاقها فوراً الى حضرة صاحب
الدولة رئيس مجلس الوزراء ، فلما قبلته حدث به انه علم ان الحكومة
أصدرت قراراً بحل جماعة الاخوان المسلمين او هي في سبيل اصدار هذا
القرار وأنه يريد أن ينهي الى دولة رئيس الوزراء بأنه قد قُبل بها
على ترك الاشتغال بالشئون السياسية وقصر نشاط الجماعة على للشئون
الدينية كما كان الحال في بداية قيام جماعة الاخوان المسلمين وأنه يريد من
كل قلبه التعاون مع دولة الرئيس معلومة وفيه مؤيداً للحكومة في كل الأمور
وأنه كليل بموجبه رجاله في كافة الجهات بالسيرة على أقصى هذا الاتجاه ،
كما أعرب من أسفه لما وقع من جرائم ارتكبتها اشخاص يرى أنهم اندسوا
على الاخوان المسلمين وراح يترحم على سليم زكي باشا قائلاً أنه كان مديراً
جميعاً له وكان يديها تعاون وثيق وعظام طم - ثم تكلم مادحة دولته
النفراش باشا قائلاً انه على يقين من نزاهته وحرصه على خدمة وطنه
وهذا في كل الأمور - وأنه لو سكن من طلبة دولته بعد أن خرج من
لم يلقها فيها بسبب جفوة أظرفا للوشاة لاكتنع دولته بأنه من صالح
الحكومة والامة مما أن يبقى الصريح للضم الذي جاهد الاخوان المسلمين
حنوات طويلة في لقائه كما قال أنه يعز عليه بل ويزمجه ويؤلمه
أن يجاهد هذا الصريح على يد دولة النفراش باشا الذي على خدمة بلاده
ثم قال أنه اذا قدر أن يلقى الحكومة في ما استحيده من حل الجماعة
فانه يؤكد أنه ورجاله سوف لا يهدرهم بادرة هكر عفو الاثن ان لا
يتقدم على مثل هذا العمل الا يجوز كما أكد أن الحكومة لو تعاونت معه
لغنى للبلاد أسط شاملاً .

وغم حديده بقوله انه على استعداد للعودة بجماعة الاخوان
 المسلمين الى قواعدها بعيدا عن السياسة والحزب متوفرا على خدمة الدين
 ونشر تعاليمه بل انه يفتي لو استطاع أن يعكف في بيته ويقرأ
 ويؤلف مؤثرا حياة العزلة ثم جعل يكي يكا شديدا ويقول انه سيعود
 الى مقرو في انتظار تعليمات دولة رئيس الوزراء داميا له بالخير

والعوفيق • وزير الداخلية



٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨



تذکرۃ اصحاب الانبیا

ری

۱۶۶۶

مفتی صاحب المجله محمد رفیع بن علی راشدی بابا
شیخ محمد بن احمد زاهد



(١٦٦)

حفرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
 أتشرف بأن أبعث لدولتكم مع هذا - بالاحالة - بالتمسان
 تلقاء الديوان من فضيلة الشيخ حسن البنا ، المرشد العام
 للاخوان المسلمين .
 وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول أسى عبارات الاحترام ...

رئيس ديوان جلالة الملك

في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ -

تحريراتي | ١٣٦٨ - ١٣٦٩
١٣٦٨ - ١٣٦٩

حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ملك وادي النيل حفظه الله ،

أحمد الحكم الله الذي لا اله الا هو وأصلي وأسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين وأعلم العقدين وأحيي سدة جلالكم المجددة بتحية الأ سلام فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته مشوعة بمصدق آيات الاخلاص مؤلف مآلني الولاء .
يا صاحب الجلالة ،

لقد حرمتنا ثمرات جهادنا في فلسطين اوكدنا لا لضعف في جهتنا أو نخاذل في تمسكنا ونقص في عددنا أو جهل بواجبنا ولكن لتحكم السياسة المتروكة في الحرب العارمة وتدخل رئيس الحكومة في شئون القتال وتردده في مواجهة المواقف بما تقتضيه ، الى جانب الموازن الأخرى التي لا يد لنا فيها ولكن كان لسي وسع الحازم اللبؤ والقوة الفطن أن يتفهم بها ويستفيد منها .

ولقد انفراد الحاكم السلم بالعمل في السودان يتخذ فيه سياسة بريطانية البرسومة وحفظها الانتمالية المعلومة وأخذ يوجه الى مصر اللطمة بعد اللطمة ويتخذ من برنامجها الخطوة تلو الخطوة والحكومة المصرية تعد له في ذلك وتحمسه على المضي فيه بسياستها انسلابية وخومصن في عدوانه حتى بلغ به الأمر حسيرو الى أن يطلع بعثة المحلطين من ادا واجبها ويعين على لسان رجاله ان مسرعتسي والمواد ان شي آخروكل هذا يحدث والحكومة المصرية لم تفعل شيئا بعد .

والعالم كله الآن يا صاحب الجلالة تنجلي مراحله بالأحداث الجسام والخصوب المشغلم يعدوي آفاته كل يوم تنان جديد لا يقوى أبدأ دولسية القرا تي بانسا على ان يضلعل بأعباء انتصرف فيه بما يخلص كرامة مصر ويصون حقوق هذا الوادي الجديد الصلح . والتمناه وطهارة اليد لانتكفي وحدها لمواجهه هذه الصمرات الصلا حقة من أحداث الزمن ومضلات الفتن .

وفي وسط هذه اللجة من الحوادث الجسيمة التي تنسل بحاضر الوطن ومستقبله وكيانه في الصمم يحلن دولة القرا تي بماقا الحرب السافرة الجائسة على الاخوان المسلمين .

فيحل بالأمر العسكري بحسن تمهيم

الأخوان المسلمون المركز العام

تلفون : ٤٧٧٤ - ٤٨٣٩
بغداد :

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان التفرعي : الإخوان بمصر
رقم البريد :

تحريراً في { ١٩٦٦ }
١٩٦٦

ويعتقل بهذه السلطة نفسها بدون اتهام او تحقيق سكرتهم العلم وبعض أعضاء
هيئتهم وبما مرالوزارات والمصالح المختلفة بتفريد الموظفين الذين يتصلون بالهيئة
ولربما لا يفرأ في أقسام البرو الخدمة الاجتماعية تلفونها وتلقوا إليها إلى الأماكسن
الثانية والمهاوي المحقة وما عليهم ان ينفقوا فذلك شأن الموظف المفروض فيهم
ولكن صدور هذه التنقلات في هذه الصور القاسية التي تحمل معنى الانتقام والانهام
تجرح الصدور وتثير النفوس ونحيي اليهم في تنلور وسلاهم ومرووسهم على المساواة
ويصدر الرقيب العلم مرة يتمخضل جريدتهم اليومية إلى أجل غير مسمى
بحجة لا قيمة لها ولا دليل عليها بل انه لو صحت الأوضاع لكان للجريدة ان تؤخذ
الرقيب عند المواحدة بموقفهم منها ونسنتهم معها وعدم اصفائهم إلى شكها بها
الغلا حقة *

ويتردد على الأقواء والشفاء قرار حمل الهيئة ووعيد الحكومة لكل من
اتصل بها بالويل والثبور وعثاق الأمور *

وأخيراً يحاول دولة رئيس الدولة ان يلقى بالأخوان نعمة الحوادث
الأخيرة التي لم تكن إلا عدى لهذا العدوان من الحاكم في السودان ولجهد اخواننا
السودانيين في جنوب الوادي، ويلقي عليهم نعمة هذا الحادث إلا سيف حادث مسرع
حكمدار الماصصة الذي كان المركز العام للاخوان المسلمين أول من أسف له وثأ لم
منه انه كان رحمه الله معروفًا بمطعمه على حرثهم ودفعه عن هيئتهم ومواقفه
الطيبة في ساعات المحن إلى جانبهم مع حكمة في العمل واحسان في التسرف *

ويحاول دولته ان يتذرع لهذه الحرب القموية بتحقيقات لم ينته أمرها
بعد ولم يعرف فيها النهم من البرى إلى الآن وأن كانت وزارة الداخلية في بلاغاتها
الرحمية قد حاولت من النهاية وسبقت كلمة القضاء وأعلنت على رؤوس الأشهاد انه لم
الأمر *

بما صاحب الجلالة :

اسمح ان أجزأ في هذا القلم الكريم فة قول ان هذه المجموعة من الاخوان
المسلمين في وادي النيل هي أظهر مجموعة على ظهر الأرض نقاء سريرة وحصن
سيرة وإخلاصاً لله وللوطن وللجالس على العرش في كل كفاحهم في سبيل دعوة لا

تخرج أ بدا عما رسم الأ سلام الحنيف قيد شعرة وأ بهم يحكم ايمانهم ومنهاجهم
ونظامهم وانتشار دعوتهم بكل مكان في الداخل والخارج أ فضل قوة يعتمد عليها
من يريد بهذا الوطن الحير ويعني له التقدم والنهوض وأ كسب ورقة في يد
كل عامل لخير البلاد والعباد وان تحطم دعوتهم والقضاء عليهم وهوما تحتطيمه
الحكومة اذا أ رادته وعمت عليه ولو في خا هراً أ مرالى حين بما في يدها
من سلطات عسكرية وما تملكه من قوة رسمية ليس من المصلحة في شيء بل هو قضا
على نهضة هذا الوطن الحقيقية وقتل للبقية الباقية من روح الأ حلاس والجسد
والاستقامة والطهر فيه على ان نتائج هذا الموقف في مثل هذه الظروف عسير
مضمونة ولا مبررة ولا أ درس لاسباب من يقوم دولة رئيس الحكومة بهذه المهمة
ويحمل هذه التهمة الصنة أ علم الله وأ ما م الناس وفي التاريخ الذي لا ينسى ولا
يرحم *

يا صاحب الجلالة :

ان الأ خوان المسلمين باسم شعب وادي النيل كله يلوذون بصوتكم
وحوحير ملاذ ويمودون بحلفكم وهو أ فضل معاذ ملتجئين ان تنفضوا جلا لتكم
بتوجيه الحكومة الى نزع السواب أ وبعثاتها من أ عبا الحكم ليقوم بها من هو
أ قدر على حملها ولجلا لتكم الرأي الأ على والله نسأل ان يتم عليكم بمسنة
التأييد والتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته *

الذين

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهله

- مغزلیه -

عبدالموت بنی دیرت تعلیم بکلمات ۱۹ خرداد ۱۳۳۱
ازاد نشانی بود و جماعه از خواران سعید و در ایستاد عیب نشر بر
در ایستاد و برادران برتوبه از خواران سعید و در ایستاد عیب نشر بر
بقتلور کما جرات بود و در ایستاد عیب نشر بر

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الباغري ١٤ ربيع الثاني ١٣٦٧

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا
الأفخم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . أما بعد فقد رفع اليك مندوبنا في الجامعة العربية
القرار الذي وضعته اللجنة السياسية لمجلس الجامعة بتوصية الحكومات العربية بشأن قضية
البترول وخطوط الأنابيب ونظرا لما لنا من الثقة في شخص دولتك وللصدقة التي تحملها
لكم زيارتنا في بيان موقفنا من ذلك الأمر حتى لا يكون في القضية لبس أو غموض .
لقد كنا عهدنا إلى مندوبنا بأن يطلع دولتك بصورة سريعة خاصة عن حقيقة ما هي عليه
الحال في بلادنا وأهمية البترول بالنسبة إليها وأهمية العصب الحيوي والدم الذي تتغذى
منه . وأن حالة هذه البلاد القاحلة المجردة المحدودة الموارد لا تشبه حالة البلاد التي
لا يشكل دخل البترول فيها الاجزاء الضئيلة جدا من موازنتها الوطنية بينما البترول هو كل شيء
تقريبا في بلادنا ومع أن الحال كذلك فإن بلادنا مدينة على حساب وارداتها من البترول
ببالغ كبيرة . فالتفكير في قطع أسباب الرزق عنها وتوقيفها أمر نراه من الخطورة
بمكان عظيم ولا يمكننا أن نسح بأي عمل يؤثر في هذا المورد الهام من وارداتنا . ومن هنا
يدرك دولتك أن الموضوع ليس من أجل أوتعيز نحو الأميركيين أو سواهم وإنما هو امر حيوي
لا يمكن أن تقسم دولتنا الأبية وقد كان علينا معقودا على صداقة دولتك في أن يؤخذ هذا
الأمر بعين الاعتبار فيما لو طرحت القضية على بساط البحث . غير أننا لسوء الحظ وجدنا
أن كلا من العراق وشرق الأردن قد تخلى من الضرور لم يبق عرصة له الا بلادنا وكان الأمر
مرجه كله اليك نحن . لذلك قصدنا ان نخبر دولتك بصفتك من اكبر الأصدقاء لهذه
البلاد ومن الذين لنا بهم من الثقة . عن حقيقة موقفنا وأنه يستحيل علينا ان نأتي
أمرنا كما ان يكون فيه انتهاك مالي لبلادنا . واننا نترجو اعتدوا دولتك موقفنا هذا وان تعذرونا
عليه والسلام عليكم والبر
أفخم

PRÉSIDENCE
DU
CONSEIL DES MINISTRES

لعمارة Plaga
نيويورك ٥ أغسطس ١٩٤٧

بإذنية هذا الخطاب وصلني خطابك
وسيرت به وأرجو أنه تقبلني جازية
وأبيه على ومود ومود

جيمس جيمس

أرجو أنه تكوني عمت اليوم أنفي خطبت اليوم في مجلس الأمة
لأطالبت بجمهورية جميع الجنود الإنجليزية مع بلادنا ولابد أنك
تكونية سيرة مع أنه خطابي كانه وأضما وقوبا وقبول
مع جميع المصريين فأنني وأنا أذكر قد كنت في أنه الإنجليزية
لأسمونه كلدي ويخبرونه به العدد فأحب أنه تعلمي
أنني لما وجدت أنهم لم يخبروا الأمة مصر واسكندي
رأيت إلى ألد محله في العالم وشلون أنجند اليك
واني أرجو أنه تعلم المحلة لصلة

لم أتعجب على شيء في نيويورك وكنت أرى جوجو
كل يوم تقريبا وهذا زال بفضل لما كانه وأنا وكذلك
رأيت ذلك وتعرفت بروحته اليوم مع منة واني
وأنه كنت لم أتعجب على نيويورك بسبب استغالي بتخصير
خطابي الذي أنشئ الليل شاتم مراتع البكال لأنه دفاعي
ألم الملبس كماه قوبا وواضحا . سبب لي على ديام ريزو وأرجو
أنه يكونه مع سبب منة ومنه أفيد
واني أنجلت الله وأقوله وما أرا رازلا محله والدار
٥ أغسطس ١٩٤٧

رَأْسُ مَجَالِ الْوَرْدِ

هَذِي هَمْزٌ مَكْرُومَةٌ بِمَعْنَى مَكْرُومَةٍ

لَمْ تُكْرَمْ فِي الْوَرْدِ بِمَعْنَى مَكْرُومَةٍ
أَعْلَى مَا سَبَقَ بِهِ بَرَاءً بِنَاءً خَالِصًا
وَأَيْمُ الْوَرْدِ الْوَرْدُ

وَأَيْمُ الْوَرْدِ الْوَرْدُ
وَأَيْمُ الْوَرْدِ الْوَرْدُ بِنَاءً خَالِصًا
تَعْلَبُ أَنْ يَكُونَ الْوَرْدُ مَكْرُومَةً فِي تَأْيِيمِ الْوَرْدِ الْوَرْدُ
عَنْ الْوَرْدِ فِي أَرْبَعَةِ الْوَرْدِ الْوَرْدُ
أَنْ يَكُونَ سَقَمٌ عَلَى تَأْيِيمِ هَذَا الْوَرْدِ
وَأَيْمُ الْوَرْدِ الْوَرْدُ

فَإِنْ أَفْتَى أَنْ يَكُونَ الْوَرْدُ الْوَرْدُ
هَذَا هَذَا الْوَرْدُ بِنَاءً خَالِصًا
أَيْمُ الْوَرْدِ هَذَا الْوَرْدُ

٥

وَالْأَمْرُ بِالْإِسْلَامِ

فَرَجِيْهِ حَرَمٌ فَإِنَّ يَجِبُ عَلَى الْإِسْلَامِ أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ الْخَلْقَ
وَقَدْ أَرَدَ ذِكْرَهُ مِنْ تَحْتِ بَنِي عَسَابٍ أَنَّ الْخَلْقَ اسْتَمَرَ
بِحَقِّهِ فَيَجِبُ أَنْ يُوَدَّ نَفْسَ تَأْهِلَ مَا فِيهِ أَنْ تَقْرَأَ
مَعَى تَعْدِيهَا

أَمَّا فَيَا خَلْعَهُ بَشَرًا لَنْصَبِ
ثَابِتٌ سَقَى عَلَى فَرْدَةٍ لَيْسَ بِهَا فَيَا يَنْجِلُهُ بِلَادِ
لَيْسَ نَفْسٌ وَذَلِكَ لِقَاءَ مَا أَنْ لَيْسَ بِهِ يَسْتَفِخُ أَنَّ
نَفْسُ بَشَرٍ لَنْصَبِ لَوْ رَحِمَهُ الْمَلَكُ لَوْ زَادَ
لَيْسَ سَانِ سَرَطٍ لَنْصَبِ لَوْ رَحِمَهُ لَوْ رَحِمَهُ نِ
الْوَدَائِعِ وَالْأَمْرُ تَعْدِي بَشَرًا لَيْسَ بِهِ
وَقَدْ رَأَيْتُهَا بِلَادَتِهَا لَيْسَ بِهَا قَبْلَ سَنَدٍ مَبَاشَرَةٍ
أَنْ يَنْجِي لَنَا أَنْ نَحْضَرَ عَلَى
(١) عَطَا لَيْسَ نَفْسٌ

در بیان حال و روز

۴

- ۱ وقت سوره یقه بمبلغ هفت و عشرين ملون جنب
- ۲ و خلفاء بحیه ایرانی
- ۳ و دولت این سوره بحیه احمدی و نسیم ایرانی
- ۴ و مردمان بحیه ایرانی و نه
- ۵ و نسیم قاتل بسوی
- ۶ و نسیم ایرانی احمدی مقدم
- ۷ رساله صدیه فلسفه

بازا معلوم می شود بنده علی ایسا که بقیه از آن ایسا
 در سر این نصب بحیه لغو واقع . و بکنش اریضا آن اقول
 از این بقتاده لایحه آن بیم بود بقتضیه ایست بسوی که
 تمامت عشرين ملون جنب از آن ایسا که ایضا ایست
 که آن ایضا و اقول ایضا آن ایضا که ایضا ایست
 تم بعد و آن ایضا بقتضیه ایضا و ایضا ایضا
 می آن لایحه ایستوار می ایضا ایضا ایضا ایضا

رأسه محمد بن الزكي

ع

صلى

هذا داني اضعيف الى ما تقدم انه في حالة الاستعداد
لقد تم له كمنك قبول تحصيله الفائدة الى نصف من المائة
من التمام اذ هو لك بالقبول

المدف
مردفها لغزاش
رأسه محمد بن الزكي

٩٤٠/٤٩



أمين الحسيني مع فلسطين - الفراهسي



الفراهسي - عبد الرحمن باشا عزام عن شماله وأحمد باشا ماهر عن يمينه وحلفه إبراهيم باشا عبد الهادي



من الشمال إبراهيم باشا - دسوقي أباظة باشا - عبد المحيد صالح - جلالة الملك - القرائي



الملك عبد العزيز آل سعود وعن شماله القرائي ثم إبراهيم باشا عبد الهادي ثم إبراهيم باشا دسوقي أباظة



النقراشي مع عبد الكريم الخطاب



النقراشي و جلالة الملك فيصل



جلالة الملك والنقراشي وحامد بك جودة



النقراشي وخلفه حيدر باشا، ويحارب الملك سعود عبدالرحمن عزام باشا والرس عبد المصمم



جلالة الملك والقراسى



النقراشي - د. عزيز سعد الدين



العراسي - إبراهيم باشا عبد الهادي - جلالة الملك - عبد الحفيظ باشا طلعت



النقراشي ورياض الصلح



تعتبر شخصية الزعيم المصري محمود فهمى النقراشى من الشخصيات
الخلافة فى تاريخ مصر . يراه الكثيرون زعيما وطنيا كبيرا بينما يراه البعض
الآخر رجلا ضيق الأفق يفتقد لمهارات السياسيين.

ويتناول هذا الكتاب الشيق سيرة هذا الزعيم المصري من كافة النواحي
مسلطا الضوء على نشأته وزواجه ثم بزوغه كعنصر بارز فى الجهاز السرى
لثورة ١٩١٩ وخروجه للحياة العامة بعد ذلك فى رحاب سعد زغلول ودوره
فى حزب الوفد ثم انشقاقه عن الوفد. ذلك الحادث الذى شطر حياته إلى
قسمين: فهو فى أول حياته الناصر المتآمر وطريد السلطة . وهو فى القسم
الثانى أصبح جزءا من السلطة يتدرج فى المناصب الحكومية من محافظ
لوزير للداخلية فالمعارف فالخارجية لينهى حياته وهو رئيس للوزراء موضعا
دوره فى كثير من القضايا الهامة مثل علاقته ببريطانيا وحادثه كوبرى
عباس. ودوره فى مفاوضات صدقى- بيض والقضية الفلسطينية وخلفيات
قراره بحل جماعة الإخوان المسلمين.

وهذا الكتاب القيم عن حياة حافلة بالأحداث والأسرار هو الأول فى
العربية عن محمود فهمى النقراشى.

